

دراسات في تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر

دكتورة

ناهد إبراهيم دسوقي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية







دراسات فى :

تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر

دكتورة

ناهد إبراهيم دسوقي

استاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

2011



عدد الصفحات :- ٣٢٤

المؤلف :- ناهد إبراهيم نسوقي

عنوان الكتاب :- دراسات في تاريخ افرقيا الحديث والمعاصر

رقم الابداع :-

حقوق النشر والتوزيع

جميع حقوق الملكية الانببية والفنية محفوظة لدار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع
الاسكندرية - جمهورية مصر العربية - ويحظر طبع او تصوير او ترجمة الكتاب كاملا او مجزا
او تسجيله على اشرطة كاسيت او اختله على الكمبيوتر او برمجته الا بموافقة الناشر خطيا

Copy right ©

All right reserved

٢٠١١ م



الاداره :- ٣٦ ش سوتير - الارريطة - أمام كلية الحقوق - جامعة

الاسكندرية - جمهورية مصر العربية

تليفاكس :- ٠٠٢٠٣٤٨٧٠١٦٣

محمول :- ٠٠٢٠١٢١٦٦٦٩١٣

الفرع الثاني :- ٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبي - الاسكندرية

Email: - darelmaarefa@gmail.com ,

d_maarefa@yahoo.com

Web site: - www.darelmaarefa.com

مقدمة

يتناول هذا الكتاب تاريخ الشمال الأفريقي (الجزائر - تونس - ليبيا - المغرب) في العصر الحديث بدءاً من القرن السادس عشر حتى الخمسينيات من القرن العشرين. وقد خضعت دول الشمال الأفريقي للسيطرة العثمانية - باستثناء المغرب - في أوائل القرن السادس عشر، بعد أن استطاع العثمانيون صد الهجمات الأسبانية على السواحل المغربية وانقاذ البلاد من التفكك والانقسام وتوحيدها سياسياً في ظل الحكم العثماني. ومن الملاحظ أن سكان الشمال الأفريقي رحبوا بمجيئ العثمانيين، كما تدل كتابات هذا العصر، ولم يعتبروا دخول شمال إفريقيا في حظيرة الدولة العثمانية احتلالاً أجنبياً.

ومنذ بداية القرن التاسع عشر تطلعت الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا للشمال الأفريقي للسيطرة عليه تحقيقاً للمقولة الفرنسية بأن البحر المتوسط ينبغي أن يصبح بحيرة فرنسية. وكانت الجزائر أول دولة في الشمال الأفريقي تشهد الإستعمار الفرنسي في ١٨٣٠، ثم تطلعت فرنسا بعد ذلك إلى تونس وبسطت حمايتها عليها في ١٨٨١، ومن تونس إلى المغرب حيث أعلنت الحماية الفرنسية عليها في ١٩١٢. أما ليبيا فكانت من نصيب إيطاليا حيث استولت عليها في ١٩١١.

وقد شهدت دول الشمال الأفريقي أكثر من تجربة استعمارية، فالاحتلال الفرنسي للجزائر طبق سياسة الإدماج Assimilation أي التطابق بين المستعمرة والدولة الأم في جميع الأنظمة والقوانين والادارات، وبذلك لا تكون في المستعمرة مرافق خاصة بها وإنما مجرد فروع من المصالح العامة في الدولة الأم. ولما كانت هذه التجربة الاستعمارية مكلفة بالنسبة لفرنسا فقد ابتعدت عنها في تونس والمغرب ولجأت إلى نظام الحماية Protecto rate اقتصاداً في النفقات. وكانت تونس أول تجربة لنظام الحماية في تاريخ الاستعمار الفرنسي وكان هذا النظام يتمشى مع أصحاب النظريات الاستعمارية من الفرنسيين وعلى رأسهم جول فرى الذي وجد أن فرنسا لن تتحمل أي أعباء مالية وأن الدولة المحمية تتحمل نفقات الاحتلال والاصلاحات المفروض إدخالها فيها. ويبدو أن فرنسا

شعرت بالإرتياح لهذا النظام فطبقة بعد ذلك فى عدة مستعمرات مثل الهند الصينية ثم مدغشقر ثم مراكش .

وقد شهدت دول الشمال الأفريقى خلال الحقبة الإستعمارية الهجرات الأوروبية وسياسة الاستعمار الرسمى أى منح المهاجرين الأوروبيين مساحات شاسعة من الأراضى بأبخس الأثمان بعد انتزاعها من السكان الوطنيين بكافة الوسائل، وتقديم كافة التسهيلات لهذه العناصر للاستقرار، واستطاع بعض هؤلاء المستعمرين تكوين الثروات الطائلة من هذه الملكيات الزراعية بفضل زيادة الصادرات إلى فرنسا وبقية دول أوروبا .

وشهد النصف الثانى من القرن العشرين حركات الاستقلال فى الشمال الأفريقى، وكانت تسير أحياناً فى طريق النضال السياسى من خلال إرسال الوفود واللجان والمفاوضات، وأحياناً أخرى تلجأ إلى استخدام القوة فى شكل حرب العصابات حتى استطاعت نيل حريتها بعد تضحيات جسيمة . والملاحظ عند دراسة الحركات القومية فى الشمال الأفريقى وجود اتجاهين: الأول ويقوم على بعث التقاليد الإسلامية العربية، والثانى ويقوم على فكرة التجديد والأخذ بمظاهر الحضارة الأوروبية الحديثة، غير أنه بعد تحقيق الاستقلال تأكدت فكرة العروبة والإسلام فى هذه المنطقة بل ظهرت بعض الأصوات التى نادى بتوحيد المغرب لكن لم تتخذ خطوات عملية فى هذا الاتجاه .

وتحاول هذه الدراسة تقديم صورة شاملة لأوضاع الشمال الأفريقى على مدى أربعة قرون . وقد تم تقسيم الكتاب إلى أربعة فصول تعالج ظروف فرض السيطرة الاستعمارية على كل قطر من أقطاره ثم التعرض لأساليب الإدارة الاستعمارية ثم إلقاء الضوء على الحركات القومية حتى نيل الاستقلال . ولعل هذا العرض التاريخى لدول الشمال الأفريقى يعين القارئ على فهم الكثير من المشكلات المعاصرة فى هذا الجزء من القارة الأفريقية .

الإسكندرية فى ١١/١٢/٢٠٠٧ .

د. ناهد دسوقي

الفصل الأول

الفصل الأول

العثمانيون في شمال أفريقيا

الفصل الأول

العثمانيون في شمال أفريقيا

منذ أن سقطت غرناطة في أيدي المسيحية في ١٤٩٢ سيطر البرتغاليون والأسبان على الأندلس وانتهى الوجود الإسلامي بها. ومنذ أن تزوج الملكان فرديناند وايزابيلا وتكونت دولة أسبانيا الحديثة والروح الصليبية ضد المسلمين تتأجج وصاحبها الرغبة في مطاردة المسلمين في شمال أفريقيا، ومن ثم دارت حرب بحرية بين الأسبان والمسلمين في البحر المتوسط واستمرت حتى طرد آخر فوج من العرب من أسبانيا في ١٦١٠، وترتب على ذلك نزوح أعداد كبيرة من المسلمين إلى شمال أفريقيا محملين بالحق الدفين ضد المسيحيين مما دفعهم إلى ممارسة نوع من الحرب البحرية غير النظامية والتي عرفت عند المؤرخين الغربيين باسم القرصنة Piracy وعند المؤرخين العرب باسم الجهاد البحري. وكانت أسبانيا هي الرائدة في هذا المجال خاصة بعد أن استولت على مينائي سبته ومليلة في المغرب الأقصى في القرن الخامس عشر واتخذتها مراكز للتحرك بحرية تامة أمام سواحل المغرب واحتلت وهران ١٥٠٥ وطرابلس في ١٥١٠ ثم وقعت في أيدي فرسان القديس يوحنا من بقايا الصليبيين وظلوا بها حتى ١٥٥١ عندما سيطر عليها العثمانيون.

لم يكن أمام أهل الجزائر وطرابلس غير الدخول في حماية أحد كبار الملاحين المسلمين الذين دانت لهم البحار والثغور الإسلامية كلها في ذلك الحين، وقد لمع اسم بابا عروج شقيق خير الدين بارباروسا (ذى اللحية الحمراء) الذي كان أسيراً في سفن المسيحيين، ثم نجح في الهرب والعودة إلى بلاده، ثم اشترك مع شقيقه خير الدين في انشاء مركز لهما في جزيرة جربة التونسية. ويرجع الفضل في قيام الحكم العثماني في الجزائر إلى عروج الذي قاتل الأسبان وحليفهم صاحب تلمسان، ثم اضطرته الظروف إلى التقهقر والعودة إلى تونس. واستطاع من جديد في ١٥١٠ العمل على تخليص الجزائر من الأسبان وأرسل إلى السلطان سليم الأول يخبره باتمام السيطرة على مدينة الجزائر، وكان السلطان في مصر في ذلك الوقت فسر لذلك الخبر وبعث إلى عروج بالخلعة وبالأمر السلطاني بتنصيبه حاكماً على مدينة الجزائر وما يتبعها من بلاد.

وعندما قتل عروج خلفه شقيقة خير الدين بارباروسا واعترف به السلطان سليم وأمدّه بجامية ومدفعية قوية وبعض قوات الانكشارية. وفي ١٥٥١ نجحت قوات السلطان العثماني سليمان القانوني في السيطرة على طرابلس وتم تعيين مراد أغا والياً عليها واتحدت مع بقية الممالك العثمانية.

أما في تونس فقد مهد أحد البحارة المجاهدين «درغوث»، لتثبيت الحكم العثماني في تونس على أنقاض دولة الحفصيين، وكانت هذه الدولة تحكم تحت حماية المسيحيين منذ عام ١٥٣٥، وأصبحت لذلك مكروهة من الشعب التونسي مما أدى إلى اضطرابات داخلية واقتصار سلطة الحسن الحفصى على مدينة تونس، فلما ضيق عليه الخناق رحل إلى أوروبا مستنجداً بحماية الأسبان، وفي أثناء غيابه استولى أحد أبنائه على السلطة في تونس وجدد تعهده للأسبان بوضع البلاد تحت حمايتهم. وقد اتخذ العثمانيون خطوتين هامتين لمواجهة الخطر الأسباني في تونس، أولاً بتعيين حسن باشا ابن خير الدين بيكر بك على الجزائر عام ١٥٥٧، حتى يتمكن بما لأسرة البرباروس من النفوذ في شمال أفريقيا من إعادة السلطة إلى أقليم الجزائر، وثانياً بإقامة «درغوث»، والياً على طرابلس خلفاً لمراد أغا. وكان درغوث هو الذى وسع السلطة العثمانية هناك بحيث شملت الشواطئ الليبية بكاملها تقريباً، وإنشأ فرق الإنكشارية، التى تزواج أفرادها بالليبيات فتكونت بذلك طوائف القولوغلية، وفي الفترة ما بين ١٥٥٦، ١٥٦٨ استولى درغوث على مدن تونس الشرقية والجنوبية مثل صفاقس والقيروان، ورغم أن إسبانيا قد رحبت عام ١٥٥٩، بصلح كاتو كمبريسيس Ca-teau-Cambresis مع فرنسا (وهو الصلح الذى أنهى الحروب الإيطالية ١٤٩٤ - ١٥٥٩) كى تتفرغ لتقوية مركزها فى شمال أفريقيا، فقد فشلت جميع محاولاتها لاستعادة مركزها فى تونس. ولكن درغوث قتل فى أثناء عمليات الحصار التى قام بها ضد جزيرة مالطة. مهما كان الأمر فإن خسارة الدولة ستعوضها ظهور شخصيات جديدة فى الجزائر تعمل على قيادة أساطيل العثمانيين، وقيادة البحرية الإسلامية ضد الأخطار الأجنبية، ولقد اشتهر من أسماء أمراء البحر بعد ذلك صالح ريس وقلج على (أى السيف على).

وعندما تولى قلع على الحكم فى الجزائر عام ١٥٦٧ خلفاً لحسن باشا رسم خطة جريئة لمهاجمة الأسبان فى عقر دارهم وذلك بأن عقد اتفاقاً سرياً مع الثوار المسلمين الذين اعتصموا بجبال الأندلس ونجح فعلاً فى إنزال الأسلحة وبعض المتطوعة على الساحل الأسبانى فى أوائل عام ١٥٦٩ . وفى هذه الأثناء سمع باستعداد دون جوان أمير النمسا لغزو الجزائر فعدل عن هذه الخطة مؤقتاً، وصمم على التخلص من القاعدة الأسبانية الموجودة فى ميناء تونس قبل أن يهاجمه الأسبان، ولقد انزعجت أوروبا من نشاط قلع على، وحتى فرنسا التى كانت حليفة للدولة العثمانية لم تكن ترحب بأى محاولة تهدف إلى توحيد الشمال الأفريقى تحت سلطة واحدة . وظهر رد الفعل عند البابا بصورة أعنف، فقد ألف حلفاً من أسبانيا والبندقية وتسكانيا وسافوى وفرسان القديس يوحنا فى مالطة . وكانت أسبانيا والبندقية هما أهم أعضاء هذا الحلف المقدس . وقد تضمن ميثاق الحلف المقدس نصوصاً حددت عدد السفن والبحارة والجنود والأموال التى يقدمها الأطراف المتعاقدون فى هذا الحلف . وعند صياغة مواد ميثاق الحلف المقدس أطلت الأزمة برأسها حين طالب فيليب الثانى ملك أسبانيا بأن توجه قوات الحلف ضد تونس التى كان يحكمها الحفصيون فى المناطق الشمالية والعثمانيون فى المناطق الجنوبية وضمها جميعاً إلى أسبانيا . وعلى أية حال فقد وضع فى قانون الحلف نص صريح يقرر أن الاستيلاء على بلاد المغرب هو هدف من أهداف الحلف، وقد خاض العثمانيون معركة ليبانتو التاريخية فى ٧ أكتوبر عام ١٥٧١ وأسفرت عن هزيمة الأساطيل العثمانية . وكانت معركة ليبانتو هزيمة عسكرية أليمة لا شك فيها نزلت بالعثمانيين، ولكن لم يستطع المنتصرون أن يفرضوا إراداتهم على العثمانيين، الذين صمدوا أروع ما يكون الصمود ورأوا أنهم إذا كانوا قد خسروا معركة فهم لم يخسروا الحرب . أما ما يقرره المؤرخون الأوروبيون من أن هزيمة العثمانيين فى معركة ليبانتو قد أطاحت بالتفوق الحربى العثمانى فى حوض البحر المتوسط، فهو رأى تدحضه عدة حقائق منها: أن الأتراك العثمانيين لم يستسلموا لعوامل اليأس، بل أثبتوا أنهم شعب يتدفق قوة وحيوية، فعكف القلج على (القبطان باشا الجديد) على بناء وحدات بحرية جديدة ولقى من الصدر الأعظم كل معاونة فى هذا الصدد . وعملت الدولة على إدخال تحسينات وتوسيعات فى دور الصناعات الحربية

البحرية، واستطاع الأسطول العثماني منذ شهر يونيو ١٥٧٢ أن يعاود جولانه في البحر المتوسط ويتحرش بالدول المسيحية التي وقفت منه موقفاً عدائياً في معركة ليبانتو، كما استطاع قلع على وسان باشا - الذي أرسلته الدولة العثمانية للقضاء على الاستعمار الأسباني في تونس - أن ينتزعا عام ١٥٧٤ تونس من يد الأسبان وأن يعيدوا هذا الأقليم إلى رحاب الكتلة الإسلامية. وهكذا خضع المغرب العربي ما عدا مراكش (أو المغرب الأقصى) للسيادة العثمانية مثلما خضع المشرق العربي.

تلك هي الظروف التي ألفت بالمغرب العربي (ليبيا والجزائر وتونس) في أحضان الدولة العثمانية، وكانت طريقة الدولة في توحيد أقاليم شمال أفريقيا قد تمت بوسائل أخرى مختلفة عن تلك التي اتبعت للسيطرة على المشرق العربي، وقد سمح هذا التحالف بين رجال الدولة المغاربة في الحوض الشرقي لهذا البحر بقيام دولة هامة، وجبهة إسلامية موحدة في كل من المشرق والمغرب العربيين. وإذا كانت قوة هذه الدولة في المشرق برية تعتمد على الجنود والأسلحة النارية والمدفعية فإنها كانت في المغرب العربي بحرية، تعتمد على السفن السريعة والكفاءة في التدريب وعلى الجرأة الفائقة. ورغم أن الدولة العثمانية قد استخدمت السيف وسيلة لتوحيد المشرق العربي، فقد وجدت أن رجال البحر من الغرب يأتون إليها، ويطلبون الاتحاد معها. وفي عام ١٥٥٦ أصبحت شمال أفريقيا - حتى وهران وتلمسان - تابعة للدولة العثمانية.

نظام الحكم العثماني في المغرب العربي،

مر الحكم العثماني في الجزائر بثلاث مراحل متتالية طبقاً للقادة الذين تولوا أمر هذا الاقليم: المرحلة الأولى وتعرف بعصر البيكركوات وتمتد من عام ١٥١٨ حتى عام ١٥٨٨، والمرحلة الثانية وتعرف بعصر الباشوات وتمتد من ١٥٨٨ حتى عام ١٦٥٩، والمرحلة الثالثة وتعرف بعصر الدايات واستمرت من عام ١٦٧١ حتى عام ١٨٣٠.

ويعتبر خير الدين برياروس بحق هو مؤسس الحكم العثماني في الجزائر، وقد وضع أنظمته الأساسية، وهي تقوم على تركيز السلطة في يد البيكركوات ولذلك لم يشأ الاعتماد كلية على الإنكشارية، فجمع فرقاً خاصة بلغت ثمانية

آلاف من بين سكان البلاد الأصليين ومن الأسرى الأوروبيين الذين اعتنقوا الإسلام وألحق معظمهم بخدمة البحر. ولكنه لم يهمل بسط نفوذه فى الداخل فاعتمد فى ذلك على عدد من القوات البرية كان أساسها رجال فرق الإنكشارية. ولقد أخرجت هذه القوات البرية قيادات ستتمكن بعد فترة من السيطرة على السلطة الفعلية فى إقليم الجزائر، ومن ناحية أخرى احتفظت بعض جبال البربر باستقلال ذاتى ولكنها كانت تدفع جزية أو على الأصح هدايا تقدم فى بعض المناسبات للبيكر بك، وتغاضت الحكومة العثمانية فى بادئ الأمر عن قيام طائفة أخرى من الجند ترتبط بشخصية البيكاريك الذى اعتمد على ولاء شخصيات البيكر بكوات الأوائل التى حكمت الجزائر. وعندما أصبحت تخشى بالفعل انفصالهم عن الدولة بدلت نظام البيكر بكوات بنظام الباشوات (أى الولاة)، وكان هذا الباشا أو الوالى العثمانى يشبه إلى حد كبير زميله المقيم فى القاهرة أو فى دمشق أو فى بغداد. وكان الباشوات يعينون لمدة ثلاث سنوات، وفقد والى الجزائر الإشراف على زميليه باشوات تونس وطرابلس كما كان الحال فى نظام البيكر بكوات.

وكان الباشا يعتمد من ناحية على مجموعة رؤساء البحر بصفتهم قوة فعالة. ويعتمد من ناحية أخرى على مجموعة رؤساء الأوجاقات العسكرية أو الأغوات. وما كان الباشا يستطيع أن يتخذ قراراً دون أن يتشاور مع رؤساء الأوجاقات العسكرية، وكان قد سمح لهؤلاء منذ عهد صالح باشا ريس بالانخراط فى سلك البحرية ولكن لم تتم لهم السيطرة الكاملة على هذا الجهاز المهم فى حياة الجزائر، فقد ظل العنصر المحلى من العرب والبربر ومن طائفة المهاجرين القادمين من أسبانيا خاصة هو الغالب على البحرية الجزائرية وقام صراع بين الإنكشارية وبين هذه الطائفة (الريسين) إلى أن أصبح للإنكشارية الغلبة فى عام ١٦٥٩، ونتيجة لذلك أصبح الحاكم يتم اختياره من أقدم الجنود الإنكشارية ويعرف «بالأغا» ويتولى لمدة شهرين فقط ثم يفسح المجال لمن يليه بحيث يجوز نظرياً لكل جندى إنكشارى أن يتولى الحدم بالتناوب حسب الأقدمية. ولقد أدى هذا النظام إلى قيام اضطرابات كبيرة كادت أن تقضى على مركز الجزائر فى البحر المتوسط ولم يتمكن هذا النظام من البقاء لمدة طويلة، إذ أن الدولة العثمانية لم ترض عن هذا الانقلاب لأنه وإن اعترف بالسيادة لها إلا أنه ترتب عليه

طرد الباشا الذي كان رمزاً للسيادة العثمانية كما لم يؤيد الأهالي الإنكشارية عند رجال البحر لأنهم هم مصدر الرخاء. ولم يستمر هذا النظام - الذي كان يشبه الجمهورية العسكرية - إلا لمدة ١٢ سنة، أنهك قواد الجيش وسمح بالتالي بزيادة أهمية رؤساء البحر من جديد واستيلائهم على السلطة في عام ١٦٧١، وبدأوا بذلك المرحلة الثالثة التي امتدت حتى عام ١٨٣٠، ومنذ ذلك التاريخ وحاكم الجزائر يعرف باسم الداى (أو العم بالتركية).

وكانت الجزائر تنقسم في العهد العثماني إلى ثلاث ولايات رئيسية هي ولاية قسنطينة في الشرق، وولاية تيطرى في الوسط، وولاية وهران وعاصمتها المعسكر في الغرب. كما كان الحال في كل الولايات العثمانية، كان حكام هذه الأقاليم بمثابة ملتزمين يؤدون مبالغ معينة سنوية للداى. كذلك تمتعت الجزائر بالنظام القبلى، وإن كان هذا النظام قد بدأ يتفتت في أوائل القرن التاسع عشر ليحل محله تكتلات على أساس دينى، وذلك بفضل ازدياد نفوذ الطرق الصوفية في شمال أفريقيا وكان الداى يقيم في أعلى مدينة الجزائر بضاحية تعرف «بالجينة»، حتى انتقل عمر باشا عام ١٨١٥ إلى «القصبه»، أى القلعة في سفح المدينة على البحر ليكون في مأمن من الإضطرابات التي كثرت في ذلك العصر، ولقد انتهى حكم الكثير من الدايات بالقتل ومصادرة أملاكه التي كانت تتضخم بفضل الهدايا التي يقدمها القناصل الأجانب وينصيبه من غنائم البحر وما يتلقاه نظير تعيين البكوات والقواد. وكان يساعد الداى خمسة من الوكلاء وهم الذين يكونون الديوان، وهم: وكيل البحر والبيت مالجى ورئيس أمن المدينة (الجزائر) وناظر القصر ورئيس الخيل الذي كان حلقة الاتصال بين القبائل والحكومة العثمانية.

أما بالنسبة لتونس، فإن النظام الإدارى الذى وضعه سنان باشا لها عندما افتتحها في عام ١٥٧٤ لم يستمر أكثر من سبعة عشر عاماً. واستفاد سنان باشا بالنظم التي كانت متبعة في عهد الحفصيين (٩٨١-١٥٧٣)، وأعتبرت تونس بكوية تابعة لبك البكوات (بيكر بىك) المقيم في الجزائر. وقام سنان بتعيين وال يحصل على رتبة الباشا، وكان هذا الوالى يعين من قبل الحكومة العثمانية، ونظم سنان باشا قوة عسكرية من الإنكشارية قدرها أربعة آلاف، وجعل على كل

مائة رئيس يسمى داي، وعين على الكل رئيساً هو الأغا، كما خصص لجباية المال مأموراً خاصاً كان يلقب بالبای، وعين مشرفاً على الشئون البحرية للولاية كان يعرف باسم قبودان رئيس، بالإضافة رلى ذلك أنشأ ديواناً بالحاضرة تجتمع به هذه الهيئة، المكونة من هؤلاء جميعاً، ويبدو أن بعض الأعيان كانوا يحضرون بالديوان لأبداء الرأي، فكانت لهم صفة إستشارية لا تنفيذية.

ويبدو أن الجند لا قوا الأمرين على أيدي رؤساء الديوان، (أى الضباط) فثاروا عليهم فى عام ١٥٩٠، بعد قيام ثورة الإنكشارية فى الجزائر - وفتكوا بالكثيرين منهم، فاجتمع الوالى وكبار الضباط العسكريين وقرروا أن يعهدوا إلى أحد الدايات بالإشراف على الإنشكارية وتأمين النظام فى مدينة تونس وما إليها. ولا يذكر التاريخ سوى اثنين حكماً بهذا الاسم هما عثمان داي ويوسف داي (١٥٩١-١٦٣٧). وتلا يوسف داي الأسطى مراد (١٦٣٧-١٦٤٠)، والذي كانت بيده رئاسة البحر أيضاً. وفى هذه الفترة الممتدة من عام ١٥٩٠ حتى عام ١٦٤٠ عرفت البلاد حكماً قوياً واهتماماً بعمرانها، فاهتم الدايات هؤلاء بالأسواق ولاصناعات، خاصة فى العاصمة. ويتضح من هذا أن الوالى أصبح قليل الأثر فى إدارة الولاية، والواقع هو أن الموظف الآخر الذى كان له نفوذ فى ذلك الوقت هو البای، الذى ظل مسئولاً عن الشئون المالية.

ولكن الداي لم يلبث أن انقضى عهد سلطانه ونفوذه، فانتقل الأمر إلى البای وقد تم ذلك على يد مراد باى الذى كان يوسف داي قد اصطفاه وقربه وانتدبه للسفر بعساكر، واخضاع البغاة، واستخلاص الجبايات. وقد بدأ من مراد مقدرة ودراية ومهارة وكان ثمة من يتوسط له عند الباب العالى. فحصل على رتبة الباشوية وكان ذلك إيذاناً بتولييد سلطة البای وتحول النفوذ من الداي إليه، وقد ظل للدای بعض النفوذ فى أيام أسطى مراد رايى بسبب ما كان للقوة البحرية، وهو أمرها، من سيطرة على الموقف. وقد عرف عهد البايات الأول، أو العهد المرادى كما يسمى، ذبّة من البايات الكبار (مراد باى وابنه حمودة وحفيده مراد باى الثانى من عام ١٦٣٧ إلى ١٦٧٥)، وإليهم يرجع الفضل فى توطيد لسيطة البای، وانتزاع النفوذ مع الداي وفد أعادوا الأمن إلى البلاد فقضوا على أولاد سعيد بالقيروان والمفسدين الذين كانوا قد لجأوا إلى حامية قبس ونظموا

مواقع الجند ومراكزهم فكان الإنكشارية المشاه والفرسان من الصبائحية وهؤلاء رتبوا في تونس والبروان والكف وباجة، وكان ثمة أيضاً فرسان القبائل المدلمون الزارقية.

وقام بين ختفاء مراد باي الثاني خصام ونزاع استمر ثلاثين سنة (١٦٧٥-١٧٠٥) لعت فيه البلاد الأمرين من حروب أهلية وغزوات جزائرية ونهب وسلب وقتل، ولعل شر ما أصاب تونس كان ما جاء على يد مراد بويالة، الذي حكم تونس أربع سنوات هي سنوات ظلم وظلام وقتل وتشريد. وصل الناس هذه الحروب والمصائب، فنادوا بطيب نفس واختيار منهم بحسين بن علي التركي، أغا أو جاق باجه وسلموا له أمر الولاية العامة وأقرت ولايته الدولة العثمانية، وكان ذلك في عام ١٧٠٥، وهو بدء قيام الأسرة الحسينية. وهكذا أصبح حسين بن علي التركي (١٧٠٥-١٧٣٥) - أحد قواد الجند هو صاحب الأمر في تونس، ومؤسس البيت الحسيني الذي ظل يزود تونس بالبايات حتى عام ١٩٥٧، وقد تعرضت تونس فيما بين عام ١٧٠٥ و ١٨٣٧ لكثير من الثورات مع الجزائر وطرابلس، وكان أول هذه الثورات تلك التي قام بها علي باشا (١٧٤٥-١٧٥٦) ضد عمه حسين بن علي مؤسس البيت الحسيني والتي انتهت بانتصار الثائر بسبب نصرة داي الجزائر، لكن بعد أن تكبدت البلاد خسارة فادحة، ثم جاءت ثورة يونس (بن علي باشا) على أبيه وقد كان أكثر القتلا في مدينة تونس نفسها، وانتهى بفشل الابن وهربه إلى باشا قسنطينية بالجزائر. وقد ثار الإنكشارية مرتين في زمن حمودة باشا (١٧٨٢-١٨١٤) في عام ١٨١١-١٨١٦ فقد كان الجيش التونسي يتألف يومئذ من الإنكشارية وهم من أبناء الأتراك وغيرهم يقيمون بثكنات معدة لهم بالحاضرة، ومن مخازنية وهم من أبناء البلد المنحرفين في سلك الجند وظيفتهم تأمين السبل والمحافظة على الراحة. ومن مزارقية رعفوا بذلك لحملهم المزاريق، وهم المحاربون من قبائل الأعراب تحشدتهم الحكومة في الجيش متى اقتضت الحاجة ذلك. وقد خرج فريق من الإنكشارية على الباي واعتصموا بقلعة القصبة فقاتلهم الناس أياماً وانهزموا في آخرها وهذأت الحال. وقد أبطل حسين باي الثاني (١٨٢٤-١٨٢٥) فرقة الإنكشارية متأثراً بما فعله السلطان محمود الثاني العثماني في عام ١٨٢٦. كما أدى التنافس على السلطة بين أفراد الأسرة الحسينية رلى تفوق النفوذ الأجنبي

في تونس، خاصة وأن موقعها الإستراتيجي كان هاماً بشكل واضح بين حوضي البحر المتوسط الشرقي والغربي.

ولقد احتفظت الأسرة الحسينية في تونس بمظاهر الحياة التركية، سواء في قصورها أو في طريقة معيشتها، وكانت رباطاً يصل ما بين تونس والدولة العثمانية رغم تفكك أواصر الصلات الفعلية بمرور الزمن، ومع استمرار الدولة العثمانية في الضعف. ولا شك أن انتشار المذهب الحنفي في تونس بعد إنتشار المذهب المالكي، كان يدل على ناحية من نواحي التغيير في تونس، وزيادة الارتباط بالمذهب الرسمي للدولة العثمانية، ولقد ساعد القضاء على الإنشكارية على إقامة توازن داخلي في تونس رغم احتفاظها بعلاقات رسمية مع الدولة العثمانية. وستعتمد تونس على هذه الصلات حين تزداد أمامها الأخطار الخارجية وخاصة نتيجة لعملية الجهاد البحري، ثم محاولة الدول الأوروبية فرض سيطرتها على الملاحة في البحر المتوسط وعلى الأقاليم الإسلامية المطلة على هذا البحر، منذ أوائل القرن التاسع عشر.

أما بالنسبة لليبيا، فقد استولى العثمانيون، - كما أشرنا - على مدينة طرابلس في عام ١٥٥١، وعين مراد أغا كأول وال عثماني عليها، أما إقليم برقة - وكان خاضعاً للسيادة المملوكية بالاسم فقط - فقد احتفظ أفراد كل قبيلة بالولاء والاخلاص للنظام القبلي ولشيخ القبيلة دون الاعتراف بأية سلطة أخرى. إلا أن الوضع قد تغير منذ استيلاء السلطان سليم على مصر عام ١٥١٧ وأصبح هذا الإقليم خاضعاً للسيادة الفعلية للدولة العثمانية، كذلك خضع إقليم فزان للسيادة العثمانية إلا أن أسرة «بنى محمد» ظلت تحكم الإقليم حتى في عهد العثمانيين بعد أن قدموا فروض الولاء والطاعة للدولة العثمانية. وعلى أية حال فإن اهتمام الدولة العثمانية بليبيا كان عسكرياً أكثر منه مدنياً، واقتصرت عنايتهم ببعض المدن الساحلية، ولذلك لم تنتعش البلاد في أيامهم. ولقد أدى ضعف الدولة العثمانية إلى تفكك الروابط التي تربطها بولاية طرابلس الغرب في نفس الوقت الذي ضعفت فيه روابطها بكل من تونس والجزائر. وإذا كانت القيادات العسكرية والبحرية هي التي تمكنت مع نموها، من السيطرة على هذه الأقاليم المغربية فإن قيادة موازية ومشابهة لهم تمكنت كذلك من السيطرة على السلطة في إقليم طرابلس الغرب منذ السنوات الأولى من القرن الثامن عشر حتى عام ١٨٣٥.

ففى أوائل القرن الثامن عشر اغتنم أحد رجال الإنكشارية ويدعى أحمد القرملى (القره منلى) فرصة غياب باشا طرابلس فأقنع سكان الإيالة بانتخابه حاكماً عليهم فى عام ١٧١١، واستطاع أن يقهر البعثة التى أرسلت لقتاله بقيادة خليل باشا، وقتل قائدها. ولما أرسلت الحكومة العثمانية حملة عسكرية ثانية لتأديبه، تمكن من أسر قائدها (محمد باشا) وأخيراً استصدر فرماناً من السلطان أحمد الثالث ثبته فيه فى حكم طرابلس على أن يكون وراثياً فى أسرته، ومنححه لقب بيكليك، واهتم أحمد بتحسين مدينة طرابلس، ولما توفى خلفه أبنه محمد باشا فى عام ١٧٤٥.

ولقد أظهر الحكام القرمليون استقلالاً فى حكم إقليمهم عن الدولة العثمانية أكثر من ذلك الذى أظهره كل من الحكام فى تونس والجزائر، وربما يرجع ذلك إلى قرب طرابلس من عاصمة الدولة العثمانية، وتصميمهم على الظهور بمظهر المستقل حتى يتمكنوا من الاستمرار فى عمليات الجهاد البحرى. وما يتبعها من أسر وغنائم، بصفتها مصالح مادية لا يمكن تجاهلها، ولذلك قام القرمليون بفرض الإتاوات على السفن المسيحية التى تمر فى البحر المتوسط وعقد المعاهدات مع الدول الأوروبية التى توافق على دفع الجزية لهم، حتى يمتنعوا عن التعرض للسفن التى تسافر تحت رايتهم فى البحر المتوسط. كما قاموا بعقد المعاهدات الدولية أو التجارية مع ممثلى وقناصل سفراء الدول الأوروبية وبذلك ظهرت إمارة القرمليين فى طرابلس الغرب على أنها أكثر استقلالاً دولياً من ولايات تونس والجزائر.

وبعد محمد باشا جاء ابنه على باشا (١٧٥٤) وكانت أيامه مضطربة، فالجند كانوا لا يحصلون على أرزاقهم بانتظام، وتعرضت حياة الناس للأخطار، فاستصرخوا الباب العالى، وزاد من هذا الاضطراب أن انقسم القرمليون على أنفسهم، واقتتلوا واستعانوا بباشوات الجزائر وتونس، ولكن انتهى الأمر باغتصاب يوسف بك الأمر وحصوله على فرمان من الحكومة العثمانية. وفى عام ١٧٩٥ تولى يوسف باشا شئون طرابلس، وسار على خطه أسلافه فى الاهتمام بالقرصنة، إذ كانت هى المصدر الأول للخزينة مع أن الفرص كانت الآن أقل مما كانت فى أوائل القرن وأواسطه وقد أهتم يوسف باشا بتحسين طرابلس

وتوسيع مينائها ووضع ثلاث عشرة سفينة لحمايتها مع بقية الموانى الطرابلسية . وقامت فى عهد هذه ثورات عديدة ولكن لما كانت الخزانة خاوية ، لم يكن باستطاعته أن يرسل جيوشه إلى مختلف الجهات . ولذلك كان كثيراً ما يلجأ إلى المهادنة ويعترف بالزعيم الثائر حاكماً لمنطقة الثورة . وكان على يوسف أن يدبر المال اللازم للانفاق على جيشه وعلى بلاطه . وقد بلغ ما قبضه الباشا من الدول الغربية فى السنوات الثلاث الأولى لحكمه ٣٣٢,٠٠٠ قرش . فلما أخذ هذا المبلغ يتناقص ، اضطر يوسف إلى أن يشدد الخناق على السكان فضمن الجمارك بقيمة ١٥,٠٠٠ قرش لجماعة من اليهود الطرابلسيين ، وزاد فى الجعل المقرر على الفلاحين والتجار ، وترتب على ذلك أن جلا عدد كبير من الفلاحين عن البلاد إلى تونس وغيرها من أقطار شمال أفريقيا لعجزهم عن الوفاء بما يطالبهم به جباة الضرائب . على أن البعض الآخر ، مثل سكان المنشية وهى إحدى ضواحي طرابلس ، قاموا بثورة عنيفة أدت فى النهاية إلى القضاء على حكم يوسف باشا عام ١٨٣٢ . فلقد قرر يوسف التنازل عن الحكم لابنه على ملبيا بذلك طلب الأعيان وأعضاء الديوان والعلماء . وتولى على الحكم فى ١٢ أغسطس عام ١٨٣٢ ، ولكنه ورث معه ثورة عنيفة أدت فى النهاية إلى القضاء على الأسرة القرميلية فى ليبيا . ولقد لقى على الأمرين فى حكمه الذى إمتد إلى عام ١٨٣٥ من الثورات والفقر والحروب الأهلية .

ومما زاد الأمور تعقيداً ، أن بريطانيا وفرنسا أشتدت المنافسة بينهما فى هذه الفترة بشكل عنيف لم يسبق له مثيل . فقد انتقل القنصل البريطانى من طرابلس إلى المنشية لتأييد الثوار وأقام بينهم ، بينما كان القنصل الفرنسى يؤيد الوريث الشرعى على باشا . ونتيجة لذلك رأيت الحكومة العثمانية أن الوضع قد حان لإنهاء ذلك الوضع واحتلال البلاد من جديد . فجهزت حملة كبيرة وتظاهرت بأنها تريد إعادة النظام والأمن الى البلاد . وفى مايو ١٨٣٥ وصلت البعثة المكونة من ٣٢ سفينة بقيادة نجيب باشا إلى طرابلس ، فقبلت بكل مظاهر الحماسة من الأهالى ، وعامل على باشا القائد العام بالاحترام اللائق بممثل السلطان . وبعد بضعة زيام دعا نجيب باشا حاكم طرابلس على باشا إلى سفينته ، فلما وصل القى القبض عليه وتولى نجيب باشا ولاية طرابلس . ولما أستدعى نجيب باشا إلى اتنبول عين رائف باشا والياً على ليبيا ، وبذلك عادت إلى الحكم العثمانى المباشر .

وتولى شئون ليبيا بين عام ١٨٣٥ و ١٩١١ وهى السنة التى هاجمت فيها إيطاليا ليبيا، ثلاثة وثلاثون والياً، بينهم ثلاثة حكموا نحو ثلاثين سنة، وأما الباقون فقد كان معدل ولاية الواحد منهم أقل من سنة، فلم يكن باستطاعة هؤلاء القيام بعمل جدى فى الولاية. ويضاف إلى ذلك أن الكثيرين من هؤلاء الولاة لم يكونوا مقتدرين، ولم يكن لديهم القوة الكافية للقضاء على ثورات الأهالى، الذين ألفوا الثورة على السلطات، ولم تكن الإدارة المركزية فى عاصمة السلطنة جادة فى عنايتها بليبيا. ولكن مع كل الصعوبات التى واجهت الإدارة الجديدة فى ليبيا، فقد قامت بكثير من الأعمال العمرانية والأنشاءات العسكرية والتنظيمات الإدارية فما ولى نجيب باشا شئون ليبيا أقام نظام إدارياً مؤقتاً برئاسة لىبى هو محمد بيت المال. ولما خلفه رائف باشا أخذ فى تترك القضاة، كما أهتم الوصى أحمد أمين باشا (١٨٤٢-١٨٤٧) بالتنظيم الإدارى بصورة جدية، فقد جاء معه بدفتر دار هو أول من ولى هذا المنصب فى ليبيا. كما نظم الأقسام الإدارية فى الولاية، ونظم الإدارة العامة فى دوائر وأنشأ المجالس المحلية، وأعاد تنظيم الضرائب من حيث فرضها وجمعها، وفى عام ١٨٤٨ خلفه فى الولاية عزت باشا، وكان عليه أن يجمع ضريبة جديدة فرضها الباب العالى هى المعونة، وفى سبيل ذلك قام بإحصاء السكان.

فى عهد نديم باشا وعلى باشا (١٨٦٠-١٨٧٠) طبق فى ليبيا قانون الولايات الصادر فى عام ١٨٦٤، وأنشئت فى نفس السنة أول مطبعة فى طرابلس وصدرت أول جريدة رسمية هناك بأسم «طرابلس الغرب». وعندما أعلنت فرنسا الحماية على تونس فى عام ١٨٨١ شعرت الدولة العثمانية بالخطر يقترب من ليبيا، فعادت وحصنت طرابلس، كما إهتمت بالإدارة ففصلت برقة عن طرابلس وجعلت الأولى صنجقاً مستقلاً. وأصبح من المعتاد أن يعين أحد رجال الجيش، وكان عادة من رتبة مشير، والياً على طرابلس، وعلى أثر اتفاق فرنسا وإيطاليا عام ١٩٠٢ على إطلاق يد الثانية فى ليبيا، أخذت الدولة العثمانية بزيادة الحامية فى البلاد ولو أن قسماً كبيراً من الجنود سحب من ليبيا قبيل الهجوم الإيطالى فى عام ١٩١١ وأرسل إلى اليمن لاختراع الثورة فيها.

٢- الإستعمار الأوروبي في شمال افريقيا

- الاحتلال الفرنسي للجزائر
- السياسة الفرنسية في الجزائر
- الحركة الوطنية الجزائرية

الاحتلال الفرنسي للجزائر ودوافعه،

فى الوقت الذى بدأت فيه قوة الدولة العثمانية تنحصر عن أوروبا كانت الجزائر هى القوة الإسلامية الوحيدة التى استطاعت أن تناقش الأوروبيين فى السيطرة على ملاحه البحر المتوسط، وأن تتخلص من آخر المراكز التى إقامها الأسبان على سواحلها. ويبدو أن نظام الحكم غير المستقر فى الجزائر لم يؤثر على حركة الجهاد فى البحر لأن الطائفة التى تولتها كانت متضامنة وتستند إلى تأييد من الشعب الجزائرى الذى رأى فى هذه الحركة مصدراً أساسياً لرخائه. وإذا استثنينا أسبانيا التى كانت فى حرب دائمة مع الجزائر نلاحظ أن فرنسا كانت أكثر الدول الأوروبية تعرضاً للهجمات الجزائرية، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من بينها موقع فرنسا الجغرافى، ومن أهمها تنظيم القوافل التجارية. فقد كانت السفن تسير فى قوافل صغيرة ويحمل أكبرها خمسة عشر مدفعاً. وقد حاول هنرى الرابع أن يستفيد من صداقته مع الباب العالى فىوسطه للضغط على حكومة الجزائر حتى توقف عملياتها البحرية فى البحر المتوسط. وقبلت الحكومة العثمانية هذه الوساطة فسهلت للسفير الفرنسى لديها زيارة تونس والجزائر كمبعوث خاص من الحكومة العثمانية عام ١٦٠٧، ولكن هذه الزيارة لم تأت بأى نتيجة، وكل ما إستطاع أن يفوز به هو وعد الجزائريين بتبادل أسراهم مع الأسرى الفرنسيين، وكان عدد هؤلاء فى الجزائر يبلغ ثلاثة آلاف.

ولكن العلاقات ازدادت توتراً بين الجزائر وفرنسا فى عام ١٦٢٠، وحاول الملك لويس الرابع عشر تحسين العلاقات مع الجزائر ولكن رأى العام فى فرنسا كان متأثراً بالتعصب الدينى ويعارض كل سياسة تهدف إلى التفاهم مع الدول الإسلامية. ولقد فشلت جميع الحملات البحرية التى قامت بها فرنسا فى عهد لويس الرابع عشر ضد الجزائر. وظل لويس يحقد على هذه الدولة التى تحدثت قواته. وما كما. ينتهى من حروب هولنده الطويلة عام ١٦٧٨، حتى عاد إلى محاولته العسكرية ضد سواحل الجزائر، وقبل أن يستعد لتجهيز الحملة تظاهر برغبته فى مفاوضة الجزائريين بشأن تبادل الأسرى، حتى إذا تم الاتفاق بين البلدين وأرسل الجزائريون ما لديهم من أسرى فرنسيين بين البلدين، وأرسل الجزائريون ما لديهم من أسرى فرنسيين إلى مارسيليا ليتبادلوا هناك مع أسراهم،

غدر الفرنسيون بالاتفاق ولم يطلقوا ما لديهم من أسرى جزائريين . ولذلك أعلنت الجزائر الحرب رسمياً على فرنسا التي فشلت في إنزال قواتها إلى ميناء الجزائر . وكانت أسبانيا أشد الدول الأوروبية عداء للجزائر طوال هذه الفترة بسبب احتفاظها بمركزين على الساحل الجزائري، هما وهران والمرسى الصغير، وقد أصرت أسبانيا على الاحتفاظ بهذه المراكز أملاً في أن تثبت منها على المسلمين في شمال أفريقيا . وحتى حين استرد الجزائريون المركزين الأسبانيين عام ١٧٠٨ ظل الأسبان يتحينون الفرص إلى أن أتيج لهم عام ١٧٣٧ العودة إلى احتلال الميناءين . ولم يقف نشاط الداي محمد باشا، المعروف بالمجاهد (١٧٦٩-١٧٨٨) . عند حصار الأسبان داخل ذاتها . وفي النهاية إضطر الملك شارل الثالث ملك أسبانيا إلى إعلان رغبته في إخلاء وهران عام ١٧٨٥ ، ولكن حفظاً لماء الوجه طالب بأن تحصل أسبانيا على حصن صغير لحماية التجارة في وهران، ولم يكن من المعقول أن يقبل حكام الجزائر . وقد ظل الأسبان في المفاوضات ما استطاعوا إذ وقع زلزال مدمر في وهران عام ١٧٩٠ ، فاقتنصوا الفرصة التي أتاحت لهم التظاهر بأن إخلاء المدينة كان لسبب خارج عن إرادتهم . وتم تسليم وهران في عام ١٧٩١ .

وبعد أن تخلصت الجزائر من الخطر الأسباني واجهت في أوائل القرن التاسع عشر خطراً جديداً ممثلاً في بريطانيا، ففي تلك الفترة بدأ النفوذ البريطاني يقوى في البحر المتوسط بالاستيلاء على مالطة في عام ١٨٠٢ ، ويضم جزر الأيونيان في شرق البحر المتوسط طبقاً لتسوية مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ ، وأصبحت مالطة تعتمد في تموينها على ما يستورد من الجزائر وتونس من الحبوب . وبعد القضاء على نابليون أرادت إنجلترا التدخل في شئون الجزائر باسم محاربة الرق والقرصنة والدفاع عن مصالح الدولة المسيحية . وفي ذلك الوقت شاركت الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا في التدخل ضد الجزائر، وكانت العلاقات قد ساءت بين الدولة الأولى والجزائر منذ عام ١٧٩٣ . وفي عام ١٨١٦ أرسلت بريطانيا حملة برئاسة اللورد اكس ماوث لفرض شروط المؤتمر على تونس ولكن رفض الداي عمران يجيبه إلى أي منها . ثم عاد اللورد اكس ماوث بشروط أقل تعسفاً وتتلخص فيما يلي:

١ - الكف عن استرقاق الأسرى المسيحيين ومعاملتهم طبقاً للعادات السائدة في أوروبا.

٢ - الاعتراف بحق أخذ الفدية عنهم ولكن بشرط أن تكون معتدلة.

٣ - رد الأسرى التابعين لنابولي وسردينيا إلى بريطانيا (وكانوا يكونوا الغالبية العظمى من الأسرى).

٤ - حرية الأسطول الجزائري في تتبع سفن الدولة التي لم تعقد مع الجزائر معاهدة خاصة بإلغاء القرصنة.

وقد ماث مع هذه المعاهدة ملحقاً يعد فيه الداي بعقد معاهدة مع جميع الدول الأوروبية بشأن إلغاء القرصنة، واضطر الداي عمر في النهاية أمام الخطر الداهم إلى توقيع الشروط التي قدمت إليه في ٢٩ أغسطس عام ١٨١٦.

ولم ينته بذلك تدخل بريطانيا في شئون الجزائر، بل استصدر في مؤتمر اكس لاشابل (١٨١٨) قراراً جديداً بإرسال حملة أخرى تأديبية ضد الجزائر ولكنها اصرت على إشراك فرنسا معها، ولكن تلك الحملة المشتركة التي قامت في سبتمبر ١٨١٩ لم تؤد إلى أي نتيجة تذكر. يتضح مما سبق أنه منذ عام ١٨١٥ وحتى يقوم الفرنسيون بحصار الجزائر عام ١٨٢٧ كان دور فرنسا في البحر المتوسط دوراً ثانوياً، فأرادت أن تستعيد بعض نفوذها على حساب الجزائر. وعلى أية حال كانت حكومة الثورة الفرنسية على علاقات طيبة مع الجزائر بسبب المعونة التي قدمها الداي لفرنسا أثناء الظروف التي مرت بها منذ عام ١٧٩٢.

وعندما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر عام ١٧٩٨ رأى، دايات الجزائر أن الواجب الديني يحتم عليهم قطع العلاقات مع فرنسا، ولذلك أسر القنصل الفرنسي في القصبة، ولم تعد العلاقات بينهما إلا بعد توقيع الصلح بين فرنسا والدولة العثمانية في عام ١٨٠٢، ولكن هذه العلاقات لم تكن طيبة في عهد الإمبراطورية الفرنسية بقدر ما كانت عليه في عهد حكومات الثورة. وترجع فكرة احتلال فرنسا للجزائر إلى نابليون بونابرت عندما فكر في الإفادة من موقع الجزائر الاستراتيجي أثناء حربه مع بريطانيا. كما زادت أهمية الجزائر الاقتصادية بالنسبة لفرنسا بسبب تجنيدها عدداً كبيراً من الجيوش والقوات

المحاربة، مما قلل الأيدي العاملة. وخاصة الفلاحين. فزادت حاجة فرنسا إلى القمح واللحوم والزيوت وكانت متوفرة في ولاية الجزائر. وعندما عقدت فرنسا صلح تيلست (Tilist) مع روسيا في عام ١٨٠٧، كان من بين شروطه السرية تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية بينهما. وبطبيعة الحال أصبحت الجزائر من نصيب فرنسا. وأرسلت فرنسا الضابط بوتان Boutan من سلاح المهندسين في مهمة سرية في شمال أفريقيا، وذلك لعمل خرائط لمدينة الجزائر والأقاليم المحيطة بها. ولما لم يتم تنفيذ شيء من اتفاق تيلست بقي تقرير بوتان مهملاً في أرشيف وزارة الحربية الفرنسية إلى أن قامت حملة عام ١٨٣٠، فكان هذا التقرير من أهم ما اعتمدت عليه.

وكان السبب الرئيسي في تدهور العلاقات بين الجزائر وفرنسا بعد عودة أسرة البريون إلى الحكم وتولى تاليران رئاسة الوزارة هو ذلك النقاش حول القمح الذي قدمته الجزائر ولم تتسلم ثمنه. وكانت الجزائر قد قدمت لفرنسا في عصر الثورة الفرنسية كميات كبيرة من القمح واللحوم والجلود اللازمة لتموين جنوب فرنسا والقوات العسكرية وأقرضت الجزائر فرنسا الأموال اللازمة لشراء القمح من عناية قسنطينة ورفضت استلام أي ربح عن هذه القروض. وفي عام ١٨١٩ طالب اليهوديان بكري وبوشناق - وكانا قد عملا كوسيطين بين فرنسا والجزائر - فرنسا بمبلغ ٢٤ مليون فرنك ثمناً للقمح، وشكلت الحكومة الفرنسية بعثة مالية في باريس لبحث هذا الموضوع، وعملت في تقريرها على خفض المبلغ كتسوية نهائية لهذه المسألة، واعترفت الحكومة الفرنسية بهذا الدين في قرار ٢٨ أكتوبر عام ١٨١٩، ووافق مجلس النواب عليها في ٢٤ يوليو عام ١٨٢٠، مقررًا بذلك الدفع من الخزانة العامة، ووافق الداي من جانبه على هذه التسوية على أمل سداد فرنسا لهذا الدين في أسرع وقت. وتناست فرنسا حقوق الداي في قرار عام ١٨١٩، فاضطر الداي إلى أن يتقدم لحكومتها طالباً توقيع حجز على هذا المبلغ قبل خروجه من الخزانة العامة، غير أن فرنسا دفعت مبلغ أربعة ملايين ونصف فرنك ولم تحجز إلا على ٢,٥ مليون فرنك لتسوية هذه المسألة، بعد إصدار المحكمة الفرنسية حكمها بالمبالغ التي يستحقها كل من الداي واحتفظت بحقوق بعض الفرنسيين واليهود. ورغم ذلك فإن الداي أخذ ينتظر رد مبالغة إليه، ولكنه لم يستلم أي شيء. واعترض الداي اعتراضاً شديداً على أن تفصل محكمة

فرنسية في خلاف بينه وبين يهوديين من رعاياه، واقترح على فرنسا أن تدفع له المبلغ، ويتهدد هو بتسوية المسألة مع رعاياه، ولكنه لم يستلم أى رد على هذا الاقتراح فاضطر الداي إلى أن يطالب بإعادة اليهوديين إليه، ولكن الحكومة الفرنسية لم ترد عليه، فكتب إلى ملك فرنسا متهماً قنصل فرنسا في الجزائر بالعمل على تطويل أمد هذه المسألة، وطلب سحبه وتسليم اليهوديين ودفع مبلغ السبعة ملايين فرنك لخزانة الجزائر. وإدعت فرنسا بأن خطاب الداي كان مشوباً بـهجة حادة، وكتب وزير خارجية فرنسا إلى قنصله في الجزائر لـكى يشرح للداي أن ملك فرنسا قد قرر عدم النظر في أى إدعاءات مخالفة لاتفاقية ٢٨ أكتوبر عام ١٨١٩.

لم تقم فرنسا بسحب قنصلها الذى أخذ يزاول أعماله وفي نفس الوقت وقع حادث آخر زاد من حدة التوتر بين الجزائر وفرنسا وذلك نتيجة لاشتباك بين بعض السفن الجزائرية وبعض سفن البابا التى وقعت فى أسرها، فأرسلت فرنسا إحدى سفنها للاحتجاج أم الجزائر، وبينما كان الداي ينتظر الرد على طلب سحب القنصل، جاء رد وزير الخارجية الفرنسية مطالباً إياه برد ما سلبه الجزائريون من سفن البابا. وفى إبريل عام ١٨٢٧ تلقى القنصل الفرنسى تعليمات التفاوض مع حكومة الجزائر بخصوص أسرى الفاتيكان لديها. وعندما قام بزيارة الداي يوم ٢٩ من نفس الشهر لهذا الغرض وقعت حادثة المروحة المشهورة. إذ سأله الداي عن السبب الذى دفع ملك فرنسا إلى عدم الرد عليه، فأجاب القنصل بأن الحكومة الفرنسية لن ترد عليه، مما أثار الداي، وجعله يدفع القنصل أمامه طالباً منه الخروج من حضرته، ومست مروحة كانت فى يده وجه القنصل فكان هذا ما يسمى «بضربة المروحة»، وكانت هذه الحادثة هى السبب المباشر الذى دفع فرنسا إلى فرض الحصار على الجزائر فى يونيو عام ١٨٢٧. ولم يكن هدف فرنسا من فرض الحصار سوى انتزاع اعتذار من الداي يرضى كبرياء الأوروبيين. ولكن الداي لم يمكن فرنسا من ذلك، ولم تتألم الجزائر كثيراً للحصار الفرنسى، لأنه كان مقصوراً على العاصمة، ولم يمنع الملاحة الجزائرية من مزاولة نشاطها، بل أن فرنسا هى التى كانت تشكو لأنه كان يكلفها مليون فرنك سنوياً، ولذلك حاولت حكومة مارتيناك فض المسألة فى صيف ١٨٢٩، وأرسلت تعليمات إلى الأسطول الفرنسى للتفاوض مع الداي على الأسس التالية:

١- ضرورة إرسال مندوب عنه لتقديم الاعتذار إلى باريس.

٢- رد أسرى السفن البابوية.

٣- عقد هدنة مؤقتة تمهيداً للصالح.

ولكن الداي قد قدم شروطاً أخرى، وادعت فرنسا أن قنصل بريطانيا في الجزائر كان يغري الداي على مقاومتها ومعارضة طلباتها. وازداد الموقف حرجاً عندما ضربت المدفعية الجزائرية سفينة المفاوض الفرنسي عند خروجها من الميناء لأنها لاحظت اقترابها من الحصون.

وفي ٨ أغسطس عام ١٨٢٩ تولى دي بوليناك رئاسة الوزارة الفرنسية وكان من أنصار التوسع والرجعية معاً. وكان بوليناك يرى أن عملية الحصار البحري هي عملية لا تعود على فرنسا بأى ربح. كما كان يريد أن يوجه أنظار الفرنسيين إلى الخارج ويعتقد في أن نصراً خارجياً سيساعد في الوصول إلى نتائج حسنة في الانتخابات، وسيساعد على تدعيم الملكية. وقد خيل لبوليناك أن المسألة قد حلت عندما جاء دروفتى، قنصل فرنسا العام في مصر، إلى فرنسا ومعه مشروع بأن يتولى محمد على مهمة تأديب داي، الجزائر. وكان دروفتى قد تمكن من إغراء محمد على بالتدخل في الجزائر، ولقيت هذه الفكرة ترحيباً من باشا مصر. وقد تلخص المشروع في أن يقوم محمد على بالزحف برياً على ولاية طرابلس وتونس والجزائر، ويخضع الداي ويضم كل هذه الولايات إلى حكمه باسم السلطان، ويدفع له جزية عنها. أما فرنسا فقد كانت تريد الحملة المصرية بأسطولها البحري، وأن تقدم لمحمد على مساعدة مالية في نظير منحها امتيازات إقتصادية وعسكرية في الجزائر. ورأى دروفتى أن هذا المشروع سيوفر على فرنسا نفقات الحملة، كما أنه سيعوض - خسائر محمد على في اليونان وبذلك يمكن إعادة العلاقات الطيبة بينه وبين فرنسا، وسيحول أنظار محمد على عن الشام مما سيؤدى إلى تجنب الأزمة الدولية التي قد تترتب على هذا، وسيبعد معارضة بريطانيا ويرحمها من فرض التدخل مادامت المسألة إسلامية بحتة.

ولكن كلا من دروفتى وبوليناك أخطأ التقدير، إذا أن الدولة العثمانية أبت بشدة إعطاء منافسها القوى فرصة كهذه للتوسع المصري لأنه مرتبط بالمصالح

الفرنسية. وكان محمد علي أكثر فهماً لهذه الظروف السياسية، فعندما تلقى العرض الفرنسي أرسل ملحا على الحكومة الفرنسية في أن تقطع مفاوضاتها مع الدولة العثمانية في هذا الشأن، وأن تتفق معه مباشرة دون وسيط، وعبر عن مخاوفه بشأن ما سيؤدي إليه هذا من تفاهم بين الدولة العثمانية وبريطانيا ضده. ولقد أصرت بريطانيا على ضرورة أن يقوم الباب العالي بدلا من محمد علي بالوساطة بين فرنسا ودای الجزائر كما رفضت الحكومة العثمانية رفضاً باتاً إصدار فرمان بتولية محمد علي على الولايات العربية في شمال أفريقيا. وقدمت الحكومة العثمانية مشروعاً مضاداً تقوم بمقتضاه الدولة العثمانية بإرسال وفد إلى الدای يحمله على تقديم بمقتضاه الاعتذار لفرنسا. ولكن فرنسا، من ناحيتها عارضت فكرة تدخل الباب العالي، وحاولت إقناع بريطانيا بضرورة تحويل أنظار محمد علي من المشرق إلى المغرب. ولكن بريطانيا أصرت على موقفها وأستندت إلى معارضة الباب العالي للمشروع، وأخبرت السفير الفرنسي في لندن رسمياً في ٢٣ يناير عام ١٨٣٠، بأن بريطانيا ستعارض تدخل محمد علي بالقوة. وكانت هذه العلاقات بين القوى الأوروبية سبباً أساسياً في فشل المشروع.

وهكذا أصبح الطريق مفتوحاً أمام فرنسا لكي تقوم بنفسها بهذا العمل. وعلى أية حال إستمر الأخذ والرد بين محمد علي وفرنسا، وأصبح بوليناك أقل تحمساً لمشروع دروفتي عن ذي قبل لاسيما وأنه سبب خلافا في مجلس الوزراء. ولهذا قرر المجلس في ٢٩ يناير بتعديل خطة الحملة بحيث يتولى محمد علي إخضاع ولايات طرابلس وتونس في مقابل معونة مالية قدرها ١٠ ملايين فرنك تقدمها فرنسا، أما فرنسا فتتفرد بإخضاع دای الجزائر. ولكن بريطانيا عارضت ذلك وأرسلت تحذيراً إلى محمد علي بعدم الاشتراك في أي محاولة للتوسع في شمال أفريقية. وقبل أن يصل الإنذار إلى محمد علي كان قد إستاء من معاملة الحكومة الفرنسية وصرف نظره عن المشروع المعدل بحجة أنه لن يشترك في مشروع يؤدي إلى إحتلال دولة مسيحية لبئد إسلامي.

وفي ٣١ يناير عام ١٨٣٠ إتخذ مجلس الوزراء الفرنسي قراراً بإرسال حملة تأديبية إلى الجزائر، غير أنه حرص على أن يبقى هذا القرار سرياً إلى أن تنتهي إجراءات إعداد الخطة. وعمل بوليناك أيضاً على أن تتم اجراءات الحملة بسرعة

حتى لا يعطى الفرصة لإنجلترا أو الدولة العثمانية لرسم خطة معينة ضد الحملة. وفي ٧ فبراير قام الملك شارل العاشر بإصدار مرسوم التعبئة ضد الحملة. وفي ٧ فبراير قام الملك شارل العاشر بإصدار مرسوم التعبئة العامة، وأعلن في ٢ مارس في خطاب العرش عزمه على مهاجمة الجزائر، مدعياً أن هذه الحملة لم تكن إلا للانتقام من الإهانة التي لحقت بالقنصل الفرنسي، وأصر على أنها حملة مسيحية، على بلاد البرابرة المسلمين، وأنها في صالح كل العالم المسيحي. وقد وقع الإختيار على الجنرال بورمون - وزير الحربية المعروف بولائه الشديد للبريون والرجعية - وفي الواقع كان الملك البريوني يعتقد أن إحراز نصر باهر في الخارج سيمحو بعض هذه الذكريات الفرنسية من فكرة الدفاع عن كرامة أوروبا والمسيحية وهي حجة لتقنع بها الدول الكبرى بتأييد تدخل فرنسا في الجزائر. وفي المذكرة التي أرسلتها الحكومة الفرنسية إلى الدول الأوروبية لتعلن رسمياً عن قرار الحملة، دعت الدول إلى عقد مؤتمر لتقرير الوضع النهائي للجزائر بعد التدخل الفرنسي.

وبطبيعة الحال لم يكن وضع الدولة العثمانية السياسي والعسكري يسمح لها بالتدخل بالقوة للمحافظة على هذه الولاية التابعة لها ولو إسمياً، ولذلك اكتفت بارسال مبعوث هو طاهر باشا إلى الجزائر لمحاولة التوفيق بين الداي وفرنسا. ولكن طاهر باشا لم يستطع اختراق الحصار البحري الذي كان مضروباً على الجزائر، فاتجه إلى فرنسا، غير أنه وصلها بعد خروج الحملة الفرنسية من طولون. وقبل بوليناك أن يفوضه على أساس أن يحتل الفرنسيون جزءاً من الساحل الجزائري في نظير إعادة السلطة العثمانية قوية في الجزائر، ولكن طاهر باشا رفض هذا العرض ويبدو الإلتجاء إلى فكرة التضامن المسيحي قد خفضت من حدة المعارضة الإنجليزية الإسكندرية. وشعرت فرنسا بأنه في وسعها في ظل هذا الموقف الدولي أن تحتفظ باحتلالها لمدينة الجزائر دون أن تقيد نفسها به - بإعلان نياتها ومشروعاتها المقبلة. ومن ناحية أخرى إمتنعت إنجلترا من جانبها عن كل الأعمال التي تدل على إعترافها بالاحتلال الفرنسي. ففي عام ١٨٣٤ أكد وزير المستعمرات البريطانية بأن إنجلترا لم توافق على إستيلاء فرنسا على مدينة الجزائر، كما تحدث اللورد بامستون عام ١٨٣٨ عن حقوق الباب العالي على نيابة الجزائر، وأعلن أن موقف فرنسا ومركزها هناك لا يزيد عن

مجرد احتلال عسكري، ولكن فرنسا أصرت على ما أسمته «حقوقها في الجزائر، فنصحها بامستون بعدم إثارة ضجة حول تلك المسألة خاصة وأن الأستيلاء على مدينة الجزائر لن يكون فرصة أو سبباً لاصطدام فرنسي بريطاني. وقالت احتجاجات إنجلترا على الاحتلال الفرنسي مع الزمن، رغم أن القنصل الأنجليزى فيها ظل معادياً لهذا الاحتلال. ولم تقدم إنجلترا أوراق اعتماد قنصلها في الجزائر إلى فرنسا إلا في ع ام ١٨٥١.

السياسة الفرنسية في الجزائر:

• الإدماج:

ان النظام السياسى والإدارى فى الجزائر فى تلك الفترة جاء نتيجة لتجارب طويلة منذ نزل الفرنسيون إلى أرض الجزائر عام ١٨٣٠ وبعد محاولات من التجميع والتعديلات التى نتجت عن ضغط الأحداث. وكان للمستوطنين الفرنسيين بالجزائر دورهم فى هذا النظام، فقد صمموا دائماً على ألا يكون هناك فارق بين الجزائر وفرنسا ورأوا فى ذلك ضماناً لأمنهم وحقوقهم وملكياتهم. أما الجزائريون فقد كانوا دائمي التفكير فى مصيرهم مع هذا الشعب الجديد الذى جاء ليحكمهم والذي يختلف عنهم فى الدين واللغة والجنس والعادات.

وقد بدأ فى الظهور نوع من التحديد لوضع الجزائر بصدر مرسوم ٢٢ يولييه ١٨٣٤ الذى جعل الجزائر تتبع النظام العسكرى ويحكمها الحاكم العام وهو من العسكريين ويكون تحت تصرفه المكاتب العربية Les Bureaux Arabes لضمان الأمن فى كل قسم من أقسام الجزائر الثلاث وهى: الجزائر ووهران وقسنطينة^(١)، وهذا المرسوم ينم عن طابع السياسة الفرنسية بصفة عامة إزاء المستعمرات ألا وهى النزعة إلى تركيز السلطات بيد حكومة باريس.

وفى بداية الاحتلال لجأت السلطات الفرنسية إلى محاولة الاستعانة بالشخصيات ذات النفوذ من العنصر الوطنى ولكنها لم توفق لأن الزعماء الوطنيين رفضوا أن يؤدوا لدولة مسيحية نفس الدور الذى كانوا يؤدونه لدولة اسلامية كالدولة العثمانية، وكذلك لم يتخيل الأهالى الإدارة الأوروبية الدقيقة التى تتدخل فى حياة السكان الخاصة، ولذلك قل التعاون بين الطرفين^(٢).

(1) Nevil Barbour, A Survey of North West Africa; p. 220.

(٢) صلاح العقاد، المغرب العربى، ص ١٤٢.

وعلى خلاف تونس، وضعت الجزائر عقب الغزو الفرنسي لها تحت الإدارة الفرنسية المباشرة، فقد رفضت حكومة لوي فيليب الاقتراحات التي تقدم بها الجنرال كلوزيل Clauzel... والتي تقضى بإقامة نوع من الحماية على الأمراء الوطنيين في قسنطينة، وذلك لأن الجمهورية الفرنسية الثانية (١٨٤٨) كانت متأثرة بفكرة الاندماج Assimilation... وربطت الإدارة الجزائرية بالأقسام الإدارية في العاصمة الفرنسية برباط وثيق وأعطت الجزائريين تمثيلاً في المجلس الوطني^(١). والاندماج - كما يراه البعض - هو التماثل بين المستعمرة ودولة الأصل في نظام الحكم والتسوية بينهما أو على الأقل توضع المستعمرة تحت نظام مقارب، وبذلك لا تكون في المستعمرات أية مرافق خاصة بها وإنما مجرد فروع من المصالح العامة في الدولة الأم^(٢).

وقد اعترض الفرنسيون في الجزائر على ذلك النظام كما اعترض عليه بعض كتابهم فيقول Henri Lorin...: «أنا لا أتردد في القول بأن الاندماج الفرنسي يشكل خطراً بالنسبة لأحوال القبائل الفعلية وسوف يكون خطراً حقيقياً على المستعمرة، فنحن لا نستطيع تغيير عقلية الجزائريين الذين يعيشون في حالة قبلية، أو نعطيهم الحقوق التي يمنحها لهم الاندماج، أو نفس السلطة السياسية التي نتمتع بها حيث يحتفظون هم بالكثرة العددية. بدون شك قد نصل بالضرورة إلى نوع من الاتحاد. وهنا يحضروني تعبير قاله مندوب قسنطينة جوتولي M. Guttoli... «سنصبح مغمرين بموجة من العباءات»^(٣).

ورغم ذلك فقد استمرت فرنسا في سياسة الاندماج. وصاحب هذه السياسة سياسة «الاستعمار» وتتلخص في إعطاء أراض زراعية في الجزائر إلى أفراد وأسر تأتي من الخارج يكون لها حق استغلالها سواء امتلكوها أو لم يمتلكوها، وكانت وسائلهم في ذلك نزع ملكية قطع الأراضي الصغيرة من الأهالي وتجميعها في قطع كبيرة باسم «الاصلاح الزراعي» تباع بالمزاد العلني ولا

(1) Henri Lorin, L'Algérie Musulmane, p. 350.

(2) محمد محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي من القرن ١٦ إلى عهد ديغول والجمهورية الخامسة، ص ٢٢.

(3) Lorin, op. cit., p. 205.

يستطيع الأهالي في غالب الأحيان شراءها نظراً لضعف القوة الشرائية لمثلهم أمام قوة شراء عملة المحتل، وبذلك تخرج ملكية الأراضي إلى المحتل. وكان السبب في اتباع هذا النظام هو أن فرنسا كانت تشكو من كثرة السكان ومن كثرة الانتاج وفي حاجة إلى ميادين جديدة للتنفيس عن السكان ولتصريف المنتجات، كما أن فرنسا رأت أن الجزائر تستطيع أن تحل كثيراً من المشاكل الفرنسية مثل مشكلة العمل والمال، ونلاحظ أنه كانت هناك معارضة من أعداء سياسة الاستعمار، مستنديين إلى أن حرارة الجولا تساعد الأوروبيين على العيش في هذه البلاد واستغلالها، ولكن الحكم كان للقوة تفعل ما يحول لها^(١).

ومن آثار سياسة الاستعمار، على الاقتصاد الجزائري أن انخفضت نسبة الملاك الجزائريين خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر إلى ٣٦٪ من الأراضي الزراعية التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم، كذلك خصصت فرنسا مساحات شاسعة من هذه الأراضي الزراعية لزراعة الكروم وبذلك قلت مساحات الأراضي التي كانت تزرع الحنطة والمحاصيل الحيوية لمعيشة السكان، وتعرضت بعض مناطق الجزائر لخطر المجاعات التي أصابت افريقية في العصور الحديثة^(٢). كذلك استقر في الجزائر في هذه الفترة حوالي ٤٠,٠٠٠ أوروبي كنجد ومنحت لهم هبات واسعة من الأراضي لاجتذاب الرزماليين على نطاق واسع^(٣).

وابان الامبراطورية الثانية، خاضت فرنسا تجربة لم تستمر إلا قليلاً في الجزائر، وهي انشاء وزارة الجزائر والمستعمرات في الفترة من ١٨٥٨-١٨٦٠، واتخذ الفرنسيون لهم نظاماً جديداً، تضاءلت بمقتضاه السلطة المدنية أمام السلطة العسكرية في الجزائر. حقيقة كان نابليون الثالث قد عرف الجزائر بأنها مستعمرة فرنسية ومملكة عربية، ولكن، - إيان حكمه، تحطم التوازن بين المملكة، و المستعمرة^(٤)، وكان اتجاه نابليون الثالث - من وجهة نظر المستعمرين الفرنسيين يضر بمصالحهم.

(١) جلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر، ص ١٠١، ١٠٢.

(٢) أحمد رمزي، الاستعمار الفرنسي في شمال افريقية، ص ١٣٨.

(3) Encyclopaedia Britannica, A.B.M. Algeria, V.I, p. 622.

(4) Lorin, op. cit., p. 351.

هذا وقد أصدر مجلس الدولة الفرنسي مرسوماً آخر في ١٤ يولييه ١٨٥٦ أعلن فيه ان المسلمين الجزائريين أصبحوا فرنسيين وبذلك وضعت ركيزة جديدة في صرح الادماج، ثم دعمته فرنسا عن طريق احلال اللغة والثقافة الفرنسية محل اللغة والثقافة العربية، وأصبح في الوقت ذاته وجود المستوطنين الأوروبيين الذين كانوا يمثلون ١٠ ٪ من مجموع السكان ويتمتعون بنفوذ كبير، من الأسباب التي جعلت حالة السكان المسلمين تمثل مشكلة معقدة، فقد أصبحوا متخلفين على عكس الطبقة العليا منهم التي كانت تتعلم في المدارس الفرنسية وهي طبقة كان لا يمكن تمييزها عن الفرنسيين أنفسهم، وبذلك أصبح هناك بونا شاسعاً بين طبقتين، طبعة يمثلها غالبية الشعب، وعالية القوم وهي الطبقة التي تم ادماجها، وقد حاولت الأخيرة التأثير على بعض الفئات المسلمة لدمجها ولكن حالت العقبات دون ذلك إذ تشبثت الغالبية منهم بلغتها وعاداتها وديانيتها لدرجة يصعب معها التغلب على هذه الروابط القوية. والادماج نفسه كان يحتاج إلى نفقات كبيرة للصرف على المدارس والمدرسين وهذه مسؤولية لم تقبلها السلطات الفرنسية. وهذه الحركة كان مقدراً لها الفشل على أيدي المستوطنين الفرنسيين بالجزائر الذين كانوا يخشون القضاء عليهم إذا ما تم تحرير المسلمين^(١). على أن سياسة الادماج بلغت أقوى مراحلها منذ صدور مرسوم الحاق الجزائر إدارياً بفرنسا في ١٨٨١ والذي ظل معمولاً به حتى ١٨٩٦، وبمقتضاه أصبحت كل إدارة في الجزائر للوزارة المختصة بباريس.

ولكن نلاحظ أنه كانت هناك معارضة داخل فرنسا ذاتها للأموال الطائلة التي تنفقها في الجزائر، ونتيجة لذلك رفض البرلمان في ١٨٨١ مشروع اعتماد مبلغ ٥٠ مليون فرنك للتوسع في استعمار الجزائر، وتشدد من قبل مرسوم ١٨٧٨ في الشروط اللازمة لحصول المستوطنين على الملكية الزراعية، وقررت اللجنة البرلمانية التي أرسلت في ١٨٩٢ للتحقيق في شئون الاستعمار ان متوسط ما تكلفه المستوطن الأوروبي ١٥,٠٠٠ فرنك لذلك نصحت بالعدول عن نظام الاستعمار الرسمي^(٢). وكانت نتيجة المناقشات التي دارت في البرلمان من

(1) Mohamed Alwan, Algeria Before The United Nations, pp. 3, 4, 5.

(٢) صلاح العقاد، تطور السياسة الفرنسية في الجزائر، ص ٣٢ - ٣٦.

جانب العديد من الشخصيات الفرنسية وعلى رأسها Jules cambon... و M. Tir- man .. الذين قادوا أيضاً حملات الرأي العام حول موضوع الجزائر، أن اقتنع البرلمان برأيهما حول فكرة ميزانية خاصة بالجزائر وإيجاد مجلس استشاري استشاري خاص بها^(١). وانتهى الأمر بصدر مرسوم ٣١ ديسمبر ١٨٩٦ الذي يمثل، كما يراه البعض، نقطة الانطلاق بالنسبة للإصلاحات، فهو يخفف من وطأة الارتباطات ولكن لا يلغيها. فهو يعلن أن الحاكم العام سوف يستشار بشأن كل الوظائف العليا، واحتفظ معظم مديري الخدمات في الجزائر بجميع المزايا التي كان يتمتع بها زملائهم في فرنسا ولا سيما حق الاتصال المباشر بالإدارات المركزية في باريس. ثم استتعت سلطات الحاكم العام ليصبح الرئيس الأعلى لقادة البحرية ولفرق الجيش الجزائري^(٢).

وأخيراً فقد أدت سياسة الاندماج التي اتبعتها فرنسا في الجزائر إلى نتيجة على جانب من الأهمية وهي: تراجع اللغة العربية لتصبح لغة ثانية بعد الفرنسية، فنلاحظ أنه في المناطق الثلاث الكبرى التي كانت تشكل أكبر تجمعات للبربر وهي أوراس والقبائل الكبرى ومزاب كان السكان متشبعين بعادات البربر بشكل متكامل ومن بينهم بعض السكان العرب الذين تشبعوا بهذه الروح أيضاً حتى أنه كان من بين ٢٠,٩٧٣ حوالي ١٨,٣٧٣ في منطقة القبائل الكبرى وحدها. ومن ثم توقع الباحثون حينئذ أن تراجع اللغة العربية بين هذا العدد الهائل من السكان سيؤدي حتماً إلى تأخرهم وسينتج عن ذلك وجود دولة فيها نوع من تقسيم العمل باللغتين العربية والبربرية، حيث ستصبح اللغة العربية لغة العلاقات الاقتصادية والإدارية وتصبح اللهجة البربرية لغة محلية داخلية، وتتجه اللغة العربية بالتالي إلى الذوبان في اللغة الفرنسية، وبالتالي يصبح هناك تناقض داخل المجتمع الجزائري.

لذلك طالب الباحثون بالعمل على حماية سكان البلاد الأصليين بمميزاتهم الأصلية والمحافظة عليهم، أما اللغة العربية فحمايتها تتم عن طريق الابتعاد عن الاندماج^(٣).

(1) Lorin, op. cit., p. 351.

(2) Lorin, op. cit., p. 352.

(1) Piquet, L'Algerie Française, pp. 42-41.

الهجرة الفرنسية إلى الجزائر:

ولا شك أن هجرة الفرنسيين إلى الجزائر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الفرنسية، فقد تأثرت هذه السياسة بالهجرات الفرنسية إلى الجزائر وامتد أيضاً تأثير الفرنسيين في الجزائر إلى هذه السياسة. وتعد الفترة ما بين عامي ١٨٧١-١٨٨١ من أنشط فترات الهجرة، فقد ارتفع عدد المستوطنين فيها من ٢٤٦,٠٠٠ إلى ٣٧٦,٠٠٠ أى بمعدل ١٣,٠٠٠ سنوياً وخفصاصة بعد ضم مقاطعتي الألزاس واللورين إلى ألمانيا بمقتضى معاهدة فرانكفورت الموقعة بين فرنسا وألمانيا في عام ١٨٧١م وتفضيل الأهالي العيش في ظل النظم الفرنسية في الجزائر التي صارت بالنسبة لفرنسا المهجر الطبيعي الذي يمكن أن يعوض سكان هاتين المنطقتين عما فقدوه من أملاك فنظمت لهم مراكز زراعية هناك. ولكن لوحظ فيما بعد أن كثيراً من الفرنسيين الذين هاجروا من فرنسا آثروا الاستقرار بكندا وأمريكا الجنوبية ولم يتجه إلى الجزائر إلا سكان الجنوب واقلية البروفانس. وبذلك لم ينجح الفرنسيون في هذه الفترة في تغليب عنصرهم على العناصر الأوروبية الأخرى إلى أن تدخلت فرنسا بواسطة التشريع في ١٨٨٩، فحاولت ادماج الأوروبيين في الجنسية الفرنسية من جهة والحد من هجرة العناصر غير الفرنسية من جهة أخرى. ويقضى هذا المرسوم بأن كل مولود أوروبي في الجزائر يحمل تلقائياً، الجنسية الفرنسية ما لم يطلب عند بلوغه سن الرشد الاحتفاظ بجنسيته الأصلية^(١).

وقد حاولت فرنسا أيضاً تنظيم العلاقة بينها وبين الجزائريين فأصدرت قانوناً خاصاً بهم يعرف بقانون الأهالي Code de L'indigniant وذلك في ١٨٩٧ وهو عبارة عن مجموعة الأنظمة والقوانين التي تطبق على الجزائريين. وكانت أحكام هذا القانون تشمل أربعة أنواع: سلطة الوالي العام والمحاكم الردعية Tribunal Repressif ومحاكم الجنايات وسلطة المتصرفين العدلية^(٢)، وقد زالت هذه السلطة الأخيرة بصفة رسمية في عام ١٩٢٨ وأصبح الحكم رسمياً لقاضي الصلح الذي أصبح يباشر تنفيذ قانون الأخالي. أما المحاكم الردعية فقد كان يرأسها

(١) صلاح العقاد، المغرب الغربي، ص ١٥٨، ١٥٩.

(٢) أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ص ٣٢٦.

قاضى فرنسى بعضوية مسلم وأوروبى وانتهت بصفة تامة فى ١٩٣١. أما سلطة الوالى العام على الأفراد والجماعات الجنائية الخاصة فظلت باقية.

ونلاحظ أن هذا القانون الذى صدر فى ٢١ ديسمبر ١٨٩٧ ظل يتجدد حتى عام ١٩٣٠، وكان للمتصرفين الحق فى الحكم على الأهالى بالسجن خمسة أيام وبغرامة قدرها ١٥ فرنكاً على المخالفات التى قد يرتكبونها وهى مخالفات متعددة نذكر منها على سبيل المثال:

التكلم بما لا يليق فى فرنسا وحكومتها، رفض أمر الحراسة أو التعاون فيه، السهو عن تقييد المواليد أو الوفيات، التأخر عن دفع الضرائب أو الغرامات، محاولة اخفاء الحيوانات والأشياء كلى لا تدفع عليها الضرائب، السكنى فى مكان منعزل خارج عن الدوار بدون إذن خاص من المتصرف أو نائبه، القيام بزيارة ولى دون إذن خاص أو إطلاق عيار نارى فى احتفال دون إذن خاص. وغير ذلك من المخالفات التى كانت تمثل كبتاً وتعسفاً وتبين مدى ما عاناه الشعب الجزائرى من هذا القانون (١).

وطوال هذه الفترة كانت فرنسا تسير على المركزية الكاملة فى نظام الإدارة، وكان هذا النظام محل نقد شديد من المتخصصين فى شؤون الاستعمار لذلك تقرر العودة إلى نظام اللامركزية واعطاء الإدارة الفرنسية فى الجزائر نوعاً من الاستقلال الذاتى، أصدر مرسوم ١٨٩٨ وبمقتضاه اتخذت الإدارة فى الجزائر شكلاً جديداً. فقد أصبح للحاكم العام السيطرة على جميع الوظائف المدنية والعسكرية وجميع الخدمات وتكون المجلس الاستشارى بجانب الحاكم العام وتكونت اللجان المالية Les Délégations Financières التى كانت تمثل المصالح الاقتصادية فى الجزائر، ولكن اختصاصات هذه اللجان كانت محدودة فهى تقدم الاقتراحات بخصوص الميزانية الجزائرية، ولكن الجمعية الوطنية فى باريس هى التى توافق عليها (٢).

والفرنسيون فى الجزائر كانوا دائمي السعى للحصول على ما يؤكد وينمى مصالحهم ومن ثم كان صدور قانون ١٩ ديسمبر ١٩٠٠ بمثابة نجاح لهم فى

(١) أحمد توفيق المدنى، المرجع السابق، ص ٣٢٥ إلى ص ٣٢٨.

(2) Encyclopédie Française- E. Eugène, L'Algerie, V.I., p. 175.

هذا المجال، فهو يحقق بعض آمالهم ومطالبهم ويعد في نفس الوقت مظهراً من مظاهر الاستقلال الذاتى للمستعمرة الفرنسية. فقد أصبحت الجزائر اقليماً سياسياً يتمتع بشخصية مدنية ولها حق إقامة منشآت خاصة بمصالحها وخطوط السكك الحديدية، وأصبحت سلطة الحاكم العام ظاهرة في كل شئ فيما عدا حق عقد القروض وبعض الأعمال الكبرى^(١). وفي ذلك العام أيضاً زُصِحت الميزانية الجزائرية مستقلة عن الحكومة العامة وأصبحت اللجان المالية تتحكم فيها، وكانت تتكون من أعضاء ثلثهم من المسلمين بالانتخاب، حيث خصصت الإيرادات الملحية للصرف على الجزائر نفسها^(٢).

وإذا نظرنا إلى أحوال الوطنيين الجزائريين في ظل ما أسماه الفرنسيون بالحكم الذاتى نجد أنها أصبحت أسوأ مما كانت عليه من قبل، فقانون ١٩٠٠ منح المستوطنين الفرنسيين السلطة فى الميزانية وفى الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومحهم أيضاً السلطة الكاملة على الأهالى، لذلك فقد كان هذا القانون من وجهة نظر المستوطنين الأوروبيين انتصاراً بينما كان نكبة قاسية من وجهة نظر الأهالى. فالجزائريون الذين كانوا المصدر الرئيسى لدفع ضرائب ثقيلة كانوا دائمي الشكوى من المستوطنين بحكم اشرافهم على الميزانية ويرون أنهم لا يسهلون حاجات الأهالى الاقتصادية والاجتماعية ويوجهون المصروفات إلى مشروعات لا تفيد إلا أنفسهم فقط، فلم يكن هناك للأهالى إلا مدارس مهنية قليلة كما لم يكن هناك تعليم بالعربية أو قروض للفلاحين أو عناية صحية أو مستشفيات لهم، كذلك كان الأهالى دائمي الشكوى من الضرائب الثقيلة التى فرضت عليهم بالإضافة رلى تعدد أنواعها، فبعضها كان يفرض وفقاً للشريعة الإسلامية كالزكاة والعشور، وبعضها كان يجبى بناء على نظام الضرائب الفرنسى بينما لا يدفع المستوطنون إلا مبالغ محددة، وذلك بالإضافة إلى الضرائب التى فرضها عليهم قانون الأهالى السابق ذكره^(٣).

وقد أسفرت سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة عن انتشار الاستيطان

(1) Eugène op. cit., p. 176.

(2) Encyclopaedia Britannica A.G.A. Algeria, V.I.P. 622.

(٣) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، من ١٩٩٠ - ١٩٣٠، ص ٩٨ - ١٠٢.

الأوروبي وظل المستوطنون متمركزين في المدن حتى كَوَّنوا أغلبية السكان في مدينتي وهران والجزائر وكانت غالبيتهم تعمل في الميدان الصناعي بالإضافة إلى تغلغلهم في القطاع الزراعي، فقد بلغ مجموع المكليات الزراعية التي بيد المستوطنين ١/٥ الأراضي الصالحة للزراعة كما كانوا يمتلكون نحو ٦٥٪ ص من الثروة الزراعية في ١٩١٨.

هجرة الجزائريين إلى فرنسا،

ويقابل هذا التوسع في الاستيطان هجرة الجزائريين إلى الخارج والتي بدأت تظهر منذ ١٩١٢ ومن أسبابها هي قانون الخدمة العسكرية الاجبارية الذي فرض على الجزائريين بالإضافة إلى العامل الاقتصادي وهو حاجة فرنسا إلى الأيدي العاملة في هذه الفترة وسوء حالة العمالة الجزائرية بمقارنتها بالعمالة الفرنسية^(١). ويتعرض Charles Robert Ageron لظاهرة الهجرة بالتحليل فيقول: ان هجرة المسلمين الجزائريين التي بدأت منذ عام ١٨٣٠ كانت تعتمد على أسس دينية^(٢)، وبصفة خاصة منذ السنوات الأولى للاحتلال ففي ١٩٣٢ وجدت جالية من المهاجرين الجزائريين في مراكش تجمع أفرادها في أكثر من مكان، فمن مدينة الجزائر جاءوا واستقروا في فاس، ويستطرد Ageron فيقول أنه بعد سقوط بسكرة وتلمسان، تدفق أعيان وهران على فاس في عام ١٨٣٦، ومنذ عام ١٨٣٧ وبعد سقوط عاصمة أحمد باي هاجر الكثيرون من قسنطينة إلى تونس ومنها إلى سوريا، وهناك في دمشق كَوَّن هؤلاء المهاجرون مستعمرة (١٨٦٤) من حوالي ١٢٠٠ أسرة. وكان دافع الخروج هو أسلوب الاحتلال الفرنسي الذي أحكم قبضته على جميع أجزاء البلاد، بالإضافة إلى امتداد النظام المدني إلى مناطق كثيرة ولذلك وجد هؤلاء الحرية خارج وطنهم ووجدوا فرص العمل الواسعة مع عدم رغبتهم في معاشة الأوروبيين^(٣). وبعد انتهاء ثورة المقراني في ١٨٧١ حدثت هجرة أخرى من مناطق وهران والقبائل وقسنطينة واستمرت حتى ١٨٧٥. وفي عام ١٨٨٨ هاجر ما يقرب من ١٧٨ أسرة و ٣٤٧

(١) صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ١٧١.

(2) Ageron, Annales, L'exode de Tlemcen, p. 1038.

(3) Ibid., p. 1049.

فرداً متأثرين بحركة الجامعة الإسلامية، ثم حدثت هجرة أخرى كبيرة في ١٨٩٨ إلى سوريا بسبب الدعاية التي قام بها بعض الوكلاء الأوروبيون لاغراء المسلمين على بيع أراضيهم والهجرة إلى سوريا، هذا بالإضافة إلى نفور الأهالي الجزائريين من قانون الزهالي، وكذلك الدعاية التي قامت بها تركيا وإرسالها سفينتين لحمل المهاجرين إلى سوريا^(١).

ومن هنا بدأت الإدارة الفرنسية في النظر بعين القلق إلى هذه الظاهرة وبدأت قاداتها في التحذير من خطورتها، ولذلك أرسلت لجنة برلمانية في ١٩٠٠ لتقصي الحقائق وطالبت هذه اللجنة بعدم ترك الحرية للمسلمين في الهجرة وذلك لحاجة الفرنسيين إلى الأيدي العاملة الرخيصة. أما عن الهجرة التي تمت في ١٩١٠ وتلك التي تمت في ١٩١١ فقد كانتا على جانب كبير من الأهمية وأثارتا انتباه العاصمة الفرنسية وصحافتها، وأرجعت أسبابها إلى الدعاية التركية والتعصب الإسلامي، وكان معظم المهاجرين من الفلاحين وذلك بسبب استيلاء الأوروبيين على أراضيهم الخصبة بأبخس الأثمان، فقد كانوا يدفعون من ٣٠٠ إلى ٣٥٠ فرنكاً فقط في الهكتار. هذا ويرى بعض المؤرخين أن من أسباب الهجرتين السابقتين المجاعة التي حدثت بالجزائر في الفترة ما بين ١٩٠٥، ١٩٠٨^(٢)، وقد ارتفع في هذه الفترة صوت أحد قدامى المستوطنين وهو Victor Spielmann بتأييد المسلمين والتأكيد بأن النظام الفرنسي هو الذي أثار الفلاحين وخاصة الضرائب الباهظة التي فرضت عليهم. ثم ازدادت بعدئذ أعداد المهاجرين حتى بلغت في ١٩١٣ ما يقرب من ٥٧٦ أسرة خرجت من قسنطينة قاصدة سوريا^(٣). وهكذا نرى أن الهجرات التي يرى البعض أنها بدأت لأسباب دينية إنما هي في حقيقة الأمر قد حدثت نتيجة دوافع سياسية واقتصادية.

والى جانب ما ذكرنا من أسباب الهجرة الجزائرية إلى الخارج، هناك أسباب محلية خاصة بهذا الجزء أو ذاك من الجزائر، فهجرة تلمسان التي تمت في ١٩١١ كانت لها أسباب أخرى مختلفة، فقد كانت هذه المدينة على طراز

(1) Ageron, op. cit., p. 1050.

(2) Ibid, p. 1051.

(3) Loc. Cit.

العصور الوسطى وظلت محتفظة بطابعها الإسلامى ولكنها أصبحت بعد الاحتلال الفرنسى مدينة تقليدية وحديثة فى آن واحد، فقد أصبح أطفالها يقرأون ويكتبون الفرنسية وبعضهم أكمل دراسته وحصل على الدبلوم وعلى الدكتوراه، ولكن خطباء تلمسان كانوا ينتهزون كل مناسبة للمطالبة بإعادة نظام القضاء الإسلامى وبإلغاء الضرائب العربية وإقامة مدارس عربية وبإلقاء قانون الأهالى. وفى ١٩١١ كتبت الصحافة الفرنسية عن الخدمة العسكرية الاجبارية دون تعويض سياسى فبدأ أهالى تلمسان يظهرون المعارضة وغادر البلاد حوالى ١٣٠ فرداً دون الحصول على جوازات مرور. وبدأت الصحف المحلية تتعرض لموضوع الهجرة مطالبة بالنظر فى مشاكل التلمسانيين، وأنهم عدد من الفرنسيين قانون الخدمة العسكرية القاسى الذى جعل الأهالى يبيعون متاعهم بأبخس الأثمان إلى اليهود وغيرهم من أبناء دينهم هرباً مما يلاقونه من ذلك وهوان وهرباً من الموت^(١).

هذا وقد هاجر البعض من الجزائريين أيضاً إلى فرنسا، وبعد عام ١٩١١ بداية لهذه الهجرات، وكانت المناطق الأولى التى استقر فيها هؤلاء هى وسط فرنسا نظراً لاعتدال المناخ، ومناطق الألب الفرنسية ثم انتشروا بسرعة فى جميع أنحاء فرنسا وخاصة حول المراكز الصناعية^(٢). وكان الإحصاء الذى قامت به الحكومة الفرنسية فى ١٩١٢ يعلن عن وجود ٥٠٠٠ جزائرى، يعمل حوالى ٢٠٠٠ منهم فى مصانع تكرير السكر ومصانع الصابون وحوالى ١٥٠٠ فى المناجم واستخراج المعادن ويضع فئات عملت فى مصانع باريس^(٣).

ويحاول المؤرخون الأوروبيون تجاهل الأسباب الحقيقية لهجرة الجزائريين إلى فرنسا ويؤكدون أن السبب الرئيسى هو اختلال التوازن بين الزيادة المطردة لعدد سكان الجزائر وبين مصادر الثروة فى البلاد. ولكن لمعرفة الأسباب الحقيقية لا بد وأن نذكر المشكلات التى تعرض لها الجزائريون داخل بلادهم وهذه تتمثل فى مشكلتين رئيسيتين هما البطالة وأساليب الرقابة التى فرضت

(1) Ageron, op. cit., p. 1052.

(2) Tayeb Belloula, Les Algeriens en France, p. 14.

(3) Ibid., p. 14

عليهم، وقد نتج عن المشكلة الأولى طرد الجزائري من أرضه ووضع المستوطن الأوروبي يده عليها، وقد استمر هذا الوضع حتى ١٩٣٠ وبذلك حرم الجزائري من مصدر رزقه ثم اتهم بعدم قبول الأجور الضعيفة التي كان يعرضها عليه المستوطنون.

لقد منحت الأراضي الزراعية بعد ١٨٤٠ إلى المستوطنين الأوروبيين في الجزائر من الذين يخدمون في القوات الفرنسية ثم لجماعات الاستعماريين الرسمية التي جلبتها الحكومة الفرنسية في منتصف القرن التاسع عشر. أما الجمهورية الثالثة فقد طبقت قانون الملكية الخاصة على من يحصل على ممتلكات المسلمين حتى يصبح بيع الأراضي الجزائرية للأوروبيين مسألة سهلة وميسرة ورخيصة^(١). ورغم ذلك فقد فشل أكثر من ثلث المهاجرين الأوروبيين إلى الجزائر في ١٨٧٩ في أن يصبحوا مزارعين خلال خمس سنوات، ومن ناحية أخرى اشتدت وطأة الأمراض عليهم وتوفي أكثر من ثلث العمال الزراعيين في عام واحد، وهذا ما دعا قادة فرنسا إلى القول بأن «الجزائر لا يمكن زراعتها، وذلك بسبب عدم استقرار الطقس وضعف التربة واعتبار الجزائر بلاداً فقيرة»^(٢).

إلى جانب هذه الأسباب هناك فرص العمل الواسعة في فرنسا التي شجعت الجزائريين على الهجرة إليها وارتفاع الأجور بالنسبة لما يتقاضاه الجزائري في بلاده، إذ كان يتقاضى فرنكاً واحداً بعد اثنتي عشر ساعة من العمل في أراض المستوطن الأوروبي بينما كان رطل الزيد يباع بـ ٢٥٠ فرنكاً^(٣). وقد بلغ دخل حوالي ٦ مليون فلاح جزائري حوالي ١٦ ألف فرنك بينما دخل ٢٢ ألف مستوطن ٩ مليون فرنك وهذا يبين مدى الفقر الذي كان يعاني منه الفلاح الجزائري. ومما أدى إلى تضخم البطالة في الجزائر هو عدم وجود صناعة متطورة يمكن اللجوء إليها هرباً من قسوة المستوطنين وكذلك احتكار الأوروبيين لجميع القطاعات الإدارية والاقتصادية، وميكنة الأراضي التي انتزعت من الوطنيين الجزائريين. فكانت إذن البطالة والفاقة اللتين نتجت عن الاحتلال الفرنسي هما اللتين دفعتا بالجزائري إلى اختيار طريق الهجرة إلى عالم جديد عليه.

(1) Foreign Affairs, Joseph Kraft, *Setler Politics in Algeria*, p. 593.

(2) Ibid., p. 593.

(3) Belloula. op. cit., p. 25.

إلى جانب ذلك نجد أن الحرب العالمية الأولى أدت إلى زيادة معدل الهجرة فقد بلغ عدد المهاجرين في ١٩١٥ حوالي ٨٠,٠٠٠ مهاجر وارتفع في عام ١٩٢٤ إلى حوالي ١٠٠ ألف جزائري ورغم أن حالتهم كانت سيئة للغاية وكانوا يتقاضون أجوراً أقل من أقرانهم الفرنسيين نظراً للأزمات التي خلفتها الحرب وآثارها على الاقتصاد الفرنسي، إلا أنهم فضلوا العيش في فرنسا على البقاء في بلادهم تحت رحمة المستوطنين^(١).

ومن ناحية أخرى أثرت هجرة العمال الجزائريين على المستوطنين الفرنسيين في الجزائر خلال فترة الحرب وما بعدها نظراً لافتقادهم للأيدي العاملة الرخيصة والتي تملك الخبرة الزراعية بالإضافة إلى بقاء أعداد كبيرة من المهاجرين في فرنسا ورفضهم العودة إلى وطنهم الأصلي وذلك من أجل تحسين أحوال معيشتهم.

ومن ثم بدأ بعض رجال الصحافة المطالبة بانصاف الجزائريين ومنح من أدى الخدمة العسكرية منهم حق المواطنة حتى يتمتع بالحقوق السياسية الفرنسية داخل الجزائر، ولذلك تكونت لجنة لتقصي الحقائق تحت رئاسة المندوب Barbedette انتهت إلى أن دوافع الهجرة هي قانون الخدمة العسكرية الإلزامية بالإضافة إلى نظام القضاء والأزمة الاقتصادية وانهيار العمالة المحلية أمام المنافسة الأوروبية^(٢).

لقد طبقت فرنسا نظام التجنيد الإلزامي على الجزائريين منذ عام ١٩١٢ ونتج عن هذا النظام تكوين قوة قتالية قوامها ١٧,٠٠٠ جندي، وقد لجأت فرنسا إلى هذا النظام بعد أن ظهر النقص في القوات الفرنسية نظراً لإرسال بعض الفرق إلى مراكز للقيام ببعض العمليات العسكرية الهامة، ومن ناحية أخرى اتجه الشباب الجزائري إلى الأعمال المدنية التي تدر عليهم ربحاً كبيراً لأن الأيدي العاملة الوطنية كانت شحيحة وبالتالي أجورها مرتفعة ولذلك رفضوا الاتجاه إلى الأعمال العسكرية، وصدر مرسوم في ٣ فبراير ١٩١٢ حدد فترة التجنيد العسكرية بثلاثة أعوام لمن يبلغ الثامنة عشرة من العمر، وأن يتم ادماج

(1) Belloula, op. cit., p. 27.

(2) Ageron, op. cit., p. 1056.

المقاتلين الذين يؤدون هذه الفترة في الخدمة، وكان هذا العمل يتم كل عام عن طريق وزارة الحربية ويطبق على العناصر الوطنية والأوروبية، وبلغ مجموع المجندين في عام ١٩١٧ حوالي ٢٨,٦٧٠ جندي وفي عام ١٩١٨ ٣٥,٠٠٠ ورغم ذلك فقد اعتبرت فرنسا هذا العدد غير كافٍ^(١).

هذا وقد ظهرت المعارضة لنظام الخدمة العسكرية لأن الوطنيين كانوا يعتبرونها عملاً يستحقون عليه أجراً، وهذا ما دفع بعض الإداريين الفرنسيين إلى بذل الوعود بمنحهم مكافآت. ومن ناحية أخرى نجد أن نظام التجنيد كان يخالف العادات التي نشأ عليها الأهالي والتقاليد التي سارت عليها القبائل، ومن ناحية ثالثة كان التجنيد يفرض عليهم التضحية بالحياة من أجل الدفاع عن دولة غازية، ومن ناحية رابعة لم تكن هناك أية ارضاءات تبذل لهم فهناك القوانين الاستثنائية ونظام إداري وقضائي قاسي ونظام ضرائب لا يطبق على الفرنسيين وإنما يختص بالمسلمين فقط، بالإضافة إلى وسائل الرقابة البوليسية، ومن ناحية خامسة أظهر أبناء الريف بشكل خاص معارضة شديدة نظراً لتغييبهم لفترات طويلة بعيداً عن أراضيهم بشكل ألحق أضراراً كثيرة بالزراعة.

وعلى هذا كانت الخدمة العسكرية Service Militaire تمثل حرباً ضارية وتعد أصعب مشكلة واجهتها فرنسا في الجزائر وذلك كما يقرر غالبية كتابها^(٢).

هذا وقد لجأت جميع العائلات الكبيرة إلى دفع «البذل» وخاصة في منطقة وهران، وقامت عائلات أخرى متوسطة ببذل تضحيات كبيرة من أجل تحرير أبنائهم، فلم تتردد الأمهات ولا الشقيقات في بيع حليهم وأنصبتهم في الأراضي الزراعية لهذا الغرض، وهناك عائلات أخرى لم تكن تملك سوى ثروات ضئيلة ضحت بها وتحملت الفقر من أجل تحرير أبنائها.

وقد اعترض أحد رجال الإدارة الفرنسية في ١٩١٦ على نظام البذل قائلاً: «إن نظام البذل الذي يعد امتيازاً تتمتع به بعض العائلات الجزائرية يعتبر ضربة قوية موجهة إلى قانون الخدمة العسكرية، وتطبيق هذا النظام يمثل خطراً كبيراً

(1) Jules Sicard, Le Monde Musulman dans Les Possessions Françaises, p. 219.

(2) Jean Méliá, L'Algerie et la guerre, pp. 265-266.

ويجب أن تقوم الحكومة بإلغائه لأنه لا يفيد سوى الأثرياء الذين يجب أن يقدموا الكثير لفرنسا التي توفر لهم الأمن والضمان لثرواتهم وجميع شؤونهم المالية، بل يجب عليهم حين يجدون بلادنا في أزمة أن يسارعوا إلى تقديم العون والمرفأ بالجميل،^(١).

وقد تم بالفعل إلغاء هذا النظام بعد ثلاثة أشهر من بدء القتال، وتم فيما بعد تعديل قانون ١٩١٢ الخاص بالخدمة العسكرية الإلزامية بواسطة مرسوم صدر في ٧ سبتمبر ١٩٢٦ وفي هذا المرسوم أصبحت فترة الخدمة العسكرية عامين، وطبق نظام الإعفاء ولكنه حدد بثلاث حالات وهي: الابن الوحيد للأرملة أو الابن الأصغر لجدة ضريرة والابن الوحيد لأب أو جد ضرير أو عاجز، واليتيم الذي يعول أخوة أو أخوات أقل منه سناً أو عاجزين^(٢).

أما الطلبة الجزائريون فقد عوملوا معاملة خاصة وتركوا لإكمال دراساتهم مثلهم في ذلك مثل الطلبة الفرنسيين، وظل العسكريون الوطنيون الذين أنهوا الخدمة تحت تصرف وزارة الحربية الفرنسية لفترة ثلاثة عشر عاماً، وبذلك أمكن تلافي بعض عيوب قانون ١٩١٢، إلا أنه لم تتوفر المساواة بين العنصر الوطني والعنصر الفرنسي الذي كان يؤدي الخدمة لعام واحد فقط^(٣).

وقد بدأت فرنسا في اتباع سياسة تحمل بذور الإصلاح قبل الحرب العالمية الأولى محاولة منها لذر الرماد في العيون، ولذلك أعلنت إحدى الصحف الفرنسية شعار: «لكي نحكم الوطنيين بعدالة يجب أن نتوحد إليهم»، وكان لهذه الحملة التي قادها بعض المتعاطفين مع الجزائريين تأثيرها على الوزارة الفرنسية التي حاولت بالفعل اتباع سياسة الإصلاح وكان من نتيجتها إصدار قانون ٩ فبراير ١٩١٤^(٤). على أننا نلاحظ أن هذا القانون لم يأت من جانب فرنسا وحدها بل كان نتيجة لضغوط الجزائريين الذين كانوا قد بدأوا يطالبون بالإصلاح ويرسلون الوفود منذ عام ١٩٠٠ إلى فرنسا، وكانت مطالبهم تدور

(1) Ibid, pp. 268 - 269.

(2) Sicard, op. cit., p. 233.

(3) Sicard, op. cit., p. 224.

(4) Ageron op. cit., p. 1065.

حول تخفيض الضرائب، وإلغاء قانون الأهالي والمحاكم الردعية، وزيادة فعالية التمثيل النيابي وتحسين أحوال التعليم، وقد استمرت سياسة المطالبة بالإصلاح هذه حتى بعد إعلان الحرب العالمية الأولى.

وقد رأى الفرنسيون المتعاطفون مع القضية الجزائرية أن فرنسا إذا لم تقم بإصلاحات فإنها قد تواجه أيرلندا أخرى في الجزائر، وكان هناك أيضاً تأثير الحملة التي شنها المهاجرون الجزائريون ومؤيدوهم في الشرق الأدنى ضد فرنسا إلى جانب نشاط ألمانيا المعادي لفرنسا في المغرب. وهكذا أقنعت الجزائر فرنسا في الفترة ما بين ١٩١٤-١٩١٨ بأن الاحتفاظ بالحالة الراهنة أمر غير ممكن، ولذلك وجدت فرنسا أن تقوم بإجراء ما فأصدرت قانون ١٩١٤ الذي قضى بزيادة عضوية الجزائريين في مجالس البلديات على ألا تتجاوز الزيادة ثلث كامل الأعضاء وذلك على أن يحقق المصوت شروطاً خاصة حددها القانون. وفي نفس العام أيضاً أصدرت فرنسا قراراً عدلت به بعض مظاهر قانون الأهالي ولكن الضرائب الخاصة بالجزائريين ونظام السخرة والمحاكم الردعية بقيت على حالها^(١). وكل ما يمكن أن يقال عن التعديلات عام ١٩١٤ أنها كانت تعبر عن الحيرة الفرنسية إزاء الواقع الجزائري بعد إعلان الحرب، وبعد أن بلغت حالات فرار الجزائريين إلى الجبال أشدها وازدادت أيضاً حالات الهجرة. ولذلك شعر الفرنسيون بضرورة القيام بشئ ل تهدئة الأوضاع وضمان سلامة الجبهة الداخلية.

ومن الثابت أن فرنسا بدأت تهتم بالإصلاح الحقيقي منذ تلك الفترة ويتضح ذلك من قول جورج كليمنصو رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ: «يجب القيام بسياسة أهلية حرة تعتمد على الثقة المتبادلة وتكون واضحة جلية، تلك هي السياسة الوحيدة التي تطابق غايات السياسة الفرنسية وآراءها وتوافق رغبة البلاد العامة التي تريد تألف القلوب»^(٢). وقد طالب كليمنصو بإصلاح الضريبة العربية وتوسيع دائرة التمثيل النيابي ومنح الجزائريين حق المواطنة الفرنسية دون مطالبتهم بالتخلي عن وضعهم كمسلمين، ووضع ضمانات جديدة لاحترام الممتلكات الجزائرية، على أن الفرنسيين لم يوافقوا على هذه

(١) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٢٩٣.

(٢) أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص ٦٨.

الاقتراحات^(١). على أية حال يدل هذا البرنامج على أن فرنسا خطت خطوة جديدة في سياستها في الجزائر، فقد اعترفت لا بضرورة الاصلاح فحسب، بل اقترحت أشياء كانت تعد في ذلك الوقت ليبرالية جداً ومتطرفة. ونلاحظ أيضاً أن الجزائريين، باستثناء النخبة، لم يوافقوا على هذه الاقتراحات التي كانت تحمل بعض التعديلات في نظام الإدارة الفرنسية، فقد كانوا يطالبون بإلغاء قانون الأهالي ويريدون أن تحتفظ الجزائر بشخصيتها وثقافتها وليس بالاندماج.

على أن رئيس الوزراء الفرنسي بريان وعد بأن يضع المطالب السابقة أمام السلطات المعنية ورعى ضرورة إنشاء مجلس خاص في باريس يمثل فيه الجزائريون تمثيلاً مباشراً، فقد كان من مؤيدي القيام باصلاحات ليبرالية عاجلة في الجزائر، وأنه لا بد وأن تظهر فرنسا اهتمامها بالجزائريين وثقتها بهم، ورغم ذلك فإن هؤلاء الفرنسيين المتعاطفين فشلوا في تنفيذ برنامجهم. ولذلك استمرت حرب العصابات قائمة في الجزائر ضد نظام التمييز الجباري في السنوات ١٩١٥، ١٩١٦، ١٩١٧، وكذلك خلال ١٩١٨^(٢).

ومحاولة فرنسا الاستجابة لبعض المطالب الجزائرية جعل بعض الكتاب يرون ان الاستعمار الفرنسي توقف أو تراجع بعد الحرب العالمية الأولى ومن مظاهره، استرداد الجزائريين مساحات كبيرة من الأراضي من الأوروبيين، ففي عام ١٩١٨ اشترى الجزائريون من الأوروبيين ٢٠,٣١٦ هكتاراً مقابل ١٦,٣١٦ هكتاراً استولى عليها الأوروبيون، وفي عام ١٩١٩ اشترى الجزائريون ٤٠,٤٤٠ هكتاراً مقابل ١٩٨٠ هكتاراً للأوروبيين^(٣). وثمة ظاهرة أخرى تدل على تراجع الاستعمار تتمثل في تخصيص نصف مساعدات صندوق الاستعمار لأبناء المستوطنين مما يدل على أن فرنسا وقد أصيبت في امكانياتها البشرية من جراء الحرب كفت عن التفكير في ارسال موجات جديدة لاستيطان الجزائر^(٤).

على أن الجزائريين كانوا ينتظرون المكافأة بعد الحرب، فأصدرت الحكومة

(١) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٣٠٣.

(٢) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٣٠٧.

(٣) صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ١٧٣.

(٤) المرجع السابق، نفس الصفحة.

الفرنسية اصلاح ١٩١٩ المعروف بـ (اصلاح كليمنصو) وقد عدته مكافأة وليس حقاً واعتبره المستوطنون تساهلاً كبيراً من جانب فرنسا لصالح الجزائريين^(١)، ولقد أزال هذا القانون بعض أحكام قانون الأهالي القاسية ووسع حقوق الانتخاب للمسلمين في المجالس البلدية والمجلس المالي وذلك بزيادة عدد الناخبين لا بزيادة عدد الأماكن، وبذلك أصبح عدد الناخبين للمجالس البلدية ٤٠٠ ألف، ورغم ذلك فقد ظلوا أقلية ضئيلة لا تستطيع أن تقول كلمة مسموعة. كذلك أوجد قانون ١٩١٩ التسوية في الضرائب فقد كان الجزائري يدفع على أرضه الصغيرة اضعاف ما يدفعه الفرنسي أو الأوروبي على أرضه الكبيرة، بالإضافة إلى وجود ضرائب فادحة خاصة بالأهالي اضمحلت طبقاً لهذا القانون أيضاً إلا في مناطق الجنوب الخاضعة للحكم العسكري. إلا أن المسلمين رأوا أن ما نالوه ليس بالشئ المذكور ازاء آمالهم الواسعة ازاء تضحياتهم الكثيرة لذلك ساد السخط البلاد من جديد فاستخدمت فرنسا العنف في مواجهة الجزائريين واسترجعت باليد اليمنى ما منحته باليد اليسرى، وعادت أحكام قانون الأهالي من جديد.

وكانت فرنسا تهدف من وراء اصلاح ١٩١٩ تطبيق سياسة جديدة بعد أن تعذر عليها تطبيق سياسة الادماج بحذافيرها وهي سياسة المشاركة Association وذلك بالألا تطلب من المسلم النزول عن حالته الشخصية لكي يصبح مواطناً فرنسياً، بل تركت له الجمع بين الميزتين. وكان هدف فرنسا من ذلك استمالة الصفوة الممتازة من الأهالي في جملة الفرنسيين مع العمل على تعميم اللغة الفرنسية وتحسين مستوى الشعب الاجتماعي بقدر ما تسمح به الظروف. ولكن وجه الخطر في هذه السياسة انها سبيل إلى التفرقة بين أبناء الوطن الواحد فتظهر فيه أقلية ضئيلة تتمتع بمزايا وحقوق ليست ميسرة لسائر الشعب^(٢).

ولكن رغم هذه التسهيلات التي قررتها فرنسا فقد كان عدد الجزائريين المسلمين الذين قبلوا الحصول على حق المواطنة الفرنسية قليلاً، ويفسر ذلك بأن العقبة في الحصول على حق المواطنة الفرنسية لم تكن من جانب البرلمان

(1) Richard, Brace, Ordeal in Algeria, p. 101.

(٢) محمد رفعت، التيارات الساسية في حوض البحر الأبيض المتوسط، ص ٢٦٨.

الفرنسي، بل كانت من جانب الجزائريين الذين لم يقبلوا الشروط التي وضعتها فرنسا، وعلى ذلك فلم يستطع قانون ١٩١٩ أن يحسن الوضع، فقد ظلت الكراهية إزاء تغيير الوضع الإسلامي والتحول إلى رعايا فرنسيين سائدة^(١)، ولم يزد عدد الجزائريين الذين حصلوا على حق المواطنة الفرنسية على ٣٠٠٠ شخص في ١٩١٩^(٢)، ومن ناحية أخرى فإن حرمان المسلمين لمن يتجنس بالجنسية الفرنسية من الدفن في مقابر المسلمين ومن الصلاة عليه واعتباره خارجاً على الدين الإسلامي ولا يستحق الانتساب إلى المجتمع الإسلامي، أضاف إلى عوامل احجام الجزائريين عن طلب المواطنة الفرنسية عاملاً جديداً. ويقول المدني في هذا الصدد ان المتجنسين لم يجدوا من فرنسا شعباً وإدارة ما كانوا يرجونه من وراء تجنسهم، فالمتجنس كان باستمرار مرهوقاً من الفرنسيين بالعين التي يرمق بها الجزائري كيفما كان ولا يتمتع من الحقوق الفرنسية إلا بالقليل^(٣)، إذ هناك امتيازات كثيرة كانت تخصص للفرنسي الأوروبي دون الفرنسي المتجنس من الأفارقة، من ذلك مثلاً مسألة المشاركة في شراء أرض الاستعمار فإنها لا تحق إلا للفرنسي الأوروبي فقط.

وقد كان Toynbee مصيباً تماماً فيما ذكره في هذا المجال، فالجزائريون قد قاوموا بشدة مسألة المواطنة الفرنسية، ويؤكد ذلك تماماً ما ذكره المدني حينما قال «لم نر في التاريخ العالمي ان أمة من الأمم وقع عليها الاحتلال فاندمجت بكليتها ذاتية وأخلاقاً ولغة ونظماً في المحتل وإياه جزءاً واحداً ذلك مخالف لنواميس الطبيعية ولسنة الله في كونه ولن تجد لسنة الله تبديلاً»^(٤). والمدني كغيره من الوطنيين الجزائريين يعلن بأن الجزائر «سبتقى رغم كل شيء عربية مسلمة ولن تنهض من كبوتها إلا عن طريق الجزائرية والعروبة والإسلام»^(٥).

وكان الوطنيون الجزائريون يؤيدون ذلك الاتجاه ويحثون عليه فنجد مثلاً

(1) Toynbee, L'Algerie, p. 469.

(2) Ibid., p. 497.

(٣) أنظر: المدني، كتاب الجزائر، من ص ٣٥١ إلى ص ٣٥٣.

(٤) أنظر المدني، المرجع السابق، ص ٣٥٤.

(٥) سنتحدث عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي مثلت هذا الاتجاه في الصفحات التالية.

شخصاً مقل ابن باديس... يقول «لا تنظم العلاقات ويلزم الود إلا إذا تعاملنا بصفاء على قاعدة أنت أنت وأنا أنا، أو أن تصبح أنت أنا وأنا أنت فذلك عين المستحيل»^(١).

رفض المستوطنون أيضاً إصلاح ١٩١٩، وطالبوا بمنحهم حق الاستقلال الذاتى الإدارى، وذلك بإيجاد مجالس اجزائرية يصوتون فيها من أجل التنظيمات التى تحقق آمالهم^(٢)، وكانت الحكومة الفرنسية ترى أنه من الأفضل تحقيق هذه الآمال، فأعادت قانون الأخالى كما سبق القول وخصصت مبلغ ١٦٠,٠٠٠ فرنك لإقامة مشروعات كبرى لزراعة الأراضى، أراضى الاستعمار، والعمل على تقديم وسائل المواصلات. كذلك طالب المستوطنون الفرنسيون بمنع الأيدى العاملة الجزائرية من الهجرة إلى فرنسا، ونجحوا بعدئذ فى حمل الحاكم العام للجزائر على اتخاذ الوسائل الكفيلة بتقييد الهجرة والحد منها بشكل رسمى.

فأحوال العمال الجزائريين فى فرنسا كانت تسبب القلق للسلطات الفرنسية هناك فقد كانوا يتكدسون داخل الغرف المفروشة ويختلطون فى أضيق نطاق مع الفرنسيين، وكانت غالبيتهم تعمل فى ترسانة للسفن فى كاليه Calais ومرسيليا وباريس، وقد سكن باريس وحدها حوالى ٥٠ ألفاً منهم وانتشروا فى ضواحيها والتحق عدد منهم بالمؤسسات التعليمية التى أقيمت من أجلهم فى مسجد باريس ومفى مناطق أخرى. وأدى اتساع الهجرة على هذا النحو إلى قلق المسؤولين الفرنسيين نظراً لخطورتها وللنتائج المترتبة عليها، ولذلك وضعت رقابة شديدة على هجرة الجزائريين من لحظة خروجهم من الجزائر إلى حين وصولهم إلى فرنسا وذلك عن طريق مكاتب خاصة بالعمال الجزائريين وحتى لا يتم استغلالهم من ناحية أخرى، وكان هذا المكتب يعلن عن مدى الاحتياج إلى الأيدى العاملة ويقوم بالحماية الجادة لهم ويعمل على تشجيعهم ويحاول إبعاد عناصر الفساد التى يمكن أن يتعرضوا لها وإبعاد العناصر المريضة بالدرن من بينهم^(٣)، وكان أهم

(١) أنظر محمد الطاهر فضلاء (قال الشيخ الرئيس مجموعة مقالات وخطب ابن باديس) ص ١٩٧ - ٢٠٣.

(2) Charles Ageron, Histoire de l'Algerie Contemporaine, p. 75.

(3) Saint Albain, L'Algerie d'aujourd'hui, p. 102.

شيء حرصت عليه السلطات الفرنسية هو عدم خضوع العناصر العمالية للأحزاب الشيوعية ولذلك كانت تعتبر الحرية المباحة لهم خطراً كبيراً للغاية، وخاصة، وإن بعض العمال من العناصر الفاسدة قامت بهجوم على بعض الأحياء مما اقتضى تدخل البوليس وهذا يفسر مطالبة جودين Godin المتخصص في الشؤون الجزائرية بإيجاد رقابة بوليسية على هذه العناصر ورقابة صحية أيضاً^(١).

واستجاب الإدارة الفرنسية لهذه المطالب، وبدأت في تقييد الهجرة فكان على المهاجر أن يحصل على عقد عمل قبل رحيله إلى فرنسا، وفي العادة كان أصحاب المشروعات الفرنسية هم الذين يرسلون هذه العقود وليس الحكومة الفرنسية، وكانت هذه أول عقبة في طريق الهجرة، ولكن هذا لم يشن المهاجرين عن عزمهم في الهجرة تجنباً لأساليب الاحتلال، وكان المستوطنون الفرنسيون بدورهم يشجعون عرقلة سفر الجزائريين إلى فرنسا، وقد واتتهم الفرصة بوفاء بعض الجزائريين المهاجرين في فرنسا ليعلونا غضبهم ومعارضتهم في الصحف الجزائرية ويطالبوا بفرض رقابة أكثر على الهجرة والحد منها^(٢). وقد حقق المستوطنون الفرنسيون نجاحاً أكبر حينما صدر مرسوم شوتان في ١٩٢٤ Circu-laire Chautemp الذي حرم على الأيدي العاملة الجزائرية الهجرة إلى فرنسا وخاصة بعد أن أخذت أعدادهم في الزيادة المطردة من ٥٢ ألف في عام ١٩٢١ إلى ٧٠ ألف في عام ١٩٢٢ ثم إلى ٩٢ ألف في عام ١٩٢٣، ولذلك خشى المستوطنون على أراضيهم التي يهجرها العمال الجزائريون ذوى الأجور المنخفضة بالمقارنة بالأيدي العاملة الأوروبية^(٣).

وقد أحرز المستوطنون نجاحاً أكبر حينما أصدر حاكم عام الجزائر مرسوماً في ١٤ ابريل ١٩٢٨ لتنظيم هجرة العمال الجزائريين إلى فرنسا، وألزم المهاجرون باستخراج: ١- بطاقة شخصية. ٢- صحيفة سوابق ويسمح فقط برحيل من تكون صحيفته خالية. ٣- شهادة طبية تكون خالية من مرض يمنع المهاجر من الرحيل. ٤- حجز تذكرة الفر وإيجاد ضمان التسديد لثمن تذكرة العودة. ٥- أن يكون مع المهاجر مبلغ ١٥٠ فرنكاً^(٤).

(1) Saint Albain, op. cit., p. 103.

(2) Belloula, op. cit., p. 33.

(3) Ageron, op. cit., p. 75.

(4) Belloula, p[. cit., p. 33.

وبالطبع أدت هذه الإجراءات إلى اعاقه حركة الهجرة، ورغم ذلك استمرت ولكنها تناقصت عن المعدل السابق ذكره فقد أصبحت أعداد المهاجرين في ١٩٣٥ حوالي ٢٩ ألف فقط وأصبحت أعداد العائدين إلى الجزائر أكثر من الخارجين منها.

ومن أسباب انخفاض معدل الهجرة أيضاً الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم في ١٩٢٩، والتي أدت إلى ايجاد بطالة واسعة النطاق في فرنسا، وقد أثر ذلك على الاقتصاد الفرنسي لأنه كان من أهداف فتح باب الهجرة الجزائرية هو إعادة بناء اقتصاديات فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى^(١).

بعد ذلك العرض الموجز لأصول السياسة الفرنسية في الجزائر من الاحتلال الفرنسي حتى الحرب العالمية الأولى وما بعدها، نعرض الآن للعناصر التي كانت تكون المجتمع الجزائري والتطور الذي مرت به في فترة ما بين الحربين والسياسة التي اتبعتها فرنسا إزاء كل عنصر.

لقد كان المجتمع الجزائري مكوناً أساساً من المسلمين والأوروبيين واليهود، أما فيما يتعلق بالمسلمين فقد كانوا يكونون ٩/٨ من مجموع السكان الكلي، والملاحظ زيادة أعداد السكان المسلمين في الشمال الأفريقي بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، فقد كان عدد سكان الجزائر في ١٨٣٠ حوالي ٢ مليون نسمة ثم أصبحوا في ١٨٥٦ - ٢,٣٢٨,٠٠٠ وفي ١٩٦١ حوالي ٢,٧٧٠,٠٠٠، ثم تناقص هذا العدد إلى ٢,١٢٥,٠٠٠ في عام ١٨٧٢ بسبب وباء الكوليرا الذي فتك بعدد كبير منهم^(٢). ولكن في الفترة من ١٨٧٢ إلى ١٩١١ ازدادت أعداد السكان المسلمين بسرعة كبيرة وكذلك في العشر سنوات التي تلت ١٩١١ حيث بلغ عددهم آنذاك ٤,٩٢٥,٠٠٠ نسمة، ثم تناقص السكان أثناء فترة الحرب وما بعدها حيث راح ضحيتها الكثير وبسبب الهجرة أيضاً ويقدر بـ ٣٥,٠٠٠ نسمة وذلك حسب احصاء ١٩٢٦.

أما توزيع السكان المسلمين على الأرض الزراعية فقد كان غير متناسب،

(1) Belloula op. cit., p. 34.

(2) Despois, L'Afrique du Nord, pp. 182 - 183.

وغالبية سكان الجزائر يعملون بالزراعة وتمثل الحرفة الرئيسية لهم وكذلك الرعى الذى كان له دوره فى اقتصاديات البلاد^(١). أما عن أسلوب التعامل بين المسلمين والفرنسيين فقد كان قائماً على التفرقة العنصرية بينهم وبين المستوطنين الفرنسيين أو الأوروبيين، ويدل على ذلك وصفهم للعرب بأنهم جنس غير قابل للتعليم "L'Arabe est une race inéduquable".

وقد ظهرت آثار سياسة التفرقة فى جميع مجالات الحياة وخاصة فى مجال التمثيل والمشاركة فى الإدارة المحلية، فقد كانت نسبة الجزائريين ضئيلة جداً، وكان الأمر كذلك فى القضاء فقد انتزع الفرنسيون تدريجياً اختصاصات المحاكم الشرعية وحولوها إلى محاكمهم المدنية ثم نشأت محاكم الردع السابق ذكرها، وكادت أن تحدث ثورة وطنية فى هذا الوقت ولكن فرنسا استخدمت كل وسائل العنف للقضاء عليها^(٢). أما من حيث الضرائب وقانون الأهالى فقد تعرضنا لهما من قبل.

أما عن العنصر الثانى فى المجتمع الجزائرى فقد كان العنصر الأوروبى الذى يعده بعض الكتاب الفرنسيين أساس التطور الذى حدث فى الشمال الأفريقى، وقد بلغ عددهم حسب الحياء ١٩٤٦، ١٩٤٧ حوالى ١٥٦,٩٠٠٠ نسمة^(٣). ويضم هذا العدد الفرنسيين والايطاليين والأسبان وبعض جماعات من مالطة، وهؤلاء هاجروا إلى الجزائر فى أفواج كبيرة بلغت حوالى ٢٥٠٠ شخص كل عام، ومنهم العمال وأصحاب المتاجر والمغامرين وخاصة الايطاليين والفرنسيين والأسبان الذين جاءوا من أجل البحث عن الثروة فى بلد جديد.

وفى الفترة من ١٨٥٦ إلى ١٨٧٢ حينما قامت فرنسا بدعاية قوية من أجل الاستعمار الزراعى، ازدادت أعداد الهاجرين بشكل مضاعف وفى الفترة من ١٨٧٢ إلى ١٩١١ ازدادت أعدادهم بشكل منتظم وخاصة من جانب أهالى الألزاس واللورين، وبذلك اتضحت معالم سياسة الاستعمار الرسمى،

(١) صلاح العقاد، المغرب العربى، ص ١٦٦.

(٢) صلاح العقاد، المرجع السابق، ص ١٦٨.

(2) Despois op. cit., p. 197.

فى عهد الجمهورية الثالثة. ولكن هذه الموجة من الهجرة توقفت أثناء الحرب العالمية الأولى، وبعد الحرب لم تعد كما كانت من قبل بسبب نمو الحركة القومية داخل الجزائر.

ونلاحظ أنه كان أكثر من نصف أوروبى الجزائر من أصل غير فرنسى ومعظمهم كانوا يشتغلون بالزراعة، أما المهاجرين الفرنسيين فقد قدموا من باريس بعد ثورة ١٨٤٨، ومعظمهم من العاطلين، ثم قدم حوالى ٥٠٠٠ مهاجر آخر من الألزاس اثر الانتصار الألمانى ومعظمهم من المناطق الزراعية الفقيرة للشاطئ الجنوبى الشرقى والجنوب الغربى لفرنسا^(١).

هذا وقد تركز الأوروبيون فى بادئ الأمر فى المدن حيث كان الاقبال على الأراضى الزراعية ضعيفاً فنجد فى ١٨٧٠ حوالى ٦٠٪ من عدد الأوروبيين فى المدن، أما فى ١٩٢٠ فقد ازداد الاقبال على الزراعة وكانت النسبة ٧٠٪ وأصبح من بينهم عدد كبير من المستعمرين الكبار الذين امتلكوا مزارع الكروم والفاكهة واستخدموا الوسائل الحديثة فى الزراعة وبرز من بينهم أثرياء مثل هنرى بوجو الذى كان يحمل لقب «ملك النبيذ، وإذ كان يمتلك ٢٥٠٠ فدان من أجود الأراضى واستطاع أن يكون منها ثروة ضخمة فى البنوك^(٢). وكان حوالى ١٠٪ فقط من الأوروبيين المستوطنين فى الجزائر يعملون فى الصناعات الخفيفة ونسبة أخرى ضئيلة تعمل فى التجارة والإدارة والوظائف الحرة والخدمات والنقل.

وترجع أهمية المستوطنين الأوروبيين بالجزائر إلى الدخل السنوى الذى حققوه إذ بلغ ٦٠٠ مليون فرنك وهذا يقارب الدخل فى فرنسا ذاتها كما قاموا بأعمال انشائية كبيرة مثل مد آلاف الأميال من الطرق وأنشأوا خطاً حديداً موازياً للساحل، وكانوا يمدون العاصمة الفرنسية بحاجتها من المواد الخام اللازمة للصناعة.

ولم يكن للمستوطنين كيان قائم بذاته فى بادئ الأمر، ولم يشعر المجتمع الجزائرى بوجودهم سياسياً، إلا بظهور كبار الملاك الزراعيين والبزجوازية

(1) Toynbee, op. cit., p. 592.

(2) Ibid. p. 593.

الصغيرة وتمن ثم بدأ يظهر من بينهم قادة مثل ادوارد درامون كاتب «يهود فرنسا» في ١٨٩٠، وبيتان الذي ظهر في ١٩٤٠ وچاك سوستيل الذي ظهر مؤخراً في ١٩٥٠، ولذلك كتب عنهم شارل اندريه جوليان قائلاً:

«ان المستوطن الأوروبي ليس لديه الروح السياسية والعقل السياسي على الإطلاق ولم يعتد على نظام الدولة». وعلى هذا لم يكون المستوطنون حزباً بل كانوا مجموعة من النبلاء وعملاتهم فلا يتجمعون إلا من أجل مرشح في الانتخابات ليضمنوا له الفوز ولكن بحذر بالغ ولذلك كان شعارهم دائماً «احذر الانتخابات»^(١). وهكذا نرى ان المستوطنين لم يكونوا في حاجة إلى قيادة سياسية أو برامج أو تنظيمات حزبية فليس ثمة ما يدعو إلى التنازع كما كتب Gautier قائلاً:

«لم يظهر أى انشقاق في كتلة المستوطنين الزوربيين في الجزائر»، وكتب مارك لوريول أحد المهتمين بشؤون المستوطنين قائلاً: «ان الخلاف بين اليمين واليسار قد انتهى، فالمرشحون غالبيتهم متحدون في الرأي والمعارضة دائماً تأتي من خارج المجتمع، ان اتحاد المصالح والآراء هو العامل الفعال للحياة العامة بين الأوروبيين... ان الهدوء هو العامل المميز لسياسة البلاد»^(٢).

والشيء الذي لا شك فيه ان المستوطنين اعتبروا أنفسهم سادة المسلمين معتمدين على مجيئهم من العاصمة الفرنسية، ولذلك تضافروا جميعاً بهدف فرض السيادة على السكان الوطنيين في الجزائر وعلى الحكومة الفرنسية، وأكد مندوبوهم في اللجنة المالية دائماً عبارة «نحن فرنسيين»، ويرون أنهم طالما يتواجدون في الجزائر فينبغي أن يتمتعوا بنفس الحقوق السائدة في فرنسا على قدم المساواة^(٣). ولذلك شرعوا في استخدام قوتهم الاقتصادية لفرض مطالبهم السياسية على فرنسا وحققوا مكاسب سياسية عديدة، ففي ١٩٠٠ حصلوا على الاستقلال الذاتي وأصبح للجزائر ميزانيتها الخاصة وكان دافعهم إلى ذلك هو الحرص على المصلحة الخاصة ومعارضة أي مطلب للجزائريين، كما عارضوا

(1) Toynbee, op. cit., p. 595.

(2) Ibid., p. 596.

(3) Kaddache, op. cit., p. 85

بشدة، بعد الحرب العالمية الأولى أى اصلاح يقدم للجزائريين الذين حاربوا من أجل فرنسا، وقاموا بشن حملة ضارية على مشروع كليمنصو كما أوضحنا، وهددوا بالانفصال ولكن كليمنصو رفض الاذعان وطبق اصلاحاته^(١).

وبعد الربع الأول من القرن العشرين فترة زهو المستوطنين ورخائهم، فقد أثروا على موقف فرنسا إزاء أزمة الخمر التي وقعت في ١٩٣٠^(٢)، والتي أدت إلى قيام أصحاب صناعة الخمر فيها بالمطالبة بتخفيض مستوردات الخمر من الجزائر فهدد المستوطنون بالانفصال ومقاطعة المنتجات الفرنسية فاضطرت فرنسا إلى إلغاء التعريفة الجمركية العالية التي كانت تعتمدها فرضها على خمر الجزائر.

وقد أثر المستوطنون أيضاً على مشروع بلوم - فيوليت، سنتحدث عنه بالتفصيل في الفصل الخامس، والذي كان يهدف إلى ارضاء مطالب الجزائريين في الحصول على الجنسية الفرنسية ولكن لفئات معينة دون التخلي عن وضعهم الخاص كمسلمين، وبالفعل توقف المشروع ولم ير النور. ومن مظاهر تفوق المستوطنين في الجزائر احتكارهم لجميع الأنشطة الخاصة بالغرف التجارية والزراعية والمهن الحرة والإدارة المحلية وأغلقوا هذه المجالات على أنفسهم معتبرين ان المسلمين لا يصلحون لشيء، وقد سيطرت هذه الفكرة على أذهانهم حتى ان جول فيري Jules Ferry كان قد كتب من قبل قائلاً: «من الصعب أن نجعل المستوطن الأوروبي يفهم ان هناك حقوقاً للشعب المسلم، ويجب أن يفهموا ان الوطنيين ليسوا جنساً يفعل ما يؤمر به وأنه لا يمكن اجبارهم على شيء»^(٣).

وظهر نفوذ المستوطنين واضحاً أيضاً في اللجان المالية التي كان لها الصوت الأعلى في قرارات الميزانية، وفي الإدارة المحلية للمناطق التي يغلب على سكانها المستوطنين والتي كانت تتمتع بسلطات قوية أكثر من المناطق المختلفة Communes Mixtes وكانت الفروع المحلية أيضاً للوزارة الفرنسية تتركز جميعها في أيدي المستوطنين، ولذلك كتب قائلاً: «يوجد ارتباط شديد بين المستوطنين وحكومة الجزائر، فلقد أصبحت مشبعة بروح المستوطنين»^(٤).

(1) Despois, op. cit., p. 203.

(2) Gillespie, p[. cit., pp. 30 - 31.

(3) Joseph Kraft, op. cit., p. 597.

(4) Loc. cit.

وهذه التفرقة العنصرية الظاهرة أدت إلى التجاء المستوطنين إلى استعمال وسائل العنف والوحشية في قمع الحركات الوطنية السياسية التي تهدف إلى الاستقلال.

أما العنصر الثالث في المجتمع الجزائري فقد كان اليهود، وكانوا يكونون أقلية نشطة تقدر بحوالي ١٢,٠٠٠ نسمة في الشمال الإفريقي كله وحوالي ١٣٠,٠٠٠ منهم في الجزائر وحدها، جئ بعضهم إلى شمال إفريقيا من صيدا ومنهم من جاء من مصر بعد الفتح العربي واستقروا في المدن^(١).

ويرى بعض الكتاب أن أسماء يهود الشمال الإفريقي ترجع إلى أصل عربي ويرى ذلك لأن جزءاً منهم يرجع إلى أصل برتغالي وأسباني وإيطالي. أما عن نشاطهم فبعضهم كان يعمل بالزراعة ولكن الغالبية كانت تعمل في ميدان الصناعة والتجارة، وكانوا يسيطرون على مناصب هامة في الدولة وحسب ما أورده Eugène كان ٥,٧ منهم يعملون في الإدارة والخدمات العامة والشرطة، ٨,٣٦٪ أعمال حرة و ٩,٢٥٪ في الصحافة، ٢١,١٠٪ في التجارة، ٥٦,٢٢٪ موظفي البنوك والتجارة والصناعة^(٢).

هذا وقد حصل يهود الجزائر على الجنسية الفرنسية بمقتضى مرسوم ٢٤ أكتوبر ١٨٧٠ الذي أصدرته حكومة الدفاع الوطني حيث كان اليهود كريميو عضواً فيها ويعرف بمرسوم كريميو Decret Crémieux وقد استفاد من هذا المرسوم حوالي ٣٠ ألف يهودي، وتزايدت أعدادهم بعد هذا التاريخ بسرعة مذهلة حتى بلغت في عام ١٩٣١ حوالي ٢١٦,٨٨٤ نسمة. وقد تسبب هذا المرسوم في ثورة ١٨٧١ بزعمامة المقراني، وتعرض لنقد شديد من جانب العديد من الفرنسيين لأن اليهود أصبحوا منذ ذلك التاريخ يلعبون دوراً فعالاً في الانتخابات، وأدى أيضاً إلى وجود كتلة قوية داخل المجتمع الجزائري تؤثر في السياسة الفرنسية الجزائرية^(٣).

(1) Encyclopédie Française, p. 158.

(2) E. Eugène, L'Algerie, p. 158.

(3) Despois, op. cit., p. 191.

- ويقول المدني ان اليهود في الجزائر كانوا ينقسمون إلى ثلاثة أقسام:
- ١- كبراء اليهود في المدن الساحلية، وقد اندمجوا بصفة ظاهرية في الكيان الفرنسي وحاولوا بكل وسيلة أن ينسلخوا عن صبغتهم اليهودية الرسمية بواسطة الزواج ولكن فيما عدا الدين.
 - ٢- يهود الطبقة الوسطى والدنيا بالمدن الداخلية ولا يزالون يهوداً يحتفظون بيهوديتهم التامة في كل شيء.
 - ٣- يهود القرى الصغرى وأراضي الجنوب وهم مندمجون مع العنصر العربي يتكلمون لغته ويلبسون لباسه^(١).
- وننتقل الآن إلى الحديث عن السياسة الفرنسية في مجال التعليم والصحة والصحافة والعمالة الجزائرية ثم أحوال الجزائر الاقتصادية.
- فيما يتعلق بالتعليم فقد كان ينقسم إلى قسمين: تعليم الفرنسيين والأوروبيين وهو منتشر انتشاراً كبيراً كما كان اجبارياً، فلا تكاد أي قرية أو مركز من مراكز الاستعمار تخلو من مدرسة، ولذلك لم يكن يوجد طفل أوروبي واحد أمي^(٢).
- أما تعليم المسلمين فقد كان مختلفاً عن السابق حيث لم يكن آلاف الأطفال يجدون أماكن لهم في المدارس ويعد محظوظاً من يجد مكاناً في مدرسة عربية حديثة أو زاوية يتلقى بها علوم آبائه الأولين. ولذلك كانت الأمية منتشرة بين الجزائريين بشكل ملحوظ للغاية، فبعد الحرب العالمية الأولى كان ٩٪ فقط من الجزائريين يعرفون القراءة والكتابة، وظلت نسبة الأمية مرتفعة وتربو على ٩٠٪ حتى عام ١٩٥٤^(٣).
- ويمكننا اجمال أسباب ارتفاع نسبة الأمية في الجزائر على النحو التالي:
- لم تخصص فرنسا أموالاً كافية من الميزانية للإنفاق على تعليم الجزائريين.

(١) عن يهود الجزائر، أنظر أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ص ١٤٩-١٥٠.

(٢) المدني، كتاب الجزائر، ص ٢٩٣.

LAROUSSE Du XX SIÈCLE, T2, p. 596.

(3) Gillespie op. cit., pp. 50 - 56.

- ابطال كافة المؤسسات الثقافية والتعليمية التي كانت قائمة بالجزائر من جانب فرنسا عشية الاحتلال في ١٨٣٠ ، ومحاربة اللغة العربية واعتبارها لغة أجنبية ، وتحريم تعليم القرآن في الكتاتيب إلا رذا علم معه الفرنسية^(١) .

- معارضة المستوطنين الفرنسيين للتعليم إذ كان الاعتقاد السائد لديهم ان الجزائري من جنس لا يقبل الثقافة أو التعلم، ولا يصلح إلا للأعمال الشاقة بدون أجر، وهذا الاعتقاد هو الذي جعلهم يثورون على فتح مدارس في المستقبل وطالبوا البرلمان الفرنسي بالعدول عن قراره بفتح المدارس للأهالي^(٢) .

- أثرت الحرب العالمية الأولى أيضاً على تأخر التعليم في الجزائر وعلى تطور التعليم الحكومي الوطني، فقد واجه التعليم أزمة نتيجة لتجنيد غالبية المدرسين العاملين من الشباب الوطني، وكان ايجاد من يحل محلهم يمثل مشكلة نظراً لصعوبات تدريبهم، ومن ناحية أخرى تم بالفعل تجنيد بعض الطلبة في الجيش الفرنسي وبعضهم ترك المدرسة للعمل في مجالات أخرى^(٣) .

- ارتفاع الأجور الناتج عن ندرة الأيدي العاملة أدى إلى ترك معظم الجزائريين المنشآت التعليمية الرسمية للعمل في مجالات أخرى مثل شحن السفن أو بيع الصحف.

ونتج عن ذلك توقف الجهود التي كانت قد بذلت في الأعوام السابقة للحرب من أجل النهوض بالتعليم الحكومي الوطني، ولذلك لم تقم الإدارة الفرنسية بأية أعمال جديدة أو منشآت خاصة إلى ما بعد انتهاء الحرب^(٤) .

وبناء على ذلك فقد كان الجزائريون دائمي المطالبة بإنشاء المدارس، وقد بدأت لإدارة الفرنسية بالفعل في انشاء بعضها بعد الحرب وأصبح هناك ٨٠٠ مدرسة تضم ١٠٠,٠٠٠ جزائري، ولكن كان يجب انشاء عشرة أمثال هذا العدد، وقد واجهت المدارس عدة عقبات تتمثل في: اللغة، الدين، وقلة الاعتمادات

(١) أحمد رمزي، الاستعمار الفرنسي في شمال افريقيا، ص ١٤٠ .

(٢) محمد الميلي، عبد الله شريط، الجزائر في مرآة التاريخ، ص ٢١٩ .

(3) Jonnart, Exposé de la situation générale de l'Algerie, p. 845.

(4) Ibid. p. 846.

لمالية، وتفرق الأهالي مما جعل من الضروري إقامة منشآت خاصة بهم (مدارس داخلية) وكذلك الزيادة السريعة في عدد السكان^(١).

أما فيما يتعلق بتعليم المرأة الجزائرية، فقد كان متأخراً أيضاً ففي عام ١٩٣٤ لم يكن هناك سوى ٤٣ مدرسة تضم ١٧٢ فصلاً و ٥٠٠ فتاة وبذلك ظل تعليم الفتاة متأخراً عن تعليم الفتى. وقد كان موضوع تعليم المرأة من بين الموضوعات التي دار حولها نقاش كبير فيما بين الحريين: هل تتعلم بالمدارس الفرنسية، أم لا؟ وجدير بالذكر أن كثيراً من الأسر الجزائرية التي كانت تسمح بتعلم الابن وتردده على المدارس الفرنسية كانت لا تسمح بتردد الفتاة على المدارس الفرنسية، فقد كانوا يعتبرون هذا الأمر من الكبائر، ووجهة نظرهم هي أن المرأة كانت الملاذ الذي لجأت إليه الشخصية الوطنية في شبه عفوية ورد فعل تلقائي، فقد اعتبرت المرأة الجزائرية من أهم العناصر في الحفاظ على الشخصية الجزائرية وفي الاعداد النفسى للجيل الجديد. وقد تعرض فرانز فانون، وهو مناضل زنجى ناصر القضية الجزائرية، لموضوع تعليم المرأة الجزائرية وأكد أن مقاومة تعليم المرأة في المدارس الفرنسية مسألة هامة للغاية، وأنه يجب الحفاظ على الشخصية الإسلامية واللغة العربية، ويؤكد أن مجرد الكتابة باللغة العربية، يعد مقاومة للاحتلال الفرنسى، أى أن تمسك المرأة بثقافتها العربية يخلق جيلاً عربياً أصيلاً يقاوم تيار الفرنسية والادماج^(٢).

وجدير بالذكر أيضاً أن فرنسا سارت وفق سياسة التفرقة العنصرية في مجال التعليم أيضاً، فقد طبقت نظام التعليم المجانى على المدارس الأوروبية فقط في المرحلة الابتدائية ولذلك كانت نسبة التعليم في هذه المرحلة ١٥ ٪ من الأوروبيين، ١ ٪ من المسلمين^(٣).

وبالنسبة للتعليم الثانوى فكانت مصروفاته باهظة. أما عن التعليم الجامعى فكانت هناك جامعة الجزائر وتضم أربع كليات هي الحقوق والطب والصيدلة والآداب، ولم يكن بها سوى ٧٥ طالباً من أبناء المسلمين، كما كان هناك بعض

(1) Saint - Albain op. cit., p. 98.

(2) E. Eugène op. cit., p. 202.

(٣) محمد الميلى، فرانز فانون والثورة الجزائرية، ص ص ١٤٤ - ١٤٥.

(٤) المدنى، المرجع السابق، ص ٢٩٥.

المعاهد الفرنسية ولكنها كانت تخصص نسبة معينة لأبناء المسلمين على ألا تتجاوز ١٠ ٪ بأى حال من الأحوال^(١).

أما فيما يتعلق بالسياسة الفرنسية فى مجال الصحة، فنلاحظ أن فرنسا خصصت مبلغاً ضئيلاً من ميزانيتها للصحة العامة لم يتجاوز ٤٣٠ ألفاً من الفرنكات، لذلك انتشرت الأمراض بين فئات الشعب وهبطت نسبة القادرين على حمل السلاح من الوطنيين بسبب سوء الحالة الصحية. وقد ذكر فيوليت^(٢) فى كتابه «الجزائر هل ستحيى»: *L'Algerie Vivra-t-elle?* احصاءات عديدة استخرجها من التقارير العسكرية تدل دلالة واضحة على سوء الحالة الصحية فيقول: لقد لى دعوة السلطة العسكرية أن ٢٦٨, ٨ منهم لا يليقون للخدمة العسكرية لأن حالتهم الصحية تمنعهم من ذلك^(٣). وفى وهران استدعت السلطة ١٤, ٦٤٢ فى عام ١٩٢٣ ورأت أن فيهم ٥٤٤٦ لا يصلحون بسبب ضعف الجسم وانحطاط القوى، و ١٦٥١ لأمراض العيون و ٢٥٣ لأمراض السل و ٢١٨ لحمى البحر المتوسط. وكانت النتيجة أن أطفال الأهالى يموتون فى مقتبل العمر، فقد جاء فى تقرير دائرة الاحصاء الصحى فى الجزائر ١٩٢٥ أن نسبة وفيات الأطفال قبل بلوغ العاميين فى عاصمة الجزائر كانت ٤٤ فى الألف للأوروبيين و ٣٣٨ فى الألف للمسلمين^(٤).

ويستمر فيوليت قائلاً:

«لا أستطيع أن أفهم كيف أن الإدارة قبلت أن يخفض مجلس النواب المالية مقدار ٢٠٠,٠٠٠ فرنك من الاعتماد المالى المخصص للعيادات الطبية التى تتجول فى القرى، وفى نفس السنة تقرر صرف مائة مليون فرنك على احتفالات العيد المئوى^(٥). وجدير بالذكر أن فيوليت كان من أنصار الإصلاح الجزائرى ولذلك غادر الحكومة العامة مأسوفاً عليه.

(١) أحمد رمزى، المرجع السابق، ص ١٤٠.

(٢) شغل موريس فيوليت منصب حاكم عام الجزائر من ١٩٢٥ إلى ١٩٢٧ ثم منصب وزير الدولة فى وزارة ليون بلوم فى حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية فى ١٩٣٦

(٣) نقلاً عن المدنى، ص ٣٦٠.

(٤) المرجع السابق، ص ٣٦١.

(٥) المرجع السابق، نفس الصفحة.

وقد أنشأت الإدارة الفرنسية حواى ٩٧ مستوصفاً خاصاً بالأهالى وصفها فيوليت وصفاً ينم عن اهمال السلطات الفرنسية للصحة العامة فى القطر الجزائرى فيقول «لقد وجدت المستوصفات الأهلى عندما قدمت إلى الجزائر فى حالة لا يستطيع أى قلم وصفها، أبنية غزتها الرطوبة وبها عدد من الحجرات سيئة التجهيز، فلم يكن فى قطر الجزائر كله إلا نحو ١٥ مستوصفاً لائقاً حسن التجهيز، أما الأطباء الفرنسيين فقد كان عددهم ١٠٣ لكل طبيب دائرة مساحتها نحو ١٠٠ كيلومتر وهذا العدد لا يكفى بالمرة، ويجب ألا ننسى الآفات العظيمة التى سببتها الخمر فى الأوساط الإسلامية فكانت السبب فى الفقر وانحطاط القوى» (١).

أما عن السياسة الفرنسية فى ميدان الصحافة، فنلاحظ أن الجزائريين كانوا محرومين من قراءة الجرائد اليومية التى كانت تأتى إليهم بطرق سرية ويطلعون عليها بتكتم شديد بعيداً عن أعين الرقابة الفرنسية، أما المكتبات العامة فكانت لديها قواعد لا تسمح لها أن تعير الوطنيين حتى الكتب الفرنسية التى تتحدث عن الحرية وآمال الشعوب (٢).

أما عن الصحافة الجزائرية، فقد صدرت أول صحيفة عربية بالجزائر فى ١٩٠٤ - وكان مصدرها فرنسياً لغايات مادية بحتة، ولكنها لم تلبث أن توقفت، وفى ١٩٠٦ أصدر محب الدين الخطيب صحيفة (جمعية النهضة العربية) وتعد أو تنظيم عربى مناضل فى سبيل التحرر والاستقلال ثم نقلها إلى دمشق فى ١٩٠٧ بعد أن انكشف أمرها إلى السلطات، ثم انتقل هو إلى القاهرة لاجئاً ثم عاد إلى دمشق فى ١٩٠٨ محرراً لصحيفة (المقتبس) وكانت انتقادية فصادرتها السلطات التركية. وفى عام ١٩٠٩ عاد إلى القاهرة ليؤسس المكتبة العربية، وكان الساعد الأيمن للشيخ على يوسف فى تحرير (المؤيد) (٣). وفى ١٩١٣ أسس مع رفيق العظم حزب اللامركزية الإدارية العثمانى فى القاهرة، وعند قيام الحرب العالمية الأولى فى ١٩١٣ سافر إلى الجزيرة العربية لتكثيل جهود العرب

(١) المرجع السابق، ص ٣٦٣.

(٢) أحمد رمزى، الاستعمار الفرنسى فى شمال إفريقيا، ص ٩٣٥.

(٣) صالح خرفى، صفحات من الجزائر، ص ١٣ - ١٤.

والمطالبة بالاستقلال فقضت السلطات الانجليزية بسجنه في البصرة سبعة شهور، وفي ١٩١٦ عاد إلى الحجاز بعد اطلاق سراحه وأسس هناك مجلة الأميرية وأصدر صحيفة (القبلة) التي خلفه فيها بعد الشيخ الطيب لعقبي من رواد جمعية العلماء الجزائريين، وفي ١٩٢٤ أصدر في القاهرة مجلة «الزهراء» التي استمرت خمس سنوات وفي ١٩٢٦ أصدر مجلة الفتح التي استمرت حتى ١٩٤٨ (١).

ويعد محب الدين الخطيب من رواد الصحافة الوطنية الجزائرية بحق وكان دائماً يطالب بالاصلاح في مقالاته وبالنهضة العربية والتعليم العربي.

وفي ١٩٠٧ أصدر الشيخ محمود كحول إمام مسجد العاصمة صحيفة (كوكب افريقيا) وتوقفت بعد فترة وجيزة زياً، ثم صدرت صحيفة شعبية تحمل اسم (الجزائر) في ١٩٠٨ تحت رعاية السيد عمر راسم ولم تعمر كثيراً.

وفي عام ١٩١٢ أصدر الشيخ عمر بن قدور الجزائري صحيفة (الفاروق) والتف حولها الكثيرون من كتاب الجزائر وتونس، وكتب فيها الأستاذ أحمد توفيق المدني أولى مقالاته في ١٩١٤ فألقت السلطات الفرنسية القبض عليه وأودعته السجن لمدة أربعة أعوام (٢).

وأثناء الحرب العالمية الأولى أصدر ميرانت مدير الأمور الأهلية بالولاية العامة صحيفة (أخبار الحرب) وكانت توزع في مختلف أنحاء الجزائر أسبوعياً لتعلم الأهالي بأخبار الحرب حسب التقارير الفرنسية. ثم استقامت الصحافة العربية في ١٩١٩ حيث شد من أزرها برنامج الأمير خالد - سنتعرض له في حينه - الذي أصدر صحيفة - الاقدام - باللغتين العربية والفرنسية ولكنها لم تعمر طويلاً فقد توقفت اثر اضطرار الأمير إلى النزوح عن وطنه والاستقالة من كل المقاعد النيابية التي كان يشغلها (٣).

ثم صدرت عدة صحف بعد ذلك مثل (المنتقد) في ١٩٢٦ تحت رعاية

(١) المرجع السابق، ص ١٥ - ١٦.

عن الصحف العربية في الجزائر، انظر صالح خرفي، المرجع السابق، ص ١٣ إلى ص ٢٦.

(٢) المدني، المرجع السابق، ص ٣٦٨.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٦٩.

جماعة من فضلاء قسنطينة وشنت حملة كبرى على رجال الطرق الصوفية، ثم حلت محلها صحيفة الشهاب، التي كان يتولاها الشيخ عبد الحميد بن باديس. ثم أسس الشيخ العقبي صحيفة (الاصلاح) ولكن الإدارة الفرنسية منعت صدورها. ويؤكد الكتاب أن شعب الجزائر كان نسخة من الصحف والمجلات التي كانت تصدر آنذاك^(١).

ونلاحظ أن الرقابة التي فرضتها السلطات الفرنسية على الصحافة الاقتصادية لجزائر بعد الحرب وخاصة في مجال الصناعات اليدوية التي لم تستطيع السمود أمام البضائع الفرنسية الواردة وأغلقت آلاف المتاجر الصغيرة في الجزائر ووهران وقسنطينة وتلمسان وغيرها وأصبحت البرجوازية الوطنية ضعيفة جداً ولم تصمد سوى مجموعة صغيرة من كباب رجال الأعمال أمام التخلف العام الذي ساد البلاد^(٢).

ومن ناحية أخرى هبطت القدرة الشرائية للفرنك وأصبح مستوى المعيشة مرتفعاً، وبالنسبة للجزائريين، ولذلك عقد المجلس البلدي اجتماعاً لمناقشة الأوضاع المالية والاقتصادية في البلاد بعد الحرب خاصة بعد أن تقدمت هيئات النقل بطلب لرفع تعريفاتها ورفعت شركة الغاز الأسعار بالفعل.

وكانت هذه الشركة ذات نفوذ سياسي واقتصادي كبير بالإضافة إلى سيادتها على جميع وسائل المواصلات لذلك قبل المجلس قرارها^(٣).

ونلاحظ أيضاً أن الجزائر كانت أكثر مناطق حوض البحر الأبيض المتوسط ارتفاعاً للأسعار في ١٩٢٠ مما أدى إلى زيادة الضرائب والإيجارات ونفقات النقل، ووصلت أسعار المنتجات الغذائية إلى أكثر من الضعف، ولكن المشكلة الأساسية ظهرت في ارتفاع أسعار الخبز وخاصة في الجزائر العاصمة أكثر من باريس نفسها، وقد حرم منه جزء من الأهالي في ١٩٢٠ نتيجة نقص الدقيق

(١) المرجع السابق، ص ٣٧٠.

(2) Lutsky, Algeria, edited in "North Africa". p. 58.

(3) Kaddache, op. cit., p. 31.

لارتفاع أسعاره لدى المطاحن، فطالب المجلس البلدى باتخاذ الإجراءات الكفيلة بإعادة الأمور إلى نصابها والقضاء على جشع الاستعماريين الذى كانوا يفترون القنطار من القمح بسعر يتراوح بين ٩٢، ٩٣ فرنكاً مما اضطر أصحاب المخازن إلى اغلاقها لتثبيت أسعار الخبز^(١).

ويرجع سوء الحالة الاقتصادية أيضاً إلى احتكار الجمعيات الفرنسية للاقتصاد الداخلى الجزائرى وخاصة فى قطاع الزراعة. ولم يحدث فى أى بلد افريقى آخر أن امتلك الفرنسيون ما امتلكوه من أراض كما حدث فى الجزائر، ففي ١٩١٧ تزايدت المساحات المملوكة لهم إلى ٢,٣ مليون هكتار وتزايدت أكثر فى السنوات التالية إلى ٢,٧ مليون هكتار بنسبة أكثر من ٥٠٪ عن تونس ومراكش^(٢). ونلاحظ أن هذه الثروة كانت مركزة فى أيدي مجموعة من الملاك الفرنسيين وبعض الشركات الأوروبية التى كانت تضم ٦٠٠٠ مزرعة، وكان مقدار ما يمتلكه المستوطن الأوروبى يماثل عشر مرات ما يمتلكه الجزائرى فلم يزد ما يمتلكه الجزائرى على ١٤ و ٥ هكتار.

وقد تحولت هذه المساحات الاقطاعية إلى مزارع رأسمالية واسعة واستثمر فيها الممولون رؤوس أموالهم ومن ثم ظهرت الرأسمالية الزراعية الفرنسية فى الجزائر^(٣).

هذا وبينما كان المستوطنون الأوروبيون يوسعون مزارعهم كان الانتاج فى القطاع الجزائرى يضعف ويتدهور وهذا يوضح حقيقة هامة وهى أن المستعمرين امتلكوا أجود الأراضى فى الجزء الشمالى من البلاد ودفعوا بالفلاحين الجزائريين إلى المناطق الجبلية والصحراوية. وهناك عوامل أخرى أثرت على الاقتصاد الزراعى الجزائرى مثل أساليب الزراعة البدائية وعدم مقدرة غالبية الفلاحين على شراء الأسمدة وعدم وجود نظام للرى، ولذلك حدث حالات وفيات بين الفلاحين ناتجة عن الفاقة وانهيار الزراعة^(٤).

(1) Ibid, p. 32.

(2) Lutsky, op. cit., p. 59.

(3) Lusky, op. cit., p. 60.

(4) Loc. Cit.

هذا وقد حاولت السلطات الفرنسية تثبيت أقدام الملاك الاستعماريين في الأراضي فأصدرت مرسوماً في ٩ سبتمبر ١٩٢٤ يزيد من فترة بقاء المستوطن في الأرض وجعلها ٤٠ عاماً بدلاً من ٢٠، وخلال هذه الفترة لا يتم التنازل أو التخلي عن الأرض، وهذا الأسلوب ضمن الاستقرار لكبار المستوطنين^(١).

ويقول Augustin Bernard: «ان مستوطني الجزائر يستحقون الكثير من الثناء فهم كما قال جول كامبون يستحقون لقب أحسن عامل وأحسن مزارع وأحسن فرنسي والمستوطن الحقيقي للجزائر»^(٢).

الحركة الوطنية الجزائرية،

حركة الأمير خالد الهاشمي (١٩١٩-١٩٢٤)،

تمثل هذه المرحلة من الحركة الوطنية الجزائرية صراعاً بين قضيتين، قضية المساواة في الحقوق بين الجزائريين والفرنسيين وقضية الاندماج. فقد انقسمت الكتلة الوطنية الممثلة في الشباب الجزائري إلى فريقين فريق اعتنق مبدأ المطالبة بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق السياسية والاجتماعية دون النزول عن الوضع الشخصي كمسلمين، وفريق طالب بالاندماج الكامل في فرنسا ورأى أن الاندماج هو النتيجة الحتمية للسياسة التي تنتهجها فرنسا في الجزائر وهو الوضع الأفضل لمسلمي الجزائر.

وكانت النخبة الجزائرية المتفرنسة تمثل الفريق الذي طالب بالاندماج، أما الفريق الثاني فكان على رأسه الأمير خالد الهاشمي حفيد عبد القادر الجزائري والحاج موسى. وقد انعكس هذا الصراع على الانتخابات البلدية التي جرت في العاصمة الجزائرية في عام ١٩١٩ حيث كانت المعركة الانتخابية الحزبية على أشدها.

هذا وقد بذل الأمير خالد جهوداً قوية أثناء هذه الانتخابات ليضمن النجاح لحزبه حتى يتسنى له قيادة الحركة الوطنية وإعلان مطالب الجزائريين. وقد أكد خالد على مبدأ الحفاظ على الشخصية الإسلامية في دعايته فكان دائم القول:

(1) Bernard, op. cit., p. 79.

(2) Loc. Cit.

«إذا كنتم ترغبون في جنة الإسلام فرشحونا لأننا مؤمنين....، ان المسلم الحق لا ينبغي أن ينتخب الفرنسي،. واعتمد خالد أيضاً على العاطفة الوطنية لأكساب المرشحين إلى جانبه وقد خدمه في ذلك ماضى جده الأمير عبد القادر فكان يخاطبهم قائلاً: «لا تنسوا ان آباءكم ساروا على نهج جدى عبد القادر»^(١).

هذا وقد استاء الفرنسيون من هذا الأسلوب، ومن ثم بدأت الصحافة الفرنسية في الجزائر في التحدث عن التعصب الدينى Fanatisme Religieux والدعاية المناهضة لفرنسا، بينما كانت العناصر الوطنية الجزائرية التى تنادى بالتعاون مع الفرنسيين تنظر إلى هذا الوطنى الذى بدأ يتقدم الصفوف بعين القلق واعتبرت هذه المطالب القومية التى نادى بها خطيرة للغاية.

وقد أسفرت هذه المعركة الانتخابية عن فوز قائمة الأمير خالد والحاج موسى حيث حصلوا على ٩٤٠، ٨٢٤ صوتاً مقابل ٣٩٢، ١٠٤ صوتاً لمنافسيهما^(٢).

ولا شك أن ماضى الأمير عبد القادر والأمير عبد المالك عم الأمير خالد قد ساعدها على اكتساب تأييد شعبى له وزنه، وقد أعلن خالد غداه نجاحه فى الانتخابات أنه لا يهدف إلا إلى خدمة مصالح الطبقة التى انبثق منها وأنه لن يعمل إلا من أجل سيادة الجزائر وتقدمها.

وأصبح خالد بحق قائداً للشباب الجزائرى الجديد ومن ثم بدأ يدخل ميدان السياسة الجزائرية فى مواجهة الفرنسيين. ومنذ عام ١٩١٩ وخالد له برنامج محدد كان يهدف إلى: حصول المواطن الجزائرى على حق المواطنة الفرنسية فى اطار الوضع الشخصى الرسمى، وتمثيل الجزائريين فى البرلمان الفرنسى، والربط البسيط بين الأقسام الجزائرية الثلاث وبين العاصمة الفرنسية وخلق جامعة عربية والتعليم الاجبارى باللغة العربية واللغة الفرنسية.

(1) Mahfoud Kaddache, La vie politique en Algerie, p. 41.

(2) Kaddache, op. cit., p. 42.

- عن الأمير عبد المالك المناضل المغربى المنحدر من أصل جزائرى، انظر: أبو القاسم سعد الله - الحركة الوطنية الجزائرية ١٩٠٠-١٩٣٠، ص ص ٢٥٧-٢٦٥.

هذا وليست هذه المطالب جديدة على خالد فقد سبق له أن شارك في الميدان السياسي، فقد أعلن في عام ١٩١٤ بعض المطالب الجزائرية التي تمثلت في ضرورة عمل الأيدي العاملة الوطنية في فرنسا وضرورة حمايتها، أي أنه كان من المؤيدين للهجرة الجزائرية إلى فرنسا، وطالب أيضاً بإلغاء قانون الأهالي ومحاكم الردع ويتمثيل فعلى حقيقى للجزائريين في جميع المجالس المحلية.

ولا شك أن الحركة الوطنية التي قادها خالد كانت تعمل وسط ظروف عصيبة بعد الحزب العالمية الأولى وذلك لأن معارضة المستوطنين الأوروبيين لمطالب الجزائريين كانت على أشدها، فبعض المسائل اعتبروا مطالبة الجزائريين بها ضرباً من الجنوب مثل تعليم الجزائريين والمطالبة بالتمثيل النيابي والمشاركة الفعلية في المجالس المحلية حيث رأوا أن هذا الوضع من شأنه أن يجعل للمسلمين نصيباً في انتخاب رؤساء البلديات وهذا ما لا يرضون به على الإطلاق^(١).

وفي حقيقة الأمر يرجع الصراع السياسي الذي ساد الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى إلى قانون ٤ فبراير ١٩١٩ الذي خرج به الجزائريون من هذه الحرب.

فقد كان المسؤول الأول عن صدور هذا القانون ذلك الدور البطولي الذي لعبه الجزائريون أثناء الحرب العالمية الأولى إلى جانب فرنسا، فكان من نتيجته أن شحذت همم الفرنسيين من أجل إصلاح الأوضاع في الجزائر ومحاولة تعويض الجزائريين ومكافأتهم. وقد اتضح ذلك من الخطاب الذي ألقاه M. Abel حاكم عام الجزائر في عام ١٩١٩، حيث أوضح فيه الدور الطولي الذي لعبته الجزائر أثناء الحرب وطالب أيضاً بتكوين لجان لدراسة الوضع الاقتصادي وحل جميع مشكلاته^(٢). وقد وجه Abel خطاباً أياًبضاً إلى اللجان المالية قال فيه: «يجب علينا تحقيق إنتاج كبير في هذه الأرض الغنية - يقصد الجزائر - وخاصة تلك المناطق الواسعة الممتدة التي لم تسغل أو تزرع بعد، إن هذه

(1) Richard and Joan Brace, "Ordeal in Algeria, p. 27.

(2) La Reforme, 13 October 1919, p. 107.

الأرض تتواجد في طبقاتها كنوزاً عديدة، يجب أن تصبح الجزائر مخزن غلال يمد فرنسا بالمواد الغذائية والمواد الخام اللازمة للصناعة. ان المستوطن الفرنسي يعرف واجبه ولا يهدف إلينا إلى مساعدة الوطن، ولكن من أجل إيجاد نهضة وطنية حقيقية يجب انمجاز برنامج للأعمال العامة وإيجاد حريات جديدة وتنسيق النظام الإداري بشكل أكثر جدية، (١).

ويتضح من أقوال حاكم عام الجزائر أنه كان يهدف إلى إيجاد قدر من الحرية السياسية للجزائريين نظراً لما قاموا به أثناء الحرب العالمية الأولى وذلك من أجل هدف محدد وهو اصلاح الأوضاع الاقتصادية الجزائرية بما يحقق الصالح الفرنسي وحتى يتسنى لهذا الجزء من المستعمرات الفرنسية المساهمة في امداد فرنسا بما تحتاجه من مواد خام صناعية وزراعية. إذن الدافع وراء هذا القانون الذى يطلق عليه الكتاب الفرنسيين «اصلاح» هو مصلحة فرنسا وليس مصلحة الجزائر.

على أية حال مهما كانت الدوافع وراء صدور هذا القانون من جانب فرنسا، فهناك أحداث العالم الخارجية التى أثرت على نمو الوعي السياسى لدى الجزائريين، فهناك مبدأ تقرير المصير الذى أعلنه الرئيس ودر ولسون ضمن مبادئه الأربعة عشرة، وهناك قيام الشيوعية الروسية وهناك تأسيس عصبة الأمم، وظهور تركيا الجديدة وانتصار مصطفى كمال أتاتورك على السيطرة الأوروبية وانشاء حزب الدستور فى تركيا وحرب الريف فى المغرب وكفاح الأمير عبد الكريم (٢). كل هذه الأحداث جعلت الجزائريين يتطلعون إلى ادول الكبرى بعين الأمل ويرغبون فى تحقيق أى اصلاح سياسى من شأنه أن يزيد من بنائهم الاجتماعى قوة.

ويعتبر قانون ٤ فبراير ١٩١٩ فى نظر بعض الكتاب أهم خطوة تشريعية جزائرية قبل دستور عام ١٩٤٧ (٣)، ولذلك ينبغي أن نعرض له لنذكر مدى التغيير الذى أحدثه فى وضع الجزائريين السياسى والمدنى.

(1) Ibid., op. cit.

(2) Ferhat Abas, La Nuit coloniale, p. 117.

(3) Augustin Bernard, L'Algerie, p. 507.

لقد قدم هذا القانون للجزائريين تسهيلات من أجل الحصول على الجنسية الفرنسية دون التخلي عن وضعهم الشخصي كمسلمين، ولكنه قصر هذا الحق على بعض فئات المسلمين مثل العسكريين القدامى، والجزائريين الذين قدموا تضحيات ملموسة أثناء الحرب العالمية الأولى والملّك والتجار وأعضاء الغرفة التجارية وأعضاء الغرفة الزراعية. كما منح هذا القانون هذه الفئات حق التصويت في سن الخامسة والعشرين، وبذلك اتسعت الدائرة الانتخابية الجزائرية وازداد عدد الناخبين حتى بلغ ٤٢١ ألفاً بعد أن كان قبل الحرب لا يزيد على ٥٠٠٠ ناخب^(١).

وعلى ذلك فإن قانون ٤ فبراير ١٩١٩ يتعلق بالوضع القانوني لمسلمي الجزائر الذي لم يتوقف عن التطور منذ عام ١٨٣٠، وبعد القانون الأساسي لسنة ١٩٦٥ Le Sénatus Consulte ... وقانون ١٩١٩ والقانون الأساسي لسنة ١٩٤٤ خطوات تشريعية هامة على هذا الطريق. ونلاحظ هنا أن الحريين العالميتين الأولى والثانية هما اللتين أوجدنا هذه الاصلاحات الحوهرية، وهذا أمر يراه البعض طبيعياً وشرعياً^(٢). طبيعياً لأن الحروب دائماً فترة أزمات حرجة تؤدي إلى وقوع الدول المتحاربة في العديد من الشملكات التي لا بد من تدبير حل سريع لها، وشرعياً نظراً للدور الهام الذي لعبه مسلمو الجزائر في الحريين مما جعل فرنسا تخرج بشعور أدبي متغاطف معهم وترى أن الاصلاح مسألة ضرورية وهامة وتؤثر على المسلمين وعلى أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية^(٣). وهذا حدث بالنسبة لقانون عام ١٩١٩ الذي نحن بصدد الحديث عنه.

ولكى ندرك مدى الأثر الذي أحدثه قانون ١٩١٩ في وضع المسلمين الجزائريين ينبغي أن نعلم عدة أمور هي أن المسلم كان يعتبر أحد الرعايا الفرنسيين، وهي مرتب أقل من المواطن الفرنسي، ومن ناحية أخرى كان لا بد وأن يتخلى الجزائري عن وضعه الشخصي كمسلم ليحصل على حق المواطنة الفرنسية وعلى بعض المميزات الأخرى.

ونلاحظ هنا ان فرنسا كانت قد أعلنت عشية الاحتلال في عام ١٨٣٠ مبدأ

(1) Mahfud Kaddache, op. cit., pp. 37-38.

(2) Jacques Beyssade-Documents Algeriens-Serie Politique, p. 10.

(3) Ibid, p. 10.

احترام المسلمين وديانتهم، وقد أكد هذا المبدأ القانون الأساسي لسنة ١٩٦٥ حيث تتضمن أن فرنسا لن تتدخل في أمور المسلمين الخاصة مثل الخطبة والزواج والطلاق وحقوق القصر والميراث أو التنازل عن الأراضي واستعادتها والهبات. ولكن الإدارة الفرنسية في الجزائر لم تلتزم بهذا المبدأ وأصدرت عدة مراسيم في أعوام ١٩٠٣، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٦ تدخلت بمقتضاها في الأحوال الشخصية للمسلمين كالزواج الوصاية وغيرها^(١).

وطالم تدخلت فرنسا في هذه الأمور كان لابد من تنظيم القضاء المدني الإسلامي بشكل جديد يختلف عما كان عليه من قبل، وهذا اقتضى اجراء تغييرات في عدة مسائل مثل: ممارسة الحقوق السياسية والحصول على الوظائف العامة وقانون الأهالي^(٢).

فيما يتعلق بالحقوق السياسية نستطيع أن ندرك مدى التغير الذي أحدثه قانون عام ١٩١٩ إذا علمنا ان الجزائريين كانوا محرومين من جميع الحقوق السياسية التي كان يتمتع بها الفرنسيون فيما عدا الاكتتاب في بطاقات الانتخاب لمجموعة معينة، فجاء القانون الجديد وسمح للذكور من الجزائريين الذين بلغوا من العر خمسة وعشرين عاماً بممارسة حقوق التشريع الفرنسي ولكن الحق بهذا البند مجموعة من الشروط كان لابد من توافرها في المصوت لكي يصبح له حق الانتخاب.

أما عن مجالس المسلمين(*) ومدى ما حققه القانون من تعديل فيها

(1) Jacques Beyssade, op. cit., p. 10.

(2) Loc. cit.

(*) لقد كانت المجالس المحلية الجزائرية تتمثل في:

أ - المجلس البلدي... Le Conseil Municipal وقد تأسس في عام ١٨٨٤ وكان يضم عنصرين: أعضاء فرنسيين وأعضاء وطنيين - جزائريين - ولم يكن به ممثلين عن الأجانب، وكان يشمل ٣٦ مندوباً وطنياً فرنسياً و١٢ مندوباً وطنياً جزائرياً. وهؤلاء بالطبع كانوا يمثلون أقلية في المجلس ولم يكن لهم نفس الحقوق التي تمتع بها المندوبون الفرنسيون فنجدهم لا يشاركون في انتخابات رؤساء البلديات أو المحلفين، وقبل عام ١٩١٩ لم يكن يتم انتخابهم في أقسامهم.

ب- المجلس العام Le Conseil General وقد تأسس أثناء حكم الجمهورية الثانية ولكنه لم يباشر نشاطه الفعلي رلاً منذ عام ١٨٥٨، ونظم أكثر بواسطة قوانين ١٠ أغسطس ١٨٧١، ٢١ يولييه

=/=

فيتلخص في انه كان للجزائريين قبل ذلك التاريخ ربع المقاعد في المجلس البلدى وتزايدت بمقتضى ذلك القانون وتزايدت أعداد مندوبيهم ولكن على ألا يتجاوز ١٢ مندوباً بواقع مندوب واحد لكل مائة مسلم.

أما في المناطق المختلطة (أوروبيين ومسلمين) فقد أصبح الانتخاب متساوياً بين الطرفين منذ عام ١٩١٩. أما في المجالس العامة فقد ظل عدد نواب المسلمين يشكل ربع مجموع أعضاء هذه المجالس، وبالنسبة لمجالس اللجان المالية فقد أصبح للمسلمين مجالس خاصة بهم ويصوتون في المسائل المتعلقة بالضرائب وغيرها من المسائل الاقتصادية. وهكذا كان المسلمون منتخبين في جميع المجالس المحلية ولكن لم يكن لهم عضواً واحداً في البرلمان الفرنسي^(١).

أما فيما يتعلق بشغل الوظائف العامة فكان المسلمون لا يشغلون منها شيئاً إلى أن صدر مرسوم عام ١٨٦٦ والذي اشتمل على قائمة محدودة من الوظائف المسموح للمسلمين بممارسة مهامها. وفي قانون ١٩١٩ كان هناك بند يسمح للمسلمين بمزاولة جميع الوظائف العامة بالألقاب الأوروبية فيما عدا الوظائف القيادية^(٢).

وإذا نظرنا إلى التطور الذى حدث في قانون الأهالى الخاص بالمسلمين، فقد كان يطبق في بادئ الأمر على جميع المسلمين ولكن بعد عام ١٩١٩ استثنى منه الذين أدرجوا في القائمة الانتخابية في المجالس الزراعية والصناعية تماماً

== ١٨٧٥. وكان للمواطنين الفرنسيين حق انتخاب مندوبيهم بينما مندوبى المسلمين يتم تعيينهم بواسطة وزارة الداخلية. ومنذ عام ١٩٠٨ أصبح المسلمون ينتخبون ممثلينهم وفي عام ١٩١٩ أصبح عدد المندوبين المسلمين ١٠ على ألا يزيد عددهم على ٤١ عضواً وهذا يمثل ربع عدد أعضاء المجلس.

ج- المجالس المالية Les Assemblées Financières وهذه قسمت إلى مجالس مالية خاصة بالفرنسيين أو الأوروبيين، ومجالس مالية خاصة بالمسلمين وكانت لجان الأوروبيين تضم ٢٤ عضواً من المستوطنين وتضم لجان المسلمين ٢١ مندوباً من بينهم ٦ من القبائل وكان الزر يتم بالانتخاب وتختص بالمسائل الاقتصادية. وكانت لجان المسلمين ضعيفة وظلت ضعيفة بعد عام ١٩١٩. انظر: Mahfoud Kaddache, op. cit., pp. 22-24.

(1) Ibid, p. III.

(2) Documents Algeriens, p. 12.

مثل المواطنين الفرنسيين، ثم اتسعت الدائرة لتشمل فئات أخرى جديدة يوافق عليها الحاكم العام للجزائر^(١).

وهكذا رأينا مدى التطور الضئيل الذي طرأ على أحوال المسلمين السياسية بواسطة قانون عام ١٩١٩ الذي كان المشرع يهدف منه أساساً إلى إيجاد نظام ثابت للحصول على حق المواطنة الفرنسية. وكان من الممكن أن يحقق هذا القانون أهدافه ولكن للأسف قللت الشروط المصاحبة له والتي سبق ذكرها من مزاياه وأفقدته قيمته.

وعلى ذلك لم يصادف قانون ١٩١٩ نجاحاً مثل الذي حققه القانون الأساسي لعام ١٨٦٥ رأينا رفض المسلمون التخلي عن وضعهم الشخصي، وكان هذا بالطبع عامل اضعاف لروح القانون حيث لم يحصل على حق المواطنة الفرنسية في الفترة الممتدة من عام ١٩٦٥ إلى ١٩٤٣ إلا حوالي ٢٥٠٠ مسلم فقط^(٢). ومن ناحية أخرى نظر الجزائريون إلى هذا القانون على أنه عقبة وليس اصلاحاً فقد قال فرحات عباس ممثل جماعة النخبة في هذا الصدد «ان اصلاح ٤ فبراير ١٩١٩ - كما يطلق عليه الفرنسيون - لا يمثل قانوناً، وما تم تعديله فقط هو نظام تعيين ممثلي الوطنيين في مختلف المجالس المحلية، بينما ظلت المشكلة الحيوية الأساسية وهي القومية والمساواة مندثرة»^(٣).

وساهم أيضاً في التقليل من قيمة هذا القانون موقف المستوطنين الفرنسيين في الجزائر الذي تمثل في المعارضة مع الاستياء الشديد حتى ان رئيس قرية من المستوطنين ألقى بنص القانون تحت قدميه قائلاً: «هذا ما سأفعله به»^(٤). كذلك سارع رؤساء البلديات المحلية من المستوطنين بعقد اجتماع في علم ١٩١٩ كما أعلنوا رفضهم الصريح للقانون قائلين: «ان رؤساء بلديات الجزائر يرون ان الحكومات الفرنسية استغلت فرصة اندلاع الحرب وغياب كبار المسؤولين الفرنسيين خارج البلاد، وفي الوقت الذي لم تتمكن فيه

(1) Loc. Cit.

(2) Documents Algeriens, p. 13.

(3) Ferhat Abbas, La Nuit Coloniales, p. 115.

(4) Ferhat Abbas, Le Jeune Algerien, p. 108.

الصحافة من الاعتراض بحرية وأصدرت هذا القانون الجائر في صالح من يعارض فرنسا،^(١).

وتنكونت بعد هذا المؤتمر لجنة من رؤساء البلديات وذهبت لمقابلة كليمنصو Clémenceau ومناقشة الموضوع، وتناول أحد أعضائها على Jonnart... وهو من الفرنسيين المؤيدين للإصلاح الجزائري لا اعتناقه مبدأ الإصلاح ومطالبته بإلقاء الضريبة العربية التي كانت تقدر بـ ١٤ مليون فرنك.

أما رئيس مجلس مدينة قسنطينة فقد طالب بإعادة النظر في القانون وكان السبب الذي دفعه هو، كما قال، «ان الانتخابات تثير شعوراً بالحقثد والكراهية لدى الجزائريين»^(٢). ووصل الأمر إلى أبعد من هذا فقد هدد المستوطنون الأوروبيون بإيقاف الإدارة الجزائرية والحد من الانجازات الفرنسية إذا أهملت رغبتهم وتم تطبيق القانون رغماً عنهم^(٣).

ورغم ذلك قد كتب أحد الكتاب الأوروبيين المتعاطفين مع الجزائريين عن قانون ١٩١٩ قائلاً: «ان اصلاح ٤ فبراير ١٩١٩ كان بمثابة حماية للأوروبيين الذين عاشوا في الجزائر، وتقوية للآمال في نظام الادماج كما استطاع أن يوجد نوعاً من الانفصال في الهيئة الانتخابية الجزائرية وأوجد استطاع أن يوجد نوعاً من الانفصال في الهيئة الانتخابية الجزائرية وأوجد كذلك رواجاً لفكرة القومية الجزائرية»^(٤). وفي الحقيقة لا يمثل قانون عام ١٩١٩ أى نوع من الحماية لأوروبيي الجزائر وإنما شكل خطراً على أمنهم ومستقبلهم لأنه سمح لفئات عديدة من مسلمي الجزائر بالدخول إلى المجتمع الفرنسي عن طريق منحهم حق المواطنة الفرنسية وبالتالي يتمتعون بالحقوق السياسية التي للفرنسيين وتصبح مساهمتهم فعالة في برنامج السياسة الفرنسية في الجزائر. إذن هذا القانون يعد تهديداً وليس حماية للمستوطنين الأوروبيين بالجزائر.

(1) Mahfoud Kaddache, op. cit., p. 38.

(2) Ibid., p. 39.

(3) Kaddache, op. cit., p. 39.

(4) Vincent Confer, France and Algeria, The Journal of Modern History, p. 658.

ويمكن القول بأنه من العوامل التي أضعفت من قيمة قانون عام ١٩١٩ وجعلته عديم الأثر أن كليمنصو - كما يرى بعض الكتاب - لم يصمم على محاولته كما فعل ديغول فيما بعد في عام ١٩٤٤ لأن كليمنصو كان بعيداً عن أن يكون متخصصاً في شؤون الجزائريين ولذلك لم يكن هذا القانون إصلاحاً كما أطلق عليه الفرنسيون فقد كان كليمنصو عاجزاً عن إجبار أوروبي الجزائر على التنازل عن بعض حقوقهم^(١).

هذا وقد حاول بعض الكتاب الأوروبيين إبراز هدفاً واحداً دار حوله رفض المسلمين لمبدأ التخلي عن وضعهم الشخصي كمسلمين، وهذا الهدف هو الرغبة في الاحتفاظ بأكثر من زوجة كما يبيح ذلك الدين الإسلامي، وذلك لأن من يصبح فرنسياً لا يكون له إلا زوجة واحدة. وحاول هؤلاء الكتاب إبراز مساوئ نظام تعدد الزوجات فيؤكدون أنه يجعل ميراث الأبناء ضعيفاً بالإضافة إلى الأعباء المالية الأخرى على عكس نظام الزوجة الواحدة، ولذلك طالبوا بالتخلي عن النظام الأول وأكدوا القول بأن هذا النظام هو العقبة القوية في طريق الحصول على حق المواطنة الفرنسية^(٢). ولكن هؤلاء الكتاب تناسوا مسألة هامة وهي تمسك المسلم الشديدي بدينه لدرجة يصعب معها التخلي عن وضعه الشخصي أو حتى التلميح له بهذه الناحية باستثناء الفئات القليلة التي قبلت هذا الوضع وهي بالطبع من طالبوا التعاون والتقارب الجزائري - الفرنسي. وحينما أيقنت فرنسا من شدة تمسك المسلم بعقيدته رضخت وأعلنت في القانون الأساسي لسنة ١٩٤٤ أن من يرغب في الحصول على المواطنة الفرنسية لا ينازل عن وضعه الشخصي كمسلم، ولكن حدث ذلك بعد فوات الأوان.

وهناك عامل آخر ساهم في التقليل من قيمة قانون عام ١٩١٩ ذلك أن فرنسا لم تكن لديها النية الصادقة لكي تمنح المسلمين الجزائريين جميع الحقوق المدنية والسياسية التي كان يتمتع بها المواطنون الفرنسيون، وإنما ما كانت تهدف إليه من هذا القانون هو إرضاء الجزائريين بأقل شيء ممكن حتى تضمن

(1) Loc. Cit.

(2) Henri Mausset, France et L'Afrique du Nord, p. 168.

سيادتها على البلاد^(١). وبذلك لم تكن فرنسا صادقة في الرغبة في الإصلاح وإنما كانت تهدف أولاً وأخيراً إلى ضمان الهدوء في مستعمراتها فاستخدمت سياسة ذر الرماد في العيون.

ورغم ذلك فقد أدى قانون ١٩١٩ إلى نتيجة على درجة كبيرة من الأهمية وهي انقسام الكتلة الوطنية إلى فريقين متصارعين كما سبق القول. وهذا الصراع السياسي قضى على الفكرة التي سيطرت على أذهان بعض الكتاب وهي أن الهدوء التام ساد الجزائر في المجال السياسي وذلك في الفترة الممتدة من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٢٥، فيقول أحد الكتاب الأوروبيين أن الجزائر بالمقارنة بالدول العربية الأخرى كانت نقطة هادئة وسط إقليم ثائر ومنطقة مائج، وأن السكان الوطنيين لم يظهروا أي علامة تدل على أنهم تأثروا بمحاولات جيرانهم في سبيل الحصول على حكومة دستورية أو بالمقارنة العسكرية التي أبداها رجال القبائل الأحرار في مراکش وليبيا بل سادهم سكون وهدوء^(٢).

ويؤكد بعض الكتاب الغربيين أيضاً هذه الظاهرة فيقولون أنه في الداخل كان المنتخبون الوطنيون في المجالس البلدية صامتين وكل ما كانوا يفعلونه هو الاستماع إلى الأعضاء الأوروبيين الذين كانوا يناقشون بعض المسائل العامة مثل الميزانية والأمن العام وغيرها، وحتى في المسائل التي كانت تتعلق بوضع الجزائريين مباشرة لم يتدخل المسلمون. وأثناء الاحتفالات التي أقيمت بمناسبة عودة المحاربين من الريف الأسباني ظل الجزائريون على نفس الحال، فقد تحدث الفرنسيون في هذه المناسبة ولم يتحدث المسلمون بكلمة واحدة.

وإذا حاولنا مناقشة مبررات هذا الهدوء لوجدنا أمامنا عدة احتمالات:

أولاً، قد يكون هذا الصمت عائداً إلى وضع الجزائريين كأقلية في المجالس المحلية وسيطرة المستوطنين الأوروبيين عليها بما يتمتعون به من امتيازات سياسية، أو ربما كان الجزائريون يبحثون عن الشكل الذي كان ستتخذه حركتهم

(1) Augustin Bernard, L'Afrique du Nord Pendant la guerre, p. 78.

(2) Arnold Toynbee, The Islamic world, 1927, p. 181.

في المرحلة المقبلة. ويرى بعض الكتاب الجزائريين أن الاحتمال الأخير جائز والدليل أن بواذر هذا التحرك ظهرت في انتخابات عام ١٩٢٠، فقد شارك الجزائريون بالفعل في انتخابات رؤساء البلديات وأعلن بعضهم ان الحرب قد أكدت التآلف بين جميع القلوب^(١).

وهناك احتمال آخر ساقه بعض الكتاب من أن هذا السكون يرجع إلى اعتبار بعض الجزائريين ان قانون ٤ فبراير ١٩١٩ كان كافياً للمسلمين ويعد، في نظرهم، اصلاحاً حقيقياً واستطاع أن يحقق الزهداف التي كانوا يسعون من أجلها. ولكن هذا الرأي لا يحظ بالتأييد، إذ أن هذا القانون فقد قيمته وفعاليته نتيجة للعوامل التي سبق ذكرها ثم تلاشى أثره تماماً بعد عدة سنوات وعادات القوانين الاستثنائية Les Lois Des exceptions إلى سابق عهدها وعادات السلطات التي كانت تمكن الفرنسيين من قمع أي حركة جزائرية تقدمية. على أن الجزائريين كانوا في نقاش وجدل حول قانون عام ١٩١٩ وكان هناك غليان سياسي وصراع فكري وانقسام طائفي، إلا أن هذا الغليان لم يكن قد اتخذ بعد الشكل التنظيمي الذي يعلن عن مبادئه وأفكاره. ولم يبدأ هذا الصراع في التبلور إلا حينما التف الجزائريون حول شخصية الأمير خالد بعد أن رأوا فيه خير خلف لخير سلف. ونورد هنا نبذة قصيرة عن حياته.

ولد خالد في دمشق في ٢٠ فبراير عام ١٨٧٥ وقضى بها معظم شبابه ثم عاد إلى الجزائر مع والده في عام ١٨٩٢ ثم أرسله في نفس العام ليتلقى تعليمه في فرنسا، ثم انتظم في دراسته العليا في معهد سانت سير الفرنسي.. Saint Syr ثم عاد إلى الجزائر قبل انهاءها. ومنذ ذلك الوقت بدأت السلطات الفرنسية تنظر إليه نظرة أخرى بل واعتبرته يمثل خطراً على سيادتها وأصبح في نظرها شخصية مثيرة للشغب. ولذلك غادرت أسرته البلاد إلى فرنسا واستطاع خالد اكمال دراسته في معهد سانت سير مرة أخرى^(٢).

لم يكن خالد يرغب في الحصول على الجنسية الفرنسية رغم ثقافته الفرنسية، وإنما كان قانعاً لكونه ضابطاً يحمل لقب وطني، بعد أن خدم في

(1) Kaddache, op. cit., pp. 53 - 54.

(2) Kaddache, op. cit., p. 40.

الجيش الفرنسي في مراكش عام ١٩٠٧ وارتقى إلى رتبة قائدة في عام ١٩٠٨ ثم طالبت السلطات الفرنسية السلطان عبد العزيز بإخراجه من البلاد. وفي عام ١٩١٢ تحدث عنه القائد الفرنسي Leauty على أنه عنصر شغب ومثير للفتن، ومن ثم بدأت المعارضة السياسية تثور في وجهه خاصجة وأنه كان ينتمي إلى عائلة جميع أفرادها من المناهضين للحكم الفرنسي.

هذا ويرى بعض الكتاب الفرنسيين ان خالداً كان مؤيداً لفرنسا ومرحباً بـالإرتباط بها مدللين على ذلك ببعض التصريحات التي أعلنها في عام ١٩١٣ حينما كانت الحرب العالمية الأولى على الأبواب ونذكر منها: «ستصبح فرنسا مشغولة بنا أثناء الحرب وقلقة على حدودها ولكننا سنصبح معها وفي الصفوف الأولى وسنكون معها في أكثر الساعات خطراً»^(١). ونذكر قولاً آخر في مناسبة أخرى: «سنعيد كتابة تاريخ الجزائر منذ دخول فرنسا فيها وسنذكر تاريخ أجداد الفرنسيين من الغال»^(٢).

ولكن نلاحظ أن هذه الأفكار التي طرحها الكتاب الفرنسيون كانت تهدف إلى اظهار هدف واحد وهو ان الحركة الوطنية الجزائرية كانت في جميع مراحلها تهدف أولاً وأخيراً إلى الارتباط بفرنسا وان مستقبل الجزائر يكمن في هذا الارتباط. وهذا ما لاحظته الدارس في غالبية كتابات الأوروبيين وعلى الأخص الفرنسيين.

والحقيقة ان خالداً لم يكن يقصد من هذه الأقوال تأييد الارتباط الجزائري الفرنسي وإنما كانت الكتلة الوطنية في هذه الفترة لا تزال تضع ثقتها في الوعود الفرنسية وتنتظر تعويضاً سياسياً واصلاحاً حقيقياً، كما أن الأسلوب الفرنسي قد شجع الكتلة الوطنية على ذلك فقد كانت فرنسا تتبع أسلوب المداينة لأنها كانت مقبلة على ظروف عصيبة.

وعلى أية حال كان الأمير خالد في الفترة ما بين عام ١٩١٣، ١٩١٩ هو الشخصية البارزة في حركة الشباب الجزائري، وكانت ثقافته ومعرفته باللغة الفرنسية، وشجاعته وشخصيته من العوامل التي جعلت منه قائداً للحركة

(1) Méliá, L'Algerie et la guerre, p. 241.

(2) Ibid, p. 242.

الوطنية الجزائرية. هذا وقد اعتبر بعض الكتاب الفرنسيين ان ظهور الأمير خالد على مسرح الحياة السياسية دليلاً واضحاً على حرية الفكر والتحرر الذي أوجدته فرنسا في الجزائر، فيقول أحدهم: «بعد خالد ظاهرة واضحة في هذه الفترة فقد كان دائماً يثبت وجوده في الاجتماعات وفي الحظاظ الحرجة، وقد استطاع كسب ثقة القادة الفرنسيين وثقة المسلمين أيضاً لأنه انحدر من نسل الرسو، وهذه الحرية التي نتج عنها خالد مثلت عقبة كؤود أمام الإدارة الفرنسية في الجزائر وجعلت فرنسا تشعر بالندم لما أقدمت عليه،^(١).

ويتضح من هذه العبارة ان فرنسا كانت تنظر بعين القلق إلى الأمير خالد رغم عدم وضوح نشاطه في هذه الفترة. ومن ناحية أخرى كانت فرنسا توجه اللوم إلى إدارتها في الجزائر على ترك حرية الفكر والتعبير، للجزائريين نظراً للعواقب الوخيمة التي نتجت عنها.

وعند اعلان الحرب العالمية الأولى طلب خالد للخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي وقد أثار صدقه وقيادته الحكيمة انتباه الإدارة الفرنسية في الجزائر حين عاد إلى الجزائر في عام ١٩١٥. وقد سُنحت لحالد الفرصة للمشاركة في مؤتمر حزب اليمين الذي عقد في باريس في عام ١٩١٧ ثم تراجع لفترة قصيرة وعاد ليبدأ دوراً سياسياً جديداً في الجزائر^(٢). وكانت نفسية خالد مليئة بالحق والكراهية للفرنسيين، فهم الذين قتلوا أحد أعمامه في سوريا لمعارضته لهم، وهم الذين قتلوا عمه الثاني الذي كان من مناضلي حرب الريف المغربية، وهم الذين قتلوا أيضاً ابن عم له يدعى سعيد سجن في عام ١٩١٩ ثم قتل في سوريا^(٣).

ويعتبر بعض الكتاب الأمير خالد أول مواطن جزائري بدأ الكفاح السياسي المنظم بعد الحرب العالمية الأولى خاصة وأنه كان نشطاً وظاهراً في جميع المجالس الجزائرية والاجتماعات والمؤتمرات مما جعله يحظى بشعبية كبيرة

(1) Eugène Jung, L'Islam et les Musulmans dans l'Afrique de Nord, p: 42.

(2) Kaddeche, op. cit., p. 40.

(3) Ibid, p. 65.

داخل البلاد^(١). فقد شارك في جميع مناقشات المجلس البلدي لعام ١٩١٩ وبدأ كأمل جديد بالنسبة للشباب الجزائري. وعندما أثارت بعض المشكلات التي كانت تعترض الجزائريين مثل الضرائب العربية التي لم يكن يدفعها إلا المسلمون، انتهى المجلس إلى قرار بتخفيضها إلى العشر فقط، ولكن المندوبين الأوروبيين اعترضوا على هذا القرار. إلا أن التوضيحات الواضحة التي قام بها الجزائريون خلال الحرب جعلت الحاكم العام يوافق على هذا القرار، وبالطبع كان خالد هو دائماً المتحدث باسم الشباب الجزائري. ومرة أخرى حاول المندوبون الأوروبيون التدخل في بنود قانون ٤ فبراير ١٩١٩ وخاصة في بعض المسائل العسكرية معتبرين أنها تمثل خطراً على الاحتلال الفرنسي، ولكن الوطنيين وعلى رأسهم الأمير خالد اعترضوا وتمسك بضرورة تطبيق العدالة والمساواة بين المسلمين والأوروبيين. ومن المسائل التي تعرض لها خالد بالمناقشة المطالبة بتطبيق قرار إعانة غلاء المعيشة على العمال الجزائريين، وإنشاء قاعة للاجتماعات الوطنية وتعزيز خدمات الأمن وبمساهمة الوطنيين في إدارة المكتب الخيري الإسلامي الذي كان يهدف إلى تقديم المساعدات للأهالي^(٢).

أما مسألة المساواة في الأجور بين المسلمين والأوروبيين فقد حدثت بسببها معارك حامية في المجلس، وتفسير ذلك أن الأوروبيين كانوا يحصلون على مكافأة بنسبة ٢٥٪ من المرتب دون المسلمين فطالب المسلمون بها أسوة بالأوروبيين، ووافق المجلس البلدي على منحهم هذه المكافأة ولكن الحاكم العام رفض التصديق على القرار فما كان منهم إلا أن جددوا مطالبهم في عام ١٩٢٠ ووقف خالد مدافعاً عن حقوق الجزائريين وضرورة حصولهم على المكافأة والسماح لهم بشغل الوظائف العامة أسوة بالأوروبيين، وأوضح خالد أن ظروف الحياة التي يواجهها الطرفان واحدة إذن فليس لسياسة التفرقة من مبررات وقال في هذا الصدد: «ان سياسة المساواة هي أفضل سياسة يمكن تطبيقها في الجزائر»^(٣). ولكن ظلت فرنسا المعاندة تطبق سياستها القائمة على التمييز العنصري.

(1) Marcel Egrétau, Réalité de la Nation Algérienne, p. 173.

(2) Kaddache, op. cit., pp. 55 - 65.

(3) Ibid., p. 56.

ومن مظاهر النشاط السياسى داخل الجزائر فى أعقاب الحرب العالمية الأولى أن أنشئت جمعيات اسلامية فى مختلف المجالات الرياضية والثقافية والتعليمية. وقد كانت هذه الجمعيات ذات طابع اجتماعى سياسى وكانت أهدافها تتركز فى المطالبة بالمساواة والدفاع عن مصالح المسلمين، وكان انضمام «مهور المسلمين إليها يجعل الطابع السياسى ظاهراً فيها ولذلك لم تسلم من رقابة الإدارة الفرنسية. ومن أمثلة هذه الجمعيات (جمعية الشباب الاسلامى الاصلاح الاجتماعى) التى كانت أهدافها تتمثل فى الاهتمام بمشكلات الطبقة العاملة ومقاومة بعض الآفات الاجتماعية مثل إدمان الخمر وطالبت بالمساواة فى مجالات التعليم والسياسة والاقتصاد. وقد ترأس الأمير خالد إحدى هذه الجمعيات وهى جمعية الإخاء الجزائرى La Fraternité Algérienne... وقد كرست هذه الجمعية جهودها من أجل المطالبة بالاصلاح المادى والأدبى والثقافى والاقتصادى والسياسى للسكان المسلمين، وقد عبّر خالد عن هذه الأهداف بقوله: «نحن نعمل بدون كلل لمقاومة الظلم وعدم المساواة والاستبداد والعنف»^(١). ولم تقف هذه الجمعية مكتوفة الأيدي أمام الشغب الذى أثاره المستوطنون الفرنسيون بالجزائر اعتراضاً على مطالب المسلمين والوقوف فى طريق مصالحهم، بل عملت جاهدة على القضاء على الأساليب التعسفية التى أوجدها قانون الأهالى وخضع لها المسلمون.

ومن ناحية أخرى بذلت هذه الجمعية جهودها من أجل ايجاد تمثيل برلمانى للوطنيين المسلمين. وقد امتد نشاط خالد فى هذه الفترة أيضاً إلى مجالات أخرى مثل المجال الثقافى فوجه عناية ملحوظة إلى محاولة إحياء التراث الجزائرى الذى كان فى نظره يمثل روح الأمة. كذلك اهتم خالد بالجمعيات الرياضية التى قام بإنشائها الأهلى بأعداد كبيرة معتمدين على الدعم المالى الخاص دون تدخل من الإدارة الفرنسية، وقد حاول خالد إشراك الإدارة الفرنسية فى هذا الدعم المالى للنهوض بهذه الجمعيات. وفى هذه الفترة أيضاً تبنى خالد سياسة الدفاع عن التعليم الجزائرى، فقد تكونت جمعية كانت تضم الطلاب المسلمين للشمال الأفريقى تحت اسم "L'amicale des Etudiants Musulmans":

(1) Kaddache, op. cit., pp. 57 - 58.

عناصر من تونس والجزائر والمغرب ولكن الطلبة الجزائريين انسلخوا عنها
مكونين جمعية من أجل الدفاع عن مصالحهم. وقد أيد خالد مطالبهم وخاصة
فيما يتعلق بالناحية المالية، فقد طالب اللجنة المالية للمجلس البلدي باعتماد مبلغ
معين لهذه الجمعية ومعاملتها مثل جمعية طلاب الشمال الأفريقي^(١).

خاض الأمير خالد في هذه الفترة أيضاً معركة انتخابية ورفض الإذعان
لاعتراض الحاكم العام على نتائج الانتخابات التي نجح فيها مجموعة من
الوطنيين وبعض الأعيان الجزائريين وعلى رأسهم رجل الصناعة الثرى شكين
... Chekiken، والتي سجلت اتجاه الشباب الجزائري الذي نادى بالحفاظ على
الشخصية الإسلامية La Personnalité Musulmane.

ونلاحظ أن نشاط خالد السياسي لم يقتصر على الميدان الداخلي في هذه
الفترة بل امتد أيضاً إلى خارج الجزائر. فقد تشكل وفد من الضباط الجزائريين
الذين خاضوا غمار الحرب العالمية الأولى في صفوف الفرنسيين برئاسة
الأمير خالد وذلك في عام ١٩١٩ وتوجه إلى باريس حيث كان يعقد مؤتمر
السلام في فرساي.

وقد طالب هذا الوفد الذي كان يحمل عريضة موجهة إلى ويلسون، الرئيس
الأمريكي، بالحكم الذاتي للجزائر وطالب بجلاء الفرنسيين عن البلاد. وبالطبع
جذبت فكرة تقرير المصير انتباه الجزائريين فالجزائر كانت لا تكاد تعرف
الحقوق السياسية وتسودها القوانين الاستثنائية والعواطف الوطنية مضطهدة فيها.

وفي الحقيقة فإن الخطبة التي ألقاها الرئيس الأمريكي ولسون في عام
١٩١٨ لتحديد هدف الولايات المتحدة الأمريكية من دخول الحرب والتي أعلن
في نهايتها المبادئ الأربعة عشرة، وما كانت تحمله من أهداف مثالية جعلت
الجزائريين يحاولون دفع فرنسا إلى تطبيقها عليهم، فيقول ولسون: «إن كل ما
نريده من هذه الحرب ليس شيئاً خاصاً بنا أو بمثل مصلحة خاصة، إننا نرغب
في توفير الحياة الآمنة لدول العالم ومع الأمن تتواجد المحبة والسلام. وبالطبع
نرغب في أن تحيا جميع الأمم حياة حرة وتضمن بقاء نظمها الخاصة وعدالتها
وأن تكون علاقاتها بغيرها من شعوب العالم قائمة على أساس معاداة القوة

(1) Ibid., p. 59.

وأن تكون علاقتها بغيرها من شعوب العالم قائمة على أساس معاداة القوة والاعتداء. ان جميع شعوب العالم تؤيد هذا الاتجاه، ومن وجهة نظري أرى أنه إذا لم نضمن العدالة للآخرين فلن نضمنها لأنفسنا. ولذلك فإن برنامج السلام العالمي هو برنامجنا،^(١). وهذا البرنامج الذي كان ولسون يرى إمكانية تحقيقه يعتمد على:

- أن يتم حل جميع المشكلات العالمية بواسطة الطرق الدبلوماسية.
- حرية الملاحة في البحار في حالتى السلم والحرب.
- إزالة جميع الحواجز الاقتصادية وإيجاد ظروف تجارية مناسبة.
- العمل من أجل تحقيق السلام.
- تسوية المشكلات الاستعمارية على أساس العدل.
- المواد من ٦ إلى ١٣ خاصة بالمناطق الروسية والألزاس واللورين وأوضاع شعوب النمسا والمجر ورومانيا والصرب والجبل الأسود والأقاليم الخاضعة لتركيا وبولندا وضمان سيادتها جميعاً.
- تكوين عصبة الأمم من أجل ضمان الاستقلال السياسى والسيادة الإقليمية لجميع الدول العظمى والصغرى على السواء^(٢).
- وأعلن ولسون فى نهاية الخطاب اتحاد الولايات المتحدة الأمريكية مع الحكومات والشعوب ضد الاستعمار.
- وقد عبّر بعض الكتاب عن آثار المبادئ الولسونية على الجزائريين قائلاً: «لقد حدث نوع من الانفجار للآمال الوطنية فى الجزائر»^(٣). ولكن لم تجد مطالب الوفد آذاناً صاغية لدى المجتمعين، وأيقن الجزائريون ان حق تقرير المصير حكراً على الشعوب الأوروبية فقط^(٤).

ولكن خالد لم يرض عن هذه النتيجة ورفض الإذعان ويستدل على ذلك من قوله «مركزى لا يسمح لى بأن أظل ساكناً، وكونى من الرعايا وساهمت فى

(1) Documents and statements Relating to peace proposals war aims (December 1916, November 1918), p. 119.

(2) documents, op. cit., p. 121.

(٣) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٣٢٥.

(٤) عبد العاطى جلال، فرنسا فى الجزائر، ص ص ٩٨ - ٩٩.

الحرب في صفوف الجيش الفرنسي بل وفي الخطوط الأمامية لدليل على تواضعي، ولكنني أناقش الأفكار التي تهم مستقبل الجزائر وفرنسا بدرجة كبيرة، فهذه أرض أجدادي وهي تشهد اليوم جنسين يحاولان التقارب،^(١).

ومنذ ذلك التاريخ واتجاه خالد يتبلور، فقد كان اتجاهه سياسياً دينياً عربياً. أما الدين فقد تمثل في دفاعه القوي عن الشخصية الإسلامية وضرورة الحفاظ عليها، والحقيقة أنه طوال فترة الاحتلال الفرنسي كان الإسلام هو الضمان الأول للشخصية الجزائرية. وتتمثل عروبة اتجاهه في مطالبته المثقفين المسلمين بالاهتمام بالتراث الإسلامي لخلافة بغداد وضرورة إحياء الدراسات والتراجم الخاصة بمشاهير العرب. أما السياسة فكانت تتمثل في رفضه لسياسة الإدماج التام، وفي هذا الرفض يكمن الهدف السياسي الأصيل للقومية الجزائرية. وقد عبّر خالد عن هذا الاتجاه بقوله: «ان حركتنا سياسية بالدرجة الأولى لأن القية هي قضية استقلال جميع الأوطان الإسلامية»،^(٢).

واستطاع خالد في عام ١٩١٩ تكوين تنظيم يحمل اسم «وحدة المنتخبين المسلمين الجزائريين، أو كتلة النواب الجزائريين، وذلك بعد أن أحالته الإدارة الفرنسية إلى التقاعد. وقد حدد أهداف هذا التنظيم فيما يلي^(٣):

- التمثيل في البرلمان بنسبة متساوية بين الجزائريين والفرنسيين.
- الإلغاء الكامل للقوانين الاستثنائية ومحاكم الردع وساحات الإجرام مع التطبيق الكامل للقانون الفرنسي العام.
- مساواة الجزائريين بالفرنسيين فيما يتعلق بحقوق ومسؤوليات الخدمة العسكرية.
- قبول الجزائريين في جميع الوظائف المدنية والعسكرية بمختلف درجاتها دون تمييز بل يكون الفصيل الأول الأهلية والمقدرة.
- حرية التعليم.
- العفو العام عن جميع المعتقلين السياسيين.

(1) Kaddache, op. cit., pp. 66 - 67.

(٢) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٤١٢.

(3) Ferhat Abbas, "La Nuit Colniale, pp. 116 - 117.

- تطبيق قانون الفصل بين الدين والدولة على الجزائر.

- تطبيق القوانين الاجتماعية على العمال الوطنيين.

- السماح للعمال الجزائريين بالذهاب إلى فرنسا بحرية.

وقد علق أحد الكتاب الفرنسيين على برنامج الأمير خالد قائلاً أنه لم يذهب أبعد من المطالبة بالمساواة في الحقوق، أما في مجال المطالبة بالاستقلال فقد بدأ خالد كمبشر بالسيادة على الجزائر إلا أنه كانت هناك إرادة قوية لإثبات الأصالة والشخصية الجزائرية كامتداد لهذه المطالب^(١).

ورغم اعتدال المطالب التي نادى بها خالد فقد أثارت استياء المستوطنين الفرنسيين وأخذوا يكيلون له الاتهامات، ولذلك حينما فاز حزب الأمير خالد في الانتخابات البلدية للجزائر العاصمة في عام ١٩٢٠ قرر مجلس رؤساء الولايات إلغاء الانتخابات لعدم كفاءة مرشحي هذا الحزب.

ووسط مطالبة الجزائريين بحقوق سياسية أكثر، زار الجزائر الكسندر ميليران رئيس الجمهورية الفرنسية عندئذ في ربيع عام ١٩٢٢، وقد تجول في الولايات الثلاثة واستمع إلى الكثير من مطالب الجزائريين من أجل الإصلاح، وقد خطب خالد أمام الرئيس الفرنسي باسم جميع السكان الجزائريين مطالباً بالحرية المدنية وبتقلد الجزائريين جميع المناصب في المجتمع بدون شرط. وقد ذكر الأمير خالد الرئيس الفرنسي بأن الجزائريين إيماناً منهم بالتقاليد الشريفة للأمير عبد القادر حاربوا دفاعاً عن الحق والحرية بجانب فرنسا زمن الأخطار. وأكد خالد بأن الجزائريين لكي يصل صوتهم إلى فرنسا أن لا بد وأن يحصلوا على تمثيل نيابي في المجلس الوطني الفرنسي. وبلغه مفعمة بالترغيب والترهيب أشار خالد إلى أن قلوب الجزائريين تتجه نحو فرنسا وأنه يأمل ألا تندفع إلى اتجاه آخر، ثم أخبره عن رغبة الجزائريين في التمتع بالحقوق الفرنسية وبالمساواة في جميع المجالات مع الحفاظ على الشخصية الجزائرية^(٢).

وفي الحقيقة ان ما طالب به الأمير خالد في خطابه لم يكن جديداً، فمسألة التمثيل النيابي سبق وطالبت بها الوفود والعرائض الجزائرية قبيل الحرب العالمية

(1) Jean Lacouture, Cinq Hommes et La France, p. 274.

(٢) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٤١٢.

الأولى وأثناءها، وكل ما ركز عليه هو قضية «التعويض، أى تعويض الجزائريين سياسياً نتيجة مشاركتهم الفعالة في الحرب. وحتى قضية التعويض سبق أن نادت بها النخبة المتفرنسة من قبل أثناء الحرب العالمية الأولى، أى ان خالد لم يكن أكثر من مجدد لمطالب قديمة.

وكان رد فعل ميليران من جراء مطالب خالد هو عدم الارتياح ولذلك عليه بأن اصلاحات سنة ١٩١٩ كانت عظيمة وأن السير بسرعة كبيرة قد يؤدي إلى عواقب وخيمة^(١). ورغم ذلك استمر خالد في نشاطه السياسى فأصدر صحيفة (الاقدام) التي كانت تعتبر لسان حال الوحدة، وكانت تصدر باللغتين العربية والفرنسية. وقد ركزت هذه الصحيفة في الكثير من عدادها على مشكلة اعتبارتها أساسية وهي ضرورة ايقاف الهجرة الأجنبية إلى الجزائر على أساس أن الجزائر للجزائريين فقط^(٢)، وقد كتب خالد في هذه الصحيفة أيضاً عدة مقالات موضحاً فيها ان الجزائريين لا يستطيعون قبول المواطنة الفرنسيين تغيير شروطهم لأن فرنسا لا يمكن أن تصدر قراراً بالتجنيس الجماعى ولأنها تخشى أن ترى المستوطنين تحت سيطرة خمسة ملايين جزائري. وكان خالد يطالب في هذه المقالات جماعة النخبة بعدم التحدث عن الادمج. وقد برهنت الحوادث التالية على أنه كان مصيباً لأن فرنسا لم تغير أبداً من شروطها بالنسبة لتجنيس الجزائريين^(٣).

وتعتبر الاقدام أول صحيفة جزائرية تواجه الإدارة الفرنسية في الجزائر بشجاعة وتستنكر أسلوبها. ولذلك حظيت بشعبية كبيرة. فيقول أحد الجزائريين في مذكراته: «لقد كنا نتظر صحيفة الاقدام بشغف شديد كل أسبوع، وكان دائماً هناك زحام شديد حول مراكز بيعها لأنها كانت المعبر الأول عن أفكارنا ومشاعرنا،^(٤).

وقد تعرضت الاقدام لموضوعات غاية في الأهمية بالنسبة للجزائريين مثل «طردهم الفلاح الجزائري من أرضه، فيقول Malek Bennabi...:

(1) Malek Bennabi, Mémoires d'un Témoin de siècle, pp. 112-113.

(2) Ibid., p. 114.

(3) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٤١٥.

(4) Malek Bennabi, op. cit., pp. 112 - 113.

الاول مرة تضع صحيفة الاقدام أمام أعيننا موضوعات سياسية محددة، فقد استنكرت بشدة طرد الفلاح الجزائري من الأرض التي كان يمتلكها، والمساحات التي ذكرتها الصحيفة مستحيلة التصور، فقد كان الاستعمار الفرنسي في هذه الفترة يتقدم بسرعة بعد أن كان محصوراً في شريط ضيق في الشمال، فبعد أن استولى الفرنسيون على الأراضي وزرعوها بالكروم والزيتون التبغ وثبوا وثبة كبيرة نحو الجنوب تجاه الأراضي المزروعة بالحبوب، والمناطق التي استقر فيها المستوطنون هي باطنة وعين بيدة ومسكيانة بالقرب من تبسا. وقد استنكرت الاقدام بشدة سوء تصرف الإدارة الفرنسية وغموض أفعالها وقد جذبت هذه المسائل انتباهنا ولأول مرة نسمع عن شركات مثل شركة جنيغواز في سطيف والشركة الجزائرية في جلما وهي شركات استغلال الأراضي الزراعية الجزائرية،^(١).

وقد ظلت هذه الصحيفة تصدر لفترة طويلة حتى وجد المستوطنون فيها خطراً عليهم واتهموها بالشيوعية وطالبوا الحكومة الفرنسية بعدم التسامح معها قائلين: «ان هذه الصحيفة تسمم الرأي العام لرعاينا وأهالي افريقية الشمالية وتوجههم ضد فرنسا»^(٢) وتحت ستار محاربة الشيوعية فرضت الإدارة الفرنسية في الجزائر الرقابة الصارمة على الصحافة الوطنية ثم أصدرت أمراً بإيقاف صحيفة الاقدام. ولكن سنرى فيما بعد أن اتباع مصالي الحاج استطاعوا إعادة إصدارها تحت اسم (الاقدام الباريسي) ثم (الاقدام الشمال افريقي) في فرنسا فيما بعد.

هذا وقد أخذت الإدارة الفرنسية في الجزائر تنظر بعين القلق إلى نشاط الأمير خالد المتزايد فبدأت بمعاونة عملائها في العمل ضده وأخذت تتحين الفرص لطرده من البلاد.

ومن ناحية أخرى اتهمت فيدرالية رؤساء البلديات والنواب، وكانت تضم المستوطنين الأوروبيين، الأمير خالد بالقيام بنشاط معاد لفرنسا واعتبرت ان حزيه متطرفاً وأخذت في محاولة ايجاد الانقسام داخل الكتلة الوطنية حين

(1) Ibid., p. 114.

(٢) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٣٩٢.

أعلنت ان الرأي العام الجزائري يعيل نحو المعتدلين وهم أنصار الادماج وسنتحدث عنهم بالتفصيل في الفصل الخامس. وهكذا أصبح برنامج الأمير خالد متطرفاً في نظر المستوطنين ومؤيديهم ولا بد من طرد صاحبه خارج البلاد.

ولما كان قرار نفي الأمير خالد يعوزه سند قانوني رادع قامت السلطات الفرنسية بإعادة قانون الأهالي مرة ثانية بما فيه من بنود تكفل للإدارة الفرنسية معاقبة كل من يقوم بنشاط معاد للسلطات الفرنسية أو حتى يتفوه بكلمة ضد فرنسا. ولم تنتظر الإدارة الفرنسية عودة القانون بصفة رسمية بل قامت بتطبيقه على الفور في عام ١٩٢٣، وتم نفي الأمير خالد وأجبر على الالتجاء إلى مدينة الاسكندرية. وحينما سقطت وزارة بوانكاريه عام ١٩٢٤ خلتها وزارة يسارية بقيادة ليون بلوم وهيريو وسمحت للأمير خالد بدخول فرنسا ومن ثم نقل نشاطه السياسي إلى هناك وعاد إلى استئناف نشاطه بشكل يكاد يخرج عن حدود الاعتدال^(١).

ومن مظاهر نشاط خالد في باريس أنه قام في عام ١٩٢٤ بعقد مؤتمرين: الأول في قاعة المهندسين المدنيين، والثاني في مبنى اتحاد النقابات وقد ألقى خطابين في هذين المؤتمرين، تحدث في بدايتهما باللغة العربية موجهاً الشكر إلى الأعضاء وإلى الحزب الشيوعي الفرنسي الذي ساعده على تدبير اللقاء ثم أكمل الحديث باللغة الفرنسية^(٢). ونلاحظ هنا أنه في الفترة من عام ١٩٢٢ إلى عام ١٩٢٥ حاول الحزب الشيوعي الفرنسي تأييد حركة الأمير خالد لخلق جبهة متحدة مع البرجوازية الوطنية ولكن الأمير خالد لم يكن في حاجة إلى تأييد الشيوعيين وفي ذات الوقت لم يكن في نظر الشيوعيين الزعيم المثالي لأنه كان وطنياً وقومياً اسلامياً وبرجوازياً أيضاً^(٣).

قام خالد أيضاً باللقاء العديد من المحاضرات في باريس خلال عام ١٩٢٤ موضعاً فيها القضية الجزائرية وأحوال الجزائريين، ونتج عنها قيام بعض المظاهرات من جانب مهاجري الشمال الافريقي وعلت فيها الهتافات 'يحيا

(1) El-Fasi, op. cit., pp. 17 - 18.

(2) Amar Khidder, L'Histoire par la Bande, p. 51.

(3) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٣٩٢.

شمال افريقيا المستقل،^(١)، مما يعد دليلاً على الأثر الذي تركه في نفوس مهاجري الشمال الافريقي.

وقد قام خالد أيضاً بعقد عدة مؤتمرات واتصالات مع المهاجرين الجزائريين وعمال افريقيا الشمالية واليساريين الفرنسيين والمنفيين السياسيين من المستعمرات. ففي عام ١٩٢٤ تم انعقاد مؤتمرين مغربيين في باريس، وخطب خالد في المؤتمر الأول مندداً بالأعمال غير الانسانية للاستعمار الفرنسي في الجزائر، ووصف حالة البؤس التي كان يعاني منها الجزائريون قائلاً: «ان المستعمر لم يفعل شيئاً من أجلنا دائماً على أبوابنا، ليس لدينا وسائل مواصلات ولا طرق صالحة ولا ما نراه في المستعمرات الكبيرة. نحن الذين نقوم بإقامة المدارس في الأكواخ ونعني بأبنائنا، ولكن لا بد وأن تكون هناك محاولة لتطوير اقتصادياتنا ومحاولة لإزالة آلام الشباب والقضاء على الأمراض والعمل من أجل تحرير الشعب... ان هذا الوضع الذي نعيش فيه يحملنا على الاعتقاد بأن فرنسا لم تكن في الجزائر منذ ٩٢ عاماً والدليل يتمثل في انعدام المدارس والطرق والكبارى والأطباء البيطريين والاختصاصيين الزراعيين، بل هناك انكار لحقوق الوطنيين وضرائب باهظة تفرض عليهم... يا الهى هل هناك ظلم أكثر من هذا؟ إذا كانت سياسة الإدارة المحلية تقوم على أساس هدم اللغة والدين ونشر الثقافة فقد نجحت بالفعل في هذا المضممار لأن الجهل أصبح يعم السكان والدين يحارب والثقافة باتت شبه عامة ومحاولة فرض الثقافة الفرنسية هي القائمة،^(٢).

وفي نهاية المؤتمر أعلن خالد قائمة المطالب الجزائرية وكانت تشمل على ضرورة ايجاد حرية الصحافة والخطابة والمطالبة بإلغاء قانون الأهالي وضرورة ايجاد تمثيل نيابي للجزائريين في البرلمان الفرنسي. وقد أنهى المؤتمر أعماله بتوجيه برقية إلى شعب مراكش وقائد نضاله الأمير عبد الكريم وإلى شعبي مصر وتونس جاء فيها: «لقد اجتمع عمال الشمال الافريقي المتواجدين في ضواحي باريس في مؤتمرهم في هذا اليوم التاريخي - ٧ ديسمبر ١٩٢٤ - ويرسلون التحية إلى شعب مراكش وإلى البطل عبد الكريم بمناسبة انتصارهم

(١) فرحات عباس، ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، ص ١٦٢.

(2) Kaddache, op. cit., pp. 68 - 69.

على الاحتلال الأسباني ويعلنون تأييدهم لهم في جميع خطواتهم التي تهدف إلى حرية بلادهم، ويؤيدون حقوق الشعوب في الاستقلال والعمل على سقوط الاستعمار العالمي والاستعمار الفرنسي،^(١).

هذا وقد نظرت السلطات الفرنسية إلى تأييد خالد للمناظرين في المغرب نظرة ريب بل نسبت إلى مؤيدي حزب الإصلاح بزعامة خالد مشروع إشعال نيران ثورة في الجزائر منسقة مع ثورة الريف في المغرب الأقصى. وأكد الفرنسيون أن هدف هذه الثورة كان إنشاء جمهورية جزائرية تحت حكم البروليتاريا والبرجوازية الوطنية، وأن خطة المتآمرين كانت تقوم على بث الثورة في المناطق الريفية لكي يقنعوا السكان بأن قضية المغرب هي قضيتهم ويقنعونهم برفض دفع الضرائب، وعدم اطاعة أوامر الإدارة الفرنسية وأن يقوموا بحرب عصابات ضدها.

وأكد الفرنسيون أيضاً أن المتآمرين عقدوا عدة مؤتمرات واجتماعات لتحقيق ذلك الهدف. وكان خوف الإدارة الفرنسية من ثورة شبيهة بثورة الريف قد أعطاها الأعداء لقمع الحركة الوطنية داخل الجزائر. ففي عام ١٩٢٥ قامت السلطات الفرنسية بالقاء القبض على مجموعة من الجزائريين موجهة إليهم اتهام التعاون مع حركة الأمير عبد الكريم في الريف ثم عبرت عن ارتياحها لذلك العمل ولغياب الأمير خالد^(٢).

وفي الحقيقة كانت السلطات الفرنسية في الجزائر تخشى تيار الشيوعية الذي كان قد بدأ في التسل إلى الجزائر بالفعل في بداية العشرينات، وكان الشيوعيون يحاولون دائماً استغلال سخط الوطنيين، ومن ناحية أخرى حاول بعض الجزائريين التعاون مع الشيوعيين ولكن لأغراض استراتيجية. ولذلك كان الفرنسيون يعلنون دائماً أنهم لن يتركوا الجزائر للحركة الشيوعية ومن ثم حاربوا الوطنيين بدافع من خوفهم من الشيوعيين وكانت الدوافع وراء إجراءاتهم التعسفية مع الوطنيين هي الاشتباه في التأثير الخارجي. ولكن نلاحظ أن الإدارة الفرنسية في الجزائر بالغت في الخوف من هذا التأثير، فالحركة الوطنية

(1) El-Fasi, op. cit., pp. 18 - 19.

(٢) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٣٤٤ - ٣٤٥.

الجزائرية كانت وطنية قلباً وديماً بل نستطيع القول بأن التأثير الشيوعي فشل في اجتذابها ومنهها إلى صفوفه.

وأثار خالد عدة مشكلات كانت تواجه الجزائريين مثل الاستيلاء على أراضيهم الخصبة من جانب المستوطنين، وأرجع ثراء المستعمرين إلى استخدام الأيدي العاملة من الوطنيين بطريقة زشبه بالسخرة، وعقد مقارنة بين دخل أولئك المستعمرين في أعمال معينة بالأجور الزهيدة التي كان يتقاضاها العمال الزراعيين الوطنيين بعد أربعة عشر ساعة من العمل المتواصل. كذلك وجه خالد نقداً عنيفاً إلى الإدارة الفرنسية في الجزائر وإلى سيطرة الأوروبيين على مجالات كثيرة وخاصة الميزانية العامة، وهاجم بعنف محاكم الردع والتمييز العنصري بين الأوروبيين والجزائريين^(١).

وكان خالد دائماً يطالب الجزائريين بالقيام بحركة نشطة من أجل تحقيق مطالبهم وبالإنضمام إلى المنظمات التي تتبنى الدفاع عن القضية الوطنية.

والى هذا الحد كان خالد وأنصاره لا يزالون من المعتدلين ويؤمنون بفكرة المساواة فهم لم يتخذوا من العنف والثورة أسلوباً لهم. وكان مجيئ هيريو إلى رئاسة الوزارة الفرنسية في عام ١٩٢٤ بارقة أمل للأصلاحيين في التغيير. ولذلك بعث خالد برقية إلى هيريو هذا نصها: «ان الجزائريين ينظرون إلى توليكم الحكم على أنه طالع سعد، وعهد جديد لدخولهم في طريق التحرر. وباعتباري أحد المدافعين المتواضعين عن قضية أهالي الجزائر، منفيماً لأنني دافعت عن مصالحهم الحيوية بصراحة، فإن لي الشرف أن أقدم إلى رئيس الحكومة الفرنسية الجديد برنامج مطالبنا الأساسية وهي:

- تمثيل الجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي بنسبة متعادلة مع الأوروبيين الجزائريين.

- إلغاء كامل ونهائي للقوانين والاجراءات الاستثنائية وللمحاكم الرادعة والمحاكم الحنائية والرقابة الإدارية مع العودة التامة البسيطة إلى القانون العام.

- واجبات ونفس الحقوق للجزائريين مثل الفرنسيين بخصوص الخدمة
عسكرية.

(1) Kaddache, op. cit., p. 71.

- ترقى الجزائريين إلى كل الدرجات المدنية والعسكرية دون تمييز ما عدا الجدارة والقدرات الشخصية .
 - تطبيق كامل لقانون التعليم الإجبارى على الجزائريين مع حرية نشر التعليم .
 - حرية الصحافة والاجتماع .
 - تطبيق قانون الفصل بين الكنيسة والدولة على الجزائر .
 - العفو العام .
 - تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على الجزائريين .
 - الحرية المطلقة للعمال الجزائريين مهما كانت مراتبهم فى الذهاب إلى فرنسا .
- وبالتأكيد ليس هناك تناقض بين هذه المطالبة وبين البرنامج الليبرالى لوزارتكم وحزبكم . فدعونا إذن نحمل أملاً راسخاً فى أن رغباتنا الشرعية المشار إليها سابقاً ستحظى بتقدير عال . وأرجو أن تتفضلوا سيادة الرئيس ، بقبول فائق تقديرى .

الأمير خالد، من المنفى (١)؛

ويلاحظ على هذه البرقية أن خالد منح نفسه لقب (المدافع عن القضية الجزائرية) رغم وجوده فى فرنسا ورغم نفيه وفى هذا دليل على أنه لم يتخل عن الشعب الجزائرى حتى أثناء نفيه وأنه كان ينتهز الفرص المتاحة لعرض مطالب الجزائريين، ونلاحظ أيضاً أن هذه المطالب كانت معتدلة ولا تخرج عن إطار المطالبة بالمساواة مع الحفاظ على الكيان الوطنى والشخصية الجزائرية . وهذا أساس البرنامج الاصلاحى الذى نادى به . ونلاحظ أيضاً أن الحركة الوطنية الجزائرية فى هذه الفترة المكبرة كانت لا تزال تعلق الآمال على الفرنسيين وترغب فى أن يجرى اليوم الذى يغير فيه الفرنسيون سياستهم الاستعمارية . ولكن فرنسا لم تكن مستعدة لتبنى قضية المساواة بين الجزائريين والفرنسيين ولذلك ضاعفت من إجراءاتها المادية للوطنيين فقامت بحذف اسم خالد من قائمة الفائزين فى الانتخابات التى جرت فى العاصمة الجزائرية خلال عام ١٩٢٥ بحجة أنه منفى خارج البلاد . بل ذهبت الإدارة الفرنسية إلى حد

(١) نقلاً عن أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٤٩٠ - ٤٩١ .

تزوير رسالة من الأمير خالد يخبر فيها الجزائريين بأنه لم يعد مهتماً بالسياسة، ولكن خالد بعد اطلاعه على الرسالة أكد أنه كان وسيظل خادماً أميناً ومخلصاً للقضية الجزائرية التي ضحى بنفسه من أجلها^(١).

وكان مما أثار الإدارة الفرنسية ضد الأمير خالد أن أنصاره استمروا في نشاطهم السياسي داخل المجالس المحلية كما لو كان الأمير موجوداً، فقد أثاروا المشكلات التي كانت تعترض الجزائريين وطالبوا فرنسا بوضع حلول لها. ففي عام ١٩٢٤ أثار المنتخبون المسلمون مسألة التعليم الوطني فرد عليهم المندوب الأوروبي قائلاً: بعد ٩٤ عاماً من الاحتلال الفرنسي وتحدثون عن التعليم، هناك مدارس للوطنيين ومناهج دراسية بها واختبارات وأجازات تمنح لهم، وحتى في المناطق الزراعية توجد مدارس لأبناء الوطنيين وضرب مثلاً بالمدرسة القريبة من مدينة الجزائر^(٢). وطرح المنتخبون المسمون أمام المجالس المحلية أيضاً مشكلة عدم المساواة في الخدمة العسكرية بين الجزائريين والفرنسيين حيث كانت عامان للفريق الأول وثمانية عشر شهراً للفريق الثاني. وقد رد المندوبون الأوروبيون معللين طول الفترة بقولهم: إن الوطنيين أعدادهم كبيرة وضعفاء ولذلك من الضروري بقائهم ١٥ أو ١٦ شهراً للتدريب في الثكنات العسكرية ليصبحوا مثل الجنود الفرنسيين^(٣).

وتطرق أنصار خالد أيضاً إلى المجال السياسي فكررُوا أمام المجالس المحلية المطالب الخاصة بإيجاد ممثلين مسلمين في البرلمان ومجلس النواب الفرنسي قائلين: إن مسلمي السنغال والهند لهم ممثلين ووكلاء، كذلك كان هناك وكلاء خصوصيين لبُلغاريا والصرب ورومانيا واليونان في مجالس الدول المستعمرة، ولكن المجلس الجزائري العام أجل النظر في هذا الموضوع.

وقد علقت الصحف الأوروبية على مطلب الجزائريين الخاص بإيجاد الأجر أن يهتم هؤلاء الوطنيين بالتعليم ليتم إدماجهم في الحضارة الأوروبية

(١) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٤١٩.

(2) Kaddache, op. cit., p. 60.

(3) Ibid., p. 61

وأن يعملوا من أجل الوسائل الحديثة للتطور الاقتصادي بدلاً من اعتناق مبادئ
ولسون للمطالبة باستقلال الجزائر^(١).

ونلاحظ على هذا التعليق ان الفرنسيين اعتبروا مطالبة الجزائريين بالحقوق
السياسية مرحلة لم يتوصلوا إليها بعد وأن أمامهم الكثير حتى يصلوا إليها ومن
الأجد أن يتجهوا إلى الميادين الاجتماعية التي تهمهم وأن يبتعدوا عن ميدان
السياسة، وقد اتخذ الفرنسيون من الدين الإسلامي - كما هي عاداتهم - هدفاً
للسخرية والنقد اللاذع، ووجهوا اهتمامهم الأول والأخير لقضية الإدماج وطالبوا
الجزائريين بالعمل من أجلها واعتبروا ان أفضل الحلول هو الدخول في الأسرة
الفرنسية أو الأوروبية.

هذا وقت أيدت بعض الشخصيات الجزائرية الأمير خالد في نضاله ونذكر
منها شكيك رجل الصناعة الثرى الذى كان يعد من كبار رجال السياسة
الجزائريين. وكان شكيك دائماً يعلن ان هدف الجزائريين هو ايجاد ممثلين لهم
في البرلمان الفرنسى من أجل الدفاع عن مصالحهم، وططالب أيضاً باستقلال
الجزائر على غرار المستعمرات الانجليزية أى أن تستقل المناطق التى يشكل فيها
الوطنيون الغالبية العظمى، وكثيراً ما طالب بايجاد رباط سياسى وإدارية فقط
بين الجزائر والدولة الأم فرنسا.

ولكن نلاحظ ان خالد لم يقبل مسألة استقلال الجزائر فى اطار الاتحاد مع
الأوروبيين وهذا الموقف جعل فرنسا تناصبه العداء منذ عام ١٩٢١، مما أدى
إلى التجائه إلى بعض الشخصيات الفرنسية مثل Méliat... رئيس الوزارة الفرنسية
آنذاك. وكان ميليا من المؤيدين لبقاء فرنسا فى شمال افريقيا من أجل تكوين
امبراطورية فيما وراء البحار، ولكنه فى نفس الوقت كان يثق فى الجزائريين
وطالب بسياسة اصلاحية من أجلهم، وقال فى هذا الصدد: «ان الشمال الافريقى
سيصبح فرنسياً، بل سيصبح أحسن بقعة بالنسبة لفرنسا كما كان الحال بالنسبة
لروما، وهذا يرتبط لروما، وهذا يرتبط بالتأكيد بايجاد الحرية فى تلك البلاد
المثمرة... ان الجزائر يمكن تغييرها وتجديدها تماماً لتصبح فرنسا ذاتها، وحينما
تصبح الجزائر فرنسا سيصبح هناك نوعاً من الاتحاد ولن يكون هناك مكان

(1) Kaddache, op. cit., p. 62.

للتبعية، تبعية المسلمين للفرنسيين، ولن تصبح هناك بطولة لدى الفرنسيين أو المتفرنسين في الجزائر، وإنما ستكون هناك بطولة واحدة تكمن في قلوب الوطنيين وقلوب الفرنسيين،^(١)... ونلاحظ هنا أن ميليا شأنه شأن جميع رجال السياسة الفرنسيين كان يرى أن ادماج الجزائر في فرنسا هو السياسة الأفضل وهي التي ستوجد التقارب والتآلف وبالتالي ستنتهي المشكلات المتعلقة.

وقد التقى الأمير خالد بميليا أكثر من مرة، وفي كل مرة كان ميليا يؤكد دفاعه عن حقوق الوطنيين في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وكان يقترح أيضاً مشروعات قيمة عن السياسة الإدارية في الجزائر.

هذا وقد كانت فرنسا تنظر إلى التقارب بين خالد وميليا بعين القلق وخاصة المستوطنين الفرنسيين في الجزائر فتكتلوا ضده في الانتخابات حتى فشل فيها، ونتج عن ذلك ابتعاده عن الحياة السياسية والاجتماعية والمجالس الانتخابية، وقال في هذه المناسبة: «ليس هناك ما يدفعني إلى أن أصبح مفوضاً أو وكيلاً للمسلمين سوى ثقتهم بي ولكني قررت عدم المشاركة في المؤتمرات حتى استرد حريتي»^(٢).

ويؤكد بعض الكتاب أن سبب معاداة السلطات الفرنسية للأمير خالد في هذه الفترة هو التقارب الذي حدث بينه وبين أعضاء نجم شمال إفريقيا في باريس^(*)، حيث وجد الأخيرون فيه جزائرياً يهتم بالسياسة وعلى اتصال بالمسؤولين الفرنسيين المتعاطفين مع الجزائريين وهذا احتمال مقبول حيث ان النجم كان قد بدأ في التنظيم الفعلي في هذه الآونة.

ولكن في الفترة التي اعتزل فيها خالد المجالس الانتخابية لم يتوقف تماماً عن نشاطه السياسي فقد بدأ في البحث عن مؤيدين جدد للقضية الجزائرية مثل بعض الديمقراطيين والأوروبيين الذين كانوا يتعاطفون مع الجزائريين، وكانت صحيفة (الاقدام) تعبّر عن هذا النشاط ودائماً تؤكد على ثلاثة نقاط: عظمة فرنسا، ونهضة الجزائر وضرورة الوحدة.

(1) Mélia, op. cit., p. 163.

(2) Kaddache, op. cit., pp. 72 - 73.

(*) نجم شمال إفريقيا تنظيم وطني نشأ في باريس في أواخر العشرينات وسنتحدث عنه بالتفصيل في الصفحات التالية.

ومن الشخصيات الفرنسية أيضاً التي أيدت القضية الجزائرية Victor Spielmann... وكان سيلمان أصلاً من الألزاس واستوطن بالجزائر وظل بها حتى توفي في عام ١٩٤٠، وكان دائماً يشن حملات قوية على السلطات الاستعمارية ويندد بعنف بسياسة سلب الممتلكات من أيدي المسلمين. وقد أصدر صحيفته الأول باسم Le Trait d'Union في عام ١٩٢٣، وكانت تدافع عن مطالب الجزائريين بالفرنسية والثانية فكانت تحمل اسم La tribune Indigène Algérienne وكانت تدافع أيضاً عن مطالب الجزائريين ثم توقفت عن الصدور لفترة أربع سنوات من عام ١٩٢٧ إلى عام ١٩٣١^(١). وكان سيلمان يرى أن إصلاح الجزائر لن يتم إلا عن طريق التعليم وإصلاح المجاتلس الجزائرية وإيجاد تمثيل نيابي عادل في البرلمان.

وفي موقف سيلمان المعارض للسياسة الفرنسية في الجزائر وفي تعاطفه مع القضية الجزائرية لدليل واضح على مدى الاستنكار لهذه السياسة التعسفية حتى من الفرنسيين أنفسهم، ويظهر أيضاً مدى ما كان يعانيه الشعب الجزائري من تطرف الإدارة الفرنسية. وكان من الممكن أن يؤدي هذا التأييد إلى نتيجة فعالة بالنسبة للحركة الوطنية الجزائرية ولكنه قلل من هذا الأثر ان ظهرت على مسرح الأحداث في تلك الآونة النخبة الجزائرية المؤيدة للترابط الفرنسي - الجزائري والتي وجدت فرصتها بنفى الأمير واعتزاله الحياة السياسية، ومن ثم أخذت صحفها تنادى بالإدماج وتقاوم ذوى النزعات الاستقلالية من أنصار الأمير خالد. وقد عبروا عن آرائهم وموقفهم من حركة الأمير خالد بقولهم: «إن أتباع الأمير خالد وضعوا أعلامهم في خدمة قضية تمثل مصيراً مشؤوماً بالنسبة للجزائر وبالنسبة لفرنسا»^(٢).

بدأت السلطات الفرنسية في محاولة التخلص من الأمير خالد وبدأت تكيل له الاتهامات فأكدت كما سبق القول بأنه له يد في ثورة الأمير عبد الكريم في المغرب، وكان خالد قد عاد إلى الاسكندرية أثناء هذه الثورة فوجهت إليه السلطات الفرنسية في عام ١٩٢٥ اتهاماً آخر بأنه يعمل ضد فرنسا وألقى البوليس

(1) Amar Khidder, L'Histoire par la Bande, p. 61.

(2) Kaddache, op., cit., p. 62

الانجليزى القبض عليه فى الاسكندرية بإيعاز من فرنسا. واعتبر خالد هذا العمل تحدياً واهانة له وحاول بدوره تحدى الفرنسيين فوجهوا إليه اتهاماً جديداً بحمل جواز سفر مزور ومحاولة الهروب من منفاه إلى أوروبا. وكان خالد قد حصل على جواز سفر من السلطات المصرية وإذن له القنصل الايطالى بدخول إيطاليا. وقد اعترف خالد أثناء محاكمته أمام المحكمة القنصلية بذلك ولكنه قال أنه كان نتيجة لحالته وحالة أسرته السيئة، وقال ان مرتب التقاعد الذى كان يتلقاه من فرنسا منذ نفيه سنة ١٩٢٣ قد توقف وان عائلته كانت فى حالة ضنكة.

ولكن المحكمة أصدرت حكمها بسجنه خمسة شهور، ولم يسمح له بدخول الجزائر وقضى بقية حياته فى المنفى حيث توفى فى دمشق فى عام ١٩٣٦^(١). ويقول بعض الكتاب ان سبب خروجه إلى سوريا هو أن القنصل الفرنسى طلب من الحكومة المصرية تسليم الأمير فخرج مكبلاً بالأغلال إلى سوريا^(٢).

ونلاحظ أن الأمير خالد فى الفترة الأخيرة من نشاطه لم يكن يخش أحداً بل تحدث أمام جميع الفرنسيين بشجاعة مندداً بالسياسة الاستعمارية، وكان يرد على جميع الاتهامات التى كانت توجه إليه إذ كانت هناك بعض العناصر الوطنية التى اتهمته بمناصرة الشيوعية فأجابها قائلاً: «ان المسلمين اشتراكيين رأسماليين اتحاديين دون تمييز، ولم يكونوا متطرفين على الإطلاق، وإذا كان عدد منهم يتعاطف مع النظريات الشيوعية فإن السياسة المفضلة هى العمل من أجل القضية الوطنية وزيادة صفوف المؤيدين»^(٣).

ثم وجهت إليه عناصر وطنية أخرى اتهاماً بالتعصب قائله: «المرابطية والماسونية خلفك وأنت تعمل من أجلهم. ورغم هذه الاتهامات يقول Jacques Berque... ان شعبية الأمير كانت فى ازدياد مستمر، حينما حل النف حوله المريدون حتى فى المقاهى، فقد كانت شخصيته رومانسية ولديه قوة تأثير على العامة»^(٤).

(١) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٤١٩-٤٢٠.

(2) el-Fasi, op., cit., p. 18.

(3) Kaddache, op., cit., p. 75.

(4) Jacques Berque, The Maghreb between Two World wars, p. 28.

ونستطيع القول بأن حركة الأمير خالد قد واجهت معارضة شديدة وهجوماً من عدة جهات، فهناك المستوطنين الفرنسيين بالجزائر الذين كانوا دائماً يكيلون الاتهامات للأمير وانطلقت صحافتهم في حملة عنيفة ضده، وذلك لأنهم كانوا يخشون أن يصبح الجزائريون أغلبية في المجالس المحلية ومن ثم يفقدون امتيازاتهم. كما كانوا يخشون أيضاً أن تؤدي حركة الأمير إلى نتيجة أخرى وهي اظهار كيان وشخصية الجزائر الاسلامية. وفي الحقيقة يعد هذا الموقف من جانب المستوطنين الأوروبيين في الجزائر الإسلامية. وفي الحقيقة يعد هذا الموقف من جانب المستوطنين الأوروبيين في الجزائر من العوامل الهامة في التقليل من أثر حزب الأمير خالد الاصلاحى والتقصير من مداه. فحين قدم الأمير خالد برنامجه الاصلاحى إلى رئيس الوزارة الفرنسية هيريو فى عام ١٩٢٤، كما ذكرنا، اتهمه المستوطنون بأنه عميل للشيوعيين، وأنه قد أبرم اتفاقاً مع الحزب الشيوعى الفرنسى وسخروا من خططه وأشاروا بسخرية إلى أنه يعد نفسه ليكون خليفة الاسلام فى افريقيا وأنه يحاول أن يكون المهدى المنتظر للبلاشفية فى شمال افريقيا. وكان الأمير خالد بالاضافة إلى ذلك فى نظرهم شخصاً مخيباً للآمال ويحمل معه مطامح لم تتحقق. وفى أثناء ثورة الأمير عبد الكريم فى المغرب دعوه بالأمير الأحمر اذى تقلد لقب أمير بدون حق، ووصفوه بالأنانية والتكبر نظراً لوضع عائلته واتهموه أيضاً بالتآمر ضد فرنسا.

ولم يكتف المستوطنون بذلك ورفض برنامجه الاصلاحى بل حاولوا أن يقاوموا حركته باقتراح برنامج آخر يهدف إلى تأكيد سيادتهم على الجزائر. وقد قدم هذا البرنامج مورينو نائب قسنطينة، وكان يضم عدة مطالب مثل: رفض سياسة الادماج فى الجزائر، وتدعيم الجيش الفرنسى، وتطبيق مبدأ اللامركزية فى الجزائر وزيادة عدد المستوطنين. وحاول مورينو أن يقنع زملائه المتحفظين فى مجلس النواب بباريس بقبول هذا المشروع^(١).

ولم يتوقف المستوطنون عند هذا الحد بل سخروا من الوفود التى شاركت فى مؤتمر أهالى شمال افريقيا الذى عقد فى باريس فى عام ١٩٢٤ وأطلقوا على هذه الوفود «جنود الجيش الأحمر» مشيرين بذلك إلى التأثير الشيوعى عليهم^(٢).

(١) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٣٨٩ - ٣٩٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٩١.

وهكذا تتبع المستوطنون الأمير خالد وأتباعه في كل مكان محاولين النيل منه والخط من قدره .

وقد واجهت حركة الأمير خالد أيضاً معارضة من جانب المحافظين القدامى Les Vieux Turbans... الذين كان يطلق عليهم أحياناً حزب الاقطاعيين أو بنى نعم - نعم Beni Oui-Oui إذ كان زعماء هذا الحزب من أبناء الأسر الكبيرة واملحاربين القدامى وبعض المرابطين وبعض الاقطاعيين الذين كانوا بحكم خدمتهم لفرنسا يتم تعيينهم في مراكز مختلفة كمساعدين لبعض الإداريين، أو ممثلين نيابيين في مختلف المجالس المحلية أو مستشارين للجان الفرنسية المختلفة التي تقوم ببحث المشكلات الجزائرية . وهؤلاء كان يتم عادة اختيارهم لولائهم واخلاصهم لفرنسا، ولم يكن لهؤلاء المحافظين برنامجاً خاصاً بهم لأنهم لم يستطيعوا المبادرة بل كانوا على استعداد لأن يقولوا نعم أو لا فقط كلما طلب منهم الفرنسيون^(١) . ولذلك لا يمكننا اعتبار هؤلاء المحافظين يكونون حزباً سياسياً بالمعنى التنظيمي المعروف .

ونظراً لأن المحافظين كان هدفهم المحافظة على الوضع الراهن والاستفادة من الفرنسيين، فقد عارضوا حركة الأمير خالد بشدة واعتبروا حزيه يعمل ضد الأوروبيين وأنه يحاول استعارة أفكار جديدة خارجة على الحضارة الفرنسية، وكل من خرج على الحضارة الفرنسية - في نظرهم - يعد متخلفاً . كما رأوا أن أعضاء حزب خالد يقومون بحركة دعاية واسعة النطاق من أجل اعلان مطالبهم، ويعقدون المؤتمرات والاجتماعات العامة من أجل هذا الغرض، ويسخرون الصحافة الوطنية لأهدافهم^(٢) . وهم بذلك أصبحوا يشكلون خطراً على الإدارة الفرنسية في الجزائر وبالتالي يجب الوقوف في وجههم .

وهكذا أوجدت الحركة الوطنية التي قادها خالد بعد الحرب العالمية الأولى نوعاً من الصراع بين الاتجاهات الوطنية التي كانت آخذة في النمو آنذاك وأصبح المجتمع الجزائري في حالة غليان داخلي بفضل . وسنحاول الآن تحديد مكانة حزيه بين الأحزاب السياسية الأخرى التي كان نشاطها قد بدأ في الظهور .

(١) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٣٢٣ .

(2) Bernard. Hanotaux, L'Algérie, Tome II. p. 509.

يرى بعض المؤرخين أن حركة الأمير خالد - كانت تمثل - العمل الوحيد الذي نادى بالاستقلال الجزائري حتى عام ١٩٢٦ وبتمثيل الوطنيين في البرلمان، وعلى ذلك يعد خالد في نظرهم الباعث الأول للوطنية الجزائرية والمتحدى للشيوعية بشكل ظاهر^(١). ونلاحظ على هذا الرأي أن الشيوعيين حاولوا اجتواء حزب الأمير خالد، وقد تعاون معهم في بادئ الأمر ولكن من أجل زيادة صفوف المؤيدين من ناحية ومن أجل تقوية حزبه الذي كانت امكانياته ضئيلة في هذه الفترة من ناحية أخرى، ولكن الشيوعيين فشلوا في قيادة الحركة الوطنية الجزائرية في هذه الفترة، ومن ثم كان انفصال خالد عنهم وتحديه لهم أمراً وارداً.

وهناك رأى آخر يقول ان خالد لم يكن يخش قوة فرنسا بل ظل يعلن مطالبه أمامها ويقوى من نفوذه بين الوطنيين، وينتهز كل مناسبة لإعلان برنامجه على الملأ واستغل الصحافة للتنديد بالسياسة الاستعمارية الفرنسية واطهار روح التفارقة السائدة في المعاملة بين الأوربيين والجزائريين^(٢).

ورأى ثالث يرى ان حركة الأمير خالد كانت تمثل صوت المعارضة عن طريق التشريع ولكن بطريقة غير مؤكدة وغير منظمة، فيقول Ann williams... «لقد كان برنامج الأمير خالد يتحدى القوى الحاكمة والتشريعات السائدة ويطالب بالاندماج، وإذا تعمقنا في الأهداف التي أعلنها خالد لوجدنا أنه كان يمثل إحدى صرخات القومية الجزائرية المبكرة التي لم تذهب بعيداً عن المساواة في جميع الأحوال، ولكن كان صوته قوياً ومسموعاً ودائماً يركز على ضرورة احتلال الجزائريين المسلمين لمكانهم الصحيح في الأسرة الفرنسية»^(٣).

ونلاحظ على هذا الرأي ان الأمير خالد لم يطالب بالاندماج ولم يكن من مبادئه بل كان دائماً يطالب بضرورة الحفاظ على الشخصية الجزائرية الإسلامية ويعرّوبة الجزائر، وإذا كان قد طالب بالمساواة بين الجزائريين

(1) Julien, op, cit., p. II.

(2) Gabriel Esquer, Historire de l'Algérie, p. 94.

(3) Ann Williams, Britain and France in the Middle East and North Agricam p. 63.

والفرنسيين إنما كان يعتبر هذه المساواة مرحلة من مراحل نضاله الذي كان يهدف إلى استقلال الجزائر عن فرنسا. ونلاحظ أن Julien... وهو أحد المتخصصين في شئون الشمال الأفريقي أيد الرأي القائل بأن خالد كان أول من نادى بالاستقلال الجزائري واتفق معه Gerard Mansell الذي قال: «إن خالد كان أول شخصية تنادى بالاستقلال الجزائري في بداية العشرينات ولكنه لم يكن يمتلك إلا نفوذاً ضئيلاً»^(١)، ويقول مؤرخ آخر إن حركة الأمير خالد كانت تمثل الصوت الوحيد المسموع آنذاك ونادت بالتخفيف من حدة بعض الأعباء الإدارية، ورغم اعتدال برنامجها فقد أثارت استياء المستوطنين الفرنسيين في الجزائر، وأدت بالتالي إلى تشديد قبضة الاستعمار الأوروبي «تشديد الرقابة في مجالات كثيرة»^(٢).

ورغم أن حركة الأمير خالد تعتبر من المعالم الواضحة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، إلا أن البعض الآخر من كتاب الغرب لا يراها كذلك. فهناك Edward Behr... الذي يرى أنه إذا كانت المعارضة للنظام الاستعماري تظهر في معظم بلدان الشرق الأوسط وفي الدول الآسيوية والأفريقية متمثلة في عمل ما أو حادثة تكون بمثابة تاريخ بحيث يستطيع الشخص أن يقول: القومية بدأت من هنا، فإن الوضع - كما يرى - اختلف بالنسبة للجزائر وذلك بسبب وضعها الذي لا مثيل له، وبسبب قلة التجانس بينها وبين تونس ومراكس. وعلى ذلك فهو يعلل ظهور شخصيات إسلامية عديدة ذات نفوذ قوى في الجزائر متخذة طريق المعارضة سبيلاً لها، لا يجعلنا نسمى هذا التيار بالوطنية فهو مجرد أول علامات الاستياء الجزائري، ويستشهد على ذلك بما كان الأوروبيون يرددونه لفترة طويلة فيما يتعلق بجملة فرحات عباس الشهيرة التي استنكر فيها وجود الوطن الجزائري وكيف أنه كان يعتبر الجزائر فرنسا وإن المستقبل لها وللجزائر الفرنسية^(٣).

ويضيف Colin Legum... أن هذه الحركة المحدودة المطالبة بالاستقلال

(1) Gerard Mansell, Tragedy in Algeria, p. 41.

(2) Charles Gallagher, The United States and North Africa, P. 93.

(3) Edward Behr, The Algerian Problem, p. 40.

كانت غير منظمة وأنها لم تكن تمثل سوى اثاره وتحدياً للقوى الحاكمة لأن مسلمى الجزائر كانوا فى نظره حتى هذه الفترة عاجزين عن تحديد هيكل القومية أو الوطنية، وأنه لم يكن هناك سوى البناء الفرنسى الذى كان يمثل - كما يرى - كل شئ بالنسبة للجزائر^(١).

وفى ضوء ما سبق يمكن القول بأن حركة الأمير خالد كانت تمثل حجر الأساس الذى قامت عليه جميع الأحزاب السياسية الجزائرية فيما بعد، فجميع الوفود والنواب الذين كانوا يمثلون الجزائريين ويتصلون بالمسؤولين الفرنسيين فيما بعد كانوا ينادون بنفس المطالب التى أعلنها خالد من قبل^(٢). وبذلك كانت حركة خالد تمثل بداية الطريق فى الحركة الوطنية الجزائرية المنظمة بشكلها السياسى، فقد واصل الوطنيون الجزائريون الطريق من بعده، وساروا على منواله، ورغم أن حركته لم تشمل جميع أبناء المجتمع الجزائرى إلا أن الحركات الوطنية التى قامت من بعده حاولت جميعها العودة بتاريخها إلى الوراء إلى حركته وحزبه^(٣).

ونظراً لأن شخصية الأمير خالد هى التى سيطرت على السياسة الجزائرية فى الفترة ما بين عامى ١٩١٩ و ١٩٢٤ بل امتدت إلى عام ١٩٢٥، فقد تناول الكتاب كتاباته ومنشوراته من زوايا مختلفة، وكل يحاول إبراز الموقف وتحليله حسب تقديره ولذلك اختلف تقييمهم لدوره السياسى. ونحن إذا أمعنا النظر فى الدور الذى لعبه نجد أن مسلمى الجزائر وضعوا بالفعل ثقتهم التامة فيه، ولذلك أثار حربه حقد بعض نبلاء الجزائر مثل زرون محى الدين الذى بلغ من شدة حقه على الأمير أن تقدم بشكواه إلى رئيس المجلس الوطنى ضد وطنية الأمير خالد وشعبيته المتزايدة، وأيده فى هذا الصدد بن زحال وبهلول وقايد حمود فحملوا لواء المعارضة ضد خالد، وفى عام ١٩١٩ اعترض أيضاً بنتامى الجزائرى الذى كان ينافس الأمير خالد فى الانتخابات، ولم يتردد عن القول بأن خالد غير جاد فى عمله وينشر الدسائس هنا وهناك ورماء أيضاً بالعصب.

(1) Colin Legum, Africa, p. II.

(٢) أحمد توفيق المدنى، هذه هى الجزائر، ص ١٦٤.

(٣) جلال يحيى، السياسة الفرنسية فى الجزائر، ص ٣٧٦.

ولم يقف خالد مكتوف الأيدي أمام هذه الضربات الموجهة إليه بل راجه الموقف بشجاعة وفسر شعور هؤلاء العدائي ضده بحقدهم القديم على جده الأمير عبد القادر، وأكد ان هؤلاء ليسوا وطنيين طالما قبلوا التجنس بالجنسية الفرنسية ورمى كل متجنس بالالحاد وبمحاولة انكار الدين الإسلامى والجنس العربى.

وتعتبر حركة الأمير خالد حركة وطنية خالصة برغم ان القوى السيسية الوطنية لم تكن منظمة آنذاك ولم تكن تسمح بصيغة فعالة للعم الوطنى. وتتمثل وطنية الحركة فى الدفاع عن الشخصية الإسلامية التى كانت تكون الجوهر الأساسى للقومية الجزائرية آنذاك وستظهر بوضوح أكثر فى بعض الأحزاب السياسية الجزائرية مثل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التى بدأت نشاطها فى الثلاثينات كما سنرى فيما بعد.

ولم يتشكك المسلمون على الاطلاق فى الطابع الوطنى الذى تميزت به حركة الأمير، وإذا كان بعض أصدقاء الأمير قد وفقوا ضده والبعض الآخر رماه بمناصرة الشيوعية، فقد ظل محتفظاً بشعبية كبيرة وخاصة فى الأوساط العامة. فقد كان الشباب الجزائري ينظم المواكب فى شوارع القصبة قائلين: دحيا خالد اللهم امنحه النصر^(١). وكانت هذه الشعبية كما رأينا من أسباب معاداة الفرنسيين له واسقاطه فى الانتخابات وفرض الرقابة عليه.

ويرى بعض المؤرخين ان الأمير خالد كانت له بعض المطامع السياسية أبعد من الجزائر وقد ساعدته الظروف من حيث عدم وجود زعامة فى الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى فقد جعلته يتأكد من قدرته على أن يلعب دوراً قيادياً فى العالم الإسلامى. ولكى يفعل ذلك كان عليه أن يتخذ موقفاً من الادمج الذى يتعارض مع الدين وهو موقف الرفض وكان عليه أيضاً أن يتبنى فكرة القومية الإسلامية لكى يجمع حوله الشمال الافريقى والعالم الإسلامى. وقد ظهر طموحه هذا فى دعوته لعقد مؤتمر اسلامى لمناقشة قضية الخلافة فى عام ١٩٢٤. وقد اقترح أن تكون أفغانستان هى مكان المؤتمر لأنها كانت البلاد الوحيدة التى نالت استقلالها. ولكن المؤتمر انعقد نهائياً فى مصر وكان الأمير خالد يطمح فى أن تكون له القيادة معتمداً على سمعة جده الأمير عبد القادر وكونه من قبيلة هاشم

(1) Kaddache, op. cit., pp. 76 - 77.

التي انحدر منها النبي ﷺ، ولكنه فشل في تحقيق هدفه لعدة عوامل تمثلت في نفيه من فرنسا وعدم معرفة الزعماء المسلمين به وفقرة في اللغة العربية^(١).

ولكن هذا لا يمنع من القول بأن خالد أعطى الجزائر قيادة جديدة وفعالة خلال العشرينات برغم أنه فشل في تحقيق أهدافه^(٢).

ونلاحظ أيضاً أن حركة الأمير خالد لم تنته بعد نفيه واعتقال أنصاره واعتزاله الحياة السياسية، فقد استمر خالد سواء في فرنسا أو في الشرق الأدنى في إيقاد شعلة الحركة الوطنية الجزائرية وحث أصحابه على حملها إلى الأمام. وقد أنشأ أتباعه حزباً ثورياً في أواخر الثلاثينات وهو حزب نجم شمال إفريقيا الذي لعب دوراً مهماً في قضية الاستقلال الجزائري كما سنرى.

وبالإضافة إلى هذا الاتجاه الثوري، سارت الحركة الوطنية الجزائرية بعد الأمير خالد في اتجاهين: وهما الاتجاه المعتدل الذي كان يتكون أساساً من المنتخبين والنواب الذين كانوا يرغبون في الحصول على الحقوق المدنية الفرنسية وأن يعاملوا معاملة الفرنسيين^(٣). والاتجاه الثاني تمثل في الإصلاح الذي كانت تدين به جمعية العلماء المسلمين التي توسطت الاتجاهين السابقين^(٤).

الحزب الثوري - نجم شمال إفريقيا (١٩٢٦-١٩٢٩)؛

قد يبدو للبعض أن حزب نجم شمال إفريقيا قد نشأ في الشمال الإفريقي - كما يتضح من اسمه - ولكن في الحقيقة نشأ هذا الحزب في فرنسا وعلى الأخص في باريس. وهنا نتساءل لماذا اتخذت هذه الحركة السياسية من فرنسا وطناً لها؟ وكيف تكون هذا الحزب المعادي لفرنسا على أرض فرنسا ذاتها؟

ويفسر ذلك أن هجرة الجزائريين إلى فرنسا قد ازدادت في أعقاب الحرب العالمية الأولى بشكل واضح، وذلك بعد أن ضاقت سبل العيش بالكثيرين منهم وعجزوا عن كسب الرزق في بلادهم، ومن ثم أصبحت كلمة «الهجرة» من الجزائر تحمل معنى واحداً وهو الهرب من الجوع وخاصة بعد أن انخفض نصيب

(١) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٤٢٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٢٣.

(٣) حلال يحيى، المرجع السابق، ص ٢٧٧.

(٤) أحمد حافظ ومحمود الشرقاوي، الجزائر، ص ٣٨.

الفرد من القمح بنسبة كبيرة، وارتفعت تبعاً لذلك نسبة الوفيات من الأطفال بشكل ملحوظ فبلغت مائتان وفاة لكل ألف ولادة.

وقد انتشرت البطالة في الجزائر بصفة خاصة بين العمال الصناعيين، فكان لا يستطيع الحصول على فرصة للعمل أكثر من ٢٥ ٪ من الباحثين عنه، هذا فضلاً عن تفضيل أصحاب المشروعات الكبرى في الجزائر استخدام العمال الأجانب ذوي المهارة الفنية العالية بدلاً من الجزائريين.

ويلاحظ الدارس أيضاً انخفاض متوسط دخل الفلاح الجزائري السنوي، فقد كانت حوالى ٦٠ ٪ من الأسر الريقية تعاني من الفاقة والبؤس والحرمان (١). وعلى ذلك فإن كل مهاجر إلى فرنسا لم يلجأ إليها إلا نتيجة اعجزه عن العيش على أرض وطنه.

وفي فرنسا تقدم هؤلاء العمال للعمل في المصانع والاسناجم الفرنسية وازدادت أعدادهم بشكل واضح، ففي عام ١٩٢٤ بلغ عددهم حوالى ١٠٠,٠٠٠ عامل جزائري، وأخذ هذا العدد في التزايد حتى تكونت في أوائل الثلاثينات طبقة عمالية واسعة انتشرت في مختلف المدن الفرنسية (٢).

ولكننا إذا نظرنا إلى وضع الجزائريين في المجتمع الفرنسي لوجدنا أنهم كانوا يعانون من التفرقة بينهم وبين أقرانهم الفرنسيين مادياً واجتماعياً بشكل واضح وفي كل مجال من مجالات العمل. فقد أسندت إلى الجزائريين أشد الأعمال ضرراً بالصحة وأكثرها ضعة، فنرى مثلاً في الصناعات المعدنية غالبية العمال من الجزائريين وخاصة في أعمال العتالة والحمل في ورش الفحم الحجري حيث كانوا يتعرضون لخطر السقوط والمرض. كما أسندت إلى الجزائريين أيضاً أعمال صب الحديد في الأفران وما يصاحبها من أخطار، وكذلك عملية وضع القضبان في السكك الحديدية. ونضيف إلى ذلك اساءة الفرنسيين تقدير مهارة العمال الجزائريين ومنحهم أجوراً أقل مما كان يتقاضاه أقرانهم من الفرنسيين الذين كانوا يؤدون نفس الأعمال (٣).

(١) الاتحاد العالمي للنقابات، الاستعمار الفرنسي يضطهد الحركة النقابية بالجزائر، ترجمة وليم سارة، ص ص ٥٦، ٥٥.

(٢) صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٣٢٢.

(٣) الاتحاد العالمي للنقابات، المرجع السابق، ص ص ٥٨ - ٥٩.

هذا وقد كان العمال الجزائريون يحرمون أنفسهم من الراحة ووسائل التوفيه للقيام بأعمال اضافية من أجل دخولهم وارسالها إلى ذويهم في أرض الوطن^(١). ورغم حاجة فرنسا الماسة إلى العمال للقيام بالأعمال الانشاذية المختلفة وخاصة بعد الحرب فإنها لم تحاول تحسين أحوال هؤلاء العمال المادية والمعنوية^(٢). ومن ناحية أخرى كانت خدمة العمال الجزائريين في فرنسا كعمال غير مهرة تعرضهم للبطالة قبل أى عامل آخر^(٣).

ورغم كل ذلك فقد شعر الجزائريون في فرنسا بحريات واسعة وعرفوا معنى الاخاء والمساواة، ورأوا ما يتمتع به الشعب الفرنسى من نظم ديمقراطية وأدركوا الفرق الواضح بين الشعبين، وساهم ذلك فى ازدياد الوعى السياسى بين طبقة العمال المهاجرين. ونضيف إلى ذلك أن احتكاك هؤلاء العمال بالعالم الخارجى وتعرفهم على الأفكار الحديثة والتطور العلمى فى كافة الميادين، أدى إلى تفتح أذهانهم واستنارتهم.

هذا وقد أجريت دراسة اجتماعية لأحوال الجزائريين المهاجرين فى فرنسا، قام بها المعهد الديموجرافى الفرنسى فوجد أن نسبة الشباب مرتفعة بين المهاجرين وأنها أخذت فى التزايد بنسبة ١ ٪ سنوياً. وكانت أهم المشكلات التى واجهت المسلمين فى فرنسا هى تزايد نسبة المواليد بواقع ٢,٥ ٪ سنوياً (حيث كانت تهاجر العائلة بأكملها)، وهذه المشكلة كانت تواجه الفرنسيين أيضاً. كذلك كانت نسبة الوفيات مرتفعة لوجود نسبة عالية من الأمراض بينهم، وتقارن هذه الظاهرة بما حدث فى انجلترا فى القرن التاسع عشر حين انتشرت بعض الأوبئة بين الانجليز، ولكن مع فارق الرخاء الاقتصادى المتزايد^(٤). ونلاحظ أن زيادة المسلمين الجزائريين فى فرنسا كانت تقابلها زيادتهم فى الجزائر، فقد ارتفعت نسبة المواليد فى الجزائر إلى ٣ ٪ سنوياً، وذلك يرجع إلى ارتفاع نسبة الأمية بين النساء حيث بلغت آنذاك ٩٨ ٪. ونظراً لتزايد نسبة الوفيات بين المخاجرين

(1) Jamil abun Nasr, A History of the Maghreb, p. 319.

(2) Joan Gillespie, Algeria, Rebellion and Revolution, p. 40.

(٣) جلال يحيى، المرجع السابق، ص ٢٧٧

(4) Etudes Sociales et Demographique, Les Algériens en France, pp. 21-22.

حاولت الحكومة الفرنسية إجراء فحوص طبية لحصر المرضى، واشترط على المهاجرين الجزائريين ضرورة استخراج البطاقة الصحية لتتأكد من خلوصهم من الأمراض^(١).

وقد أدى اتساع طبقة العمال الجزائريين في فرنسا إلى سرعة تكتلهم، ومن ثم بدأوا يتحركون نحو مطالبهم وشجعهم على ذلك وجود بعض الفرنسيين المؤيدين للقضية الجزائرية ولحقوق الجزائريين^(٢). وكان من بين أولئك المهاجرين مصالي أحمد بن الحاج، الذي أطلق عليه بعض الكتاب «أبو الحركة الوطنية الجزائرية». وقد ولد مصالي في عام ١٨٩٨ في تلمسان عن والد فقير كان يعمل صانعاً للأحذية، ولم تنح له إلا فرصة ضئيلة للتعليم. وقد شارك مصالي في الحرب العالمية الأولى مقاتلاً في صفوف الفرنسيين، ثم عاد إلى الجزائر في عام ١٩٢١. وحينما عجز عن أن يجد عملاً في الجزائر عاد إلى فرنسا في عام ١٩٢٣ حيث عمل في عدد من مصانع باريس، كما عمل بائعاً متجولاً في الطرقات. وأثناء هذه الفترة وازب مصالي على تلقى المحاضرات في معهد الدراسات الشرقية في فرنسا، كما حضر عدة محاضرات في جامعة بورديو ويقال أيضاً في جامعة السربون^(٣).

عاش مصالي كغيرة من العمال الجزائريين حياة الكفاف وفي أوضاع شاقة، واتصل بالطبقات العاملة الفرنسية وسرعان ما انضم إلى الحزب الشيوعي الفرنسي وزوج من شيوعية بارزة. واستفاد مصالي من خدمته في الخلايا الشيوعية إذ أكسبته مرونة وتجربة تنظيميتين ظهرت آثارهما حينما شرع في تنظيم حزب النجم، ولذلك كان الحزب يحمل الطابع الماركسي^(٤). وقد كان لتجارب مصالي العديدة أيضاً في الحياة آثارها على شخصيته، فقد أكسبته الطابع البروليتاري الثوري العنيف، وهذا جعله يقف في وجه جميع الضغوط التي تعرض لها والتي كانت تحاول النيل منه ويردها بشجاعة فائقة^(٥). ويقول

(1) Ibid., pp. 25 - 26.

(2) صلاح العقاد، المرجع السابق، ص ٣٢٢.

(3) Joan Gillespie, op. cit., p. 40.

(4) Jamil Abun Nasr, op. cit., p. 319.

(5) Julien, op. cit., p. 117.

بعض الكتاب أنه بالإضافة رلى هذا الطابع كان مصالى يتمتع بمواهب أخرى، فقد كان خطيباً بارعاً ومظماً موهباً^(١). ويرى آخرون أن مصالى كان سياسياً محنكاً، فقد كان يهتم بالسياسة وبنشاط الأحزاب الأخرى وأنه أفاد منها الكثير وكان يؤيد بعضها، وأنه تعاطف مع الأمير خالد الهاشمى ومع النشاط الوطنى لشعوب الشمال الأفريقى^(٢).

وقد كانت هناك أول الأمر علاقة وثيقة بين الحزب الشيوعى الفرنسى ونجم شمال افريقيا، ومن المعروف أن الحزب الشيوعى الفرنسى كَوْن له فرعاً مستقلاً بالجزائر فيما بعد. وقد نشأ الحزب الشيوعى الفرنسى فى أعقاب الحرب العالمية الأولى وكان موقفه من الحركة الوطنية الجزائرية هو الإنكار، ولكن هذا الموقف تغير فى عام ١٩٢٢ حينما رأى قادة الحزب الشيوعى أنه لابد من تكوين جبهة مع العرب تكافح من أجل الاستقلال، وتوحد بين الأقلية الأوروبية والأغلبية المسلمة، وتضع حداً للنزاع الذى يستفيد منه الاستعمار. ومن ثم قرر الحزب انشاء حزب جزائرى مستقل وجعله تحت رئاسة شانترى^(٣).

ويذكر بعض المؤرخين أن «الحزب الشيوعى الجزائرى، تواجد فى الجزائر فى عام ١٩٢٠، وأنه كان يتكون فى الأصل من الأوروبيين فقط، ولكن منذ أواخر عام ١٩٢٠ انضم إليه الجزائريون وتحول بالتدريج إلى تنظيم نشط يوحد بين القوى العاملة فى جميع أنحاء البلاد»^(٤).

ولكى نتفهم نشأة الحزب الشيوعى الجزائرى ودوره فى الحركة الوطنية الجزائرية، لابد وأن نتعرض لكلا من الحزب الشيوعى الفرنسى والشيوعية العالمية (الكومينترن) وآثارهما على نشأة حزب جزائرى مستقل.

أما عن الحزب الشيوعى الفرنسى فقد نبع من انتصار الجناح الشيوعى فى مؤتمر الحزب الاشتراكى الذى عقد فى تور Tours فى فرنسا عام ١٩٢٠، وذلك بعد الانقسام الذى حدث بين المعتدلين الذين كانوا يؤيدون النظام البرلمانى

(1) Gerard Mansell, op. cit., p. 31.

(٢) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٤٣١.

(٣) حمدى حافظ، الشرقاوى، الجزائر، ص ص ٣٨، ٣٩.

(4) Lutsky, Algeria. A History of Africa 1918 - 1967, p. 62.

ومبادئ مؤتمر فرساي للسلام، وبين الغالبية المتطرفة التي طالبت بالدكتاتورية القائمة على أكتاف البرجوازية. وقد نجح هذا الجناح في تكوين تنظيم تابع لموسكو، وضعفت تبعاً لذلك الاشتراكية الفرنسية، ثم تأسس الحزب الشيوعي بصفة رسمية في عام ١٩٢٠ واتخذ من صحيفة L'Humanité لساناً له. وقد أيد الجزائريون هذا الحزب ومن ثم حاول انشاء فرع له في الجزائر^(١). وكان هدف الحزب من ذلك هو التعاطف مع القضية الجزائرية من أجل مقاومة الخطر الفاشستي الذي كان يهدد فرنسا ومستعمراتها. وكان هذا هو الهدف الأول للحزب الشيوعي الفرنسي، وقد اتضح ذلك من قول أحد أعضائه: «ان الحركة الجزائرية المناهضة للاستعمار كانت في أغلبتها الساحقة تعيش فترة تعثر، فقد كانت هناك مجموعة من المثقفين المشبعين بالروح الفرنسية تدافع عن مواقف اصلاحية ليست لها آفاق وطنية، وكانت هناك عناصر أخرى تجمعت في حركات سياسية أو دينية تساند مفاهيم وطنية ضيقة الأفق وغير متفهمة للخطر الفاشي الذي كان يهدد الجزائر وتونس والمغرب كما كان يهدد فرنسا وبقية العالم على أيدي هتلر وموسوليني وفرانكو»^(٢).

ونلاحظ أن الحزب الشيوعي الفرنسي كان يهدف إلى مطالبة الجزائريين بمحاربة الخطر الفاشستي وهذا الخطر عامل أضعاف لفرنسا بالتأكيد وهذا الاضعاف يرضى الوطنيين ويجدون فيه تحقيقاً لأغراضهم، ويبدو أن أعضاء الحزب الشيوعي الفرنسي تناسوا هذه الحقيقة وتناسوا أن الجزائر محتلة من قبل فرنسا.

هذا وقد تركزت دعاية الحزب الشيوعي الفرنسي في المدن الكبرى بالجزائر، ولم يكن له نفوذ مباشر على الرعاية الجزائريين حيث لم تجد آراؤه أذاناً صاغية لديهم، ولذلك اعتمد على النخبة المثقفة من الجزائريين، ولكن لا ننكر أن الحزب كانت له مواقف ايجابية، فقد طالب بالتعليم الزراعي وعدم قصره على المستوطنين الأوروبيين وأن يصل إلى الفلاحين الجزائريين، كما طالب أيضاً بالتعليم العربي وتعميمه لفائدة الجزائريين، وبيانشاء جامعة عربية بمدينة

(1) J.P.T. Bury, France 1814-1840, p. 259.

(٢) محمد الميلي، فرانز فانون والثورة الجزائرية، ص ص ٩٣، ٩٤.

الجزائر وألا تكون قاصرة على أبناء الأثرياء بل يفيد منها الجميع دون تمييز طبقي. ونلاحظ أن الحزب الشيوعي الفرنسي لم يتعرض لمسألة دون تمييز طبقي. ونلاحظ أن الحزب الشيوعي الفرنسي لم يتعرض لمسألة السيادة الفرنسية بل ناقش بعض المسائل الفرعية مثل نظام الحكم العام والادماج وبعض الإصلاحات الاجتماعية. وبذلك نجد أن الحزب الشيوعي الفرنسي هو المسئول عن تسرب التيار الشيوعي إلى الجزائر. وقد ترك هذا التيار بعض الآثار على الجزائريين، وتمثل ذلك في تواجد منشورات في وهران ومنطقة القبائل تمدح لينين ونظامه، وفي وهران نادي عمال الموانئ بالإضراب احتجاجاً على موقف السياسة الفرنسية تجاه الشيوعية وذلك في عام ١٩٢٢ (١). هذا وقد التجأ الشيوعيون إلى العواطف الدينية والوطنية لإثارة الأهالي الجزائريين، واستغلوا أيضاً فكرة الصراع الطبقي لخلق الحقد بين المجموعتين، وكانت النتيجة أنه في عام ١٩٢٠ حدث إضراب عام في الجزائر العاصمة اشترك فيه ما بين ١٢٠٠ و ١٥٠٠ شخص ردّدوا نشيد الحركة الشيوعية العالمية، وكانت هذه الحركات منظمة من قبل الفرنسيين في باريس.

وقد قام الحزب الشيوعي الفرنسي بحملة كبيرة لتجنيد الجزائريين وأهالي الشمال الأفريقي للانضمام إلى صفوفه، وكان من بين أولئك مصالي الحاج ومحمد بن الأكل. وقد وقع اختيار الحزب على مصالي لدخول انتخابات عام ١٩٢٤ في باريس ومنح الحزب تأييده أيضاً لمناظلي المغرب مثل الأمير عبد الكريم، وأعلن تأييده كذلك للمؤتمر الأول لأهالي شمال إفريقيا الذي عقد في باريس عام ١٩٢٤ والذي أعلن فيه دوريو Doriot زعيم الحزب تأييده المطلق لأهالي الشمال الأفريقي (٢).

ولكن واجهت هذه الحركة الشيوعية عداً من جانب كلا من الزعماء الدينيين والمستعمرين الأثرياء في الجزائر، فالعامل الديني كان من أهم عوامل إضعاف الشيوعية في الجزائر نظراً لتعارض التيار الشيوعي ومبادئه مع الإسلام. أما المستعمرين فقد وجهوا الاتهامات إلى الحزب لأتباعه سياسة

(١) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٣٧٦، ٣٧٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٧٧، ٣٧٨.

استعمارية في الجزائر ضد فرنسا، ولذلك كون الشيوعيون «فيدرالية الجزائر للحزب الشيوعي، وكانت هذه خطوة أولية نحو خلق حزب شيوعي مستقل بعد عقد متكامل فيما بعد - كما سنرى، وقد أصدرت هذه الفيدرالية صحيفة لها تحت اسم الصراع الاجتماعي La Lutte Sociale. وكانت هذه الصحيفة تربط دائماً بين القضية الجزائرية والمشكلات التي كانت تواجه فرنسا ولا تنظر إليها نظرة مستقلة، ومن ناحية أخرى شغلت الفيدرالية نفسها بالعمال الفرنسيين في المدن الرئيسية وأهملت الجزائريين^(١).

وهكذا ظل الحزب الشيوعي الفرنسي يعمل في الجزائر خلال عقد كامل، ولكن نتيجة نشاطه كادت تكون لا شيء بالنسبة للحركة الوطنية الجزائرية. وهذا الفشل يرجع إلى عدة أسباب منها: تعاونه مع الكومنترن وهذا اضطره إلى أن يتخذ موقفاً خاصاً بالنسبة للحركة الوطنية الجزائريين وهو ربطها بمصير فرنسا دائماً. ومن الأسباب أيضاً هدفه غير المحدد بخصوص مستقبل الجزائر، فقد كان من المتوقع أن يستمر هجومه ضد الامبريالية إلى النهاية حتى لو أدى الأمر إلى تمزيق الامبراطورية الفرنسية ولكنه لم يسلك هذا الطريق. ونضيف إلى ذلك أن الحزب فشل في أن يجذب إليه الاتجاهات الوطنية التي سادت الجزائر في فترة ما بين الحربين العالميتين مثل اتحاد المنتخبين الجزائريين، وجمعية العلماء المسلمين، وحزب الإصلاح بزعامة الأمير خالد^(٢).

ورغم ذلك فنحن لا ننكر أن الحزب الشيوعي الفرنسي قد فتح آفاقاً جديدة أمام الجزائريين، وكان ملجأ لبعض الجزائريين من عسف الفرنسيين، بالإضافة إلى أنه استطاع تعليم الجزائريين المناورات السياسية والشعارات المختلفة. وعلى هذا نجد أن كلاً من الشيوعية والوطنية الجزائرية كانا في حاجة إلى بعضهما فالأولى في حاجة إلى معرفة طريقها إلى الجزائر، والثانية كان تجد ملجأ لها في الأولى نظراً لاتساع إمكانياتها. ولهذا ظل الارتباط بين الطرفين قائماً لفترة ثم انفصلا في النهاية^(٣).

(١) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٣٧٧، ٣٧٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٧٧، ٣٧٨.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٨٦.

ونحاول الآن التعرض إلى العلاقة بين الشيوعية العالمية والحركة الوطنية الجزائرية. فقد ولد الكومنترن في عام ١٩١٩ (المنظمة الشيوعية العالمية) وأعلن تأييده لمبدأ حق تقرير المصير بالنسبة لجميع الشعوب، ومن خلال المؤتمرات التي عقدها نلاحظ وجود ارتباط بين الشيوعية العالمية وبين الحركة الوطنية الجزائرية، ولكن لم تناقش جميع المؤتمرات التي عقدها الكومينترن قضية الجزائر بشكل مستقل وإنما تعرضت إليها في بعض هذه المؤتمرات فقط. ففي المؤتمر الأول الذي عقد بموسكو في عام ١٩١٩ كان التركيز على مشكلات آسيا وأفريقيا. أما المؤتمر الثاني، وقد عقد بموسكو أيضاً، في عام ١٩٢٠ فقد تحدث فيه لينين عن الحركات الثورية في العالم، وحث الشيوعيين على مساعدة الحركات القومية التحررية في البلاد المختلفة وليس الاتحاد معها، وأن يكون منها أحلافاً مؤقتة، وبذلك تعرض لمشكلة الجزائر بشكل غير مباشر. ورغم هذا التعرض غير المباشر فقد بالغ الفرنسيون في تصوير الدعاية الشيوعية في الجزائر، واتهموا الجزائريين بأنهم يتآمرون ضد فرنسا تحت التأثير البولشفيكي، ولكن في عام ١٩٢٠، أعلنت الحكومة السوفيتية رسمياً عن عزمها على تشجيع الثورة في الجزائر. إلا أن المؤتمر الثالث للكومنترن في موسكو عام ١٩٢١ فشل في اتخاذ قرارات لصالح القضية الجزائرية، ولكن زيارة الرئيس الفرنسي ميليران للجزائر في عام ١٩٢٢ جذبت أنظار أعضاء الكومينترن إلى القضية الجزائرية. وفي تلك المناسبة أصدرت اللجنة التنفيذية للكومنترن بياناً لتحرير تونس والجزائر، ووعد البيان الجزائريين بأن فجر التحرير قد جاء بالبروليتاريا العربية التي كانت في نظرهم تخضع لأسوأ أنواع الاستغلال من الارستقراطية المحلية من الفرنسيين^(١). وفي نهاية عام ١٩٢٢ عقد المؤتمر الرابع للكومنترن بموسكو، وقد احتلت القضية الجزائرية جزءاً من المناقشة. ولكن بعض الشيوعيين تبناوا منطق المستعمرين في ربط مصير الجزائر بمصير فرنسا، فتحريروا الأولى، في نظرهم، مرتبط بمصير الثانية. ولكن هذا المؤتمر الرابع اختتم أعماله بعدة توصيات كان أهمها إدخال الجزائريين في الحزب الشيوعي الفرنسي. أما المؤتمر الخامس للكومينترن فقد قرر خلق لجنة عن الاستعمار

(١) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص ٣٦٦، ٣٦٧.

مركزها السرى فى جنيف، وكانت مهمة هذه اللجنة مضاعفة الدعاية فى المستعمرات وتنظيم الثورات القومية، وقد اشتملت هذه اللجنة على أعضاء من الجزائر وروسيا وبريطانيا وفرنسا والهند الصينية والهند وأيرلندا وأمريكا. أما المؤتمر السادس فقد حاول تحويل نجم شمال افريقيا الوليد من حزب مغلق إلى كتلة مناضلة تضم منظمات ثورية مختلفة^(١).

ونلاحظ أن نقطة الخلاف بين الشيوعية العالمية ونجم شمال افريقيا كانت الصراع حول فكرة الحزب الوطنى الثورى المغلق وفكرة الحزب الشيوعى الثورى المفتوح ولذلك نادى الشيوعيون العرب بضرورة فصل أحزاب شمال افريقيا الشيوعية عن الحزب الشيوعى الفرنسى التابع للشيوعية العالمية فى الثلاثينات، وطالبوا بتكوين حزب شيوعى جزائرى مستقل، ولكن هذا الحزب لم يولد إلا فى عام ١٩٣٥^(٢). وبذلك نجد أن هذه الأسباب هى التى أوجدت القطيعة بين نجم شمال افريقيا والشيوعية العالمية كما سنرى فيما بعد. وهكذا نجد أن أثر الشيوعية العالمية على القومية الجزائرية كان ضعيفاً، فقد فشل الكومينترن فى خلف حزب شيوعى جزائرى «دائم»، وترك تمثيل الجزائر فى أيدي الحزب الشيوعى الفرنسى وهذا يعنى أنه قبل الفكرة القائلة بأن الجزائر جزء من فرنسا، وحينما خلق الجزائريون منظمة لهم من أجل الاستقلال فى فرنسا وهى نجم شمال افريقيا اتهمهم الشيوعيون بالوطنية الضيقة^(٣).

ولكن نلاحظ أن الحزب الشيوعى الجزائرى المحدود الذى أنشأه الجزائريون لم يحقق النتائج المرجوة لعدة عوامل منها: شخصيته المختلطة، إلى جانب أن غالبية أعضائه كانوا من الفرنسيين واليهود وبعض المسلمين من العمال، وهؤلاء لم يكن اهتمامهم مركزاً إلا على مصالحهم الدينية والحضارية والطبقية. ولذلك كانت محاولة الحزب القيام بدور فعال فى المجتمع الاسلامى غير مجدية لفشله فى اجتذاب طبقة المزارعين وهى طبقة كبيرة العدد نسبياً، هذا بالإضافة إلى أنه كان يفتقر إلى التنظيم السليم، فتذكر بعض الاحصائيات أن مؤيديه لم يزيدوا

(١) المرجع السابق، ص ٣٦٨، ٣٦٩.

(٢) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٣٦٩، ٣٧٠.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٧٠.

على عشرة آلاف شخص وهؤلاء كانوا لا يعترضون على سياسة فرنسا بل يؤيدون الوضع الراهن، وبالتالي لم يكن لهم تأثير يذكر. وبالإضافة إلى العوامل السابقة ساهم في انهيار الحزب موقف المعارضة من جانب الحكومة العامة للجزائر ورجال الحزب موقف المعارضة من جانب الحكومة العامة للجزائر ورجال الدين الجزائريين^(١). فالعامل الديني كان من أهم العوامل في فشل التيار الشيوعي في البلاد الإسلامية لتعارض الشيوعية مع الإسلام على طول الخط.

أما عن كيفية تكوين حزب النجم في فرنسا فقد تم بصورة تدريجية لأنه كان من أساليب فرنسا دائماً العمل على إبعاد سكان الشمال الأفريقي الذين كانوا يعملون بها عن بعضهم البعض حتى لا يتحدوا ضدها. ولكن هذا الأسلوب الفرنسي انهار حينما بدأ الطلبة من كل من تونس والجزائر ومراكش في الالتقاء والتقارب في باريس، وشرعوا في عقد المؤتمرات بين الحين والآخر^(٢). ولم تكن هذه الاجتماعات والمؤتمرات في بادئ الأمر ذات طابع سياسي ولم تكن تمثل أكثر من التقاء اجتماعي لأهداف اجتماعية، ولكن هذه الجماعة بدأت بالتدرج في التحويل إلى تنظيم سياسي يحمل الطابع الإسلامي الاجتماعي^(٣). وكان مصالي الحاج ومعروف محمد من أبرز أفرادها، وقد أدرك الأخير الذي كان من أنصار الحرية الفرق بين فرنسا وما فيها من حريات وبين الجزائر وما فيها من كبت، فكتب يقول: «إن من يشرب الخمر في الجزائر يعتقل ويوضع تحت الرقابة الشديدة»^(٤). ويقصد رقابة المسلمين النابعة من تحريم الدين الإسلامي لشرب الخمر.

وهكذا كانت الاجتماعات ميسرة على الأرض الفرنسية وأخذت في النمو حتى تكونت هيئة لإغاثة سكان الشمال الأفريقي والنظر في مطالبهم بعد أن كانت اجتماعاتهم لا تحمل أى طابع تكتلي^(٥). ومن ناحية أخرى بدأ العمال الجزائريون في التعاون مع الوطنيين الآخرين الذين ينتمون لشمال أفريقيا والذين بلغ عددهم

(1) Le Tourneau, Revolution Politque de l'Afrique du Nord Muslmane, pp. 322 - 323.

(2) Colin Legum, Africa, p. 11.

(3) Patrick Rooke, Asia and Africa, The Great Awakening, p. 101.

(4) Tayeb Belloula, Les Algériens en France, p. 80.

(5) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص ١٤.

آنذاك ٤٠,٠٠٠ شخص وأيدهم بعض الأوروبيين المتعاطفين مع القضية الجزائرية الوطنية. وقد نظم هؤلاء الاجتماعات السياسية وشكلوا الجمعيات الاجتماعية والمدنية، وأصدروا الصحف التي تعبر عن آرائهم، وحقنوا المؤتمرات الصحفية، وعندما نفى الأمير خالد من الجزائر في عام ١٩٢٣، رحبوا به وقضى معهم بعض الوقت^(١).

وكان أول اجتماع مهم تعقده هذه الجماعة هو مؤتمر الشمال الأفريقي، وذلك في عام ١٩٢٤ من أجل مناقشة مشكلات السكان المغاربة. ويرى بعض الكتاب أن هذا المؤتمر وحزب الأمير خالد الاصلاحى أعطيا نجم شمال افريقيا نموذجاً وقاعدة^(٢).

ونلاحظ أن الجزائريين كانوا يشكلون غالبية الأعضاء في هذه المؤتمرات لأن التونسيين لم يعملوا في فرنسا والمراكشيين كانت أعدادهم محدودة للغاية^(٣). في ٢ يولييه عام ١٩٣٦ عقد اجتماع آخر للأعضاء في صالة Grange Aux Belles في باريس، وفي هذا الاجتماع تم انتخاب اللجنة المركزية للحزب التي كانت تضم عشرة أعضاء على رأسهم مصالى الحاج رئيسياً وجيلالى شبيله أميناً للخزانة، وبقية الأعضاء غالبيتهم من الطبقة العاملة. وقد أصدر هؤلاء في بادئ الأمر صحيفة عربية - فرنسية تحت اسم (الاقدام) وهي الصحيفة التي كان الأمير خالد قد أصدرها من قبل، ولكنها أصبحت بعد عدة أشهر تحمل اسم (الاقدام الباريسى) ثم ملعت من الصدور بعد فترة. ومنذ ذلك التاريخ بدأت الدعاية للنجم في الانتشار في الأوساط العمالية في باريس وضواحيها.

وفي نوفمبر عام ١٩٢٦ عقد اجتماع عام ثانى في باريس، وبدأت الاتجاهات الوطنية تتضح من ثنايا المناقشات، وبدأت المطالبة باستقلال الجزائر تحظى بتأييد الغالبية العظمى ثم بدأ الأعضاء يفكرون في كيفية الأفادة من الجزائريين الذين كانوا يشكلون جمهوراً كبيراً من العمال، وفكروا أيضاً في الحزب الشيوعى الفرنسى، وانضم إلى التنظيم بعض الفرنسيين المتعاطفين مع

(1) Charles Ageron, Histoire Contemporaine de l'Algerie, p. 88.

(٢) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٤٢٥.

(3) Le Tourneau, op. cit., p. 312.

الجزائريين وبعض الشيوعيين ولكن بعد هذا الاجتماع بدأ نشاط العناصر الشيوعية في الانكماش والتضاؤل^(١).

وهكذا ولد حزب نجم شمال إفريقيا L'Etoile du Nord Africain بصفة رسمية في عام ١٩٢٦ تحت رئاسة وإدارة مصالى الحاج مع جعل الأمير خالد رئيساً شرفياً له. وكان هذا الحزب يحمل طابعاً خاصاً، فقد كان منظمة ثورية بروليتارية قومية وكانت أهدافها تتعارض كلية مع أهداف اتحاد المنتخبين المسلمين بزعامة فرحات عباس^(٢) والذي عاصرها على النحو الذي سنراه فيما بعد. وقد تأسس حزب النجم أساساً من أجل الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية والاجتماعية لمسلمي الشمال الأفريقي ولتعليم أعضائه^(٣). وقد استطاع الحزب بعد ذلك أن يضم إلى صفوفه مؤيدين كثيرين بلغوا في عام ١٩٢٩ أربعة آلاف عضو، وأخذ يزيد من دعايته عن طريق اللافتات، والصحف، والمؤتمرات. وكما تدين جمعية العلماء بانطلاقها إلى رئيسها عبد الحميد بن باديس، فإن معظم الكتاب يرون أن حزب النجم كان يدين بقوته وطابعه المميز إلى مصالى الحاج^(٤).

وفي عام ١٩٢٧ أصبح مصالى الحاج رئيساً للحزب منذ ذلك التاريخ في التقليل من ارتباطه السابقة بالحزب الشيوعي الفرنسي، وفي ذات الوقت أخذت أعداد التونسيين والمراكشيين الأعضاء في الحزب في الانكماش نتيجة لانشغالهم بأحداث بلادهم الداخلية، وبذلك أصبحت السيطرة للعمال الجزائريين. وقد وصف بعض الكتاب عقائد بعض أعضاء النجم بالماركسية المتطرفة والعاطفة الإسلامية المكثفة^(٥). بينما كان رأى البعض الآخر من الكتاب أن مصالى نفسه كان يمزج بين العاطفة الإسلامية والعاطفة الماركسية^(٦). وعلى أية حال فقد

(1) M. Akli Benoun, L'Histoire par la Bande, pp. 52 - 53.

(2) Gerard Mansell, op. cit., p. 41.

(3) Henri Favord, La Revolution Algerienne, p. 66.

(4) Julien, op. cit., p. 117.

(5) Joan Gillespie, op. cit., p. 40.

(6) Jamil Abun Nasr, op. cit., p. 320.

كان لمصالي طموح شديد وآمال قوية وقد حدد أهداف حزيه فى البرنامج الذى أعلنه فى عام ١٩٣٣ على النحو التالى:

«ان برنامجنا السياسى لنجم افريقيا الشمالية، بعد أن درستة بعناية وحلته بعمق اللجنة الإدارية المؤقتة السابقة، قد تم التصديق عليه من جميع الأعضاء والمنضمين إلى منظمنا والذين اجتمعوا فى جلسة عمومية يوم ٢٨ مايو عام ١٩٣٣ فى الساعة الرابعة فى ٤٩ شارع دى بريتانو بباريس. ان محتوى مواده بسيط ومفهوم جيداً ويستجيب كلية إلى آمال الشعب الجزائرى، ونوصى بأن يقرأه الشعب الجزائرى باهتمام وأن يتفهمه وأن ينفذه، ويجب أن نعتبره نحن حلفاً وطنياً رابطاً جامعاً لكل الزهالى المسلمين الجزائريين، عاملاً بإخلاص وتضحية من أجل الدفاع عن مصالحنا ومطالبنا العاجلة واستقلال بلادنا. ومن أجل خلاصنا ومن أجل مستقبلنا ولكى نحتل مكاناً جديراً بسلالتنا فى العالم، فلنقسم جميعاً على القرآن وبالإسلام أن نعمل حتى النهاية لتحقيق البرنامج ولانتصاره الأخير».

القسم الأول:

- إلغاء قانون الأهالى البغيض الحالى وإلغاء جميع القوانين الاستثنائية.
- العفو العام عن كل أولئك الذين كانوا قد سجنوا، ووضعوا تحت الرقابة الخاصة، أو نفوا لارتكابهم شيئاً ضد قانون الأهالى أو قاموا بجرائم سياسية.
- الحرية المطلقة للسفر إلى فرنسا وإلى غريبها من البلاد الأجنبية.
- حرية الصحافة، الاجتماع، التجمع، والحقوق السياسية والنقابية.
- إحلال مجلس وطنى جزائرى منتخب عن طريق التصويت العام محل المجلس الحالى الذى لا ينتخب إلا عن طريق التصويت المحدود.
- إلغاء البلديات المختلطة والمناطق العسكرية وإحلال مجالس بلدية منتخبة عن طريق التصويت العام بدلاً منها.
- حق الجزائريين فى تقلد جميع الوظائف العامة دون أى تمييز مع المساواة فى العمل وفى المعاملة للجميع.
- التعليم الإيجابى باللغة العربية، وحق جميع الجزائريين فى التعليم على جميع

المستويات، وخلق مدارس عربية جديدة ونشر جميع الأعمال الرسمية بالعربية والفرنسية في ذات الوقت.

- تطبيق القوانين الاجتماعية والعمل على الجزائريين أيضاً، وحق العائلات الجزائرية في الجزائر في الحصول على المساعدة من جراء البطالة وفي العلاوات العائلية.

- زيادة القروض الفلاحية إلى الفلاحين الصغار وتنظيم أكثر جدية لنظام الري وتطوير وسائل المواصلات والمساعدة الحكومية إلى ضحايا المجاعات.

القسم الثاني: استقلال الجزائر الكامل،

- جلاء تام لجيش الاحتلال.

- تكوين جيش وطني.

- حكومة وطنية ثورية.

- مجلس تأسيسي منتخب عن طريق التصويت العام.

- التصويت العام في كافة الدرجات وصلاحيات الترشيح إلى جميع المجالس بالنسبة لجميع سكان الجزائر.

- اللغة العربية هي اللغة الرسمية.

- تسليم جميع الممتلكات إلى الدولة الجزائرية بما في ذلك المؤسسات العمومية التي اغتصبها المحتلون.

- تأميم الممتلكات الكبيرة التي اغتصبها الاقطاعيون وتسليمها إلى الفلاحين وإعادة الأراضي والغابات التي أخذتها الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية.

- حرية التعليم بالعربية وإجباريته على جميع المستويات.

- تعترف الدولة الجزائرية بحق تشكيل الاتحادات والتحالفات وحق الاشراف عليها وهي تتعهد بمناقشة القوانين الاجتماعية.

- المساعدة العاجلة للفلاحين بتخصيص قروض دون فائدة من أجل شراء الآلات وتنظيم الري وتحسين وسائل المواصلات^(١).

ونلاحظ على هذا البرنامج أن هدف مصالي كان فصل الجزائر عن فرنسا واستقلالها نهائياً ولو بعد عدة مراحل تدريجية. وقد وضع مصالي في برنامج الحزب تخطيطاً شاملاً للدولة الجزائرية الجديدة والأسلوب الذي سبّس عليه

(١) نقلاً عن أبي القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ص ٣٩٧ - ٤٠٠.

وأراد لها السيطرة التامة على جميع موافقها ومنشأتها. ونلاحظ على هذا البرنامج أيضاً الطموح الشديد والرغبة القوية في بناء الدولة الجديدة التي تعيد للجزائريين كيانهم.

ومن أجل الحصول على التأييد الدولي للقضية الجزائرية، شارك مصالى في عدة مؤتمرات دولية لعرض برنامج حزيه، ونذكر منها «مؤتمر مناهضة الاستعمار» الذي عقد في بروكسل عام ١٩٢٧^(١). وكان هذا المؤتمر يضم وفوداً من آسيا وأفريقيا وأمريكا، ومن الشخصيات العالمية التي شاركت فيه نهرو ممثلاً للهند، ومثل حزب النجم كلاً من مصالى الحاج والشاذلي خير الله التونسي. وكان هذا المؤتمر فرصة لإعلان مطالب الجزائريين أمام المجتمعين، حيث قدم مصالى المطالب السابق ذكرها إلى المؤتمر. وكان لهذا المؤتمر صدها وخاصة لدى الشيوعيين الذين باتوا يخشون قوة الحزب ووضعها في الاعتبار منذ ذلك التاريخ. واثراً عودة وفد حزب النجم من المؤتمر عقد أعضاؤه مؤتمراً في باريس وقدموا تقريراً مفصلاً عن نشاطه إلى مهاجري الشمال الأفريقي، ثم قدم الوفد التحية إلى الزعماء النفيين وهم الأمير خالد والأمير عبد الكريم الخطابي والشيخ الثعالبي التونسي. وأوضح الوفد أن الحزب ليس حركة قصيرة الأجل مثل حركة الأمير خالد، وإنما هي حركة عميقة تقوم على كاهل الجماهير المضطهدة، وطالب الجميع بالانضمام إلى الحزب وشرع الأعضاء في توجيه المنشورات خلال عام ١٩٢٧، ١٩٢٨ إلى أبناء الشمال الأفريقي يدعونهم إلى اليقظة والاتحاد لتحرير بلادهم، وطالبوهم بتنظيم حركة واسعة النطاق وجبهة عريضة ضد الاستعمار الفرنسي^(٢). ولم يقتصر نشاط مصالى على هذا المؤتمر فقد بعث بمذكرة في عام ١٩٣٠ إلى عصابة الأمم يناشدها العون في تحقيق مطالب الجزائريين^(٣)، كما شارك حزب النجم أيضاً في مؤتمر طلبة الشمال الأفريقي الذي عقد في باريس في عام ١٩٢٨ واستنكر أعضاء المؤتمر أساليب فرنسا الاستعمارية في الشمال الأفريقي^(٤).

(1) Favord, op. cit., p. 67.

(٢) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٤٣٣ - ٤٣٤.

(3) Gillespie, op. cit., p. 41.

(4) Mouilleseaux, Histoire de L'Algérie, p. 398.

وفي الفترة التالية شرع أعضاء النجم في اعداد برنامج للعمل يهدف إلى اضعاف الحكم الفرنسي في الجزائر بصفة خاصة وفي افريقيا الشمالية بصفة عامة، فقام أعضاؤه بتوزيع منشور، تم طبعه في باريس، تحت عنوان «إلى اخواننا في المغرب والجزائر وتونس»، دعا المغاربة إلى استئناف الحرب بين القوات الريفية والقوات الفرنسية والإسبانية، ودعاهم إلى أن يبقوا يقظين ومتحدين لتحرير بلادهم. أما الجزائريون والتونسيون فقد طالبهم المنشور بما يلي: «اعلنوا حقوقكم، ناضلوا لكي تحصلوا على حريتكم السياسية وتعملوا على تحسين أوضاعكم، اخبروا اخواتكم الذين يعملون في الجيش الفرنسي ألا يحاربوا ضد اخوتهم المغاربة، يحيا أبطال الاستقلال العربي، يحيا نضال كل مسلم في افريقيا الشمالية من أجل التحرر»^(١). وكانت الصحافة من وسائل اتصال النجم بالجزائريين وأهالي الشمال الافريقي ومن الوسائل المعبرة عن أهدافه أيضاً. وقد أصدر النجم صحيفتين وهما (الاقدام) التي أصبحت تحمل اسم «الاقدام الشمال الافريقي»، كما سبق ذكره، وصحيفة «الأمة» La Nation وقد صدرت في عام ١٩٣٠^(٢). كانت هذه الصحيفة أسبوعية وباللغة الفرنسية، وقد انتشرت بين دول البحر المتوسط وتدخلت في المسائل السياسية التي تهم الجزائريين، مثال ذلك مهاجمتها بعنف الاحتفالات التي أقامها الفرنسيون في ذكرى مرور مائة عام على احتلالهم للجزائر في عام ١٩٣٠، وقد عرفت بالاحتفالات المئوية Le Centenaire.

أوضحت الزمة كيف أن الفرنسيين أنفقوا حوالي مليون فرنك من ميزانية الجزائر من أجل هذه الاحتفالات التي جددت الشعور بالمأساة التي حلت بالبلاد^(٣). وقد لاقت هذه الصحيفة نجاحاً كبيراً وذلك بفضل الإداريين الذين نظموا توزيعها وأوجدوا فيها الحيوية الفكرية. وقدرت الأعداد التي وزعت من هذه الصحيفة بحوالي ١٢ ألف نسخة منذ صدورها حتى عام ١٩٣٣، أما في هذه السنة وحدها فقد بلغ عدد النسخ التي تم توزيعها ٤٤ ألفاً فيما عدا الأعداد الاستثنائية كصحيفة للحزب. وهذا برهان واضح على قوة تأثير قادة الحزب

(١) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٤٣٤.

(2) Ageron. op. cit., p. 88.

(3) Favord, op. cit., p. 67

على المغاربة . ونلاحظ أن هذه الصحيفة كانت أحد مصادر الحزب المالية الرئيسية بالإضافة إلى الأموال التي كانت تجمع من المهاجرين في فرنسا والهدايا النقدية التي كانت تقدم للحزب . ولذلك كانت بطاقة الاشتراك في عضوية النجم تحتوى على العبارة التالية : «أيها الأخوة المسلمون اشتركوا وحشوا جميع أصدقائكم على الاشتراك، ان النقود هي عصب العمل، وهذا العمل قد بدأ بالكثير من الصعوبات ويجب أن يتطور ليضم كل افريقيا الشمالية، يجب أن نواصل أكثر من أى وقت مضى نضالنا من أجل مطالبنا والحصول على تحررنا . أننا أقوياء ولكن وسائلنا المالية ضعيفة في الوقت الراهن، ساعدوا حركتنا الوطنية معنوياً ومادياً لكي نحقق واجبنا كمسلمين أصلاء . إلى الأمام إن الله معنا، (١) .

وقد منعت السلطات الفرنسية صحيفة الأمة من الصدور بعد أن ازداد انتشارها بشكل واضح .

أما صحيفة (الاقدام) فقد كانت شهرية وصدرت باللغتين الفرنسية والعربية مع عنوان فرعى باللغة العربية «من أجل الدفاع عن مسلمى افريقيا الشمالية» . وقد منعت السلطات الفرنسية صدورها في عام ١٩٢٧ لأنها اعتبرتتها تمثّل تهديداً لهدوء الشمال الافريقى (٢) . ولكن - كما سبق القول - أعاد قادة الحزب إصدارها تحت اسم (الاقدام الباريسى) ثم (الاقدام الشمال الأفريقى) .

ورغم انتشار صحف حزب نجم شمال افريقيا في جميع مناطق البحر المتوسط إلا أنها كانت تصل إلى الجزائريين في الجزائر بطريقة سرية وبتكتم شديد وكان لا يعرف أخبار الحزب إلا نفر من الخاصة الذين كانت تصلهم هذه الصحف وذلك بسبب الرقابة الشديدة التي فرضتها السلطات الفرنسية على الصحافة الجزائرية (٣) .

وإزاء هذا النشاط المتزايد لحزب النجم ازداد قلق السلطات الفرنسية في باريس، ورأت أنه لا بد من وضع حد لهذه الثورة التي تعمل ضدها، فأصدرت

(١) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٤٢٦ .

(٢) المرجع السابق، ص ٤٢٧ .

(٣) محمد على دبور، الجزائر الحديثة ونهضتها المباركة، الجزء الثانى، ص ١٠٣ .

محكمة السين حكمها بحل الحزب في ٢٠ نوفمبر^(١). وكانت الأسباب التي أعلنتها في حكمها هي «إثارة النجم تمرد الوطنيين ضد الحكم الفرنسي وحثهم على المطالبة بالاستقلال للشمال الإفريقي»^(٢).

وهكذا كانت المطالبة بالاستقلال - في نظر الفرنسيين - جريمة توجب العقاب، ولكن لا يمكن أن نتجاهل الدور الذي لعبه الشيوعيون في حل الحزب بإثارتهم السلطات الفرنسية ضده، وخاصة بعد أن انفصل النجم عن الشيوعية وازداد العداء بين الطرفين. ونضيف إلى ذلك أيضاً استياء الفرنسيين من موقف النجم إزاء الاستعداد للاحتفالات التي أقاموها في ذكرى الاحتلال الفرنسي للجزائر، والذي أثار ثائرة الوطنيين وظهر واضحاً في مقالات أعضاء الحزب في صحيفتي الأمة والاقدام الشمال الإفريقي. فقد كان نجم شمال إفريقيا باعتباره حزباً ثورياً قد سبق رلى استنكار الاحتفال المئوي. فخلال صيف عام ١٩٢٨ وزع الحزب منشوراً باللغة العربية والفرنسية في الجزائر بخصوص الاحتلال. وكان عنوان المنشور «النضال ضد الامبريالية الفرنسية، وقد تحدث بإسهاب عن الاحتلال ونتائجه، فاستنكر قتل النساء والأطفال، وحرق القرى والمحاصيل واختلاس الثورة من جانب جيش عطشان للدم والنهب. ونشر النجم أيضاً في صحيفة الاقدام بياناً في عام ١٩٢٨ بعنوان «من أجل استقلال إفريقيا الشمالية». وفي هذا البيان طالب الحزب الجزائريين بأن يعلنوا حقوقهم وينظموا حركة واسعة ضد الامبريالية الفرنسية في الجزائر^(٣). والحقيقة أنه من الأسباب التي دفعت النجم إلى اتخاذ هذا الموقف هو انكار فرنسا وجود أي مظهر من مظاهر التمدن والتحضّر في الجزائر قبيل الاحتلال فقد كتب أحد المؤرخين الفرنسيين في هذه المناسبة يقول: «إن الجزائر لا تملك شيئاً وحتى تلمسان التي تعتبر متمدنة لا يمكن مقارنتها بمدينة تونس أو فاس ولا يمكن بالطبع أن تصل إلى مدينة القاهرة. وعلى ذلك توجد برجوازية اسلامية ولكنها لا تكون طبقة متميزة، وهذا الوضع قائم في الجزائر فقط، ولا يوجد له مثيل في كل من تونس

(١) علّال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص ١٤.

(2) Julien, op. cit., p. 117

(٣) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٣٥٠، ٣٥١.

أو مراکش . وهذا الوضع لم ينتج عن الاحتلال الفرنسي أو عن الرقابة الشديدة التي فرضت على المجتمع الجزائري، وإنما سبب ذلك أن غالبية سكان الجزائر حرفتهم الرئيسية الرعى، وهذه الطبقة بالطبع لا تعيش حياة منتظمة، بينما الطبقة البرجوازية الحقيقية في الجزائر تتكون من الأوروبيين الذين رسوا عند سيدى فرج في ثيابهم الحمر الزاهية وهم الذين ساهموا في تحضر الجزائر،^(١).

ونلاحظ في قول هذا المؤرخ وصفه للجزائر بالتخلف والقبلية وعدم وجود طبقة برجوازية متميزة بها وفي هذا إنكار غير مباشر لوجود حركة وطنية جزائرية، لأن الحركات الوطنية عادة ما تقدم على كاهل الطبقة الوسطى في المجتمع . ومن ثم كان استياء أعضاء النجم من هذا الأسلوب . كما نلاحظ أن الاحتفالات المئوية أثرت تأثيراً فعالاً على جميع الأحزاب السياسية التي عملت في الجزائر خلال فترة ما بين الحربين العالميتين بل والتي تواجدت خارجها متمثلة في حزب النجم، وذلك للأسلوب المهين الذي اتخذته وللإستعدادات التي قامت بها فرنسا في أجلها .

فقد عقد اجتماع في مارسيليا في ٢٩ أكتوبر عام ١٩٢٩ - بمناسبة الاستعداد لهذه الاحتفالات بين M. Mercier المندوب العام للاحتفالات المئوية في إفريقيا الفرنسية وبين M. Bordes حاكم عام الجزائر آنذاك، وأعلنا أن الاحتفال المئوي لفرنسا ينبغي أن يكون تمجيداً لوسائل الاحتلال الفرنسي، وألا يوجه ضد الوطنيين وليكن معلوماً أن هناك قرارات طيبة خاصة بالشمال الإفريقي ستطبق على السكان الوطنيين أى على العرب والبربر،^(٢).

هذا وقد أصدر أحد الكتاب الفرنسيين وهو Eugène Jung كتاباً بمناسبة هذه الاحتفالات تحت عنوان L'Islam et les Musulmans dans L'Afrique du Nord وجاء في بدأ حديثه: «من المؤكد أننا حينما كونا امبراطوريتنا في شمال إفريقيا تركنا أثراً واضحاً، إما عن طريق الأيدي العاملة التي أرسلناها إلى هذا الجزء، أو عن طريق الموانئ ووسائل المواصلات والطرق والمراكز الكبيرة التي أنشأناها، أو عن طريق التطور الصناعي الذي أوجدناه والمناجم التي قمنا

(1) Henri Favrod, op. cit., p. 67.

(2) Eugène Jung, op. cit., pp. 23 - 24.

باستغلالها، والتجارة العظيمة التي كان يعمل بها حوالي ٧٠٠ ألف أوروبي في الجزائر، والثراء الذي نتج عن هذه الأعمال^(١).

ونلاحظ هنا أن الكتاب يمجّد الفرنسيين ويشيد بدورهم في بناء الجزائر وتطوير اقتصادياتها كمحاولة منه لتبرير الاحتفالات المئوية، وقد تعرض Eugène أيضاً للوضع الراهن في الشمال الإفريقي، ومنجزات فرنسا في هذا الجزء من مستعمراتها، وتعرض أيضاً لسكان البلاد من العرب والبربر وحقوقهم وواجباتهم وكيف عاملتهم فرنسا، مع التأكيد في كل هذا على محاسن الاستعمار الفرنسي في الجزائر. ونلاحظ أن هذه الكتابات كان القصد منها تبرير الوجود الفرنسي في الشمال الإفريقي، ومحاولة التصدي للحركة الوطنية القائمة حينئذ. ولكن لم يكن لذلك أثر يذكر نظراً لضعف الحجة أو الفشل في الإقناع أو ربما لتجاهل الكاتب نوعية العقليّة الشرقيّة المسلمة فهو يشبه مثلاً الوندال بالأتراك من حيث كون كل منهما غازياً، بينما كان الجزائريون يعتبرون الحكم العثماني امتداداً للدعوة الإسلامية التي رأى فيها أهل الشمال الإفريقي أداة للتحرر القومي^(٢). ويضيف الكاتب في هذا الصدد: «إن فرنسا لم تظهر بذلك المظهر المتحيز في احتلالها للشمال الإفريقي كما فعل الرومان من قبل، ولم تظهر بمظهر الغازي كما فعل الوندال والأتراك الفاتحين بل ظهرت بمظهر الحريص على المصلحة الذي يتخذ سبيلاً وأسلوباً متعاطفاً. إن غزو الجزائر لم يكن انتصاراً للقوة، إنما - قبل كل شيء - انتصاراً للرأفة والشهامة. وهذا بالطبع يعود إلى رأفة المحتل وحبّه وعطفه على قلوب الوطنيين^(٣). ويحاول الكاتب أن يدلّل على مزايا فرنسا في الجزائر فيذكر مرسوم ١٨٧٠ الخاص بحصول يهود الجزائر على الجنسية الفرنسية، ومرسوم ١٨٨٩ الخاص بفرنسة أبناء الأجانب في الجزائر ويعتبرهما من أهم مزايا الاحتلال الفرنسي. ولكن حينما تعرض Eugène لوضع الجزائريين في ظل الاحتلال الفرنسي ذكر مساوئ هذا الاحتلال بصراحة شديدة وحالة البؤس التي كان يعاني منها الشعب الجزائري فقال:

(1) Eugène op. cit., pp. 25 - 26.

(٢) علال الفاسي، محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، ص ١١.

(3) Eugène, op. cit., p. 28.

«ان مسلمى الجزائرى يتعرضون للعديد من المظالم التى تتمثل فى القوانين الاستثنائية ويعيشون خارج أسوار العدالة، وطرردوا من أراضيهم الزراعية، وحرموا من شراء أراضي الاحتلال ويرزحون تحت وطأة محاكم الردع وساحات الاجرام، ولا يقبلون فى الوظائف العامة ولا يعاملون معاملة الفرنسيين أو الأوروبيين. ولا ننسى العمال الجزائريين الذين حرموا من الامتيازات ومن المساواة فى الأجور وتفرض عليهم الرقابة لمنع تكتلهم»^(١). ونلاحظ نوعاً من الاستنكار لأساليب الاحتلال الفرنسى من تساؤل الكاتب، هل تستطيع فرنسا أن تترك الوطنيين المسلمين الجزائريين بدون شىء، وأبنائهم الذين حرموا من المدارس ومن المفروض مساهمتهم فى الحياة الثقافية، وأبنائهم الجنود الذين يجودون بأرواحهم فى سبيل الوطن الفرنسى، ويجريون ساحات القتال، هل ستترك فرنسا كل ذلك بدون شىء؟

وقد كرر Eugène الاعتراف بالمظالم الفرنسية وبضياغ السكان الجزائريين فيقول: «إلى أى شىء نشير بعد ذلك؟ هل نشير إلى المزارع الفرنسية والأوروبية التى يبدو فيها فقر الوطنيين واضحاً؟ أم إلى السكان الذين يعانون من الأوروبيين، أو إلى أكواخهم وحاجتهم إلى المال لتحسين أوضاعهم؟ هل نشير إلى الحالة النفسية السيئة للشعب المسلم أم إلى قسوة القوانين الاستثنائية أو محاكم الردع التى ظلت تعمل ضد هؤلاء الوطنيين التعساء؟ أم نشير إلى البروليتاريا الوطنية التى تتقاضى أجور مجاعة، أم إلى النفوذ الشيوعى، أم إلى المثقفين الذين طردوهم ظلمنا الاجتماعى خارج أسوار المجتمع؟ وكما حدث فى عهد الرومان استولى الفاتحون على الأراضي الخصبة الفتية فى انتاجها، ونحن كذلك لازلنا حتى أيامنا هذه مستمرين فى عملية إنشاء مراكز جديدة للاحتلال ولا نترك للوطنيين سوى بعض الأراضي. لقد كان الوطنيون يدفعون ضرائب اضافية ولم يكن لهم نصيب كبير فى الميزانية. لقد كانت القرى بدون مرافق وأبناء الجزائريين بدون مدارس. لقد كان فى مدينة الجزائر وحدها ٦٠٠٠ طفل من الجنسين فى الطرقات. وفى المناطق القريبة من المدينة «الجزائر» كانت هناك معاناة من قلة مدارس وانعدام الطرق وعدم وجود عيون للمياه أو قناطر أو

(1) Eugène, op. cit., p. 29.

جسور، بل كانت هناك أكوام من العوادم. أنه باختصار نظام السيف دون هودة،^(١) وكان هذا هو الوضع في عام ١٩٣٠.

وهكذا كانت الاحتفالات المئوية فرصة لإثارة النقاش حول الوضع في الجزائر والمشكلات التي صادفت فرنسا فيها. وقد استنكر هذا الوضع الكثير من المؤرخين الفرنسيين، وكان وجهة نظرهم أن سياسة فرنسا في الجزائر وسوء تصرف إدارتها هي التي أدت إلى خلق حركة وطنية، فكان من هؤلاء Emile Larché أستاذ القانون بجامعة الجزائر، و Lesbon المختص باللجان المالية في مدينة الجزائر، فقد قالوا: «نقول هذه المرة ولا نتوقف عن التكرار إن المسألة الوطنية من المشكلات الجوهرية في الجزائر، بل هي من أعقد المشكلات، وعليها يعتمد مستقبل فرنسا في الجزائر وفي إفريقيا»^(٢).

وتقدم عضو فرنسي آخر في مجلس النواب باقتراح في ١١ يولييه عام ١٩٢٧ ويدعى Charles Reibel قائلاً: «أنه من غير المعقول ألا تزيد أعداد النواب، فقد قام الجزائريون بأعمال طيبة خلال الحرب، ومن الخطأ أن نعتبرهم كالحوانات. وأكرر القول أن هذا خطأ نرتكبه في مستعمراتنا التي تؤدي واجبها على أكمل وجه وخاصة خلال فترات الحروب، فهي تضحي بأرواح أبنائها من أجل الدفاع عنا»^(٣).

وتحدث أيضاً في فيكتور سبيلمان عن الوضع في الجزائر وعن أحوال الجزائريين وأشار إلى الجهود المخلصة التي يبذلونها وخاصة في ميدان الزراعة. وضرب سبيلمان أمثلة على ذلك بالتملكات الكبيرة فأشار إلى: شركة جنيقواز وكانت تمتلك مساحة تقدر بـ ٢٠ ألف هكتار من أراضي الدولة في إقليم سطيف، كما كانت تضم ٤٢٨ أوروبياً و ٢,٩١٧ من الجزائريين، وتحقق دخلاً سنوياً قدره ٣٢١,٩٢٠ فرنكاً. وفي سنة ١٩٢٣ كان عدد الأوروبيين بها ١٠٥ والجزائريين ٣,٥٧٢ وبلغ الدخل السنوي ١,٢٧٧ فرنكاً. كذلك ذكر أن الشركة الجزائرية العامة كانت تمتلك ١٠٠ ألف هكتار ممتدة في الأقاليم الثلاثة ونتاجها

(1) Eugène, op. cit., p. 29.

(2) Ibid., pp. 31 - 32.

(3) Ibid., p. 34.

كله يعود إلى جهود الوطنيين، وأصبحت هذه الشركة تمتلك فيما بعد ٧١ ألف هكتار - بالإضافة إلى المساحة السابقة - تستغل منها ٦٨٢, ١١ هكتار ويستغل المستأجرون الأوروبيون منها ٥٩, ٠٢٥ بواسطة الجزائريين^(١).

ومما زاد في إثارة الوطنيين أن فرنسا أنفقت أموالاً طائلة من أجل الاحتفالات المئوية، ولقد جرت مناقشات واسعة النطاق في اللجان المالية من أجل تدبير الأموال التي كانت ستتكلّفها هذه الاحتفالات - حيث زينت المباني في الجزائر من أجل هذا الغرض، وشكل Bordes الحاكم العام آنذاك فرقة عسكرية خاصة وأعاد صنع الزي العسكري الذي استعمل في عام ١٩٣٠ ليعيد تمثيل عملية الاحتلال أمام الجزائريين ضمن برنامج الاستعراض العسكري^(٢).

وعلى ذلك ضاعف النجم من حملته المعادية للاستعمار الفرنسي وأعوانه من الجزائريين أمام هذه الاستعدادات، ولذلك بعد أن قرار حل الحزب صدر عشية الاحتفالات وتبع ذلك منع صحفه من الصدور واضطهاد أتباعه. ولكن قرار حل حزب النجم لم ينفذ بصفة رسمية ولم يمنع ذلك أعضاء الحزب من العمل في الخفاء بنشاط تحت إدارة مصالي الحاج ومساعديه بلقاسم وعمار عماش. وقد قام هؤلاء الثلاثة بنشر دستورهم في صحيفة الأمة مرة ثانية، ثم أعدوا تكوين الحزب من جديد تحت اسم «نجم شمال إفريقيا المجيد»، وذلك في عام ١٩٣٢^(٣). وقد تمكن هذا الحزب من عقد مؤتمر عام وهام في فرنسا في نفس السنة من أجل استقلال الشمال الإفريقي، وقد تمكن مصالي وأنصاره من إصدار قرار مطول تضمن الإجراءات التي يجب اتخاذها قبل الاستقلال وبعده، وكانت هذه الإجراءات هي المطالب والأهداف التي قام عليها حزب النجم والتي سبق ذكرها. وقد أثارت مسألة المطالبة بالاستقلال الكامل الذهول في نفوس الفرنسيين، ولذلك رفضوها كلية. وعلى ذلك كان حزب النجم هو الاتجاه الأوحده في تاريخ القومية الجزائرية الذي نادى بالاستقلال التام حتى ذلك التاريخ^(٤).

(1) Jonnart, op. cit., pp. 756 - 758.

(2) Malek Bennabi, Mémoires d'un Témoin du siècle, pp. 238-239.

(٣) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٤٣٧.

(4) Edward Behr, The Algerian Problem, p. 41.

ولم تقف السلطات الفرنسية مكتوفة الأيدي أمام عودة نشاط الحزب، بل قامت بسجن مصالي ومساعديه، ووجهت إليهم الاتهامات بإعادة بناء حزب سبق حله بشكل غير قانوني، واتهمتهم أيضاً بإثارة الجماهير ضد السلطات الفرنسية. وبالفعل احتجب النجم وسط هذه الظروف العصيبة ولكن لفترة قصيرة، فقد أعيد بناؤه من جديد تحت اسم «الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا»، وذلك في عام ١٩٣٤^(١). وقد شمل نشاط الحزب هذه المرة أيضاً الشمال الإفريقي بأكمله، وشارك في الكثير من معارك الطبقة العاملة المغربية في المنطقة. وقد زاد في تقوية مركز هذا الاتحاد الجديد ذلك الحكم الذي أصدرته محكمة النقض الفرنسية في إبريل من عام ١٩٣٥، والذي أعلن أن قرار حل الحزب الذي صدر في عام ١٩٢٩ كان إجراء غير قانوني. ولذلك أطلقت السلطات الفرنسية سراح مصالي وأعوانه وسمح هذا بعودة الأعضاء إلى نشاطهم الحزبي السابق وبقوة^(٢).

وقد أخذ مصالي وأعوانه في تنظيم اجتماعات أسبوعية في مختلف أماكن التجمعات مثل المقاهي وصالات الاحتفالات الكبرى، واستطاعوا أيضاً إنشاء سبعة أقسام خاصة بنشاط الحزب السياسي في جميع أنحاء فرنسا. وفي هذه الفترة حدث لقاء بين مصالي الحاج وبعض الزعماء الوطنيين من الشمال الإفريقي مثل علال الفاسي وهو أحد رجال كتلة العمل الوطني المراكشية، حيث كان منفياً خارج بلاده، وشارك علال أعضاء النجم في عدة مؤتمرات من أجل تبصير الرأي العام بأساليب الفرنسيين التعسفية في الشمال الإفريقي، واتفق مع مصالي على معارضة مبدأ «التجنيس» الذي طالب به بعض الجزائريين، وناصر سياسة الاستقلال^(٣).

ومرة أخرى تم القبض على مصالي في عام ١٩٣٥، ووجهت إليه السلطات الفرنسية اتهاماً بتحريض الجنود على الفرار من أداء الخدمة العسكرية، وتم القبض أيضاً على بلقاسم وعمار عماش وأودعا السجن. وبالإضافة إلى ذلك

(1) Julien, op. cit., p. 118.

(2) جلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر، ص ٢٨٤.

(3) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص ١٥.

فرضت على مصالى غرامة مالية قدرها ٢ مليون فرنك نتيجة للفوضى التي أثارها في فرنسا. ولكن مصالى قضى عام واحد في السجن، ثم لجأ إلى قرية بجنيف في سويسرا حيث كان يقيم شكيب أرسلان العلامة اللبنانية، ومن جديف أخذ مصالى يرسل تعاليمه إلى أتباعه في فرنسا^(١).

اتسعت آفاق مصالى في سويسرا، وشارك بصورة فعالة في الحملة العالمية التي أقيمت ضد الغزو الإيطالي للحبشة، وأفاد الكثير من اتصاله بالأمير شكيب أرسلان، فقد واثت هذه العلاقة بين الطرفين ثمارها من حيث تثبيت قومية مصالى والقضاء نهائياً على اتجاهاته الماركسية. وكان شكيب أرسلان يرى أن من أسباب تأخر المسلمين هو الجمود على القديم فيقول: «ان آفة الإسلام هي الفلة الجامدة التي لا تريد أن تغير شيئاً ولا ترضى بإدخال أقل تعديل على أصول التعليم الإسلامي ظناً منها أن الاقتداء بالكفار كفر، وأن نظام التعليم الحديث من وضع الكفار، فقد أضاع الإسلام جاحد وجامد... ان الأمم تقدمت لاحتفاظها بقوميتها ولم تندمج مع غيرها، أما في المسلمين فمنهم من تنكر لماضيه ونفر منه»^(٢).

وهكذا كانت آراء شكيب أرسلان دعوة للمسلمين في كل مكان للتمسك بدينهم والنهوض به وتقوية للشخصية الإسلامية، وكان لهذه الآراء صداها في القطيعة النهائية بين مصالى وحزبه وبين الشيوعيين.

وفي عام ١٩٣٥ سمح قيام حكومة الجهة الشعبية الفرنسية لمصالى الحاج بالعودة إلى بلاده، وكان رئيس الوزراء آنذاك هو موريس فيوليت اليساري، الذي شغل منصب حاكم عام الجزائر في الفترة من عام ١٩٢٥ إلى عام ١٩٢٧. وكان فيوليت يعمل على تقوية الآمال العربية، وقد أدرك من تجاربه في الجزائر أن الإصلاح الحقيقي لن يأتي إلا من باريس، وبرغم ذلك فقد اضطهد فيوليت الحركة الوطنية الجزائرية في بادئ الأمر بدافع الخوف من تيار البولشفية والفاشية، فأمر بنفى الأمير خالد واتهمه بإقامة علاقة مع ثورة المغرب بقيادة الأمير عبد الكريم، وطرد أيضاً أحمد توفيق المدني الجزائري الأصل من تونس

(1) Jamil Abun Nasr, o[. cit., p 320.

(٢) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٣٥٧.

إلى الجزائر، وكان وقتها المدني كاتباً عاماً لحزب الدستور التونسي متهماً إياه أيضاً بتأييد الثورة في المغرب، كذلك منع فيوليت بعض الصحف من دخول الجزائر رغم اعتدالها مثل صحيفة النهضة التونسية^(١).

وأصدر فيوليت كتاباً عن الجزائر في عام ١٩٣٠ تحت عنوان هل ستحيا الجزائر؟ *L'Algerie Vivra-t-elle* ولما كان فيوليت يعلم أن الجزائريين كانوا يشعرون بخيبة الأمل نتيجة لنقص فرصتهم السياسية، فقد تقدم بمشروع إصلاحى حينما أصبح رئيساً للوزارة الفرنسية. وقد شارك فيوليت في هذا المشروع ليون بلوم رئيس الدولة في وزارته ولذلك يرمز إلى المشروع بـ بلوم - فيوليت *Le Projet Blum-Violette*. وكان هذا المشروع يرمى إلى منح حق المواطنة الفرنسية لبعض مسلمي الجزائر دون المساس بوضعهم الشرعى كمسلمين، على عكس ما كان يشترط من قبل في التشريعات السابقة، وتشمل الفئات صاحبة الحق قدامى الجنود الذين خدموا فرنسا بإخلاص أثناء الحرب العالمية الأولى والموظفين الرسميين والمعلمين وشاغلي المناصب الكبرى من خريجي المدارس الفرنسية، باختصار تشمل الفئات التي تؤيد فرنسا ولها مصلحة في بقائها لتضرب الحركة الوطنية^(٢)، قوبلت هذه الاقتراحات بسخط شديد من جانب المستوطنين الفرنسيين في الجزائر، ومن جانب المسلمين وخاصة المصاليين، ولم تقبله وتدافع عنه سوى النخبة الجزائرية المتفرنسة، وكان رأى المستوطنين الفرنسيين أن هذا المشروع يعد تساهلاً كبيراً من جانب فرنسا، ولذلك كتب أحد ممثليهم يقول: «من العبث أن تطلبوا منا أن نذهب أبعد من ذلك لأن هذا مستحيل»^(٣) - وفي مناسبة أخرى قال مستوطن آخر: «إن هذا المشروع، مشروع رجل فرنسى، وردنا عليها أننا فرنسيون ولكننا نقيم في الجزائر»^(٤). وهذا يدل على أن المستوطنين رأوا أن هذا المشروع لا يصلح للفرنسيين الذين يقيمون في الجزائر لأنه لا يجعل لهم التفوق الذى ينشدونه ولذلك فهو في نظرهم مستحيل التطبيق في الجزائر.

(١) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(2) Ann Williams, op. cit., p. 62.

(3) Nickerson, op. cit., p. 193.

(4) Loc. Cit.

على كل حال حاول فيوليت حمل الحكومة الفرنسية على تحقيق خطوة اصلاحية أخرى وهى تحويل اللجان المالية الجزائرية إلى مجالس تتخذ بالتصويت العام، ولكنه فشل، على أن السلطات الفرنسية استجابت لفيوليت وقامت بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين من الشمال الافريقى ومنهم مصالى الحاج وبلقاسم وعمار عماش وعادوا إلى فرنسا من جديد، وقد أثار ظهور الثلاثة موجة من الحماس الشعبى بين العمال المغاربة، فقام نحواً من أربعين ألف عامل بمظاهرة ضخمة فى باريس صباح يوم الباستيل فى عام ١٩٣٦ مطالبين بتحرير بلادهم^(١).

وقد بدأ مصالى وأقرانه نشاطهم من جديد عن طريق إلقاء المزيد من المحاضرات وتوزيع المنشورات السياسية والمقالات، ثم قام بجولة بين بعض المدن، واستطاع دخول الجزائر لأول مرة فى عام ١٩٣٦ حيث ألقى خطبة ناجحة أمام عشرة آلاف جزائرى فى استاد المدينة «الجزائر»، وأعلن برنامجهُ الوطنى على الجميع. ومن الجزائر أصدر مصالى عريضة شكوى تتضمن ثلاثين قسماً إلى الحكومة الفرنسية، وألقى العديد من الخطب المشتعلة مندداً بالسياسة الفرنسية فى الجزائر، واستطاع أن يقنع بعض المستعمرين الفرنسيين بعدم جدوى نظرية الادماج^(٢).

ولكن نشاط مصالى أغضب اتحاد المنتخبين الجزائريين بزعامة فرحات عباس الذى كان لا يعترف بوجود الشخصية الجزائرية، ويطالب بالادماج نظراً لارتباط مصالح أعضاء الاتحاد ووظائفهم بالحكومة الفرنسية. كما أعلن الدكتور ابن جلول وهو من أعضاء الاتحاد المبرزين أن الجزائريين يرغبون فى التطور داخل حدود الدولة الفرنسية وأكد على أهمية إدخال المدنية الفرنسية إلى الجزائر، وهذا أدى إلى انتهاء التحالف بين مصالى الحاج وكتلة المسلمين «المعتدلين».

ومن ناحية أخرى انقلب رجال حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية على نجم شمال افريقيا، ووجهوا إليه الاتهامات بالتحالف مع المستوطنين الفاشستيين

(1) Joan Gillespie, op. cit., p. 42.

(2) Henri Favord, op. cit., p. 71.

وتكاثر عليه الأعداء من كل جانب، البعض يتهمة بأن اتجاهه غير اسلامي نظراً لأسلوبه التحرري، والبعض يتهمة بأنه يثير عدااء العرب ضد اليهود خاصة بعد معارضته لحكومة الجبهة الشعبية التي سيطر عليها اليهود، والبعض الآخر اتهمه بالانفصالية والاقليمية. والحقيقة ان حزب النجم برئ من هذه الاتهامات الموجهة إليه وإنما العناصر التي وقفت ضده وجدت فيه تهديداً لمصالحها ووجدت فيه حركة تقدمية على جانب كبير من الخطورة^(١). ومما يؤيد ذلك ازدياد أتباع النجم بشكل أثار قلق الجميع، فقد بلغوا ١١ ألفاً في عام ١٩٣٦^(٢).

ونلاحظ أن مصالي لم يقف مكتوف الأيدي أمام الضربات الموجهة إليه، بل رد على الجميع معلناً أهداف حزبه داعياً إلى الاتحاد والتآلف وذلك في الخطاب الذي ألقاه في عام ١٩٣٦ قائلاً: ... بالتأكيد نحن نقدم المطالب العاجلة المعتدلة الشرعية والتي تضمنها الميثاق الذي أعلنه على حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية. وسنبذل جهودنا من أجل تحقيق هذه المطالب، ورغم ضعفها وصغرها إلا أنها إذا تحققت ستؤدي إلى القضاء على فقر هذا الشعب البائس. وهنا أتقدم لانجاز هذا العمل باسم الحزب وأمام صديقي الشيخ بن باديس وأتعهد بأن أبذل ما في وسعي من أجل تحقيق هذه المطالب ومن أجل خدمة قضيتنا النبيلة التي ندافع عنها جميعاً ان ميثاقنا يقوم أساساً على ايجاد تمثيل برلماني للجزائريين... وفي الواقع بلادنا الآن تخضع إدارياً لنظام الادماج، وتستمد نظامها من سلطة العاصمة الفرنسية، ولكن هذا التقارب كان نتيجة لغزو وحشي تبعه احتلال عسكري قامت به فرق الجيش الفرنسي وهذا ما لا يرضى به الشعب الجزائري لأنه يتعارض مع كرامته... أريد أن أقول أنه يجب تفهم واختبار وفحص قضيتنا الوطنية، وانني أشعر بسعادة غامرة لوجودي على أرض بلادنا وللعمل من أجلها، انني أحثكم على عدم التواكل بل العمل ويجب ايجاد تنظيم محكم ويجب أن تتحدوا جميعاً في التنظيم الوطني نجم شمال افريقيا من أجل حرية ونهضة الجزائر، فهو سيقودكم إلى طريق التحرر، وإنني

(١) جلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر، ص ص ٢٨٦ - ٢٨٧.

(2) Julien, op. cit., p. 118.

لأعلن تسقط القوانين الزهالية وكراهية الجنس العربى ويحيا الشعب الجزائرى وإخاء الشعوب ويحيا نجم شمال افريقيا،^(١).

ونلاحظ أن مصالى الحاج ظل يرفض الإدماج بشدة بل طالب بإدانة كل مبادئ الارتباط الجزائرى الفرنسى وركز أيضاً على ضرورة وجوب تمثيل برلمانى جزائرى، وكان يرى أن التخلص من السيادة الفرنسية لن يأتى إلا عن طريق حركة وطنية قوية تقف فى وجه فرنسا ولذلك طالب جميع الجزائريين بالانضمام إلى حزب النجم.

وحينما ازداد انتشار دعاية حزب النجم فى كل مكان بالجزائر وفرنسا، وباشرت الأقسام الثلاثين التى أنشأها مصالى نشاطها أيضاً، بدأت معارضة الحزب الشيوعى الفرنسى تظهر بوضوح. ورغم أن الكومينترن كان قد حاول منذ عام ١٩٣٥ القضاء على أسباب الشقة والخلاف بين الشيوعيين الجزائريين والشيوعيين فى باريس وذلك بأن أعاد جان شانترون التنظيم من جديد ووضع كل من أوزيفان عمار وبن على بوخرت وهم من المسلمين الجزائريين فى مراكز هامة، وبالفعل نجح هذا التنظيم بأن ازدادت أعداد الأعضاء الجزائريين المسلمين إلى أربعة أضعاف. ولكن تراجع تأييد الشيوعية الفرنسية للشيوعية الجزائرية ومصالى بسبب الصراع ضد الامبريالية ومقاومة الفاشستية اللذين تمسك بهما الشيوعيون الفرنسيون^(٢). وكان الحزب الشيوعى الفرنسى أيضاً يرى ضرورة الاعتراف بفعالية الحضارة الغربية وضرورة قبول السيادة الفرنسية وهذا بطبيعة الحال يتعارض مع مبادئ وأهداف النجم.

ومن ثم كثف الشيوعيون فى باريس والجزائر نشاطهم بشكل ظاهر ضد النجم، وأعلنوا اتحادهم مع المستعمرين الفرنسيين وعدائهم للبروليتاريا الوطنية^(٣). وإزاء هذا الصراع أرسلت الحكومة الفرنسية مبعوثاً خاصياً من جانبها

(1) Kaddache, op. cit., pp. 302 - 303.

كانت المطالب التى أعلنها مصالى هى: أدانة من يطالب بالارتباط بفرنسا - الإدماج - إلغاء اللجان المالية، إلغاء منصب الحاكم العام وخلق برلمان جزائرى منتخب على أساس التصويت العام دون تمييز فى الجنس أو العقيدة.

(2) Richard Brace, Ordealin Algeria, p. 37.

(3) Julien, op. cit., p. 119.

يدعى رينيه إلى الجزائر للوقوف على حقيقة الأحداث. وبعد جولة في جميع أنحاء البلاد أعلن رينيه M. Regnier المرسوم الذي اشتهر باسمه Décret Regnier وقال فيه: «سنتتبع الوطنيين الجزائريين في كل مكان وبكل وسيلة سواء كانوا في المستعمرات الفرنسية أو في المحميات الفرنسية أو من الخارجين الذين يلجأون إلى الجزائر وذلك رداً قاموا بمظاهرات عنائية، أو حاولوا إثارة الشغب ضد السيادة الفرنسية، أو حاولوا مقاومتها بطريقة مباشرة أو خفية، أو عارضوها في تطبيق القوانين أو المراسيم أو التنظيمات أو الأوامر التي تتعلق بالأمن العام^(١)».

وهكذا أصبح مصالى واقعاً تحت تهديد القبض عليه في أية لحظة وخاصة بعد أن ازدادت الجبهات المعارضة له ولحزبه، ولم تتعاطف معه سوى جبهة واحدة ممثلة في الحزب الاشتراكي الفرنسي *Partie Social Française*^(٢)، الذي تركز نشاطه في الجزائر ووهران على أمل أن يحدث اتفاق بين الجماهير الوطنية وبنين العملاء الفرنسيين، وكان بالفعل التيار الأقوى في أواخر عام ١٩٣٠. وقد حاول هذا الحزب أن يؤسس فرعاً له في مدينة الجزائر مستغلاً فقر المسلمين الجزائريين وقد نجح بالفعل ذلك الحزب في عام ١٩٣٦ تحت قيادة Jacques Doriot وبلغ عدد أعضائه حوالي ٢٠٠ ألف شخص.

وكان هذا الحزب مناهضاً للشيوعية وأدى نشاطه إلى زيادة الحركة اللاسامية *Anti-Semitism* في فرنسا، وهي الحركة التي كانت تعارض سيطرة العنصر اليهودي على الحكم خاصة وأن ليون بلوم كان يهودياً وكانت أعداد اليهود قد ازدادت بصفة خاصة بعد أن لجأ إلى فرنسا الكثيرون من الألمان والنمساويين^(٣). وقد دافع الحزب الاشتراكي عن التعاون مع المسلمين وتكوين جبهة واحدة تعارض مشروع بلوم - فيوليت.

ورغم أن هذا الحزب أوجد دفعة قوية للحزب الاشتراكي الفرنسي إلا أن نفوذه وسيطرته على الوعي السياسي الجزائري كادت تكون لا شيء، لأن المثقفين الجزائريين كانوا يفضلوا مشروع بلوم - فيوليت. ولأن هدف هذا الحزب كان

(1) Colette Francis Jeanson, L'Algerie Hors La Loi, p. 66.

(2) J.P.T. Bury, France 1840 - 1949, p. 284.

(3) Bury, op. cit., p. 284.

تكوين جبهة اسلامية يستطيع عن طريقها أن يستخلص حكم فرنسا من مستعمراتها في الجزائر كما فعل فرانكو وأخذ أسبانيا من موقعه في مراكش ولكنهم فشلوا في تحقيق هذا الحلم^(١).

مهذا وقد أيد هذا الحزب بطبيعة الحال مصالى الحاج واعترض على الاجراءات القاسية التي تتخذها الحكومة الفرنسية ضده، وكان لهذا الموقف صده إذ ازداد مصالى نفسه اقتراباً من الجبهة الاشتراكية الفرنسية.

ولكن استجابت حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية لمشورة الحاكم العام للجزائر وأصدرت أمراً بحل حزب نجم شمال افريقيا في يناير عام ١٩٣٧ أمام دهشة مصالى الذى كان يعتمد على تسامح الحكومة الفرنسية^(٢). وكان ذلك الاجراء مدعاة إلى ارتياح رجال المال الفرنسيين، وقد كتبت الصحيفة المالية الفرنسية تقول: «ان حل نجم شمال افريقيا يضع نهاية لتدخل السلطات الفرنسية النشط من أجل ايجاد الهدوء فى باريس وفى الشمال الافريقى ومن أجل توفير الجو المناسب لتنفيذ العديد من المشروعات»^(٣). وقد كان هناك أكثر من عامل أدى إلى حل النجم هذه المرة منها نشاط العمال الجزائريين المتزايد فى فرنسا، فقد قاموا بمظاهرات فى ١٤ يولية ١٩٣٦ فى غفلة من البوليس المنتشر فى المنطقة وازداد أعوانهم، فأرسلت السلطات الفرنسية إليهم برقيات وخطباء ينصحونهم بالتمزام الهدوء ومحاولة التفاهم ولكنهم رفضوا وازدادت الأمور تعقيداً.

ونلاحظ أيضاً ان تغير موقف الجبهة الشعبية الفرنسية تجاه النجم كان عائداً إلى الخوف من العناصر الفاشستية التى كانت تثير الفتن فى البلاد، ولذلك خشيت الحكومة الفرنسية أن تتحكم هذه الأحزاب فى المواطنين الزحرار الديمقراطيين ولذلك أصدرت الأمر بحل الحزب، وان كان هذا الأمر يهتم بحل الأحزاب المناهضة لفرنسا وموجهاً إلى الفاشستية بصفة خاصة على اعتبار أن النجم حزباً مشابهاً لها^(٤).

(1) Brace, op. cit., p. 37.

(٢) صلاح العقاد، المغرب العربى، ص ٣٢٦.

(3) Daniel Guerin, Au Service des Colonies 1930-1952, p. 111.

(4) Daniel Guerin, op. cit., p. 112.

هذا وقد فسر الأوروبيون من غير اليهود في الجزائر قرار حل الحزب من جانب حكومة الجبهة الشعبية بأنه نوع من الانتقام من جانب حكومة يرأسها اليهود. ومن ناحية أخرى كتب رائد الجماعة اللاسامية في الجزائر هنري كوستون يقول: «إن بلوم كانت لديه رغبة انتقامية ضد كل من يعارض الفرنسيين، ولذلك نجده يدافع عن الجنس النقي لأمتة الفتية، وعن القومية اليهودية والعنصر اليهودي الأصيل»^(١).

وقد أدرك مصالي كل ذلك منذ بادئ الأمر، وكان يعلم أن آثار ذلك النزاع ستنعكس على حركته، وكان يعلم أيضاً أن اليهود مازالوا وسيظلوا أعداء الجميع^(٢)، ولذلك كان دائماً ينادى بإيجاد اتفاق شامل بين مسلمي الجزائر حتى لا يستفيد الأعداء من انقسامهم. وكان موقف مصالي من حكومة الجبهة الشعبية وسياسته الموجهة ضدها من العوامل التي ساهمت في زيادة السخط على الحزب. فقد ظل مصالي يعارض مشروع بلوم - فيوليت بشدة وبأسلوب أغضب حكومة الجبهة الشعبية، فهو في ذلك يقول: «إن حزب النجم يرفض فرنسة طبقة معينة من الجزائريين، ويرفض ربط الجزائر بفرنسا، وإنما نطالب بالتمثيل النيابي للجزائريين، إن هذا المشروع سيؤدي إلى وجود انقسام في صفوف المسلمين ونحن نرفض أن يصبح حق التصويت قاصراً على فئة دون أخرى، وهذا المشروع سيخلق نوعاً من الجاذبية إلى حق المواطنة الفرنسية وسيجعل الروح الوطنية تحيد عن جادة الطريق»^(٣). ولكن نلاحظ أن مصالي ما كان ضد فرنسا ذاتها بل كان ضد سياستها التي كانت ترمي إلى إيجاد الصراع الطبقي والتمييز العنصري، وهذا الأسلوب رفضه بشدة.

كما كان موقف الشيوعيين من مصالي الحاج من العوامل التي ساهمت في حل الحزب، فقد أيد الحزب الشيوعي الفرنسي مشروع بلوم - فيوليت تأييداً تاماً، وبذلك ناصر مبدأ «الادماج» الذي كان أساس المشروع، وانقلب الحزب على مصالي وشن حملة شعواء ضده واعتبره عدواً للمغاربة، ثم أخذ رجال

(1) Julien, op. cit., p. 120.

(2) Loc. cit.

(3) Ibid., p. 121.

الحزب يمارسون ضغوطهم على الحكومة الفرنسية حتى أصدرت قرارها بحل الحزب^(١). ونلاحظ أن قضية السيادة الفرنسية وقضية الإدماج وربط مصير الجزائر بفرنسا كانت دائماً مثار الصراع بين الشيوعيين الفرنسيين والمصاليين وهي التي أدت إلى القطيعة النهائية بين الطرفين، وكان مشروع بلوم - فيوليت أيضاً من عوامل زيادة حدة الصراع بين الطرفين. وهذا ما دفع بعض الكتاب إلى القول بأن الفشل في إقرار مشروع بلوم - فيوليت كان نقطة تحول في تاريخ العلاقات الفرنسية العربية^(٢).

وفي بداية عام ١٩٣٧ بدأت الدعوة في الجزائر لانعقاد المؤتمر الإسلامي الثاني بالجزائر العاصمة. وكان هذا المؤتمر يضم عدداً كبيراً من المسؤولين وقام على أكتاف الشيوعيين. وكانت غالبية أعضاء المؤتمر تناصر الإدماج على عكس النجم الذي نادى بالاستقلال، وطالب المؤتمر أيضاً بإلغاء بعض القوانين الفرنسية الجائرة. ومنذ بداية المؤتمر ظهر التعارض شديداً بين المؤتمرين والمصاليين مما أدى إلى رفض المصاليين مواصلة الاشتراك فيه. وإن كان بعض الكتاب يذكر أن الشيوعيين هم الذين طردوهم من المؤتمر^(٣). ونلاحظ أن المؤتمر الإسلامي الثاني عقد خصيصاً من أجل مناقشة مشروع بلوم - فيوليت فقد أراد السياسيون الجزائريون إثارة الاهتمام بالمشروع في البلاد، ومن ناحية أخرى حمل الحكومة الفرنسية على الموافقة عليه. وقد كان الصراع قوياً بين أعضاء المؤتمر وبين المصاليين، فقد أخذ الفريق الأول قلى توجيه الاهتمامات إلى الفريق الثاني والدفاع عن وجهة نظره بقوله: «إذا أردنا أولم نرد فنحن مرتبطون بفرنسا ولا يمكننا الانفصال عنها خاصة ومعنا فرنسيون في البرلمان، ولا يمكننا السيطرة على الفرنسيين إلا في حالة واحدة وهي إذا أصبحنا الأغلبية في البرلمان»^(٤)، واستمر هذا النزاع السافر بين الطرفين لفترة واتخذ أشكالاً متعددة. ولكن هذه الضربات الموجهة إلى المصاليين لم تمنعهم من

(1) Mansell op. cit., p. 43.

(2) Ann Williams, op. cit., p. 63.

(٣) عبد العاطي جلال، فرنسا في الجزائر، ص ١٠١.

(4) Kaddache, op. cit., p. 337.

مواصلة الكفاح فنجد مصالى يعيد تكوين حزب النجم فى صورة سياسية محضنة وذلك بإنشاء حزب الشعب الجزائرى Parti du Peuple Algerien فى مارس عام ١٩٣٧ بباريس^(١).

وكان برنامج حزب الشعب الجزائرى يهدف أساساً إلى الإصلاح المادى والأدبى لأحوال الجزائريين، وكان يتبنى سياسة الدفاع عن الشعب الجزائرى بأكمله، ويعمل من أجل تآلف السكان دون تمييز فى الجنس أو العقيدة، ويهدف إلى أن يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات من الحريات دون تمييز، وكان شعاره: «لا ادماج ولا انفصال بل التحرر Ni assimilation, Ni Séparation, Mais Emancipation»^(٢). وقد اعتبر حزب الشعب أن الادماج أمنية واهية، فالجزائر كانت تضم حوالى ٦ مليون نسمة ويتكلمون لغة واحدة ويدينون بدين واحد ولهم ماض واحد ومترايطون جميعاً، ولا يمكن ادماجهم وإذابتهم وإنما يمكن تحريرهم. ونلاحظ أن هذا الحزب لم يكن انفصالى النزعة، بل كان أعضاءه يرون أن المصالح تدفع الشعوب إلى الاتحاد والتآلف من أجل ضمان أمنهم وتبادل انتاجهم واقتصادياتهم. وقد عبر أعضاء الحزب عن برنامجهم قائلين: «إن الحزب يعمل من أجل تحرير الجزائر المتحررة ستصبح صديقة وحليفة لفرنسا مثل سوريا ومصر وإنجلترا، وهذا ما يرغب فيه الشعب الجزائرى»^(٣). أما المطالب العاجلة للحزب فقد تمثلت فى منح الحرية للشعب الجزائرى بأكمله، والدفاع عن حقوق صغار التجار والعمال وصغار الفلاحين والطلبة والموظفين وضرورة ايجاد حل لمشكلة الميزانية وخاصة فى أقاليم الجنوب.

ويرى الكتاب أن حزب الشعب لم يناد بالإصلاح الاجتماعى بل كان دوره سياسياً وفعالاً، فإذا كان العلماء المصلحون قد أعدوا الجزائر للانفجار، فإن حزب الشعب قد عجل بثورتها^(٤). ونلاحظ أن مبادئ حزب الشعب كانت هى المبادئ التى نادى بها حزب النجم من قبل ولكن على الصعيد الجزائرى، أى لم تشمل

(1) Brace, op. cit., p. 32.

(2) Kaddache, op. cit., p. 304.

(3) Loc. Cit.

(٤) محمد على دبور، المرجع السابق، ص ١٠٣.

المغرب بأكمله بل اقتصرت على الجزائر، ولكن مبادئه كانت أكثر تعقلاً وهدوءاً، وقد تم تنظيم الحزب في بادئ الأمر ولكن مبادئه كانت أكثر تعقلاً وهدوءاً، وقد تم تنظيم الحزب في بادئ الأمر في الأحياء الباريسية، وكان يقوم بعمله وسط ظروف عصيبة نظراً للاضطرابات التي أثارها الشيوعيون الفرنسيون ضده، بالإضافة إلى جبهة أخرى معارضة تمثلت في أنصار العلماء الجزائريين في العاصمة الفرنسية، ولذلك لم يستطع أعضاء الحزب تكوين اتحاد يضم جميع الوطنيين الجزائريين في فرنسا، ومن ثم اقتصر تأييده على الأوساط العمالية الفرنسية.

عاد مصالي إلى الجزائر، ولأول مرة تم ترشيح أعضاء حزب الشعب في الانتخابات البلدية التي جرت في العاصمة الجزائرية^(١)، ويتفق الكتاب على أن مصالي تخلى عن مبادئ حزب الشعب الهادئة وعادت إليه حدته وثورته التقليديتين ولذلك قام بعدة مظاهرات ضد السلطات الفرنسية ورفع فيها لأول مرة العلم الجزائري^(٢). ولكن كان مصير هذه الانتخابات هو الإخفاق، ورغم ذلك فقد سار الحزب في طريقه وضاعف من دعايته وقام بعقد العديد من المؤتمرات مطالباً فيها الشعب الجزائري بالوفاء والاخلاص للحزب والتضحية في سبيله.

ونلاحظ أن حزب الشعب لم يعتمد فقط على الجزائريين الذي استاءوا من معاملة الفرنسيين بل اعتمد أيضاً على الشباب المثقف الواعي الذي كان يمثل مستقبل الجزائر. ويقول المؤرخ الجزائري Mahfoud Kaddache أن حزب الشعب لم يتأثر بإخفاقه في الانتخابات البلدية لسنة ١٩٣٧ ولكنه ضاعف من سخطه على منظمي المؤتمر الإسلامي، ونشر دعايته في مدينة الجزائر، وانتشرت اللافتات في الأحياء الرئيسية فيها وخاصة حول القضية. وفي ١٢ يولييه ١٩٣٧ عقد مصالي اجتماعاً في دار سينما ديامونت Diamont وهاجم سياسة المؤتمر وسياسة الارتباط بفرنسا وصمم على صيغة حزب الشعب الجزائري وهي المطالبة ببرلمان جزائري^(٣).

(1) Joan Gillespie, op. cit., p. 43.

(٢) جلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر، ص ٣٨٨.

(3) Kaddache, op. cit., p. 343.

استمرت المعركة بين مصالى وحزب الشعب وبين أعضاء المؤتمر الاسلامى، الطرف الأول يضع العراقيل فى طريق الطرف الثانى بالدعاية القوية فى الصحف الجزائرية مثل (صدى الصحراء - البصائر - الصراع الاجتماعى - الدفاع). وقد رد أعضاء المؤتمر على مصالى فى إحدى الصحف قائلين: «إن مصالى وصولى ونحن نذريه ونحتقره، واكتشفنا أثناء المؤتمر أنه مثير للفتن وباذر للحقد والانقسام ويقوم بأعمال ليست فوق مستوى الشبهات»^(١). ورد مصالى عليهم قائلاً: ان المؤتمر ليس اسلامياً وليس حراً لا فى مناقشاته ولا فى خطته ولا فى قراراته، وتوجيهاته تأتى من حزب خارجى^(٢)، وكان يقصد بذلك الحزب الشيوعى الفرنسى.

وإزاء هذه المعارك الحامية قامت السلطات الفرنسية باعتقال مصالى ووجهت إليه اتهاماً بالتحريض على أعمال العنف ضد سيادة الدولة. وصدر الحكم عليه بالسجن لمدة عامين فى أواخر عام ١٩٣٧ مع تجريده من كافة حقوقه المدنية والسياسية. وبالفعل سجن مصالى فى زنزاة باربروس بفرنسا حيث تعرض لأنواع عديدة من التعذيب كانت مدعاة لاستنكار كل من فرحات عباس باسم اتحاد المنتخبين الجزائريين، والشيخ زهيرى باسم العلماء المسلمين. أما الحزب الشيوعى فلم يتخذ موقفاً واضحاً إزاء هذا الأسلوب الوحشى^(٣).

كما تعرض أتباع مصالى فى الجزائر لأنواع عديدة من الضغوط من جانب بعض الأوروبيين الذين حاولوا اجتذاب الفارين من الحزب الشيوعى كوكلاء لهم لإيجاد نوع من التفاهم مع حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية، ولكن هذا لم يفت فى عضدهم وقاوموا هذا التيار^(٤).

وهاجمت الصحف اليومية فى الجزائر الأسلوب الوحشى الذى كان يعامل به مصالى فى السجن، وأعلنت اللجنة الأساسية لحزب الشعب أنه رغم القبض على مصالى وايداعه السجن، فإن الفكرة التى قام عليها الحزب لازالت حية ولن

(1) Ibid., p. 344.

(2) Ibid., op. cit., p. 338.

(3) Julien, op. cit., p. 122.

(4) Loc. Cit.

تموت. ومن ناحية أخرى قامت ثلاث مظاهرات وطنية اعتراضاً على قرار المحلفين. وكان المتظاهرون يرون أن السبب الحقيقي لإلقاء القبض على مصالى أنه لم يستجب لمطالب الستالينيين، وفي الحقيقة رفض مصالى في النهاية الانقياد للتيار الشيوعي وخاصة بعد أن اعتبره الشيوعيون منافساً خطيراً لهم لانتزاعه السيادة التدريجية من أيديهم على الطبقة العاملة الجزائرية. ومن ثم حاول الشيوعيون هدم حزب الشعب أثناء غياب مصالى، فأخذوا في توجيه الاتهامات المتتالية إليه، وأعلنوا أن الحزب لا يستمع إلا رلى رغبات الجزائريين الفاسدة، وأن قاداته من الشباب الذي ليس لديه تجربة.

ولكن رد أعضاء حزب الشعب بكل ثقة قائلين: «إن هذا التنظيم يتألف من الجزائريين، وهو ليس تنظيماً وطنياً عاماً وإنما تنظيماً عمالياً يقوم على تأييد الطبقة البرجوازية وصغار الصناع. أما عن الأحرار المثقفين فقد شكلوا أقلية في الحزب وسياسته تعكس تكوينه، فهو يؤيد المطالب الاجتماعية وآمال ورغبات الجماهير الجزائرية، وهو مستقل سياسياً وإدارياً عن جميع الأحزاب الأخرى، والوطنيون هم الذين يخططون لسياسته^(١). وقد أعلن أعضاء الحزب موقفهم من الأحزاب السياسية الأخرى قائلين: «ورغم ذلك فإن الحزب لا يعرف البغض والكراهية للأحزاب الأخرى، وإنما هو يشاركها أحياناً العمل ولكن على أساس المساواة التامة وليس على أساس الخضوع والتبعية^(٢)».

ولكن سجن مصالى واضطهاد أتباعه لم يحل دون ترشيحهم في انتخابات المجالس البلدية وخاصة بعد إطلاق سراحه بعد بضعة أشهر. وكانت نتيجة الانتخابات هي فوز مصالى ومؤيديه، وهذا دليل على قوة تأثير الحزب على الشعب الجزائري، وبرز من بين الأعضاء بومنجل أحمد الذي سيصبح فيما بعد أحد المدافعين الأقوياء عن الحزب^(٣). وقد أثار هذا النجاح أعضاء الحزب الشيوعي، وحاولوا إفساد الانتخابات أكثر من مرة، وفي النهاية اتهموا الحكومة الجزائرية بالتعاون مع المصاليين وبتزييف الانتخابات لصالحهم.

(1) Mahfoud Kaddache, op. cit., p. 339.

(2) Kaddache, op. cit., p. 340.

(3) Joan Gillespie, op. cit., p. 43.

وقد ازداد نشاط حزب الشعب خلال عامي ١٩٣٨، ١٩٣٩، وأخذ يستغل كل مناسبة للقيام بمظاهرات عدائية ضد الفرنسيين مثل الأعياد وحفلات الزواج وحتى الجنازات، فحينما توفي كمال أرزقي ساعد مصالي الأيمن وأحد المدافعين الأقوياء عن الحزب والذي كان يتولى قيادة المظاهرات في فرنسا من أجل تحقيق مطالب الحزب حتى انتهى به الأمر إلى السجن عشرين عاماً حتى وهن وتوفي به، استغل أعضاء الحزب هذه المناسبة وقاموا بمظاهرات وطنية^(١).

وفي عام ١٩٣٨ أصدر حزب الشعب الجزائري صحيفة «البرلمان الجزائري» لتعبر عن آرائه، وازداد مؤيدو الحزب إلى خمسة وعشرين ألفاً من الجزائريين. ومن ناحية أخرى انتشرت دعايته في كل مكان تطالب بإنشاء برلمان جزائري، وبالحرية لجميع طوائف الشعب وبإعادة الأراضي المسلوقة إلى أصحابها، وبإقامة المدارس العربية وباحترام الإسلام.

وأمام هذا النشاط المتزايد لحزب الشعب قررت الحكومة الفرنسية القضاء على مصالي الحاج نهائياً، فأعلنت حل الحزب في سبتمبر ١٩٣٩، وذلك بعد أن استجابت لتحريض الشيوعيين، ولم تكتف بذلك بل فرضت رقابة شديدة على أعضاء الحزب في كل مكان وحظرت عليهم الاجتماعات، وحرمت صحيفة (البرلمان الجزائري) من الصدور. وأعلنت فرنسا أن السبب في اتخاذ هذه الإجراءات هو: «أن الحزب يوجه الدعوة إلى السكان المسلمين للعمل ضد فرنسا وضد حكومة الجبهة الشعبية، ويعمل على المساهمة في زيادة شعبية مثيري الشغب ومنظمي الاجتماعات المعادية»^(٢).

ومن ناحية أخرى وجه إليه أعضاء المؤتمر الإسلامي الثاني ضربات متكررة وخاصة بعد أن حاول أعضاء الحزب الخروج من عزلتهم والتدخل في بعض المسائل مثل مهاجمة القبض على الشيخ العقبي زعيم العلماء المسلمين والمعارضة الشديدة للأسلوب الذي عومل به^(٣). وأخيراً ألقت السلطات الفرنسية القبض على مصالي ورفاقه وصدر الحكم القاسي عليه والذي كان يقضي

(1) Julien, op. cit., p. 122.

(2) Kaddache, op. cit., p. 361.

(3) Kaddache, Loc. cit.

بالأشغال الشاقة لمدة ستة عشر عاماً مع حرمانه من الإقامة في الجزائر لمدة عشرين عاماً بعد انتهاء فترة السجن^(١). ويقلو بعض الكتاب أنه برغم نقباء حرب الشعب من الناحية التنظيمية فإن فكرته ظلت باقية وظل يدافع عن حقوق الجزائريين حتى عام ١٩٤٧^(٢).

والحقيقة أنه من أسباب هذا السلوك الفرنسي مع مصالي وقادة الحركة الوطنية الجزائرية الآخرين هو أن الحرب العالمية الثانية كانت على الأبواب، ولذلك شددت فرنسا من قبضها على مصتعمراتها واتخذت الاجراءات القاسية ضد الوطنيين في أقطار الشمال الأفريقي الثلاث الجزائر وتونس ومراكش حتى تضمن هدوء الجبهة الداخلية^(٣).

وهكذا وضعت فرنسا حداً لهذه الشعلة الوطنية الجزائرية التي ظهرت في فرنسا وانتقلت إلى الجزائر وظلت تعمل على مدى ثلاثة عشر عاماً دون كلل من أجل الشعب الجزائري، واستطاعت أن ترفع صوت الجزائريين عالياً أمام العديد من الدول الكبرى.

والآن نحاول تقويم دور حزب النجم وتحديد مكانته بين الأحزاب السياسية الأخرى التي عملت في الجزائر وسيطرت على الحياة السياسية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين.

نلاحظ أولاً: أنه أثبت حول هذا الحزب آراء كثيرة بين مؤيد ومعارض؛ فقد رأى بعض المؤرخين أن مصالي كان يطالب بالاستقلال الجزائري، وكان ينادى بالقومية العربية ولكن لم يكن له نفوذ دائم في الجزائر إلا لفترة محدودة وهي فترة تكوين حزب الشعب الجزائري، وأن حركته كانت تعتمد على الطبقة البرجوازية التي كانت تمثل الآمال الحديثة. ويرون أيضاً أن حزب النجم وحزب الشعب الجزائري لم يتبعوا التيار التقليدي الذي سارت عليه الحركة الوطنية الجزائرية لفترة والذي كان يرمى إلى إحياء الإسلام وبعث الشخصية الإسلامية والذي تبناه الأمير خالد ثم جمعية العلماء الجزائريين في الثلاثينيات^(٤). وهناك

(1) Colette & Francis Jeanson, op. cit., p. 66.

(2) Michel Levy, Algerian Delegation, What is Algeria, p. 7.

(3) George Kirk, The Middle East in the War, p. 405.

(4) Le Tourneau, Evolution Politique de l'Afrique du Nord Musulmane 1920-1961, p. 313.

رأى آخر يقول ان مصالى كان يريد مساواة الجزائريين بالفرنسيين أولاً وذلك حينما طالب بالبرلمان القائم على التصويت العام ثم تحقيق هدفه البعيد المدى وهو الاستقلال.

أما الرأي الثالث الذى أخذ به بعض المؤرخين فيقول بأن حزب النجم اتفق مع بعض الأحزاب السياسية الجزائرية فى بعض النقاط مثل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين حينما طالب بالاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية للبلاد، وبضرورة توحيد جهود المسلمين فى الشمال الافريقى بأكمله من أجل الاستقلال. ولكنه اختلف معهم، فى رأيهم، فى اقترابه من التيار الشيوعى ولكنه رغم ذلك احتفظ بشخصية المسلمين وهويتهم. أما موقفه من اتحاد المنتخبين الجزائريين الذى تزعمه فرحات عباس فكان عدم الاتفاق فى شئ لأن أعضاء النخبة وجدوا فى النجم حركة عمالية تقدمية تهدد مصالحهم ووظائفهم المرتبطة بفرنسا^(١).

ولا شك أن مصالى الحاج وفرحات عباس كانا مختلفين منذ البداية برغم أنهما ينتميان إلى الطبقة المتوسطة إلا أن فرحات عباس كان يؤمن بالتعاون مع فرنسا بينما كان مصالى يريد الاستقلال التام عنها، وكانت مطالبه تمثل الطبقة العاملة التى وصفها الكتاب بالتطرف، وإذا كان مصالى قد وصف بالتطرف لذلك نتيجة لحياة الشقاء التى عاشها وفرحات عباس وصف بالاعتدال نظراً لحياة الثراء التى عاشها^(٢).

وهذاك رأى رابع أخذ به بعض الكتاب يقول بأن حركة مصالى الحاج كانت حركة سياسية اعتمدت على أسس ثورية وأنها تعد أول حركة وطنية جزائرية طالبت بالاستقلال وبجلاء قوات الاحتلال الفرنسى وبإنشاء جيش وطنى، وأنه لم تسبقها ولم تأت بعدها حركة نادت بهذه المطالب، ولذلك تعرض الحزب للحل أكثر من مرة^(٣).

ولكن نلاحظ أن الكتاب والمؤرخين الذين أخذوا بهذا رأى لم يعتبروا حركة الأمير خالد الهاشمى حركة وطنية طالبت بالاستقلال، وأنها مثلت الشرارة الأولى

(١) جلال يحيى، السياسة الفرنسية فى الجزائر، ص ٢٨٨.

(2) Julien, op. cit., p. 124.

(3) Edward Behr, The Algerian Problem, p. 53.

للوطنية الجزائرية ولعبت دوراً هاماً في إثبات الكيان الجزائري والشخصية الإسلامية. ولذلك نرى أن الأخذ بالإتجاه الذي يرى أن الحركة الوطنية الجزائرية بدأت في عام ١٩٣٦ وهو العام الذي تكون فيه حزب نجم شمال إفريقيا، فيه تجاهل للحقائق التاريخية وإغفال لدور مسبق نشط قاده ربيع وطني أصلاحي، واستحق أن يلقب برائد الحركة الوطنية الجزائرية السياسية.

وعلى أية حال يمكننا القول بأن حزب شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري الذي يعد امتداداً له ساهما باتجاههما الثوري في تدعيم الحركة الوطنية الجزائرية بشكل فعال في فترة ما بين الحربين العالميتين. ولكننا نرى أن الذي قلل من آثار هذين الحزبين هو موقف السلطات الفرنسية والعقبات التي وضعتها في طريقهما وحل الحزب أكثر من مرة ونفى زعمائه. ومن ناحية أخرى ساهم التيار الشيوعي الفرنسي والتيار الشيوعي العالمي في توقف نشاطهما في بعض الفترات وبالتالي في محاولة تضليل الوطنيين. ولكننا لا ننكر أن هذين الحزبين ساهما في تثقيف الجزائريين بل أهالي الشمال الأفريقي كله من الناحية السياسية ولا سيما المهاجرين منهم في فرنسا، واستطاع أيضاً أن يجعل من القضية الجزائرية قضية معروفة عالمياً.

ويمكننا القول أيضاً بأن حزب النجم كان يركز على ثلاثة عناصر رئيسية وهي: الاشتراكية نظراً لمطالبته بتأميم الممتلكات الكبيرة والأراضي التي استولى عليها المستعمرون، والوطنية نظراً لمطالبته بالاستقلال الكامل للجزائر وبجلاء الفرنسيين عنها، والعروبة نظراً لمطالبته بالتعليم العربي وبضرورة استرجاع مكانة اللغة العربية^(١). وبذلك أهمل حزب النجم فكرة الشخصية الإسلامية ولم يركز عليها في برنامجه كما فعل العلماء فيما بعد. ونلاحظ أيضاً أن الحزب رفض مبدأ (الادماج) كلية، ولذلك اصطدم بمشروع بلوم-فيوليت الذي تقدمت به حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية، وكان هدف الحزب الرئيسي هو الفصل التام بين الجزائر وبين السيادة الفرنسية^(٢).

ونلاحظ على حزب النجم كذلك أنه طالب بالاستقلال الكامل للشمال

(١) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ص ٤٣٨.

(2) Gerard Mansell, op. cit., p. 42.

الأفريقي بأكمله دون وضع خطة محددة لتحقيق ذلك الاستقلال، ثم ضاقت دائرته وانفصل عن الحركة المفتوحة لمهاجرى الشمال الأفريقي، وأصبح وطنياً خالصاً بعد تأسيس حزب الشعب الجزائري عام ١٩٣٧ الذى أحكمت فرنسا الرقابة البوليسية حوله حتى انتهى الأمر بحله فى عام ١٩٣٩ (١).

وأخيراً نستطيع أن نقرر ان حركة مصالى كانت ذات مرحلتين رئيسيتين هما:

المرحلة الأولى: المطالبة بالمساواة الكاملة بين الفرنسيين والجزائريين، وقد اتضح ذلك من قول مصالى أكثر من مرة وفى أكثر من مناسبة: «نحن نطالب بنقل اللجان المالية إلى مجالس جزائرية تنتخب بالتصويت العام دون تمييز فى الجنس أو العقيدة».

المرحلة الثانية: الاستقلال التام للشمال الأفريقي والذى كان واضحاً فى فترة عمل حزب النجم ثم اقتصر على المطالبة بالاستقلال الجزائرى فقط والذى تبلور بعد تأسيس حزب الشعب الجزائرى. ونعود فنقول ان حزب النجم كان أكثر الأحزاب الجزائرية فعالية ونشاطاً فى فترة ما بين الحربين العالميتين (٢).

أنصار الإدماج - اتحاد المنتخبين الجزائريين (١٩٢٠-١٩٣٩):

يمثل اتحاد المنتخبين الجزائريين اتجاهاً من نوع آخر سارت فيه الحركة الوطنية الجزائرية فى فترة ما بين الحربين، وهو الاتجاه الذى كان ينادى بالادماج Assimilation أى ربط الجزائر بفرنسا ربطاً كاملاً. وقد أثار هذا الاتجاه دهشة بعض الكتاب الفرنسيين نظراً لخروجه على القاعدة العامة التى سارت عليها الحركة الوطنية الجزائرية وخاصة فى فترة ما بين الحربين العالميتين، وهى المطالبة بالاستقلال للجزائر واتخاذ هذه المطالبة أساليب مختلفة، ولكننا لا نعجب بالاستقلال للجزائر واتخاذ هذه المطالبة أساليب مختلفة، ولكننا لا نعجب إذا علمنا أن أصحاب الاتجاه الذى طالب الإدماج كانوا من النخبة المسلمة التى تلقت الثقافة الفرنسية وتفرنست إلى حد كبير فى تفكيرها وعاداتها ولغتها إلى درجة أنها كانت تجهل اللغة العربية أحياناً. ولم يبق

(1) Marcell Egretaud, Réalité de la Nation Algerienne, p. 174.

(2) Kaddache, op. cit., p. 431.

لهذه النخبة من الصفات القومية على حد قول بعض الكتاب إلا عراطينها الإسلامية^(١). وعلى ذلك يمكن القول بأن جماعة النخبة كانت أكثر اقترباً لفرنسا منها للشعب الجزائري.

وقد كان اتجاه هذه النخبة يتمشى مع سياسة فرنسا التي كانت تؤكد دائماً بأن لها مهمة حضارية في البلاد التي تحتلها، فكان الساسة الفرنسيون يرون أن البرتغال حينما استعمرت مناطق جديدة قامت ببناء الكنائس، وانجلترا قامت ببناء محطات للتجارة في المناطق التي تحتلها، ولذلك يجب على فرنسا أن تقوم ببناء المدارس^(٢).

ونتج عن هذه السياسة التي تبنتها فرنسا مولد النخبة الجزائرية. ويكاد يتفق الكتاب على أن هذه الجماعة كانت بطيئة في الظهور وصغيرة العدد وأنها لم تبدأ في الظهور إلا منذ أواخر القرن التاسع عشر، ففي عام ١٩٠٧ لم يكن يوجد بالجزائر أكثر من ٤٥٠ مثقفاً جزائرياً. ولكن نلاحظ أن هذا العدد أخذ في التزايد بعد ذلك حتى استطاع أن يكون مجموعة لها وزنها السياسي.

وقد ولت جماعة النخبة وجهها شطر الحضارة الأوروبية، وتزوج الكثيرون منهم من نساء فرنسيات وتحدثوا بالفرنسية وعاشوا مع الجماعة الفرنسية وأرسلوا أطفالهم إل والمدارس الفرنسية ليشبوا على الطريقة الفرنسية^(٣).

ويربط بعض الكتاب ميلاد النخبة سياسياً بالانتخابات البلدية التي تمت في العاصمة الجزائرية في عام ١٩١٩، والتي اتخذت طابعاً سياسياً خاصاً نظراً لوجود ثلاث مجموعات متنافسة: اثنتان منها تناصران مبدأ الإدماج والثالثة كان على رأسها الأمير خالد، وهذه المجموعة اتخذت موقفاً معارضاً لقضية منح الجنسية الفرنسية للجزائريين وللإدماج. وكان يناصر الجماعة الثالثة أيضاً الحاج موسى الذي شغل منصب مستشار بلدية الجزائر العاصمة منذ عام ١٨٨٤، والمجموعتين الأولى والثانية كان على رأسها أولاد عيسى والدكتور بنتامي، وقد وقف رلى جانبهم بعض الأوروبيين المتعاطفين مع القضية الجزائرية.

(١) علال الفاسي، محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، ص ٨٦.

(2) Ann Williams, Britain and France in the Middle East, p. 73.

(٣) المرجع السابق، ص ١٨٦.

وكانت المعركة الانتخابية على أشدها وتميزت بالتعصب الديني وخاصة من جانب المجموعة التي تزعمها الأمير خالد، وانتهى الأمر بانتصاره . وكان هذا الانتصار يعنى فوز أنصار الحفاظ على الشخصية الإسلامية، والكيان الوطنى الأصيل^(١).

وأثبت خالد نجاحه مرة أخرى حينما أجريت الانتخابات البلدية لعام ١٩٢٢، ولحقت الهزيمة بالفريق المؤيد للإدماج . وإزاء ذلك وجد هذا الفريق أنه أصبح محل شك من الأهالى الجزائريين وأنه مهمل من جانب فرنسا فى نفس الوقت، ومن ثم بدأ يبحث عن طريقة جديدة يسير فيها . فالتف أعضاء هذا الفريق حول الصحيفة التى كان يصدرها الدكتور بنتامى وآخرون وهى صحيفة «صوت المتواضعين» La Voix Des Humbles التى كانت تنادى بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين .

وأخيراً سُنحت الفرصة لهذا الفريق حينما نفى الأمير خالد من الجزائر فى عام ١٩٢٣ إذ قام المستعمرون بانتخابات جديدة لصالح جماعة النخبة فى العام التالى ١٩٢٤، وألفوا بها قائمة الاصلاحيين السابقة التى تزعمها الأمير خالد . وهكذا بدأت النخبة فى الظهور على مسرح الحياة السياسية الجزائرية منذ عام ١٩٢٤، وكانت تضم من الشخصيات إلى جانب د . بنتامى، بلحاج والزناى والفاسى وطاهرات والليشانى وفرحات عباس والدكتور بن جلول، وقد لعب الأخيران دوراً بارزاً فى هذا الميدان^(٢).

أما عن فرحات عباس فقد ولد فى عام ١٨٩٩ فى منطقة الطاهرة بقسنطينة وهو ابن أحد ملاك الأراضى الكبار الذين كانوا على صلة بالفرنسيين وكوفئ نظير خدماته بمنحه لقب باش أغا ورتبة قائد فرقة حرس الشرف .

ولكن يقول بعض الكتاب أن عائلة فرحات عباس لم تكن ممن يتمتعون بامتيازات استعمارية وانها لا تنتمى إلى الطبقة المتعاونة مع الفرنسيين باستثناء والده، فقد طرد جده من أرضه بعد ثورة ١٨٧٠-١٨٧١^(٣).

(1) Kaddache, op. cit., p. 42.

(2) Kaddache, op. cit., p. 43.

(3) Jean Lacouture, Cinq Hommes et la France, p. 226.

وقد كان عباس سياسياً قبل أن يصبح صيدلانياً، فقد كتب عدة موضوعات لصحف سياسية وسافر عدة مرات إلى فرنسا والتقى كثيراً بالقوميين التونسيين والمراكشيين المعاصرين له، هذا بالإضافة إلى كونه باحثاً ممتازاً وخطيباً ماهراً. ومن مظاهر الاندماج القوي لعباس في الحياة الأوروبية انفصاله عن زوجته المسلمة وزواجه بأخرى فرنسية ليؤكد النظرية الإدماجية. وبدأ صوته يعلو في هذه الفترة أيضاً وخاصة بعد انتخابه مستشاراً بلدياً المنطقة سطيف^(١).

ويبدو من أعمال فرحات عباس الأدبية والسياسية ارتباطه الشديد بفرنسا، ويتضح ذلك من العنوان الذي أعطاه لكتابه «من المستعمرة إلى المقاطعة، "Ee La Colonie Vers La Province"، والذي منحه شهرة سياسية واسعة النطاق بالإضافة إلى كتابه الثاني بعنوان «الجزائر الفتاة Le Jeune Algerien».

ونتيجة لنشاط فرحات عباس مع الطلبة المسلمين في جامعة الجزائر تم انتخابه في عام ١٩٢٩ رئيساً لمؤتمر الطلبة الدراسين من الشمال الأفريقي الذي كان يعقد بصفة دورية في الجزائر العاصمة. وبعد فترة قصيرة ترك عباس المطالبة بالاصلاحات الاقتصادية على المستوى المحلي ليبدأ عهداً جديداً من العمل السياسي البحت في الفترة من عام ١٩٣٣ إلى عام ١٩٣٩ حيث شغل منصب النائب العام لقسنطينة ثم الوكيل المالي لمدينة الجزائر العاصمة. وكان هذا النشاط يمثل بدء صعود وارتقاء البرجوازية الإسلامية الجزائرية^(٢).

لقد جمع فرحات عباس المقالات العديدة التي نشرها في عدة صحف في كتابه «الجزائر الفتاة» الذي نشره في عام ١٩٣١. وتمثل الأفكار التي طرحها في هذا الكتاب مرحلة خاصة في العمل السياسي الذي نادى ببرنامج اصلاحي شامل قائم على المساواة التامة بين الجزائريين والفرنسيين. وهذا الكتاب يرتبط أيضاً باحتفالات فرنسا بالعيد المئوي للاحتلال الفرنسي للجزائر في عام ١٩٣٠ وما صاحبها من اهانات للشعب الجزائري، ويقول في مقدمة الكتاب: «ان عام ١٩٣٠ يخص الموتى الذين رحلوا في عام ١٨٣٠، فقد مجدت فرنسا سنوات الاحتلال واحتلفت بانتصاداتها التي هي هزيمة لنا، إن القرن الذي مضى كان

(1) Behr, op. cit., p. 44.

(2) La Couture, op. cit., pp. 272 - 273.

قرن دموع ودم، وندعو الله ألا يعيد هذه الأيام المظلمة وأن يحمل إلينا زياماً أفضل منها،^(١).

ثم تحدث فرحات عباس عن الإخاء والمساواة وامكانية تطبيقهما في الجزائر فقال: «إن الإخاء الذي ذكرناه كثيراً يمثل المستقبل إلى ينبغي أن نستعد له، إن توافق الشعوب كلمة يجب أنه تطبق في القرن الجديد لتحقيق النهوض والتقدم، ويجب أن نضع برنامجاً واسعاً لنهضتنا الاجتماعية وأن نقوم علاقتنا مع الأوروبيين هنا على أساس الاحترام،^(٢).

وتناول فرحات عباس أيضاً سياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر وقارنها بالاستعمار في شتى أنحاء العالم فقال: «إن استعماري أي دولة لا يتكون من مشروعات عسكرية واقتصادية تحميها نظم إدارية خاصة فحسب بل هناك حق الشعب المستعمر وهي مسألة جوهرية. إن ما يستحق التحية فقط هو العمل الفكري البناء وينبغي أن يكون الاهتمام بتعليم الأطفال وأن يشبوا على عدم الخشبة من انكار الوطن الذي يمثل الفكر القديم،^(٣).

أما الشخصية الثانية التي كان لها دور فعال أيضاً في نشاط النخبة فهي شخصية الدكتور بن جلول. ولد بن جلول في منطقة أوراس عام ١٨٩٤ وواصل تعليمه الثانوي بقسنطينة حيث كان يحصل باستمرار على منح دراسية، ثم تلقى تعليمه الجامعي في جامعة الجزائر حيث نال شهادة الدكتوراه في الطب في عام ١٩٢٤. وكان لابن جلول لنشاط واضح في الانتخابات المحلية والصحافة، وقد أبدى إعجابه بدور الأمير خالد ولكنه انجذب إلى جماعة النخبة بعد انتهاء حركة الأمير^(٤). وأصبح رائداً فيها كما سنرى فيما بعد. وكان ابن جلول يبدى اهتماماً بالسياسة أكثر من الطب، وكان ماهراً وملماً بجميع المحاورات السياسية ويتفصيل السياسة المحلية، وكان مستقبل الجزائر يشغله أكثر مما يشغله مستقبله الشخصي، وكان يتحين الفرصة لتحقيق مستقبل أفضل للجزائر لتألمه للوضع

(1) Ferhat Abbas, Le Jeune Algerien, pp. 7 - 8.

(2) Ferhat Abbas, op. cit., p. 8.

(3) Ferhat Abbas, op. cit., p. 10.

(4) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٤٠٣.

السائد ولضعف الجزائريين الظاهر^(١). وقد شغل ابن جلول منصب مندوب بلدى ومندوب عام. وقد بدأ دوره السياسى فى الوضوح عقب الاحتفالات الفرنسية بالعيد المئوى للاحتلال، فقد أيقظت هذه الاحتفالات ذكرى المأساة الجزائرية لدى الوطنيين. ونلاحظ أن ابن جلول كان لا يميل إلى العنف أو الثورية وإنما كان نموذجاً للسياسى المتحضر.

وكانت النخبة تضم إلى جانب الشخصيات السابقة المسلمين والأطباء والمحامين وأصحاب المراكز الكبرى فى الدولة وكان يجمع هؤلاء جميعاً تشبعهم بالثقافة الفرنسية وإيمانهم بضرورة التعاون مع فرنسا على أن تضع حداً للنظام الاستعمارى فى الجزائر^(٢).

وقد ألفت جماعة النخبة اتحاداً فى عام ١٩٣٠ أطلق عليه اسم «اتحاد المنتخبين الجزائريين، بزعامة الدكتور بن جلول. وقد كان لهذا الاتحاد فروعاً فى جميع أنحاء الجزائر، على أن أكبرها كان فى قسنطينة وترأسه الدكتور بن جلول بصفة رسمية فى عام ١٩٣٤ وكان يحمل اسم فيدرالية المنتخبين المسلمين لقسم قسنطينة.

وهذه الفيدرالية لم تكن حزباً سياسياً له برنامج محدد ولكنها كانت حركة تضم أصحاب الاتجاهات الليبرالية الذين هم من طبقة واحدة هى الطبقة البرجوازية، وغالبيتهم من الذين تلقوا الثقافة الفرنسية^(٣). وكانت فيدرالية قسنطينة أكثر فروع الاتحاد حيوية ونشاطاً لعدة أسباب: أهمها أنها كانت تضم القسم الأكبر من مسلمى الجزائر، وكانت مجاورة لتونس ولنفوذ جامعة الزيتونة وأفكار الدستوريين بها.

والدستوريون هم أنصار حزب الدستور التونسى الذى تكون فى عام ١٩١٩، وقد طالبوا بنظام دستورى يسمح للشعب بحكم نفسه بنفسه وفقاً للأسس التى يسير عليها العالم المتدين. وبذلك لم يطالب الدستوريون بالاستقلال التام عن فرنسا بل طالبوا بإيجاد نظام دستورى عن طريق التعاون مع فرنسا. وقد أيد

(1) Le Tourneau, op. cit., p. 313.

(٢) صلاح العقاد، المغرب العربى، ص ٣١٥.

(3) Peyrouton, op. cit., p. 269.

الباي محمد الناصر باي تونس آنذاك هذا الحزب، وقد انتهج الحزب في بادئ الأمر سياسة التفاهم مع فرنسا، ولما فشل حاول التعاون مع أعضاء جماعة العمل التونسي التي كانت تمثل النزعة اليسارية للشباب الدستوري، وطالبوا بمنح البلاد كل ما من شأنه أن ينهض بها مادياً ومعنوياً. ولكن حدث خلاف بين الطرفين انتهى بتكوين الحزب الدستوري الجديد في عام ١٩٣٤، وكان أكثر استعداداً للتفاهم مع فرنسا^(١). ونلاحظ وجود تشابه كبير بين أفكار النخبة وبرنامجهم وأفكار الدستوريين.

وقد التفت آمال بعض الجزائريين حول النخبة خاصة وان معظم أعضائها كانوا في المجالس العامة واللجان المالية في قسنطينة^(٢).

أما عن الأهداف التي حددها الاتحاد فقد كانت:

- احترام الحضارة الإسلامية واللغة العربية. فقد ظل الإسلام في الجزائر قرابة أربع عشر قرناً من الزمان يمثل دستور البلاد، ومحاولة هدمه وضربه تعد نوعاً من العبث، ولذلك أكدت النخبة ان الإسلام سيظل خياً في جميع مشروعات الإصلاح.
- القضاء تماماً على نظرية التفوق العنصري.
- ان سياسة المساواة في الحقوق هي الوحيدة القادرة على ضمان مستقبل مشترك، ومسألة وجود غالب ومغلوب ستوجد نوعاً من الفصل وستكون كارثة كبرى.
- يجب أن يصبح الشباب الجزائري هم النواة التي تنقل المجتمع الإسلامي القديم إلى مجتمع متحضر لديه سلاح علمي حتى يتمشى مع المجتمعات الأوروبية الحديثة.
- يأمل الشعب الجزائري في الأخذ بالتقدم والحضارة الغربية، على منوال اليابان، دون التخلي عن حضارته وتقاليده. ويجب على الجزائر وباريس أن تلتقيا وتساهما في نهضة العالم الإسلامي، والسماح لفرنسا بأن تلعب دورها في الجزائر^(٣).

(١) انظر كتاب د. محمد السروجي: العلاقات التونسية الفرنسية، ص ٢٠٣ - ٢١٠.

(2) Le Tourneau, op. cit., p. 316.

(3) Abbas, La Nuit Coloniale, pp. 121 - 122.

وقد كانت هذه الأهداف هي الخطوط العريضة لبرنامج النخبة. ونلاحظ ان هذه الأهداف كانت تختلف اختلافاً كلياً عن الواقع العملي، وقد أدرك فرحات عباس ذلك بعد أن ظهرت احصائيات عن المدارس والطرق والخدمات الطبية في الجزائر، ولذلك كتب يقول: «نحن نأمل أن يقترب اليوم الذي تطبق فيه السياسة الفاضلة ونرى بلادنا وقد امتلأت بالمنازل البيض والطرق المعبدة وقنوات المياه النقية، ونرى في الكفور البعيدة المباني العالية والمنازل الصحية والمدارس والمستشفيات ومكاتب البريد، ونرى تقدم الخدمات الطبية والأمن. وحينئذ سنخلق القرى وستنضج المحاصيل تحت سماء افريقيا وستنمو المحبة في القلوب»^(١).

وتمثل هذه العبارات صورة المستقبل التي رسمها فرحات عباس في مخيلته والأمل الذي كان يندفع به والرومانسية التي ملأت قلبه وفكره، ولذلك بدأ في الحديث عن مراحل الإصلاح التي كان يرجو أن تتحقق على يد فرنسا الديمقراطية فيقول: «إننا نعمل من أجل المساواة، وقد اخترت الوسيلة التي توصلني إلى هذا الهدف بسرعة وهي البدء بالإصلاح. فهناك عدد من فرنسي الجزائر يتعاطفون مع فكرة الإصلاح وعلى دراية بالقضية الجزائرية. وهؤلاء يرون ضرورة الإكثار من المدارس وإيجاد القوانين الاشتراكية. وهذه هي المرحلة الأولى العاجلة وهي مرحلة المدارس والطرق والمستشفيات»^(٢). وتطرق فرحات عباس فيما بعد إلى الاحصائيات التي قامت بها حكومة الجزائر العامة وقارن بين وضع الجزائريين ووضع الأوروبيين فقال: «يوجد في الجزائر أكثر من ٨٠٠ ألف وطني في عمر الدراسة، حوالي ٣٦ ألفاً منهم فقط هم المقيدين في المدارس وكان هذا الوضع هو السائد في عام ١٩١٣ ولم يتحسن حتى الآن، فالاحصائيات الأخيرة للحكومة العامة تبين ان لـ ٦ مليون جزائري (وهم سكان الجزائر) ٥٤ مدرسة يتعلم منهم فيها ٤٠ ألفاً فقط، بينما للأوروبيين ١,١٣٠ مدرسة يتعلم فيها ١١٠ ألف تلميذ. ولذلك ينبغي أن تكون المدارس بنسبة مستوية وينبغي أيضاً أن تقام المدارس للفتيات المسلمات، فإن تعليم المرأة في

(1) Abbas, op. cit., p. 123.

(2) Abbas, Le Jeune Algerien, p. 139.

غاية الأهمية لأنها تقوم بدور اجتماعي هام، وكما كان الحال أيام الإسلام ينبغي أن تكون المدارس للجميع رجالاً ونساء ولجميع الطبقات،^(١).

وبذلك كان اصلاح التعليم هو المرحلة الأولى في برنامج عمل النخبة الجزائرية، فقد طالبوا بإيجاد المساواة بين الجزائريين الأوروبيين في هذا المجال وطالبوا أيضاً بتعليم المرأة واعتبروه من المسائل المهمة. ونلاحظ ان قية تعليم المرأة الجزائرية قد حظيت باهتمام جميع الأحزاب السياسية الجزائرية في فترة ما بين الحربين وساهمت غالبية الصحف الوطنية في ابراز أهميتها.

أما بالنسبة للغة الفرنسية واللغة العربية فلا يقلل فرحات عباس من أهميتها فيقول: «ان اللغة العربية تعمل على تخليص ديننا من التعصب والخرافات التي تفسده، ولذلك فإن الأداة الفعالة في هذا المجال هي بناء المدارس الرسمية والمهنية في كل مكان فهي التي ستخرج البناء والنجار والميكانيكي والواعظ والملاح،... الخ. ونلاحظ هنا أيضاً اصرار النخبة القوي على مبدأ «الفرنسة، وهذا يؤكد بعدهم عن الحضارة العربية. وإلى جانب العناصر التي كانت تشكل أركان المشكلة الجزائرية والتي تمثلت في الأطفال وفي التعليم، كان فرحات عباس يرى ان هناك عنصراً لا يقل أهمية عن العنصرين السابقين وهو العمال، ويؤثر فيهم بالدرجة الأولى الأجر فهو المشجع على العمل وهو بالتالي مصدر الأمان في الدولة. ولذلك طالب فرحات عباس بضرورة حماية العمال ضد اضرار الخمر وسوء التغذية كما طالب بخلق وحدات خاصة بهم يستطيعون أن يجدوا فيها التغذية الصحية ويستبدلون ملابس العمل بأخرى نظيفة، فيقول: «نحن نصادف في طرقات الجزائر رجالاً يرتدون الملابس التي يغطيها غبار الفحم وهذا المظهر ينبغي أن يتغير،^(٢).

وانتقل فرحات عباس بعد ذلك إلى الحديث عن مرافق الدولة وضرورة العناية بها وكذلك الخدمات الصحية والمستشفيات واعتبر هذه المرافق وتقدمها رمزاً لتقدم الدولة ورقياً، فيقول: «الطريق هي الموصلة إلى المدرسة ومدرسة بدون طريق مدرسة عقيمة، والطريق هي عنوان التقدم وتشكل مسألة حيوية

(1) Abbas, op. cit., pp. 140 - 141.

(2) Abbas, Le Jeune Algerien, p. 142.

ولذلك ينبغي انشاء الطرق والعناية بها. وذكر أيضاً الخدمات الطبية والصحية والمستشفيات وطالب بأن يكون هاك مستشفى لكل قسم، وفي أقسام الريف كذلك فقال: «نحن نطالب بايجاد أكثر من مستشفى لكل ٥٠ ألف ساكن في المدن ومستشفى لكل ٣ آلاف فلاح في الريف»^(١).

وتناول فرحات عباس أيضاً مشكلة أخرى كانت تواجه المجتمع الجزائري في ذلك الوقت وهي مشكلة رأس المال، فقد كان يرى ان الجزائر في حاجة إلى ميزانية تقدر بحوالي ٣٠٠ مليون فرنك وإذا لم يتحقق لها هذا المبلغ فإنها ستسلك طريق الاستدانة، وقد أكد فرحات عباس أكثر من مرة امكانية تحقيق هذا البرنامج الإصلاحى للنخبة الجزائرية وذلك عن طريق تعاون الجزائريين مع الإدارة الفرنسية في الجزائر، فيقول في هذا الصدد: «ان الوطنى طائع خضوع ويرغب فى الأمن ويكتفى بمرتب معقول ومساكن بنيت خصيصاً له وبذلك سيتحقق استقرار المجتمع المنشود»^(٢).

ويؤكد فرحات عباس دور النخبة بالذات فى هذه المرحلة فيقول: «ان النخبة المكونة من الأطباء والمحامين والسيادلة وأصحاب الوظائف العليا فى الدولة على استعداد لتقديم الكثير من التضحيات، وأرى ان الوقت قد ضاع هباء ولذلك ينبغي العمل بسرعة لتجنب التمرد وحالات العصيان»^(٣).

وقد استخدم فرحات عباس أسلوب الاقناع فى محاولة ضم الجزائريين إلى حزبه والتعاون مع فرنسا فقال: «ان الإسلام حينما أراد اخضاع الناس لم يستعمل القوة، بل استخدم اللغة فى التعليم وطبق المساواة الاجتماعية بصدق وبدون تمييز. والحال هنا بالنسبة لفرنسا فهى قادرة على استخدام اللغة والتعليم وتقديم الخدمات الاجتماعية من أجل التمدن والحضارة، فإذا أصبحنا نحن الجزائريين نمتلك المساكن النظيفة الصحية، وتوافر لدينا الخبز على المائدة وباتت نساؤنا محترمات، وأصبح لدى الفلاحين ملكياتهم الصغيرة، وزصبح لديهم الغذاء بدلاً من الحفاء وتوفر لديهم الطعام كلما شعروا بالجوع،

(1) Loc. Cit.

(2) Ibid., p. 143.

(3) Loc. Cit.

إذا تحقق كل ذلك سيصبح المجتمع ناجحاً ومتفوقاً وستتفق فرنسا العاصمة وفرنسا الجزائر^(١).

وعلى ذلك نرى ان الأرض كانت وستظل أبداً هي مصدر العيش والشغل الشاغل لتفكير النخبة، ولذلك شعروا بقسوة الحياة على الفلاح الجزائري وما كان يعانيه من تخلف، ويظهر ذلك في كتاباتهم، فيقول فرحات عباس: «ان الفلاح الجزائري يعاني المرض والحمى ويبكى وينوح من البرد والجوع، وتتوخذ منه محاصيله وما عليه إلا المعاناة والتألم، وأنا أتألم من أجله لأنني أنا هو وهو أنا. ان الرياح تتألم وهي تقتلع كوخه الصغير وكذلك الأمطار حينما تجف من فوق أرضه فأين علاج هذه الكارثة؟... هناك هوة كبيرة بين الجزائر وفرنسا مليئة بالمظالم والأخطار ولا بد من إزالتها. لقد أدركنا نحن (النخبة) هذا الوضع وأذهاننا زاخرة بالمشروعات ونفوسنا تمتلئ حماساً لتغيير واجهة الأشياء، ولكن هذا التغيير لن يتم إلا إذا غير المستعمر من أهدافه وأساليبه،^(٢).

ونلاحظ ان النخبة كانت أيضاً دائمة التألم لوضع العمال الجزائريين، وقد ازداد غضبهم عند صدور مرسوم شوتان Circulaire Chautemps في عام ١٩٢٤ الخاص بالحد من هجرة العمال الجزائريين إلى فرنسا. ولذلك حرصت النخبة على المطالبة بإصلاح أحوال هذه الفئات في برنامجها الإصلاحى، واستغلت لذلك الفرص السانحة قبل تكوين اتحاد المنتخبين بصفة رسمية في عام ١٩٣٠. ففي فترة تولى مورييس فيوليت الحكومة العامة للجزائر في الفترة من عام ١٩٢٥ إلى عام ١٩٢٧ حاولت النخبة تحقيق بعض آمالها خاصة وان فيوليت كان يرغب في جعل فترة ولايته انطلاقة لسياسة جزائرية جديدة بعيدة عن الاستعمار وأكثر انسانية وواقعية، وتبنى طريق الإصلاح بعد أن أدرك ان فرنسا كانت ترسم سياستها دون اعتبار للمسلمين الذين كان تعدادهم يقترب من سبعة ملايين نسمة آنذاك. ولذلك أشرك فيوليت النخبة في معارضة هذا المرسوم القاسى بشدة وأكد ان هجرة العمال الجزائريين إلى فرنسا ليس بالشئ الجديد فهي مستمرة منذ الأيام الأولى للحرب العالمية الأولى وأن العناصر

(1) Abbas, Le Jeune Algerien, p. 144.

(2) Abbas, La Nuit Coloniale, pp. 119 - 120.

المهاجرة لا تثير الشغب كما ذكر البعض، وكذلك مسألة الأوبئة والأمراض التي تنتشر بينهم ثم طالب السلطات الفرنسية بمكافحة هذه الأمراض^(١).

وقد شارك بقية أعضاء النخبة في هذا الموقف ورفضوا تحمل هذا الأيد الجديد من التمييز بين الجزائريين والفرنسيين، ولذلك وجهوا الاحتجاجات العديدة من مختلف المجالس المحلية ضد هذا الإجراء، المظالم، مطالبين بإلغائه، وأعلنوا أن هذا الإجراء الذي يحمل الصبغة العنصرية لم يراع الحالة الاقتصادية للجزائر، وأنذرت النخبة الفرنسيين بعواقب هذا الإجراء الوخيمة وأكدت أنه من الممكن أن يؤدي إلى الإطاحة بسمعة الفرنسيين في الجزائر^(٢).

(١) تمثلت هذه الأمراض بشكل خاص في وباء الدرن الذي عم الجزائريين في فرنسا في عامي ١٩١٥، ١٩١٦ عب مغادرة القوات المتحاربة البلاد. يرجع صدور مرسوم شوتان إلى نتيجة على جانب من الأهمية أوجدها الاحتلال الفرنسي للجزائر وهي إيجاد طبقة متوسطة من العمال أطلق عليها البروليتاريا. وقبل الاحتلال كانت غالبية المجتمع الجزائري من الفقراء والرعاة الذين كانوا يعيشون حياة بسيطة وحينما جاء الاحتلال الفرنسي ازدادت الأيدي العاملة الزراعية على وجه الخصوص لتمد فرنسا بما تحتاجه من انتاج الجزائر الزراعي. ومن ثم تغيرت مظاهر الحياة في المجتمع الجزائري وتوافد العمال الفرنسيون إلى الجزائر رغبة في العمل والثراء وهذا الوضع ترتب عليه نتيجة أخرى وهي أن العامل الجزائري أصبح بدون خبرة ومهارة بمقارنته بالعامل الأوروبي الذي كان يمتاز بالنشاط والخبرة بالإضافة إلى قدر كاف من التعليم المهني. وأصبح العامل الجزائري بناء على ذلك في مرتبة أدنى من العامل الفرنسي، ولذلك قلت الأجور وأصبح العدد الأكبر من العمال الجزائريين يعانون من البطالة، وأثناء الحرب العالمية الأولى تعرف المسلمون الجزائريون على الأرض الفرنسية التي كانوا يدافعون عنها ووجدوا فيها الحرية والحياة والأجر المعتدل بالمقارنة بالوضع في الجزائر، ولذلك أخذت أعداد من المهاجرين منهم في الازدياد رغبة في العمل، فقد هاجر في هذه الفترة حوالي ١٥٠ ألف عامل. وقد أقلق هذا الوضع المستوطنين الفرنسيين في الجزائر ولذلك وجه رئيس اتحاد البلديات في الجزائر نداء إلى اتحاد النقابات الجزائرية في عام ١٩٢٣ قال فيه: «إن المجلس البلدي يوجه عناية الإدارة العليا في الجزائر ونواب المستعمرة واتحاد الرؤساء والحاكم العام إلى الوضع الذي يزداد تعقيداً يوماً بعد يوم بخصوص هجرة العمال الوطنيين من المستعمرة، ولذلك يجب منع هؤلاء العمال وخاصة الزراعيين منهم من الذهاب إلى فرنسا ومنع العاصمة الفرنسية من هذه الأيدي العاملة اللازمة لإعادة البناء إلى وطنها. وأضاف أن هذه العناصر مثيرة للشغب ومريضة بالدرن وتمثل تهديداً للعاصمة الفرنسية، ولذلك صدر مرسوم شوتان.

(٢) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ص ص ٤٠٤ - ٤٠٥.

ويمكن القول بأن هذا المرسوم كان من العوامل التي دفعت النخبة الجزائرية إلى التكتل ثم خلق منظماتهم بشكل شبه رسمي في عام ١٩٢٧، ثم اتخذت الشكل التنظيمي الواضح في عام ١٩٣٠. وقد أوضحت النخبة أن الهدف من خلق الاتحاد هو إيجاد التفاهم المشترك بين أعضاء الاتحاد وبين الفرنسيين، وأن أعضاء النخبة سيكونوا مخلصين لفرنسا التي جاءت إليهم بالحضارة، ووعدوا باحترام السلطات الفرنسية في الجزائر. وكان هناك اجماع من أعضاء الاتحاد على ضرورة المساواة بين المسلمين والفرنسيين والاعتراف بمطالب الجزائريين وإيجاد تمثيل بناء لهم في البرلمان وإصلاح المجالس النيابية، كما أجمعوا أيضاً على ضرورة المطالبة بالمساواة في الخدمة العسكرية ورفع مرتبات الجنود والغاء محاكم الردع(*) لممارسة العدالة الحقة، وطالبوا بتعيين قضاة مسلمين والنظر بعين الرعاية إلى عمال المناجم وبإلغاء الغرامات الجماعية وتحسين أسلوب معاملة السجناء، والغاء الضرائب على الأتليان الموقوفة والمساواة في التعليم وفي رواتب الموظفين الفرنسيين بالوطنيين، وطالب أعضاء الاتحاد أيضاً بإصلاح أحوال الفلاحين الجزائريين ومنحهم قروضاً زراعية، وبحرية العقيدة وبمساواة الدين الإسلامي بالأديان الأخرى، ويتطبيق القوانين الاجتماعية على الجزائريين^(١).

ونلاحظ على هذه المطالب أنها كانت تقوم على التعاون مع فرنسا والمطالبة بالقضاء على سياسة التفوق العنصري التي سارت عليها فرنسا في الجزائر.

وكانت هناك عوامل ساعدت النخبة على اكتساب ثقة الشعب الجزائري وهي فروع الاتحاد التي انتشرت في جميع أنحاء الجزائر، والمرونة السياسية التي كان يتمتع بها قادة النخبة أمثال فرحات عباس والدكتور بن جلول. كما أتاحت معرفة النخبة باللغة الفرنسية وإجادتها الفرصة أقامها للاندماج في مناقشات المجالس المحلية المختلفة، وبالتالي توصيل مطالب الجزائريين إلى الإداريين الفرنسيين.

(*) محاكم الردع محاكم خاصة بالجزائريين فقط، وتتوفر فيها سرعة الفصل وتهدف إلى استخدام القضاء كوسيلة رادعة في يد الإدارة الفرنسية.

(1) Abbas, La Nuit Coloniale, p. 199.

وقد أيد أعضاء النخبة جميعاً بدون استثناء الإدماج بل واعتبروه المطلب الرئيسى لغالبية الشعب الجزائرى، واتضح ذلك من قول زناتى أحد أعضاء النخبة المبرزين: «لا توجد سياسة ممكنة التحقيق فى الجزائر سوى السياسة الفرنسية الظاهرة التى تتمثل فى الإدماج الذى لن يتحقق إلا عن طريق المشاركة فى العمل من جانب هذا الشعب الأصيل. ان شعب الجزائر المسلم يريد أن يصبح فرنسياً، وليس من المعقول أن تعتمد ملايين عديدة على الوعود بالإصلاح الاقتصادى دون تحقيق هذه الوعود. وللأسف لن يأت الهدوء إلا بعد انتظام المسألة السياسية التى تشغل الأذهان»^(١). وقد حاول فرحات عباس تبرير المطالبة بسياسة الإدماج وايضاح سبب التجاء النخبة إلى فرنسا بقوله: «أننى أكره العنف بقدر ما أكره الظلم، كما أكره تمسك أصحاب الامتيازات باستيازاتهم، وهنا فى الجزائر ما يزيد فى الظلم فظاعة هو تغلغله فى مرافق الحياة كلها وسيطرته على البلاد واستحواذه على العقول واستيلائه على القلوب، فمن العبث أن نميز بين الفرنسى الصالح والفرنسى الطالح فكلهم فى ظلم العربى سواء، وان مسئوليتهم واحدة لأن الظلم وليد نظام وريب مبدأ متناف مع الرشد والصواب... ان فرنسى الجزائر لم يكونوا فى أول الأمر مجبولين كلهم على الشر والظلم ولكن النظام الاستعمارى الذى أقامته البرجوازية الفرنسية كيفهم على هذا النمط، فاتخذوا كلهم من العنصرية مذهباً ومن الظلم ديناً».

«... لا يوجد فى هذا العالم نظام أشد ظلماً من النظام الاستعمارى الفرنسى فى الجزائر، ولا يوجد نظام استعمارى على شعب يريد ابادته بذلك التكاليف وتلك الضراوة مثل ما فعله النظام الاستعمارى الفرنسى، ولما لم يصل إلى مبتغاه رأى من الحذق والمهارة أن يتعهد هذا الشعب بعطف أبوى ملؤه النفاق، وينظام ملؤه البهتان. فإن قال الجزائرى: انى عربى أجابه رجال القانون لا، أنت فرنسى لست بعربى، وان طالب بحقوق الفرنسى أجابه نفس الفقهاء: لا؛ انت عربى لست بفرنسى. فلم يجد الجزائريون بداً من محاربة هذا النظام الجائر والثورة عليه ولذا لم يتأخروا بوماً ما عن الكفاح، فوجهوا أنظارهم فى أول الأمر صوب الديمقراطيين الفرنسيين عسى أن يجدوا فى مبادئهم سنداً ومساعدتهم مدداً. وهذا

(1) Le Tourneau, op. cit., pp. 314 - 315.

يفسر اصرار جيلي واصرار الأجيال السابقة لنا على الالتجاء إلى فرنسا الجمهورية التحررية رجاء أن تساعدنا على القضاء على مذهب الجنس الأعلى والجنس الأسفل الذين كانا يعتبران مذهبين زائفين مزييين. ولكن في نفس الوقت كان يؤمن بأن الجزائر الجديدة ستبرز من المدرسة ومن العلوم التكنية، وبأن بذور الحرية تكمن ففي طوايا العقل، وكان يؤمن بأن تعاوناً بين شباب جزائري وأحرار فرنسيين سيفضي شيئاً فشيئاً إلى انشاء ديمقراطية حقة،^(١).

ونلاحظ ان آراء النخبة كانت تتميز بالاعتدال وبالاستعداد للتصالح مع الفرنسيين من أجل تحقيق برنامجهم الإصلاحى. ولذلك سلكت النخبة جميع الطرق المؤدية رلى فرنسا ومن أجل ذلك، عينت وفداً من ثلاثين عضواً غادر الجزائر إلى فرنسا فى نوفمبر من عام ١٩٣٣ لى يضع المطالب التى أعلنوها أمام الحكومة الفرنسية. وقابل هذا الوفد وزير الداخلية الفرنسى Albert Sarraut، وعقب انتهاء الزيارة أصدر الوفد بياناً جاء فيه أنه قد استقبل بسرور وأنه تم تشكيل لجنة خاصة لدراسة المشكلة المعقدة، التى نتجت عن مطالب الجزائريين الإصلاحية ولكن يبدو ان الوفد عاد إلى الجزائر دون تحقيق نتيجة ايجابية.

على أية حال استمرت النخبة فى معارضة الأسلوب الفرنسى الاستعمارى داخل الجزائر والمطالبة بتعديله، فتناولت مسألة استيلاء الفرنسيين على أراضى الوطنيين وأعلنت ان هذا الأسلوب ضد الصالح الجزائري. ورفضت بشدة أقوال حاكم عام الجزائر الذى أعلن فى خلال عام ١٩٣٤ ان أسلوب استيلاء الفرنسيين على الأراضى الجزائرية فى صالح الجزائريين وأنهم لا يعون ذلك لأنهم كانوا مظللين من قبل أناس صرورا لهم العكس، وطلب من النخبة إعادة النظر فى أسلوبها. وقد أثارت هذه الأقوال جماعة النخبة وكان عليها أن تسلك أحد سبيلين وهى الطريق الصلبة المعادية أو طريق الاعتدال والتصالح، ولكنهم فضلوا الطريق الثانى رغبة منهم فى تحقيق مطالب الشعب الجزائري^(٢).

إلى جانب ذلك، فهناك قضية على جانب كبير من الأهمية فى برنامج النخبة، تمثلت فى أن أعضاء النخبة كانوا يؤمنون بأن «الوطن الجزائري، لا

(1) Abbas, La Nuit Coloniale, pp. 131 - 132.

(٢) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص ٤٠٧ - ٤٠٨.

وجود له على الإطلاق، فيقول فرحات عباس «نحن الأصدقاء السياسيين للدكتور بن جلول كان يمكننا أن نصبح من «القوميين»، وهذا الاتهام ليس، بالشئ الجديد، فقد تحدثت إلى شخصيات عديدة حول هذا الموضوع. أما رأى فـعـرـف تماماً: فالاحساس القومي هو ذلك الشعور الذى يدفع بشعب إلى العيش داخل حدوده الإقليمية، وهو الشعور الذى خلق العديد من الأمم. ولو كنت قد اكتشفت الوطن الجزائرى لأصبحت من الوطنيين، ولن أخجل آنذاك من هذه الجريمة، فالرجال الذين يموتون دفاعاً عن فكرة وطنية يبجلون ويحترمون أبلغ الاحترام، وليست حياتى بأثمن من حياتهم، ولكننى مع ذلك لن أموت دفاعاً عن هذا الوطن، لأن هذا الوطن غير موجود ولم أستطع أن أكتشفه. لقد سألت التاريخ وسألت الأحياء والأموات، وزرت المقابر ولم يحدثنى أحد عن هذا الوطن، وليس فى وسع انسان أن يقيم بناء على الرياح. وقد بددنا مرة وإلى الأبد جميع الضباب والخيال لنربط بين مستقبلنا وبين ما تحققه فرنسا فى هذه البلاد. لا أرى انساناً يؤمن إيماناً بقوميتنا. أما ما نريد أن نحارب من أجله فهو تحررنا السياسى والاقتصادى، وبدون هذا التحرر للمواطن الجزائرى لن تكون هناك جزائر فرنسية تبقى إلى الأبد،⁽¹⁾.

ونلاحظ على هذه الأقوال اصرار عباس على نفى وجود وطن جزائرى وبالتالى فليس هناك أساس للشعور القومى فى الجزائر، بل ان كلمة «قومى» أصبحت تعنى اتهاماً وجريمة، فى نظر النخبة، وانما الشئ الثابت القائم بالفعل هو الوجود الفرنسى فى الجزائر الذى يمثل كل شئ بالنسبة لها الماضى والحاضر والمستقبل.

وانطلاقاً من هذا الاعتقاد الراسخ فإن سياسة ذوبان المجتمع الجزائرى فى المجتمع الفرنسى هى الحل الأمثل وهى التى ستحقق التقدم والرقى للجزائر، فمن وجهة نظر أعضاء النخبة أن سكان الجزائر البالغين أكثر من ستة ملايين نسمة والذين يعيش غالبتهم حياة الكفاف ينبغى أن يصبحوا فرنسيين، وينبغى أن يتمتعوا بالحقوق السياسية والاجتماعية التى كان يتمتع بها المواطن الفرنسى. وبالرغم أن أعضاء النخبة كانوا يقدرّون فى ذات الوقت بأن مسألة الاندماج لن

(1) Gillespie, op. cit., p. 48.

تمر دون مخاطر سياسية وستتكلف نفقات باهظة وجهود شاقة فرنهم عادوا وأكدوا فائدتها العظمى بالنسبة للجزائر^(١).

وقد حاول أعضاء النخبة اقناع الشعب الجزائري بقبول مبدأ الإدماج واستندوا في ذلك إلى القرآن الكريم وحاولوا استغلال النزعة الدينية لدى جماهير الجزائريين فقالوا: «ليس هناك في القرآن الكريم ما يمنع الجزائري المسلم من أن يكون فرنسي الجنسية قوى السلاح حاضر الجنان داعياً للتضامن الوطني، لا شيء يمنع ذلك إلا الاستعمار»^(٢).

وهذه المحاولات والجهود التي بذلتها النخبة تؤكد انه كانت هناك حركة مناهضة داخل المجتمع الجزائري لمبدأ الإدماج لأن فيه الغاء للكيان الجزائري ومحاولة للقضاء على الشخصية الجزائرية الأصلية.

ومن القضايا المهمة التي أثارتها النخبة الجزائرية هي قضية منح الجنسية الفرنسية للمواطنين الجزائريين، ومسألة الإبقاء على الحالة الشرعية لهم كمسلمين، ونلاحظ هنا ان النخبة كانت تؤيد التنازل عن الوضع الشرعي للمسلمين من أجل الحصول على الجنسية الفرنسية. وينبغي أن نوضح ما يعنيه تنازل الجزائري عن وضعه الشرعي كمسلم، ففي هذه الحالة لا يصبح لحكومة الفرد سلطان عليه، وفي أحواله الشخصية من زواج وطلاق وميراث لا يحتكم إلى الشريعة الإسلامية، وإنما يحتكم إلى القانون المدني الفرنسي الذي تخالف أحكامه أحكام الشرع الإسلامي على خط مستقيم، فالطلاق بيد الحاكم لا يوقعه إلا لأسباب قهرية، والإرث على التساوي بين الذكور والإناث، والزواج بعقد مدني لدى الحاكم الفرنسي، وتعدد الزواج خيانة يعاقب عليها مرتكبها. وعلاوة على ذلك يوجب المتجنس على نفسه برضا واختيار أن يكون جندياً مقاتلاً في صفوف الفرنسيين حتى ضد المسلمين أنفسهم^(٣).

وقد احتج قسم كبير من مسلمي الجزائر على هذه السياسة التي سلكتها فرنسا واعتبروها عدواناً من جانبها وخاصة بعد منح يهود الجزائر الجنسية الفرنسية

(1) Legum, Africa, p. 12.

(2) Abbas, Le jeune Algerien, p. 144.

(3) مكتب الأخبار التونسية، الحملة الصليبية على الإسلام في شمال إفريقيا، ص ٧.

بمقتضى مرسوم كريميو فى عام ١٨٧١ . وكان يقابل هذا الرفض جبهة جديدة تمثلت فى المسلمين الجزائريين الذين حصلوا على الجنسية الفرنسية ، هؤلاء كونوا فى خلال عام ١٩٢٣ جمعية تدعى «جمعية المسلمين الفرنسيين» . وكانت مهمة هذه الجمعية العمل على بث الدعوة لزيادة أعداد المتجنسين ، والإدارة الفرنسية تدعمها وتزيد من نشاطها بشتى الوسائل (١) .

وأمام هذا الوضع خلقت قضية «الجنسية الفرنسية» بالفعل انقساماً داخل المجتمع الجزائرى ، وأدت إلى تصارع الأحزاب الوطنية بين مؤيد ومعارض ، وكانت مسألة ايجاد انقسام داخل المجتمع الجزائرى من أهداف الإدارة الفرنسية فى الجزائر حتى تجد المناخ الملائم لضرب الوطنيين بعضهم ببعض ، وبالتالي لا تتواجد وحدة وطنية تقف ضدها .

هذا وقد سارت النخبة على منوال «جمعية المسلمين الفرنسيين» بل انها كانت تضم العديد من أعضاء النخبة . وأيدت الدعوة الرامية إلى تجنيس الجزائريين ، ولذلك ناصرت جميع التشريعات التى أصدرتها الحكومة الفرنسية لصالحه . ونذكر منها على سبيل المثال قانون ٤ فبراير ١٩١٩ السابق ذكره ، والذى فرق بين نوعين من الجزائريين : الرعايا وهم أولئك الذين حافظوا على حالتهم الشخصية كمسلمين وظلوا يعيشون فى ظل التشريع الإسلامى ، وهذه المجموعة لم تتمتع بأية حقوق مدنية أو سياسية لأنهم رعايا . أما أصحاب القسم أو النوع الثانى فهم المواطنين وهم الذين تخلوا عن حالتهم الشخصية كمسلمين وقبلوا الدخول تحت أحكام القانون الفرنسى ، وكان هؤلاء يتمتعين بجميع الحقوق المدنية السياسية الفرنسية لأنهم أصبحوا فرنسيين (٢) . وبالطبع رفض قسم كبير من أبناء المجتمع الجزائرى الحصول على كامل الحقوق السياسية ، ورغم ان قانون ١٩١٩ وضع مجموعة من الشروط (*) التى لا يحق للجزائرى الحصول

(١) مكتب الأخبار التونسية، المرجع السابق، ص ٧، ٨ .

(٢) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٣١١ - ٣١٢ .

(*) وكانت هذه الشروط هى الخدمة فى الجيش الفرنسى، معرفة القراءة والكتابة بالفرنسية، الحصول على وسام فرنسى، أن يكون الشخص مولوداً لأب جزائرى متجنس بالجنسية الفرنسية، بلوغ ٢٥ عاماً، عدم الزواج .

على الجنسية الفرنسية، إلا إذا استوفاهما، فإن جماعة النخبة دافعوا عنه وأخذوا يحثون الجزائريين على قبوله.

ومن المسائل التي شغلت تفكير النخبة وكان لها آثار على علاقتهم بفرنسا الاحتفالات المئوية للاحتلال الفرنسي للجزائر، والتي أقيمت في عام ١٩٣٠. لقد اتخذت هذه الاحتفالات شكلاً مهيباً ومحقراً للجزائريين وانتشرت مظاهرها في كل مكان في الجزائر وتعمدت الإدارة الفرنسية أن تكون الاستعدادات لهذه الاحتفالات على أشدها فزينت الجدران بالقيشاني وبالرسوم الملونة، وزينت المصالح الحكومية مثل دار اللجان المالية الذي كان بمثابة برلمان يحكم البلاد لفترة تقدر بنحو ثلاثين عاماً. كذلك أقيمت المسرحيات لتعرض عند استقبال رئيس الجمهورية الفرنسية الذي كان سيحضر هذه المناسبة. وعلاوة على ذلك وضعت فرنسا مصادرها المالية ومصادر المستعمرة - الجزائر - في خدمة هذه الاحتفالات، وقد قدرت النفقات بحوالي مليون فرنك^(١).

وقد حاولت فرنسا أن تظهر في هذه الاحتفالات أهمية الانجازات الفرنسية بالنسبة للجزائر ومزايا الاحتلال الفرنسي لهذه البقعة فيقول أحد الكتاب: إن الفوائد المادية التي أنجزها الفرنسيون في الجزائر عديدة ومختلفة، فهناك الطرق الممهدة والسكك الحديدية ومشروعات الري وإصلاح الأراضي وقد بذلت فيها فرنسا جهوداً مضنية. كذلك كانت عملية تصدير المواد الخام الجزائرية إلى فرنسا مصدر فائدة للبلدين، وهناك المشروعات السياحية الضخمة التي قامت بها شركة *Companie Generale Transatlantique* من إنشاء طرق حديثة وإقامة فنادق من الدرجة الأولى وأخرى متوسطة^(٢). وفي الحقيقة إن جهود فرنسا في المجال الاقتصادي الجزائري كانت واضحة رغم ما يقال عن الاستعمار الفرنسي. وإذا حاولنا مقارنة الأحوال الاقتصادية للمستعمرات الفرنسية بالمستعمرات الانجليزية لوجدنا اختلافاً. وقد كان هذا الأمر واضحاً أمام أعين الكتاب والمؤرخين الانجليز فقد كتبوا قائلين: إن الاستعمار الفرنسي صادف نجاحاً في الشمال الأفريقي بدون شك، وكان الفرنسيين فخورين بممتلكاتهم في

(1) Berque, op. cit., pp. 223 - 234.

(2) Polson Newman, The Mediterranean and its Problems, p. 213.

هذا الجزء من امبراطوريتهم، وإذا حاول أحد الانجليزى البحث عن ظروف مشابهة لتلك التى فى تونس أو الجزائر أو مراکش فإنه سيصاب بخيبة أمل،^(١).

وقد انتهزت النخبة فرصة هذه الاحتفالات وطالبت فرنسا بتطبيق المبادئ الخاصة بإعلان حقوق الإنسان والتى أقرها جوهر الإسلام. وبدلاً من أن تحاول فرنسا إرضاء الآمال الوطنية قررت زيادة أعداد القادة المسلمين المنتفعين بوجودها فى الجزائر^(٢). ومن هنا بدأت تشعر بخيبة أمل وتفقد الثقة فى فرنسا.

ومن الموضوعات التى شغلت أذهان النخبة الجزائرية فى الفترة من عام ١٩٣١ إلى ١٩٣٩ الوضع الاقتصادى للجزائر، فقد تركت الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ - ١٩٣٠ آثارها على الجزائر وتمثلت فى غلاء المعيشة والبطالة. وكانت هذه الموضوعات تمثل ركائز الحياة السياسية الجزائرية آنذاك.

وكان هذا الغلاء ناتجاً عن نظام التصدير إلى فرنسا بصفة خاصة ولذلك طلب المندوب العام Duroux ضرورة إعادة تنظيم السياسة الاقتصادية الجزائرية، وأكد أن هناك مبدأ اقتصادية تقليدياً وهو *Laissez faire laissez passer* ويعنى سياسة اقتصادية حرة جديدة، ثم طالب بضرورة تدخل الدولة من أجل حماية اقتصاد البلاد^(٣). واستدعى وضع سياسة اقتصادية جديدة ضرورة تنظيم الانتاج وما يتبعه من تنظيم حق ملكية الأراضى وإيجاد قانون للعمل من أجل القضاء على البطالة. فقد أوضحت احصائيات عام ١٩٣٢، ان نسبة البطالة بين العمال كانت ١١ ٪ وظلت هذه المشكلة قائمة حتى عام ١٩٣٥ فلم يكن هناك خلال هذه السنة سوى ٤,٧٨٠ عاملاً فقط.

ومن ناحية أخرى قام العمال العاطلون بتكوين لجنة للدفاع عن حقوقهم. وحاولت الإدارة الفرنسية أيضاً إيجاد مخرج لهذه الأزمة، فقامت بتشغيل ١٠٠٠ عامل فى المصانع الفرنسية، وشجعت هجرة الباقين إلى فرنسا ليجدوا فرص العمل فى المؤسسات الفرنسية المختلفة. وبالفعل قامت الإدارة الفرنسية بتسهيل

(1) Polson, op. cit., p. 214.

(2) Berque, op. cit., p. 224.

(3) Kaddache, op. cit., pp. 205 - 206.

اجراءات سفرهم إلى فرنسا وأمدت كل منهم بمبلغ ١٦٠ فرنكاً لشراء الضروريات قبل السفر^(١).

ولكن هذه الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الفرنسية لم تسهم في حل مشكلة البطالة بشكل جدى وذلك انه رغم أن فرنسا أعلنت ان الإدارة الجزائرية تتبع النظم السائدة في العاصمة الفرنسية، كان الفرنسيون والأوروبيون يتقاضون أجوراً أكثر من الوطنيين. وشغلت هذه المسألة أذهان قادة الأحزاب السياسية الجزائرية وخاصة بعد قيام طبقة العمال بمظاهرات عديدة تدفعها أيدي شيوعية.

وقد استغل خصوم السياسة الوطنية وخاصة من الشيوعيين فرصة وقوع بعض الأحداث الدامية لتقويض دعائم الحركة الوطنية. فقد وقع في عام ١٩٣٥ صدام بين المسلمين واليهود في قسنطينة، وتفسير ذلك ان أحد اليهود ويدعى الياهو ضلفى وجه الالهات إلى المسلمين وإلى الدين الإسلامى أثناء وضوء المسلمين في الجامع الأخضر بقسنطينة، وكانت نتيجة ذلك أن خرج المسلمون في غاية الاستياء إلى الشرطة، ولكن اليهودى لم يكف عن السب بل شاركه اليهود المجاورين له برمى المسلمين بالحجارة ثم الرمى بالرصاص. وأمام هذا الاعتداء رد المسلمون على اليهود بالمثل، وتم استدعاء المفتى لتهدئة الموقف ولكنه لم يفلح. فتدخلت النخبة وعلى رأسها د. بن جلول الذى استطاع بعد جهد جهيد أن يسكت الناس ويفرقهم. ولكن في اليوم التالى كرر اليهود المناوشات فاجتمع بن جلول وبن باديس رئيس جمعية العلماء واتفقا على أن يخطبا في الناس لتهديتهم في الجامع الكبير، وبالفعل تم ذلك وساد الهدوء المنطقة، إلا ان اليهود عادوا إلى المناوشات مرة ثالثة مما اضطر المسلمون إلى الرد عليهم البطش بهم^(٢).

ونتج عن هذه الأعمال الحاق خسائر بحوانيت اليهود والمسلمين، وقتل من اليهود ٢١ شخصاً ومن المسلمين اثنين. أما عدد الجرحى فقد كان كثيراً من الطرفين ثم أعلنت حالة الطوارئ وحظر التجول.

على أن المناوشات عادت للمرة الرابعة على أشدها حينما قتل الجنود اليهود

(1) Kaddache, op. cit., p. 210.

(٢) أنظر: محمد الميلى، ابن باديس وعروبة الجزائر، ص ص ١٠٧ - ١٢٢.

طفلاً مسلماً فتقدم المسلمون إلى الحاكم العام بشكواهم، فاستمع إليهم ووعد بأن يطلب من اليهود الكف عن هذه الأعمال. وأخذ الدكتور بن جلول من جانبه ينتقل من مكان إلى آخر مهدتاً المسلمين مدارياً الجرحى معرضاً نفسه للخطر^(١).

وإزاء هذا الصدام حاول الشيوعيون إثارة غضب المسلمين وخاصة العمال ضد اليهود بعد انتهاء المشكلة، فأصدروا الصحيفة الفرنسية "La Franchise" خصيصاً للتنديد بجشع الملاك اليهود وذلك للامعان في زيادة الاثارة. وفي يناير ١٩٣٥ نشروا لافتات تحمل عبارة «الموت لليهود، Mort Aux Juifs»^(٢). وتطور الأمر إلى مجيء لجنة شيوعية ومندوب شيوعي لمناقشة أحداث قسنطينة. ومن ناحية أخرى طلب الحزب الشيوعي في خطاب أرسله إلى الحاكم العام للجزائر ضرورة اطلاق سراح مسجونى قسنطينة، والقاء القبض على المسؤولين عن الحوادث التى وقعت. ولكن النخبة أرادت تهدئة الموقف وأعلنت أن اليهود والمسلمين أخوة حتى لا تترك ثغرة للشيوعية وجدت صداها بقيم بعض المظاهرات والاضطرابات العمالية خلال عام ١٩٣٥.

ويرى بعض بعض الكتاب ان سبب هذه الأحداث الدامية، يرجع أساساً إلى تجنيس اليهود بالجنسية الفرنسية وبالتالي أصبحوا مواطنين فرنسيين لهم حقوق الفرنسيين كاملة، ومن ثم تكونت عندهم عقدة التفوق فاعتدوا على الجزائريين العزل^(٣). ولا شك أن العداء العقائدى كان من العوامل الباعثة لهذا السلوك. ونلاحظ أيضاً أن أسلوب النخبة إزاء هذا الحادث كان سلمياً ويهدف أولاً وأخيراً إلى مصالحة فرنسا ومحاولة عدم التصادم معها.

وفي الفترة من عام ١٩٣١ إلى ١٩٣٦ كان برنامج النخبة لا يزال يركز على مسألة الاصلاحات الوطنية، وكان من بين القضايا التى أثارها مسألة الخدمة العسكرية. فقد كانت الإدارة الفرنسية فى الجزائر قد أصدرت قانوناً فى عام ١٩٢٨، يقضى بجعل الخدمة العسكرية عاماً واحداً للمجندين، ولكن هذا القانون أصبح بعد ١٩٣٠ لا ينطبق إلا على المجندين الأوروبيين فقط بينما ظل الوطنيون يؤدين الخدمة العسكرية لفترة عامين. ولذلك طالبت النخبة بضرورة

(١) الميلى، المرجع السابق، ص ١٢٥.

(2) Kaddache, op. cit., p. 213.

(3) Kaddache, op. cit., p. 233.

المساواة في هذا المجال . وضرورة المساواة أيضاً في الرواتب التي تمنح لأسرة المجند سواء كان أوروبياً أو وطنياً^(١) .

ومن الأساليب الفرنسية التي لم ترض النخبة الشرطة الفرنسية وأساليبها الخشنة مع الوطنيين وخاصة التجار منهم، بينما هذا الأسلوب كان لا يستخدم على الإطلاق مع الأوربيين . واعترض النخبة أيضاً على نظام الحج الذي كانت تتولى أمره الإدارة الفرنسية، وأكدوا ان الحجاج دائماً ضحية هذا الإرتباك الإداري . وأوضح كراد وهو من النخبة ان الحجاج دائماً مكدرين بجانب بعضهم البعض أثناء رحلتهم ويعاملون مغاملة سيئة من الإدارة وظروفهم الصحية سيئة للغاية^(٢) . وكانت وسيلة النخبة في تحقيق بعض مطالبهم هي الاستقالة من مناصبهم، وقد حدث ذلك في عام ١٩٣٥ حينما رفضوا المساهمة في انتخابات المجلس البلدي لمدينة الجزائر ولم يتراجعوا عن موقفهم إلا حينما وعدهم الحاكم العام بتحقيق مطالبهم مقابل التراجع عن استقالتهم . وقد قال حافظ وهو من النخبة في خطبة أمام المجلس البلدي: «نحن أخذنا أماكننا من أجل العمل سوياً وبروح من المودة والمحبة من أجل عزتنا ومدينتنا، تحيا مدينة الجزائر، تحيا الجزائر، تحيا فرنسا، تحيا الجمهورية»^(٣) .

وإلى هذا الحد ظلت النخبة معتدلة في النقد الذي وجهته إلى السياسة الفرنسية في الجزائر، ولم تترك مناسبة إلا وأكدت عن رغبتها في المساهمة في الحياة الوطنية الفرنسية، كما ظلت النخبة إلى هذه الفترة تؤكد التصاقها بفرنسا ففي خلال عام ١٩٣٥ أكد العمودي ان الجزائر مقاطعة فرنسية، وأنه لا يمكن النفاذ في مسألة السيادة الفرنسية على الجزائر وأن العالم يعرفها ويقبلها وان مسلمي الجزائر فرنسيين شرعاً وقانوناً، وسار بقية أعضاء النخبة على هذا المنوال وكانوا يعتبرون أن أقصى مطالب يمكن أن ينادى بها الوطنيون هي زيادة أعداد الممثلين في اللجان المالية والمطالبة بالمساواة في المجالس المحلية وإيجاد الضمانات الكافية لآخراج انتخابات صادقة حقيقية^(٤) .

(1) Ibid., p. 224.

(2) Kaddache, op. cit., p. 224.

(3) Ibid., p. 225.

(4) Berque, op. cit., pp. 225 - 226.

وقد أثارت النخبة مسألة الانتخابات أكثر من مرة، وذلك أنه خلال عام ١٩٣٥ وقعت مصادمات بين الوطنيين والفرنسيين أثناء الانتخابات البلدية التي جرت في العاصمة الجزائرية، وذلك لمطالبة النخبة بالمساواة السياسية بينهم وبين الفرنسيين^(١). وقد ظلت النخبة على اعتدالها ولم تشأ أن تجعل الثورية والتطرف منهاجاً لها، ولذلك أخذ أعضاؤها يؤكدون أن الأحداث التي وقعت لا تمس اخلاصهم لفرنسا، وأنهم يرغبون في معاقبة المتمردين، وقدموا اقتراحات بذلك.

ونتيجة لعدم الاستقرار الذي ساد الجزائر في عام ١٩٣٥ أرسلت الحكومة الفرنسية وزير الداخلية Marcel Reigner إلى الجزائر لتقصي الأمور عن كثب. وقد علقت النخبة الجزائرية آمالاً عريضة على هذه الزيارة خاصة وإن رينيه أعلن قبل مجيئه أنه يهدف إلى إحداث تغيير كبير في الوضع الإسلامي. وانتهز أعضاء النخبة هذه الفرصة لإعلان مطالبهم، فأعلن العمودي رئيس تحرير صحيفة La Defense الأهداف التقليدية للنخبة وأكد على ضرورة حياد الانتخابات، وعلى أن الإصلاحات السياسية هي الحل الأفضل للمشكلة الجزائرية. أما شكيكن فقد عرض المطالب الإسلامية التي كان يراها، من وجهة نظره، تنحصر في: أن تصبح الجزائر مقاطعة فرنسية، وتطبيق القانون العام الفرنسي على الوطنيين، والغاء الإجراءات والنظم الخاصة أو الاستثنائية، وإيجاد تمثيل واسع النطاق في المجالس المحلية الجزائرية وربط الأقسام الجزائرية بالعاصمة الفرنسية^(٢).

أما بقية الأعضاء أمثال كراد ومدين وعمار وحافظ فقد قدموا مذكرة إلى رينيه تضمنت أيضاً مطالب الجزائريين وركزوا فيها على عدة مسائل مثل: التعليم باللغتين العربية والفرنسية، والمساواة في الخدمة العسكرية، تطبيق مبدأ المساواة في العمل والمساواة في الأجور على المسلمين، حرية السفر إلى فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية^(٣).

وقد عقد رينيه لقاءات مع جميع ممثلي الأحزاب السياسية الجزائرية آنذاك، وسادت الجزائر موجة من المظاهرات السلمية التي كان شعارها يحيا رينيه، تحيا

(1) Kaddache, op. cit., p. 226.

(2) Kaddache, op. cit., p. 226.

(3) Ibid., p. 227.

فرنسا. وأخذت النخبة تؤكد بعد كل لقاء ان الاخاء الفرنسي سيجعل الجزائر أكثر بهاء وقوة من أجل مجد فرنسا. ورغم هذه الجهود التي بذلتها النخبة في المطالبة بالاصلاحات فقد أصدر رينيه منشوره الذي لم يتناول مسألة الاصلاح على الاطلاق ولم يقم بما وعد به من تغيير في الوضع الإسلامى^(١). وربما كان هذا الموقف عائداً إلى استماع رينيه لآراء ممثلى المستوطنين وتأثره البالغ بها، فقد أكدوا ان المسألة الوطنية لا يمكن حلها إلا باستخدام القوة والعنف.

وفى نهاية الزيارة صدر المنشور الذى حمل اسمه Circulaire Reigner وكان يتضمن مادتين: نصت المادة الأولى منه على تتبع فرنسا بكل وسيلة وبكل أسلوب لمحاولات الاستفزاز التى تصدر من الوطنيين الجزائريين، أو من الوطنيين فى المستعمرات والمحميات الفرنسية أخرى، أو من الخارجيين الذين يلجأون إلى الجزائر، وبصفة خاصة إذا قام هؤلاء بمظاهرات ضد السيادة الفرنسية، وأعاقوا بشكل مباشر وغير مباشر تطبيق المراسيم والقوانين والتنظيمات والأوامر الخاصة بالسلطة العامة، وكل من تثبت ادانته سيعاقب بالسجن لفترة تتراوح بين ٣ شهور وعامين وبغرامة من ٥٠٠ إلى ٥٠٠٠ فرنك.

أما المادة الثانية فقد نصت على أنه إذا كان الشخص الذى تثبت ادانته من الموظفين سيكون العقاب مضاعفاً، وسيحرم من ممارسة وظيفته العامة لفترة تتراوح بين خمسة وعشرة سنوات^(٢).

وبذلك لم يفعل رينيه أكثر من المطالبة بتشديد قبضة فرنسا على مستعمراتها وتدعيم جهاز الردع فى الجزائر. وللمرة الثانية تهتز ثقة النخبة فى فرنسا وفى عودها ومن ثم بدأ نقدها للسياسة الفرنسية يشتد ويزداد قوة عن ذى قبل خاصة وان الإدارة الفرنسية طبقت مرسوم رينيه فى أواخر عام ١٩٣٥ حينما وجهت إلى الأمين العمودى اتهاماً بالمشاركة فى تنظيم مظاهرات ضد فرنسا وأجبرته على دفع غرامة مالية. وقد استمرت العمودى فى مهاجمة السياسة الفرنسية ورد على هذا السلوك بقوله: «أدينونى إذا كانت ضمائركم تسمح بذلك. ولكن لا تنسوا ان لى شركاء وجميعهم من الفرنسيين: أمامى وفى بعض الأحيان مثلى تماماً أن من يمر فى الجزائر يخجل من بلاده»^(٣).

(1) Abbas, La Nuit Coloniale, p. 128.

(2) Kaddache, op. cit., p. 228.

(3) Loc. Cit.

كان يمكن أن يتغير أسلوب النخبة وبرنامجها ويتخذ شكلاً يحمل طابع الثورية والعنف خاصة وان مظاهر الاستياء كانت قد بدأت تتضح، ولكن حدث ما غير الموقف وجعل النخبة تظل على حالها من الاعتدال، ونقصد بذلك مجئ حكومة الجهة الشعبية إلى فرنسا وتوليها الحكم في عام ١٩٣٦(*) . وقد رأس هذه الوزارة ليون بلوم وشغل منصب وزير الداخلية موريس فيوليت الذي شغل منصب حاكم عام الجزائر في الفترة من ١٩٢٥ إلى ١٩٢٧ . وكان فيوليت يعتنق الأفكار التحررية وقد بدأ عمله باتخاذ بعض الإجراءات المعبرة عن موقفه والتي بعثت الآمال في النخبة من جديد مثل: اطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين من الشمال الافريقي، وجعل للجزائريين حق تكوين نقابات خاصة بهم، وبذلك الوعود بزيادة المبالغ المخصصة للتحسين والإصلاح . وقد كان موريس يوليت إدارياً محنكاً وعلى وعى بالغضب المكبوت في المجتمع الجزائري ومتعاطفاً مع النخبة الجزائرية ولكن بحذر شديد، كما كانت أفكاره تتفق مع أفكارها وخاصة أنه ناصر مبدأ (الإدماج) ، ولذلك اعتبرته النخبة نصيراً لها .

ونستطيع أن نتعرف على أفكار فيوليت من الكتاب الذي أصدره في عام ١٩٣١ تحت عنوان «هل تحيا الجزائر؟ L'Algerie Vivra-t-elle» والذي سبق ذكره (١) .

فقد عبر فيوليت عن سياسة الإدماج بقوله: «ان السياسة الفرنسية في الجزائر لا يمكن أن يكون لها سوى شكل واحد وهو الإدماج»، ثم أخذ فيوليت يحذر الفرنسيين من تجاهل الحقائق والآمال الوطنية فقال: «ستظهر لنا أخطر المشكلات في الشمال الافريقي قبل نهاية عشرين عاماً من الآن، ان الخطر يكمن في العدوى التي يمكن أن تنتقل إلى النخبة الجزائرية من جانب الروح القومية المتأججة التي ظهرت في بقية أنحاء العالم العربي، وهذه يمكن تجنبها في حالة واحدة، إذا منحنا هؤلاء الناس المساواة السياسية، وأوجدنا نظاماً تعليمياً ثابتاً وخاصة بالنسبة للأطفال الجزائريين» (٢) .

(*) اصطلاح الساسة في غرب أوروبا على تسمية ائتلاف الأحزاب اليسارية وخاصة الاشتراكية والشيوعية بالجهة الشعبية، وقد تألفت في فرنسا عام ١٩٣٦ برئاسة ليون بلوم .

(1) Gordon, op. cit., p. 22.

(2) Loc. Cit.

ونلاحظ ان هذه الأفكار كانت تتمشى تماماً مع أفكار النخبة، ولكن ما كان يقلق فيوليت هو عدوى القومية التي كان يمكن أن تتسرب إلى النخبة إذا لم تصلح فرنسا من سياستها في الجزائر، وقد صدق ظنه فقد تحولت بعد أن خيبت فرنسا آمالها إلى الكتلة الوطنية لتصبح في صفوف أعداء فرنسا في أواخر عام ١٩٣٨ كما سنرى.

وقد عرض فيوليت آراء بعض الفرنسيين الذين تولوا حكومة الجزائر مثل Augustin Berque والذي كان قد كتب مقالاً عن النخبة تحت عنوان «المثقفين الجزائريين، *Intellectuels Algeriens*» وقال فيه: «ان آمال النخبة القليلة العدد تختلف عن آمال الشعب الجزائري. لقد كان بعضهم قريباً منا للغاية ومترتباً بنا أكثر من ارتباطه بالشعب الجزائري»^(١). وكان أوجستين بيرك يخشى أيضاً من خطر القومية على النخبة الجزائرية لذلك قال: «لا بد من الحذر فهناك احتمال حدوث تغيير مفاجئ من جانب هؤلاء المثقفين وأتباعهم، وفي هذه الحالة ستتحول المشكلة إلى أزمة سياسية قد نعجز عن أن نجد لها حلاً»^(٢).

ومن أجل اصلاح أحوال الجزائريين تقدم مورييس فيوليت بمشروع شاركه فيه ليون بلوم ولذلك عرف بـ *Le Projet Blum-Violette* وكان هذا المشروع يطالب بمنح مسلمي الجزائر حق المواطنة الفرنسية دون التخلي عن وضعهم الشرعي والمدني كمسلمين. وقد نصت مذكرة المشروع على ما يلي:

«سيسمح للوطنيين بممارسة الحقوق السياسية التي يتمتع بها المواطنون الفرنسيون دون النزول عن وضعهم الشرعي كمسلمين أو اجراء أى تعديل في وضعهم المدني، وبذلك يمكنهم التمتع الكامل بالحقوق السياسية الخاصة بالتشريع الفرنسي»^(٣). وعلى هذا الأساس يكون عدد الجزائريين الذين سيحصلون على حقوق المواطنين الفرنسيين ٢١ ألفاً خلال العام الأول، ثم يزداد هذا العدد تبعاً في الأعوام التالية. ولكن هذا الحق كان قاصراً على فئات معينة من الجزائريين مثل: الضباط الذين خدموا في الجيش الفرنسي وأصحاب الماصب

(1) gordon, op. cit., p. 23.

(2) Loc. Cit.

(3) Gordon, op. cit., p. 37.

العلمية العليا، ورجال الأعمال البارزين، وأعضاء حرس الشرف، أى النخبة المثقفة ثقافة فرنسية والتي خدمت فرنسا باخلاص (١).

وقد وجه فيوليت خطاباً إلى الفرنسيين محاولاً تبرير تقديمه لهذا المشروع قائلاً: «هؤلاء المسلمون حينما يعترضون تغضبون أنتم، وحينما يقبلون الأوضاع الراهنة تسيلون الظن لهم، وحينما يصمتون تخشونهم. ان هؤلاء الناس ليس لديهم وطن سياسى، ولن يتخلوا عن وضعهم الدينى، وهم يطلبون منكم السماح لهم بالاندماج فى مجتمعكم. وأقول إذا رفضتكم هذا المطلب فلا تخشوا أن يحاولوا خلق وطن لهم» (٢).

ويعد مشروع بلوم - فيوليت خطوة فرنسية هامة فى سبيل اصلاح وضع الجزائريين السياسى من وجهة النظر الفرنسية كما يعد امتداداً للقانون الأساسى لعام ١٩٦٥، وقانون ٤ فبراير ١٩١٩ الذى يعد خطوة هامة فى هذا المجال، ولكن نلاحظ أن جهود فرنسا لم تأت بالثمار المطلوبة، ففى الفترة الممتدة من ١٨٦٦ إلى ١٩٣٤ لم يقبل حق المواطنة الفرنسية مع التنازل عن الوضع الإسلامى سوى ٢٥٠٠ مسلم فقط (٣). وبلغ هذا العدد فى بعض الأوقات حداً لا يكاد يذكر، فمثلاً أثناء الحرب العالمية الأولى وبالتحديد فى عام ١٩١٧ لم يحصل على حق المواطنة سوى ١٤ شخصاً من الأجانب و ١٢ شخصاً من الوطنيين (٤).

وقد ألحق بمشروع بلوم - فيوليت مذكرتان تتعلقان بالجزائر، الأولى تقترح ايجاد مجموعتين انتخابيتين فى الجزائر. والثانية كانت تتضمن تقريراً عن مشاكل الميزانية الجزائرية وتفضل مزيداً من تأكيد السيادة التامة لفرنسا فى الجزائر. وهاتان المذكرتان قاسمتا فيوليت وجهة النظر فى أن سياسة فرنسا فى الجزائر ينبغى أن تكون الإدماج. ولذلك كانت مقدمة المذكرة الأولى تقول: «ان تطور الوطنيين فى أقسام الجزائر الثلاث (الجزائر - وهران - قسنطينة) وطالبت

(1) Behr, op. cit., p. 45.

(2) Behr, op. cit., p. 45.

(3) Loc. Cit.

(4) Behr, op. cit., p. 36.

المذكورة الثانية بضرورة مزج الأوروبيين والمسلمين نفسياً وعقلياً وأن تصبح اللغة الفرنسية هي اللغة الأم للأطفال الوطنيين^(١).

أما عن الموقف داخل الجزائر إزاء مشروع بلوم - فيوليت فقد تمثل في ثلاث جهات: النخبة والمستوطنون الأوروبيون والشيوعيون الجزائريون. أما عن موقف النخبة فكان الموافقة التامة على المشروع نظراً لتميمه مع أفكارها ومبادئها. أما عن الفريق الثاني وهم المستوطنون الأوروبيون فقد كان الرفض لهذا المشروع الذي يقضى على نظرية التفوق العنصرى إذا قدر له النجاح، وقد تمثل رد فعل المستوطنين في عقد مؤتمر خلال عام ١٩٣٦ ضم ثلاثمائة من القادة الاستعماريين من جميع أنحاء الجزائر وعلى رأسهم Duroux حاكم الجزائر و Cuttoli حاكم قسنطينة و Roux Freissineg حاكم وهران. وقد عقد هذا الاجتماع من أجل التصويت على المشروع، وكانت النتيجة ٢٩٨:٢ ضد المشروع أى رفضه بالاجتماع تقريباً^(٢).

وكان وجهة نظر المستوطنين ان المشروع يؤدي إلى تفتيت المجتمع الجزائري، وفيه محاباة لفئة على فئة أخرى. وقد كان هذا الموقف يتفق مع موقف المصاليين الذين رفضوا الموافقة على المشروع للحجج السابقة. ومن ناحية أخرى هدد هؤلاء الحكام بإيقاف الإدارة المحلية إذا تمت الموافقة عليه. وكان المستوطنون يريدون من وراء هذا الموقف أن تتراجع النخبة عن تأييدهم للمشروع ولكنها رفضت^(٣). كذلك لم يتراجع فيوليت عن مشروعه رغم موقف المستوطنين وخطب أمام البرلمان الفرنسي قائلاً: «أنتم تعرفون أننى دائم الدفاع عن حقوق الفرنسيين وعن الاستعمار الفرنسى، وتعرفون ان فقدان الجزائر سيكون ضربة موجة لشرف فرنسا ومجدها، وفي هذه الحال لن توجد لا جزائر ولا افريقيا فرنسية».

وحذر فيوليت من تجاهل الشعور بالمرارة الذى كان يسود جماهير الجزائريين وكذلك الفئة القليلة المرتبطة بفرنسا، وهى النخبة، وأكد ان هذا

(1) Jonnart, op. cit., p. 112.

(2) Gordon, op. cit., p. 38.

(3) Julien, op. cit., p. 125.

التجاهل قد يخلق فتنة عميقة الجذور لن تفلح الوعود الفرنسية في ازالتها فيما بعد، وأكد أيضاً ان المثقفين المسلمين ليسوا ضد فرنسا ويجب الثقة بهم^(١).

ورغم ذلك لم يكف المستوطنون عن معارضة المشروع وقاد حركة المعارضة هذه المرة Cuttoli حاكم قسنطينة منفرداً وأخذت معارضة زسلوب الدعاية فهو يمتدح أعمال الفرنسيين في الجزائر ويشير إلى أن الإدماج بين الوطنيين والفرنسيين أمر مرغوب فيه، ولكنه أشار إلى أن فرض السيادة الفرنسية التامة في حاجة إلى فترة طويلة نظراً لعدم توفر المساواة بين الجزائريين والفرنسيين وبين الرجل والمرأة، وأخذ يلوم الفرنسيين على تنكّرهم للمثقفين الجزائريين الذين يؤيدون انشاء المدارس الفرنسية مؤكداً على دور فرنسا الحضارى في الجزائر. وأضاف كوتولى أنه خبر الجزائريين عن كثب أكثر من قيوليت نفسه وأنه أحبهم بعمق، ولكنه أشار إلى أن المشروع المقترح خطير، وقد يؤدي إلى حدوث فتنة كبرى، وأوضح ان رغبة المسلمين في الحفاظ على وضعهم الشخصى كمسلمين إنما يعنى أنهم يريدون ضمان تفوقهم. وأخيراً انتهى كوتولى إلى أن المشروع يجب ألا يستفيد منه إلا الجزائريين الذين أخلصوا لفرنسا وصدقوا معها^(٢). وتضامن مع بقية القادة الاستعماريين المعارضين قائلاً: «لا يمكن أن نسلم بأن يصبح العرب في مجتمع صغيرهم السادة، فمنذ عام ١٩١٩ ونحن نقدم تنازلات، ولا يمكن أن نطلبوا منا أن نذهب أبعد من ذلك لأنه مستحيل^(٣)».

أما عن موقف الشيوعيين الجزائريين بالنسبة لمشروع بلوم - قوليت فقد كان التأييد التام^(٤). وكان تأييد القوى الشيوعية في كل من باريس والجزائر للمشروع يتم بناء على تعليمات صريحة من موسكو بضرورة التعاون مع الجماعة الوطنية الاشتراكية لضرب العناصر الفاشستية. ففي عام ١٩٣٦ كان هناك اتفاق بين الحزب الشيوعى الجزائرى والحزب الشيوعى الفرنسى حول وجود «جزائر حرة متحدة مع الشعب الفرنسى وإيجاد مجتمع المصالح».

(1) Gordon, op. cit., pp. 38 - 39.

(2) Ibid., p. 40.

(3) Richard, Brace, Tunis-Morocco-Algeria, p. 102.

(4) Brace, Ordeal in Algeria, p. 36.

وقد شجع انتصار حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا الوطنيين الجزائريين على عقد مؤتمر إسلامي خلال عام ١٩٣٦ . وقد تبنت الدعوة إلى المؤتمر جماعة النخبة وشاركهم كل من الشيوعيين والعلماء، وكان الجميع يحدوهم الأمل في موافقة وتنفيذ حكومة الجبهة للمطالب الجزائرية . ولم يشارك المصاليون في المؤتمر الإسلامي الأول الذي تم انعقاده في يونيو ١٩٣٦ ، ولم يشجعهم على المشاركة لا النخبة المعتدلة ولا الشيوعيين الثوريين المنافسين . وكذلك لم يؤثر عدم اشتراكهم في المؤتمر على سيره ، نظراً لأنهم لم يكن لهم حزباً دائماً في الجزائر حتى هذه الفترة حيث ان حزب الشعب الجزائري لم يتكون إلا في عام ١٩٣٧ . وفيما عدا المصاليين شاركت جميع الفئات المسؤولة من السياسيين الجزائريين في المؤتمر وذلك من أجل مناقشة المسائل السياسية المهمة والحقوق السياسية لمسلمي الجزائر . وأعلن الجميع عن رغبتهم في تكوين حزب إسلامي كبير من الوطنيين يدافع عن مصالحهم وأشاروا إلى ان الأمير خالد كان يهدف إلى ذلك من قبل . وكان المؤتمر يفكرون في الحقوق الانتخابية أيضاً للجزائريين . وقد أنابت النخبة د . بن جلول في المطالبة بالاصلاحات اللازمة . وأثناء انعقاد المؤتمر توفي الأمير خالد في المنفى وكانت فرصة للصحافة الوطنية لاسترجاع برنامجها وخاصة المطالب التي كان قد تقدم بها إلى الرئيس الفرنسي هيريو . وقد شجعت الصحافة أيضاً المؤتمر الإسلامي واعتبرته انتصاراً للوحدة والاخاء وان ٦ مليون مسلم يرغبون في الاتحاد في هيئة انتخابية واحدة ويخضعون لقانون واحد^(١) .

وقد اقترح المؤتمر الحلول التالية:

- انتخاب المسلمين الجزائريين في البرلمان الفرنسي في هيئة انتخابية واحدة دون التخلي عن حالتهم الشخصية كمسلمين .
- الغاء القوانين الاستثنائية ومرسوم رينيه الموجه ضد الجزائريين الذين يعارضون السلطات الفرنسية في الجزائر .
- القضاء على السياسة الإدارية المنفصلة في أقاليم الجنوب .
- الربط بين فرنسا والجزائر والغاء الأجهزة الاستثنائية مثل: اللجان المالية والحكومة العامة .

(1) Kaddache, op. cit., p. 299.

- الحفاظ على الوضع الشخصى مع فصل الدين عن الدولة .
- التعليم الاجبارى (١) .

وقد نجح المؤتمر فى ايجاد جو عام من التفاهم بين الاتجاهات السياسية الجزائرية والاتفاق على ميثاق المطالب المعتدلة التى أقرها والتي مثلت آمال الشعب الجزائرى .

وقرر المؤتمر أيضاً فى ختام أعماله تشكيل لجنة للسفر إلى فرنسا لتقديم المطالب الجزائرية إلى الحكومة الفرنسية وميثاق المؤتمر، وقد سافرت اللجنة بالفعل فى خلال عام ١٩٣٦ واستقبلها ليون بلوم وأخبر أعضائها بأنه سعيد، كرجل فرنسى، لاستقبالهم وكديمقراطى يقابل ديمقراطيين، وكيهودى يقابل المسلمين . ووعدهم بأن تقوم الحكومة ببعض الاصلاحات فى الجزائر وأنه سيدرس المطالب الجزائرية بروح العدالة والاخاء (٢) .

وقد ساد الجزائريون جو من الرضا والتفاؤل نتيجة للحفاوة التى قوبلت بها اللجنة وأعلنوا اعتناق مبادئ حكومة الجبهة الشعبية وهى الخبز، السلام، الحرية . واستمرت حالة السلم هذه لفترة قصيرة، ثم بدأت تظهر علامات الاستياء من جديد لعدم الوفاء بالوعود الفرنسية . وكانت أول علامات الاستياء ذلك الصدام الذى وقع بين الفرنسيين والعمال الزراعيين فى مناطق متفرقة خلال عام ١٩٣٧، واشتدت وطأته فى منطقة سيدى عباس، ونتج عن ذلك أن أغلقت الأسواق، وأعلن عمال المناجم الاضراب عن العمل . وأسفرت هذه المصادمات أيضاً عن مقتل عدة زشخاص من الجانبين مما اضطر القوات الفرنسية إلى الاعلان عن استعدادتها لمواجهة هذا الموقف الخطير .

ويرى بعض الكتاب أنه من أسباب هذه المصادمات اغتيال مفتى الجزائريين بن دالى الذى اتخذ شكلاً سياسياً .

ولم تقف الحكومة الفرنسية مكتوفة الأيدى أمام هذا الوضع المتدهور، فقررت ارسال لجنة برلمانية فى مارس عام ١٩٣٧ إلى الجزائر لدراسة الموقف

(1) Kaddache, op. cit., p. 299.

(2) El-Fasi, op. cit., p. 28.

السياسى والاقتصادى والاجتماعى للوطنيين . وقد حدثت عدة لقاءات بين أعضاء اللجنة وممثلى الأحزاب السياسية والمسلمين وأنهت عملها بإصدار عدة تقارير تدعو إلى اقامة مشروعات لاصلاح الأوضاع فى الجزائر^(١) .

وقد استغل الاستعماريون الفرنسيون فرصة هذه الأحداث ليعلنوا ان القومية الجزائرية ليست ذات جذور عميقة . فكازرد النخبة أن هذه الأحداث تعد دليلاً على أن فقر واستعباد الوطنيين أصبح شيئاً لا يمكن اخفاؤه أو السكوت عليه وتعد دليلاً على وجود الشعب الجزائرى ولاكيان الوطن .

قابل الاستعماريون الفرنسيون التقارير التى أصدرتها اللجنة والتى طالبت بالاستقلال باستياء شديد واعتبروها تمهيداً للموافقة على مشروع بلوم - فيوليت الذى يعد مساساً بامتيازاتهم . وأكد مندوبو الاستعماريين ان فرنسا إذا وافقت على المشروع فهى حتماً ستفقد الجزائر، وأن تسلط النخبة يجب أن يوضع له حد^(٢) .

وحيثما عادت الرغبة فى فرنسا مرة ثانية لعرض مشروع بلوم - فيوليت على البرلمان الفرنسى من أجل مناقشته، قامت حملة قوية فى باريس ضد المشروع بهدف اسقاطه، وكان المعارضون دائماً يؤكدون ان فرنسا إذا منحت أعداءها وهم المسلمين الجزائريين المساواة فى الحقوق فستطرد من الجزائر بدون شك، ولا بد أن تبقى سيطرة الأوروبى قاعدة لا تتبدل ولا تتغير .

ولكن النخبة لم تفقد الأمل فى امكانية نجاح المشروع فعقد فرحات عباس عدة لقاءات مع ألبير سارو الذى أصبح وزيراً للداخلية الفرنسية فى عام ١٩٣٧ ، وأوضح فيها شرعية المطالب الجزائرية، وكانت النخبة لا تزال ترى ان الحل الأمثل للمشكلة الجزائرية هو تقارب الأجناس وأن تسود بينهم روح الاخاء وتتحطم الروح العنصرية وإقامة جمهورية جزائرية اخوية سلمية . وقد اقتنع سارو بالحجج التى أدلى بها فرحات عباس، ولكنه اعترف بعجزه أمام قوة الاستعماريين وقال : «استقبلت فى هذه الأيام بعض النواب الأوروبيين، وتناقشت معهم فى مشروع فيوليت، وأدليت لهم بهفس الحجج التى عرضتها أنت على . حاولت عبثاً أن أقنعهم وناشدتهم أن يتفهموا لها باسم وطنيتهم وعقولهم وقلوبهم .

(1) Abbas, La Nuit Coloniale, p. 129.

(2) Ibid., p. 130.

ولكننى أدركت بأن هؤلاء السادة لا وطنية لهم ولا عقب ولا قلب، ما هم إلا بطون منتفخة،^(١). وسارت الحوادث بعد ذلك سريعاً، فقد طلب الرئيس بلوم من الوطنيين الجزائريين التريث والصبر بشأن الاصلاحات المطلوبة ولكن عداءه أطاحوا به وسقطت وزارته ليخلفه دالادييه على رأس الوزارة الجديدة. وقد أرادت النخبة القيام بعمل من شأنه أن يدفع الوزارة الفرنسية إلى الموافقة على مشروع بلوم - فيوليت، وكانت لا تزال تثق في حكومة الجبهة الشعبية. فقررت انجهاات السياسية الجزائرية عقد المؤتمر الإسلامى الثانى فى عام ١٩٣٧ Le Deuxième Congrès Musulmans. وقد عقد هذا المؤتمر فى الجزائر العاصمة وسبقته مظاهرات عديدة، واحتفالات بمناسبة مرور عام على المؤتمر الإسلامى الأول، وتلاوة آيات قرآنية وقصائد شعرية. وشمل المؤتمر جميع الساسة الجزائريون باستثناء المصاليين الذين كانوا قد انتظموا فى حزب الشعب الجزائرى. وقد طالب المؤتمر باتباع ميثاق المؤتمر الإسلامى الأول وتأكيد المطالب الجزائرية على أساس مشروع بلوم - فيوليت^(٢).

ونلاحظ أن المؤتمر الإسلامى الثانى لم يصادف نجاحاً مثل المؤتمر الإسلامى الأول، ويرجع ذلك إلى الهجوم الشديد والحملة القوية التى شنّها ضده كل من مصالى وأعضاء حزب الشعب الجزائرى. ونلاحظ أيضاً أن المؤتمرين تسوا قد فقدوا الثقة تماماً فى البرلمان الفرنسى بخصوص مشروع بلوم - فيوليت، وأعلنوا ان الوسائل التى اتخذتها حكومة الجبهة الشعبية غير كافية، بعد أن أعلنت الحكومة الفرنسية موقفها من المشروع قائلة أنه قد يحدث تصدع فى الوزارة إذا تم التصويت على المشروع أو حتى تمت مناقشته.

هذا وقد وجه المؤتمر الدعوة إلى النخبة الجزائرية للاستقالة من مناصبهم إذا لم توافق حكومة الجبهة الشعبية على المشروع، كما هاجم الدكتور بن جلول الإدارة الفرنسية هجوماً عنيفاً. وبالفعل لبي النداء حوالى ثلاثة آلاف جزائرى فى منطقة قسنطينة، فغادروا مكاتبهم، ولكن الاستجابة كانت ضعيفة فى المناطق الأخرى^(٣). وللمرة الأخيرة حاولت النخبة القيام بعمل من أجل

(1) Ageron, op. cit., p. 91.

(2) Kaddache, op. cit., p. 310.

(٣) ص ٣١٧، المغرب العربى، ص ٣١٧.

حمل الحكومة الفرنسية للموافقة على المشروع، فتكون وفد من الجزائريين برئاسة فرحات عباس، وسافر إلى باريس وتمكن من عقد عدة لقاءات مع دالاديه الذى انتفى بلوم فى الوزارة فى عام ١٩٣٨ . وقد أعلن دالاديه معبراً عن موقف الحكومة الفرنسية من المشروع قائلاً: «ان البرلمان قلق من أجل مشروع فيوليت، ولم يجتمع على رأى ازاء مسألة منح الجنسية الفرنسية وتعارضها مع الحالة الشخصية للمسلمين، وأمام هذا الموقف ليس لدى ما أقوله، وأطلب منكم مساعدتى، ويجب على أن أحترم الأوامر ولا تجبرونى على استخدام القوة، وأطلب منكم أن تمدوا لى يد المساعدة قصد المحافظة على الأمن، ولا تنسوا ان فرنسا دولة قوية الجانب»^(١).

وكان هذا القول بمثابة ضربة وجهت إلى الأمل الأخير الذى كان يدفع النخبة إلى بذلك المزيد من الجهد، ولذلك رد فرحات عباس قائلاً: «ان احترام حقوق الإنسان أكثر أهمية من السياسة التى تفسح للآمال طريقاً عريضة ثم تخيب تلك الآمال، وتعد ولا تف سياسة ذات عواقب وخيمة ومآلها الفراق، وستحمل الحكومة الفرنسية أمام التاريخ مسؤولية هذه السياسة»^(٢).

وكان الشيخ ابن باديس زعيم جمعية العلماء المسلمين مصاحباً لفرحات عباس فى هذه الرحلة ورد على دالاديه قائلاً: «لا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم. الحق بجانبنا، والحق يعلو ولا يعلى عليه، ومهما يكن من أمر فإننا مستمرون فى كفاحنا أحب من أحب وكره من كره»^(٣).

هذا وقد حاولت الإدارة الفرنسية فى الجزائر تهدئة الموقف وأعلنت أن مشروع بلوم - فيوليت سي طرح للمناقشة أمام البرلمان الفرنسى مرة أخرى وإزاء ذلك الموقف عاد أعضاء النخبة إلى مناصبهم مرة أخرى، ولكن الجهود الفرنسية فشلت فى تحقيق الوعود المبذولة، وفشلت بالتالى فى التوفيق بين الجزائريين والساسة الفرنسيين وكان من نتيجة ذلك ان انهارت الثقة تماماً بين الطرفين وتحطمت العلاقة التى كانت تربطهما، وبدأت النخبة فى

(٣) صلاح العقاد، المغرب العربى، ص ٣١٧.

(1) Abbas, La Nuit Coloniale, p. 132.

(2) Ibid., p. 133.

الانسلاخ عن الفرنسيين بعد أن أيقنت بعدم جدوى التعامل معهم واتجهت إلى الكتلة الوطنية^(١).

وكان د. بن جلول أول من قام بالخطوة الأولى في هذا المجال، فأعلن في عام ١٩٣٨ عن تنظيم يحمل اسم التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري - Rassem- blement Français Musulman Algerien. وكان هذا التنظيم يضم جماعات مختلفة مثل العلماء بزعامة بن باديس وبعض الاتحادات التجارية ورجال الحزب ومجموعة من أعضاء حزب الشعب الجزائري وممثلين عن الاتحادات التجارية الأوروبية وأعضاء بعض الأحزاب الشيوعية والاشتراكية. وقد أكد هذا الاتحاد على المطالبات الاصلاحية التي كان المؤتمر الإسلامي الأول قد أعلنها من قبل وأهمها: الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية للبلاد، وحرية الصحافة العربية، إلغاء القوانين الاستثنائية، المساواة في الأجور وفرص العمل بين الأوروبيين والمسلمين، منح المساعدات المالية للفلاحين وإيجاد هيئة انتخابية واحدة مع تطبيق مبدأ الاقتراع العام^(٢).

أما فرحات عباس فقد انفصل عن ابن جلول وكون في ابريل ١٩٣٨ الاتحاد الشعبي الجزائري L'Union Populaire Algerien^(٣) وأعلن أن هدف هذا الاتحاد هو الدفاع عن حقوق الشعب الجزائري وحق المواطنة الفرنسية التي كان بن جلول قد تعهد بالمطالبة بها منذ عام ١٩٣٧.

وطالب فرحات عباس في هذا الاتحاد أيضاً بتطبيق ما تقوله الكتب الفرنسية عملياً فيما يتعلق بحقوق الإنسان في الحرية والاخاء والمساواة، وتطوير عادات المسلمين وربط الجزائر بفرنسا وليس ادماجها.

ونلاحظ هنا الفرق الواضح بين البرنامج الأول الذي نادت به النخبة والذي كان قائماً على أساس الإدماج والمساواة بين الجزائريين والفرنسيين، وهذا الاتجاه الجديد الذي يبتعد عن الإدماج ويطالب بمجرد ربط الجزائر بفرنسا

(1) Julien, op. cit., p. 130.

(2) Ageron, Ferhat Abbas et L'évolution politique de l'Algerie Musulmane, p. 125.

(3) Loc. Cit.

وليس ذوبانها فيها. وقد ظل الاتحاد الشعبى الجزائرى جزءاً من برنامج الاستقلال الوطنى لحزب الشعب الجزائرى والعلماء لفترة طويلة.

وكان فرحات عباس يهدف من تكوين الاتحاد أيضاً إلى تعزيز الكتلة الوطنية، فكان يرى أن عمل الشباب الجزائرى فى المطالبة بالحقوق والاعتماد على تأييد الديمقراطية الفرنسية غير كاف وأنه لابد من عمل جماهيرى لتنتصر الإرادة الوطنية فيقول: «ان واجبنا من أجل الناس وبواسطة الناس، ويجب أن تصبح الأسواق والمقاهى الكبيرة والأكواخ البعيدة مراكز للعمل»^(١).

وبعد أن كانت النخبة الجزائرية تعلن وتتمسك بالإدماج وتعتمد فى جميع مطالبها عليه وتنكر وجود الوطن الجزائرى وتعتبر القومية اتهاماً، حدث التحول الكبير فى سياستها وأدان برنامج فرحات عباس الإدماج قائلاً: «نحن نريد أن تظل الجزائر محتفظة بروحها النقية ولغتها وتقاليدها، نريد التقارب وليس الإدماج Rattachement ne veut pas dire Assimilation. وخلال عام ١٩٣٩ ازدادت رحلات فرحات عباس إلى جميع أنحاء الجزائر من أجل وضع أساس فروع محلية لحزبه الجديد. وبذلك استطاع فرحات عباس أن يوجد قاعدة أساسية للمطالب التى كانت تتلخص فى حرية العقيدة وتعليم الشباب الاسلامى ومناهضة المستعمر المحتل.

ونلاحظ أن هذا البرنامج الجديد قد اقترب إلى حد ما من برنامج العلماء المسلمين وسنتحدث عنه بالتفصيل عنهم فى الفصل التالى.

وعلى ذلك يمكن القول بأن «الإدماج» أصبح قضية مفقودة وعارضها عباس فرحات نفسه فى محاولة منه للاقتراب من الجماهير، ولكنه فى ذات الوقت لم ينس إيمانه بفرنسا تماماً، فحينما اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية قيّد نفسه فى قائمة المتطوعين فى الفرق الطبية، وجاء اسمه فى إحدى تشكيلات الجيش فى Troyes وكان يبلغ من العمر آنذاك أربعين عاماً. واتضح ذلك من قوله عند وداع أصدقائه: إذا قتلت فليكمل أحد غيرى المهمة، تحيا فرنسا وتحيا الجزائر»^(٢).

(1) Ageron, op. cit., p. 125.

(2) Behr, op. cit., p. 46.

ويمكننا القول بأن فشل مشروع بلوم - فيوليت كان بالغ الأثر بالنسبة للحركة الوطنية الجزائرية، فقد أصبحت القومية الجزائرية هي الطريق الوحيد أمام الجميع لتحقيق الآمال المنشورة، وحدث تغيير في تفكير النخبة وأصبحت لا تعترض على السيادة المثالية التي نادى بها العلماء، ولا على المطالب الثورية الجذرية التي نادى بها المصاليون. وقد عبر فرحات عباس عن ذلك الموقف قائلاً: «لقد انتهى الوقت الذي كان الجزائري لا يطالب فيه إلا أن يكون جزائرياً فرنسياً»^(١).

ويقصد وقت أن كانت مطالب الجزائريين تنحصر في المطالبة بالحصول على حق المواطنة الفرنسية دون النزول عن وضعهم الشخصي كمسلمين، وإن كان بعض أعضاء النخبة مثل د. الأخضري ود. بن جلول وزركين ويومنجل لم يهتموا بالجانب الاجتماعي للقضية الجزائرية.

وإذا كان فشل مشروع - فيوليت قد ساهم في إضعاف مسألة الإدماج، وجعلها قضية غير مرغوب فيها، فإن تكوين التجمع الفرنسي - الإسلامي لابن جلول والاتحاد الشعبي الجزائري لفرحات عباس كانا من العوامل التي لعبت دوراً كبيراً في هذا المجال بالإضافة إلى مساهمة المشروع في وجود الانقسام بين أعضاء اتحاد المنتخبين^(٢).

ويرى بعض الكتاب أن سبب اندلاع الثورة الجزائرية في عام ١٩٥٤م كان يرجع إلى فشل مشروع بلوم - فيوليت، وأنه لو قدر له النجاح لتغير وجه التاريخ في شمال إفريقيا، ولذلك ظل فرحات عباس، بعد اندلاع الثورة، يدافع عن المشروع قائلاً أنه كان يحمل الأمل والتقدم لصالح الطرفين المسلم والمسيحي، وأنه كان الأساس لأي إصلاح منتظر، وإذا قدر له النجاح كان سيؤدي إلى خلق جمهورية جزائرية شقيقة.

ونلاحظ أنه حينما أعلن الجنرال De Gaulle في عام ١٩٤٤ القانون الأساسي Senatus Consulte الذي كان يقضى بمنح حق المواطنة الفرنسية لحوالي ١٥٠ ألف مسلم دون النزول عن حالتهم الشخصية كمسلمين، وفتح باب

(1) Ageron, op. cit., p. 125.

(2) Julien, op. cit., p. 128.

الوظائف العامة على مصراعيه أمام المسلمين، والغاء القوانين الاستثنائية كان الوقت قد تأخر، وإن هذا القانون لو كان قد جاء في عام ١٩٣٦ لأمكن قبوله، ولكن مجيئه في عام ١٩٤٤ أصبح محطماً للآمال ولم يعد الجزائريين على استعداد لقبوله ولا حتى فرحات عباس نفسه (١).

وقد ظهر موقف فرحات عباس جلياً حينما عترض على فرنسا لمطالبتها السكان الجزائريين بالمساهمة في الأعمال الحربية إلى جانبها أثناء الحرب العالمية الثانية، فقال: «المشاركة في حرب من أجل تحرير الشعب أمر نوافق عليه، ولكن أن يصبح الشعب في حالة تفرقة عنصرية ودينية ويطلب منه ذلك فإنه لن يبذل أرواحه أبداً» (٢).

ونستطيع القول أيضاً بأن موقف الاستعماريين الفرنسيين تجاه مشروع بلوم - فيوليت واغلاق جميع الطرق أمام المسلمين المعتدلين - النخبة - قد أدى إلى مساهمتهم عن غير قصد في تمهيد الطريق أمام السيادة التدريجية أدى إلى مساهمتهم عن غير قصد في تمهيد الطريق أمام السيادة التدريجية للسكان الوطنيين الجزائريين على المجتمع الفرنسي الواسع النطاق في الجزائر فقد وضعوا أساس الوطنية في شكلها الجديد (٣).

وقد انتهز فرحات عباس فرصة اندلاع الحرب العالمية الثانية ووجه رسالته إلى الولايات المتحدة والسلطات الفرنسية والانجليزية والتي كانت تحمل توقيعات ممثلي الجزائري المسلمين مطالبتها فيها بإصلاح الإدارة في الجزائر وذلك في ديسمبر ١٩٤٢، ولكن الطرفين رفضا استلامها (٤)، وكانت المبادئ التي اعتمد عليها البيان هي:

- إدانة الاستعمار والقضاء عليه.
- تطبيق مبدأ تقرير المصير لجميع الشعوب الصغيرة منها والكبيرة.
- منح الجزائر دستوراً خاصاً بها يضمن لها حرية جميع السكان والمساواة بينهم دون تمييز جنسي أو ديني، الغاء الاقطاعية وذلك بإصلاح زراعي واسع

(1) Gordon, op. cit., p. 46.

(2) Colette, François Jeason, op. cit., p. 68.

(3) Richard, Brace, Ordeal in Algeria, p. 38.

(4) George, Kirk, The Middle east in the War, p. 419.

النطاق يضمن الرفاهية والرخاء، الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية للبلاد بجانب اللغة الفرنسية، وحرية الصحافة والاجتماع، التعليم المجاني لجميع الأطفال، حرية المعتقد وفصل الدين عن الدولة، مشاركة المسلمين في حكم بلادهم مشاركة عاجلة وفعلية، اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين من جميع الأحزاب^(١).

وبذلك تنتهي هذه المرحلة من مراحل عمل النخبة الجزائرية التي استمرت حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، لتبدأ مرحلة جديدة تهدف إلى انشاء جمهورية جزائرية مستقلة والتي يعلن فيها فرحات عباس قوله «ان الوطن الجزائري الذي لم تكتشفه الجماهير الجزائرية في ١٩٣٦ اكتشفته اليوم»^(٢).

وإذا حاولنا تحديد مكانة النخبة بين الاتجاهات الوطنية التي مارست نشاطها في الجزائر في فترة ما بين الحربين لوجدنا أمامنا العديد من الآراء فهناك فريق يرى أن النخبة التي مثلت الاتجاه المعتدل بين الأحزاب السياسية الجزائرية التي برزت بين الحربين، كانت تهدف أولاً وأخيراً إلى تطوير الجزائر من مستعمرة إلى ولاية وأن يعامل الجزائريون كمواطنين فرنسين وليس كشعب مستعمر^(٣).

ويرى فريق آخر من الكتاب أن الحركة الوطنية التي قادتها النخبة ومصالي الحاج كانت تمثل جذور الثورة التي اندلعت نيرانها في نوفمبر من عام ١٩٥٤^(٤).

وفي الحقيقة ان جماعة النخبة كانت تجمع على معارضة أساليب الاستعمار الفرنسي في الجزائر ولكن داخل الإطار الفرنسي، فقد كانوا يرغبون في ايجاد اصلاح شامل في كافة مجالات الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولكن دون التعدي على السيادة الفرنسية في المقام الأول^(٥).

(1) Abbas, La Nuit Coloniale, p. 142.

(2) Ageron, op. cit., p. 125.

(3) Jamil Abun Nasr, op. cit., p. 318.

(4) Behr, op. cit., p. 42.

(5) Le Tourneau, op. cit., p. 317.

وقد عبر فرحات عباس عن الاستعمار الفرنسي قائلاً: «ان كثيراً من الناس يعتقدون ان فرنسا قد جاءت إلينا وفي مجيئها ثورة اجتماعية، وتحمل في يدها غصن الزيتون ونية السلام، وهم مخطئون، فمع الغزو، كجميع الثورات، تلتهم هذه الثورة ما تريده، وهذا الشيء هو نحن. لقد فقد الجندي والقائد السيطرة على النفس وأخذوا يمثلان بالموتى. لقد استمرت هذه الثورة على مدى خمسين عاماً كانت بالنسبة لنا سنوات عصبية طوردنا فيها دون رحمة كما تطارد الحيوانات البرية،^(١).

وكان فرحات عباس يرى ان الحل الأفضل هو سياسة المساواة في الحقوق والمشاركة الاجتماعية من جانب الجزائريين وان ذلك سيؤدي إلى استقلال الجزائر لأن سياسة المساواة ستوجد التقارب بين السكان من كل أصل، وستوجد نوعاً من التوفيق بين مصالحهم وبالتالي يمكن التعايش في رفاهية وستتكون جمهورية جزائرية أخوية تمثل المجتمع الذي تنشده، مجتمع التأخرى والمحبة،^(٢).

ولا شك ان المنتخبين لعبوا دوراً سياسياً على جانب من الأهمية وذلك بفضل معرفتهم باللغة الفرنسية مما أتاح لهم فرصة الاندماج في مناقشات المجالس المختلفة، ونجحوا في ضم العديد من المؤيدين والمطالبين بالإصلاح. هذا وقد استعمل بن جلول وفرحات عباس أسلوب الدبلوماسية المحاطة بالتهديد مع قبول الفرص المتاحة للتعاون من كل جهة ومحاولة الاستغلال لأقصى درجة. ومن ناحية أخرى ساهم الاتحاد في تعريف عامة الشعب الجزائري بمشروع بلوم - فيوليت، وفي باريس كان أعضاء النخبة بمثابة سفراء لبلادهم ولم يكثرثوا بمهاجمة الشيوعيين ولا العلماء ولا الشباب الإسلامي ولا المصاليين^(٣). ودائماً كانت النخبة تركز على مسألة ايجاد تمثيل برلماني للجزائريين، وفي الحقيقة كانت هذه المسألة مخيفة بالنسبة لفرنسا وكانت تخش أن تمنح الجزائريين هذا الحق حتى تضمن التفوق العنصري والسيادة، فيقول بعض الكتاب الفرنسيين في هذا الصدد: «أنها مستعمرة لمستعمراتها، وبدلاً من أن يصبح هناك مائة مندوب عن الجزائر يجب أن يكون هناك ثلاثين فقط وخمسة عشرة منهم يمثلون المستوطنين الفرنسيين بالجزائر،^(٤).

(1) Abbas, Le Jeune Algerien, pp. 96 - 97.

(2) Ferhat Abbas, La Nuit Coloniale, pp. 131 - 132.

(3) Julien, op. cit., pp. 129 - 130. que

(4) Williams Philips, De Gaulle Republique, p. 33. X

هذا وقد افتقدت النخبة - أول الأمر الثقة في الأصالة الجزائرية، واعتبرت فقدان الجزائر لشخصيتها عائداً إلى التاريخ، ورأت ان الوسيلة الوحيدة للتعبير عن الوطنية البائسة هي تكوين دولة داخل فرنسا. ولذلك طالبت النخبة بالإدماج الكامل وعارضوا في ذات الوقت الاحتلال التام، وكانوا يدركون أن هذا الشعب لا يملك الوسائل الكافية للحصول على حقه في الاستقلال^(١).

وكان هذا البرنامج يمثل المرحلة الأولى من عملها، وقد جعل هذا الموقف من بعض الكتاب الأوروبيين يحاولن التشكيك في القضية الوطنية الجزائرية والتقليل من قدرها فيقول Michael Clark...: «ان فرحات عباس الذي أصبح بعد اندلاع الثورة زحداً أعضاء مجلس قيادة الثورة قد صدم في الأعماق منذ أكثر من اثني عشر عاماً حينما سمع كلمة «وطنى»، التي كان من المعتاد أن توصف بها الجماعات التي التفت حوله. وقد ادعى فرحات عباس ان هذا الاتهام باطل،^(٢). ونظراً للفرق الشاسع بين موقف فرحات عباس في الثلاثينات وموقفه في الستينات فقد عبر نفس الكاتب عنه بقوله: «أنه من الطريف حقاً أن يستعيد فرحات عباس هذا الحوار الذي كان يدور مع الاشباح للفرق الشاسع بين موقفه في الثلاثينات وموقفه في الستينات»^(٣).

وقد أدرك الساسة الفرنسيون فيما بعد أن فشل مشروع بلوم - فيوليت هو السبب الرئيسي في فقدان النخبة الثقة في فرنسا وبالتالي تحولها إلى الحركة الوطنية، ولذلك كتب الحاكم العام Lubo في صحيفة La Voix Du Colon في عام ١٩٤٠ يقول: «ان فرنسا ارتكبت أخطاء وعليها أن تدفع الثمن وحدها وليس لدينا ما ندفعه لها»^(٤).

وبذلك كان الشمال الافريقي يشكل عنصراً سياسياً في مستقبل منطقة البحر المتوسط ومستقبل السياسة الفرنسية بها، فهو مكن الخطر كما هو مكن الأمان ويمكن أن يشكل تهديداً للسلام كما يمكن أن يحافظ عليه^(٥)، ولذلك كان على فرنسا أن تحتاط منذ البداية لضمان سيادتها في هذا الجزء.

(1) Marcel Egretaud, Réalité de la Nation Algerienne, p. 177.

(2) Michael Clark. Algeria in Turmoil, p. 16.

(3) Ibid, p. 17.

(4) Abbas, La Nuit Coloniale, p. 133.

(5) Polson, op cit., 214.

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (١٩٣١ - ١٩٣٩) :

يتناول هذا الفصل اتجاهها يحمل الطابع الاصلاحى الذى اتخذ مظهراً دينياً تمثل فى « جمعية العلماء المسلمين الجزائريين » . يقول Jacques Berque فى كتابه : The Maghreb Between two World Wars " : « إن كلمة اصلاح فى الجزائر تحمل معنيين : فهى تستعمل لتبرير التدخل الاستعمارى وتستعمل من ناحية أخرى لخدمة أصحاب المطالب من المتطرفين - يقصد الوطنيين - وقد جاءت هذه الكلمة مؤخراً إلى الشمال الأفريقى ولما كانت تمثل تهديداً لإنجازات الاحتلال وخطراً على مصالح المستعمر فقد أصبحت تواجه بكل عنف ، (١) . وهذا المعنى ينطبق من ناحية على الاتجاه الاصلاحى الذى مثلته جمعية العلماء ، وبين هدف الجمعية المستتر وراء الدين ، ويحدد من ناحية أخرى الزسلوب الذى ستتخذه فرنسا معها . ونلاحظ أن فرنسا كانت تتخذ من ارسلاحات أو محاولة فرضها ، على أن تقوم هى بها ، وسيلة ومبرراً للتدخل وبسط النفوذ وكسب المزايا . وقد استعملت ذلك ازسلوب فى كل من تونس والمغرب قبل فرض الحماية .

وقد أنشئت جمعية العلماء الجزائريين بصفة رسمية فى مايو ١٩٣١ وكانت تنادى بالإتجاه الإسلامى الذى يرمى إلى تطهير الإسلام من البدع التى لحقت به وهذا الإتجاه ليس بجديد على المجتمع الإسلامى ولا على العالم العربى ، فقد اتخذت الحركات الوطنية التى قامت فى البلاد العربية هذا الطابع نظراً لسيطرة الدولة العثمانية على المسلمين باسم الخلافة ثم أخذ الإتجاه القومى المطالب بالتححر والاستقلال فى الظهور فى بعض البلاد العربية بعد الحرب العالمية الأولى وإن كان معظم قادتها قد تسبعوا بالفكرة الإسلامية .

وترجع فكرة إنشاء جمعية العلماء الجزائريين إلى عام ١٩٢٤ ، فقد كان ابن باديس رائد الجمعية يدعم علاقاته الثقافية مع أصدقائه فى قسنطينة ، ويعقد معهم الاجتماعات ليقنعم بفائدة خلق جمعية تحمل طابع « الاخاء الثقافى العلمى ، (٢) ، ويكون هدفها إيجاد الإتحاد بين الأدباء لتمنحهم فرصة التعارف

(1) Berque, op. cit., p. 73 .

(2) Ali Merad, La Reformisme Musulman en Algerie de 1925 à 1940, p. 119.

أكثر من ذى قبل ولتقوية مذهبهم الدينى . وتبع ذلك أن أصدر ابن باديس فى نوفمبر ١٩٢٥ صحيفة « المنتقد » ثم « الشهاب » فى نفس السنة ، وفى اعداد الثالث لسنة ١٩٢٥ وجه نداء إلى العلماء المصلحين والأدباء فى كل أنحاء الجزائر قائلاً : « أيها السادة الأدباء المؤيدين للإصلاح المتواجدين فى مناطق متفرقة ، مختلفة فى الجزائر هلموا اتحدوا وتعاونوا وأسسوا حزباً وثيقاً من أجل تنقية الدين من الشوائب والبدع التى لحقت به من السذج والجاهلين وذلك بالرجوع إلى المصادر القرآنية وأحاديث الرسول وتقاليد القرون الثلاثة الأولى ، نحن نتمنى أن يقبل كل شخص هذا الاقتراح وأن يلبي النداء العلماء ومؤيدوا الإصلاح الذين يؤيدون هذه الصحيفة وأن يغادروا أفكارهم القديمة وإذا حصلنا على شهادة استحسان وقبول من عدد كاف سنشرع فى تكوين الحزب . والله ولى التوفيق ، (١) » .

أحدث هذا النداء ردود فعل قوية داخل الجزائر ، وتقدم المؤيدون بأعداد كبيرة ومن بينهم الشيخ الطيب العقبي الذى كان يتولى تنسيق برنامج الشباب ثم تلاه مولود حفيظى خريج جامعة الأزهر ثم مبارك الميلى وغيرهم . ومن هذه المجموعة تكون نادى الترقى فى عام ١٩٢٦ والذى يعد بحق النواة الأولى لجمعية العلماء . وقد كان فى بادئ الأمر مقراً لجماعة من المفكرين الجزائريين يعقدون فيه الندوات الفكرية ويقيمون فيه الاحتفالات الكبرى ، وقد استقروا فيما بينهم على عدة مبادئ أهمها : مقاومة نزعات الاندماج والجنسية الفرنسية والدعوة إلى الإصلاح والعروبة الشاملة وضرورة إنشاء جمعية تتبنى مطالب الجزائريين (٢) .

على أنه من أهم الأسباب التى دعت الجزائريين إلى التفكير فى انشاء جمعية العلماء على الرغبة فى ابعاد الإدارة الفرنسية عن التدخل فى شؤون الدين الإسلامى ، وهذا يتطلب منا الحديث عن مبدأ « فصل الدين عن الدولة » وهو المبدأ الذى سارت عليه فرنسا وطبقته فى الجزائر بمقتضى قانون ٩ ديسمبر ١٩٠٥ والذى أعلن فصل الدين الإسلامى عن الإدارة فى الجزائر . لقد كانت الحكومة الفرنسية قبل ذلك التاريخ تتدخل فى الشؤون الدينية للمسلمين ؛

(1) Ali Merad, op. cit., p. 120 .

(٢) أحمد توفيق المدنى ، هذه هى الجزائر ، ص ١٦٥ .

فهى التى تعين موظفين تابعين لها كوكلاء للشؤون الإسلامية وشيئاً فشيئاً وجد المسلمون أنفسهم فى وضع غير مسلمين أو غير مؤمنين ولم تعد لديهم حرية ممارسة عقيدتهم فى دولة علمانية مطلقة، ولذلك بدأوا فى المطالبة بعدم تدخل الإدارة الفرنسية فى مسائل الدين الداخلية (١) . وإذا نظرنا إلى وضع الدين الإسلامى فى الجزائر لوجدنا أنه كان، فى نظر فرنسا، يمثل المرتبة الرابعة التى تقرها وتعترف بها بعد الكاثوليكية والبروتستانتية واليهودية، وقد صدر قانون فى ١٧ مايو ١٨٥١ وآخر فى ٢٣ ديسمبر ١٨٧٥ لتنظيم شؤون الدين الإسلامى والحقاق نفقاته بميزانية الدولة تحت بند « مصروفات عادية لحكومة الجزائر العامة » ودعمها قانون آخر صدر فى ١٩ ديسمبر ١٩٠٠ بهذا الشأن (٢) . وبذلك ظهرت فرنسا بمظهر الدولة الثيوقراطية التى تهيمن على الشؤون العلمانية والروحانية فى وقت واحد .

ولذلك كان الوضع فى الجزائر مختلطاً فالدولة علمانية لكنها لا تؤكد بشدة مبدأ الفصل . وظلت لفترة طويلة تتدخل فى شؤون الدين الإسلامى وأحياناً كانت تتدخل فى تنظيم الحج إلى مكة، ولذلك اعترضت غالبية المسلمين ونادت بتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة ومن ثم كان صدور قانون ١٩٠٥ ثم مرسوم ١٩٠٧ الذين اتخذوا الإجراءات التنظيمية للقانون السابق . فقد ضمن قانون ١٩٠٥ مبدأ فصل الدين عن الدولة وبذلك ميز بداية حقبة جديدة فى العلاقات بين الدين الإسلامى والدولة صاحبة السلطة ومن أجل تقليد ما هو متبع فى العاصمة الفرنسية، أوجد القانون فى المادة ٤٣ نصاً يتعلق بتنظيمات الإدارة العامة وكيفية تطبيق هذا النظام على الجزائر وعلى المستعمرات الأخرى . كما أعلن قانون ١٩٠٧ أن الجمهورية الفرنسية تؤكد حرية المعتقد وتكفل ممارسة العقائد ولكن على أساس أن الدين شئ خاص وفق مبدأ الدولة العلمانية المطلقة ويعلن أن الجمهورية لا تمد يد العون لأى عقيدة . والنتيجة المنطقية لهذه المبادئ كانت الاستقلال التام للدين الإسلامى ولكن ذلك كان من الناحية النظرية فحسب وهذا الفصل عدل بواسطة مجموعة من الوسائل والإجراءات التى تضمن لفرنسا التدخل مرة أخرى (٣) .

(1) Gerard Janssens, L'Indépendance du Culte Musulman en Algérie, p.5.

(2) Loc. cit .

(3) Ibid, p. 6 .

وقد قال البشير الإبراهيمي ، أحد أقطاب الجمعية ، حينما تحدث عن أهداف نشأة جمعية العلماء في صحيفة البصائر التي أعيد إصدارها في عام ١٩٤٨ في هذا الصدد : « إن المسألة خطيرة وتهم تسعة ملايين مسلم وأن النواب مسؤولون عنها عند الله محاسبون عليها من الأمة ... ولو كانت الحكومة الفرنسية صادقة في فصل الإسلام عن حكومة الجزائر لتولت بنفسها ذلك الفصل ولنفذته بأصواته وفروعه ... وفي فصل الدين عن الحكومة وإيكاله إلى أهله شرف عظيم للحكومات الديمقراطية وأي شرف أعظم لفرنسا من أن يعلن رئيس جمهوريتها أو رئيس وزارتها بموافقة برلمانها أنها فصلت الإسلام بمساجده وأوقافه وقضائه عن حكومة الجزائر وتركته لأهله يتصرفون فيه بحرية كما يتصرف أخوانهم في المغرب وتونس والهند والصين ؟ فتفوز فرنسا وبرلمانها بالذكر الحسن والثناء الطيب في العالم الإسلامي أولاً وفي العالم الديمقراطي ثانياً ، لأن التسلط على الأديان بالصورة التي في الجزائر ليس من الإسلام ولا من الديمقراطية ولا من الإنسانية فهل كان هذا السار من جانب فرنسا زهداً أو تواضعاً ؟ » (١) .

وتوضح هذه الأقوال أنه من الدوافع التي حدثت بالمسلمين إلى إنشاء جمعية العلماء هو تدخل فرنسا في شئون الدين الإسلامي فقد كانت الإدارة الفرنسية في الجزائر هي التي تتولى إلى جانب ما سبق ذكره تعيين الأئمة والوعاظ والإشراف على المساجد فحاولوا التكتل وإيقاف هذا الأسلوب لأنهم اعتبروا أن هذا التدخل طعنه للإسلام في جوهره وخاصة من دولة مسيحية .

والى جانب هذا العامل هناك مجموعتين من العوامل ساهمتا في إنشاء الجمعية وهما :

أولاً : العوامل الداخلية ،

أي الخاصة بالمجتمع الإسلامي الجزائري ، فإن فكرة إيجاد اتحاد إسلامي أو تجمع له الصفة الدينية ليست جديدة وهي تعتمد أساساً على ما جاء بالقرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة فهما اللذان أرجدا الوعي الإسلامي الذي يؤدي إلى التماسك والتآلف ويجعل المسلمين في مجموعهم يكونون تآلفاً كبيراً متآخياً ، وهذا الذي دعا المسلمين الجزائريين إلى التفكير في إيجاد رباط قوى بين أعضاء المجتمع بشكل تدريجي كأن يكون هناك مثلاً اتحاد بين العلماء

(١) البصائر ، العدد ٥٧ السلسلة الثانية ، نوفمبر ١٩٤٨ ، ص ٢٢ .

والشباب المثقف وبذلك يتكون مجتمع تربطه مصلحة مشتركة، لذلك لم تكن هذه الحركة مفتوحة في بادئ الأمر فقد كانت في الأصل لا تضم سوى العلماء ومؤيدي الإصلاح دون تمييز اجتماعي أو ثقافي، ولكن التأييد الأدبي للمؤمنين كان يدعمها ويجعل منها قوة لها احترامها (١).

ثانياً : العوامل الخارجية :

١- هناك نماذج حية في المجتمع الجزائري كانت مثلاً احتذى به العلماء مثل الكنيسة الكاثوليكية في تنظيمها وقوة الدين وفاعليته وانفصالها بعقيدتها وتعليمها الديني عن الدولة .

٢- هناك الأحزاب اسلياسية الأوروبية وشكلها التنظيمي وهذه جعلت البعض يرى أن جمعية العلماء قد اتخذت من هذه التنظيمات شكلها وهيكلها تحت ستار الدين (٢) .

٣- هناك تجمعات سياسية إسلامية نشأت في الجزائر في الثلاثينات وتأثر بها العلماء مثل تجمع المنتخبين المسلمين في قسنطينة والجزائر إلى جانب تأثرهم بجمعية معلمي الجزائر ومحاولة الأخذ بأسلوبها .

٤- هناك عوامل ترجع إلى أصول تونسية ومصرية مثل جامع الزيتونة الذي درس فيه بعض علماء الجمعية ، لذلك كان أثر الثقافة التونسية واضحاً في الجمعية .

من خلال أثر أدباء تونس والجمعية الخلدونية التي تأثر بها ابن باديس . أما فيما يتعلق بالمؤثرات المصرية فترجع إلى الدعاية التي قامت بها صحيفة «المنار» التي كانت تحمل في المقام الأول أفكار رشيد رضا ورغبته في تكوين اتحاد إسلامي من المصلحين يكون همزة الوصل بين المحافظين والمتعصبين ومؤيدي الحضارة الفرنسية، وتسربت هذه الأفكار إلى ابن باديس وأصدقائه وكانت آثار رشيد رضا واضحة في صحيفة الشهاب وكذلك موضوعات الشهاب تركت آثارها على المنار (٣) .

(1) Ali Merad, op. cit., p. 121.

(2) Ali Merad, op. cit., p. 122 .

(3) Ibid, p. 123 .

وعلى ذلك نجد أن العلماء حينما شرعوا في تكوين حزبهم لم يسندوا
للعوامل الداخلية فحسب بل كانوا على دراية كافية بالتغيرات التي لحقت بالاجتمع
الجزائري وبالأحزاب السياسية المحيطة بهم قبل وبعد الحرب العالمية الأولى.

وقبل أن نتحدث عن كيفية تكون الجمعية نورد نبذة عن نشأة كل من
الشيخ عبد الحميد بن باديس والطيب العقبي والبشير الإبراهيمي الذين كانوا
يمثلون قطاب الجمعية الأساسية ونتعرف على تكوينهم الفكري .

فيما يتعلق بالشيخ ابن باديس فقد ولد في قسنطينة ١٨٨٩ من عائلة من
البربر (١) ، وكان جده مجاهداً مشهوراً بمواقفه العدائية في وجوه الملحدين
والخارجين على الدين الإسلامي .

وقد درس ابن باديس العلوم العربية والإسلامية وذهب إلى تونس في ١٩٠٨
حيث التحق بجامعة الزيتونة الذي يمثل جامعة عربية مزدهرة وتخرج منه في
عام ١٩١٢ ثم عاد إلى الجزائر وعمل مدرساً للعلوم التقليدية المعروفة آنذاك مثل
الفقه وتفسير القرآن والنحو وكان يلقب بالمرشد الأكبر وإمام الجماعة (٢) .

وكان ابن باديس يتمتع أيضاً بمواهب متعددة وحماس منقطع النظير
لنصرة الإسلام، فقد كان بليغاً ومجادلاً بالإضافة إلى قوة تأثيره على العامة
ورجال الأدب. ويرى بعض الكتاب في ابن باديس بطلاً حقيقياً وأنه يعد من
المساهمين الأصليين في تحرير الإسلام، ومن المبشرين بالقومية العربية
والمصلحين المسلمين في العصر الحديث شأنه في ذلك شأن جمال الدين
الأفغانى والشيخ محمد عبده (٣) ورأى البعض الآخر أن ابن باديس كان من
العلامات التاريخية الهامة وممن يمثلون مستوراق من التعليم والثقافة والقيم
الأدبية (٤) . وقد التقى ابن باديس بالشيخ محمد عبده أثناء الزيارة التي قام بها
الأخير إلى الجزائر في ١٩٠٣ وتأثر بأفكاره وميوله وأبرزها السلفية التي تدعو
إلى العودة بإسلام إلى ما كان عليه في عهد أسلاف الصالح أيام الرسول صلعم
والصحابه، ولذلك انعكس هذا التأثير على الجمعية وعلى مبادئها الأساسية. فقد
كان الشيخ محمد عبده يرى أن الدين الإسلامي في أوائل العمل الإسلامي كان

(1) Julien, op. cit., p. 112 .

(٢) أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص ٤٤٧ .

(3) Garrot, op. cit., p. 68 .

(4) Jacques Berque, op. cit., p. 76 .

دين تقدم، أما التأخر الذى أصاب العالم الإسلامى فى تلك الفترة إنما يرجع إلى فساد المسلمين أنفسهم وبعدهم عن الإسلام، وكان يرى أن الإسلام بطهره البدائى ونقائه ملائماً للمدنية الأوروبية الحديثة، وبذلك تمكنت السلفية من الدفاع عن تعاليم الغرب الأوروبى وتقدمه المادى ومن تقوية صلة المسلمين بالتراث العربى الإسلامى دون أن تدفعهم إلى مرحلة مباشرة من الصدام مع الإدارة الفرنسية^(١).

أما الشخصية الثانية فهى شخصية الشيخ الطيب العقبى وهو من بلدة سيدى عقبة، وقد هاجرت أسرته إلى الحجاز ثم لحق بها فى ١٨٩٦ وبذلك سنحت له الفرصة لكى يتزود بالمعارف الإسلامية على يد علماء الحجاز : وقد قام العقبى بكتابة بعض المقالات وقصائد الشعر فى الصحف العربية فى الحجاز، وفى ١٩١٤ اعتبرته السلطات التركية الحاكمة سياسياً خطيراً نظرياً لانحيازه بعض الشئ إلى العناصر الوطنية هناك، وأخيراً أبعد عن الحجاز بعد الثورة العربية فى عام ١٩١٦^(٢) . ولكن العقبى عاد إلى الحجاز مرة ثانية بعد استيلاء ابن سعود على مقاليد الحكم وأخذ يحرر صحيفة سعودية لعدة سنوات تحمل اسم « أم القرى » . وقد تأثر العقبى بالوهابيين بحكم معيشته فى موطنهم وتأثر بمذهبهم الذى كان يدعو إلى العودة بالإسلام إلى طهره البدائى ونقائه ومحاربة البدع والخرافات، ولكن نلاحظ أنه لم يتبع مذهبهم حرفياً بل كان دائم القول « نحن لا نحارب فرنسا ولسنا ضدها ولكننا نحارب الجهل بعينه »^(٣) . وقد كان العقبى خطيباً ومحدثاً لبقاً ويتمتع تقريباً بنفس المؤهلات التى كانت لدى ابن باديس، وقد تحمل أعباء جمعية العلماء فى إقليم الجزائر وكان له نشاط اصلاحى واضح بهذه المنطقة حتى قبل خلق الجمعية .

أما الشخصية الثالثة فهى شخصية البشير الإبراهيمى ، فقد ولد فى ١٨٨٩ فى قسنطينة وأتم تعليمه الابتدائى بها وهاجر بعد هذه النشأة الأولى إلى تونس وانخرط فى سلك طلبة جامع الزيتونة حيث تلقى علم التفسير والحديث وأصول الفقه وآداب اللغة . ثم قام الإبراهيمى برحلة إلى بلاد المشرق مكنته من الاتصال بعلماء ذلك العهد فى البلاد العربية ثم عاد إلى قسنطينة مسقط رأسه ليبدأ

(1) Jamil Abun Nasr, op. cit., p. 320 .

(2) Mahfoud Kaddache, op. cit., p. 237 .

(3) Ibid, p. 238 .

رسالته الشاقة في المجتمع الجزائري^(١) . وقد كان إبراهيمي كاتباً مثالياً ، فند كان القلم سلاحه في كل ميدان من ميادين الدفاع عن الحق وقد أمعن في التشهير بالذين ينشرون البدع والضلالات من المشعوذين والطرقين وندد بعوان المستعمرين على صفحات البصائر .

وقد كان أسلوب إبراهيمي يتميز بالقوة والجمال وصدق الملاحظة وفيض الموهبة وصفاء العبارة وعذوبة اللفظ ونبل المعنى . وكما كان إبراهيمي دائماً يشيد بحضارة الشرق ويرى أن قيامها على الإسلام وإحياء تراثه وثقافته ولغته من معالم قوتها ، وكان يرى أن ظهور جمعية العلماء يعد من آثار هذه النهضة . وتأثرت جمعية العلماء بمحاولة بعث الثقافة الإسلامية وربطها بالثقافة الحديثة ولذلك أرسلت البعثات العلمية إلى معاهد الشرق للدراسة كما سنرى فيما بعد .

هذا وقد تأثر الشيخ إبراهيمي بحركة الجامعة الإسلامية وبالحركة السلفية أيضاً وبابن باديس الذي جعله يتخذ الطريق الإصلاحية نهجاً له . وقد عين إبراهيمي ممثلاً لجمعية العلماء في وهران وهو الذي سيتولى قيادة الجمعية بعد وفاة ابن باديس كما سنرى فيما بعد في ١٩٤٠^(٢) .

وكان إبراهيمي دائم القول بأن هدف العلماء هو تحرير الوطن الجزائري تحريراً قومياً وأنه لبلوغ هذه المرحلة يجب خلق الجو الملائم أولاً وتهيئة العقول لقبول مثل هذه الأفكار ، ولذلك يجب أن تكون المرحلة الأولى هي الإصلاح الديني والمرحلة الثانية هي النهوض باللغة العربية والثالثة : هي الاستقلال الكامل^(٣) . كذلك تأثر إبراهيمي بشكيب أرسلان العلامة البناني الذي أقام في سوريا فترة من الزمن ، إذ استطاع أرسلان من مقره في جنيف بسويسرا أن يقيم علاقات قوية مع الشمال الأفريقي ومع بعض الشخصيات منها البشير إبراهيمي والهادي نويرة والحبیب بورقيبة من تونس ومصالي الحاج ، وكانت صحيفته التي أصدرها تحت اسم الوطن العربي ، تحمل أفكاره ودعوته الإصلاحية إلى مختلف أنحاء الشرق الأدنى^(٤) .

(١) عزيز بن عمر ، الشيخ محمد البشير إبراهيمي ، العدد ١١٩ لسنة ١٩٦٥ من مجلة العربي ، ص ١٢٧ .

(٢) جلال يحيى ، السياسة الفرنسية في الجزائر ، ١٧٩ .

(٣) عمار أوزيفان ، الجهاد الأفضل ، ص ٢٦ .

(4) Gerard Mansell, Tragedy in Algeria, p. 44 .

وعلى ذلك نرى أن الجزائر أصبحت ملتقى ثقافات عديدة ومختلفة، وكانت عودة هؤلاء الشباب إلى بلادهم وهم يحملون أفكار جديدة وتمتلى نفوسهم بالرغبة في التجديد والثورة على الاستعمار الفرنسي وخاصة بعد أن هبت دول الشرق الأدنى غداة الحرب العالمية الأولى مطالبة بحقها في الاستقلال والحرية، فاتجه عهد جديد بالنسبة للجزائر .

هذا ويذكر بعض الكتاب أن هناك شخصية أخرى لعبت دوراً هاماً في حركة العلماء وهي شخصية أحمد بن عليوه الذي قاد حملة واسعة بعد الحرب العالمية الأولى تستهدف الإصلاح الاجتماعي والديني ثم أصدر جريدة « البلاغ الجزائري » من أجل هذا الغرض . وحينما شرع العلماء في تأسيس جمعيتهم تقدم ابن عليوه بخطته الإصلاحية مؤسساً زوايا لا في الجزائر فحسب بل في فرنسا أيضاً، ولكنه توفي عام ١٩٣٤ ، بعد أن ظل حتى وفاته يبشر بالوطنية الجزائرية والتضامن الإسلامي والبعث العربي (١) .

هذا وقد اجتمع في يوم ٥ مايو ١٩٣١ بنادي الترقى بالجزائر العاصمة اثنان وسبعون عالماً من علماء الجزائر وعلى رأسهم الأقطاب الثلاثة ابن باديس والعقبي والإبراهيمي لوضع حجر الأساس لجمعية العلماء، وقاموا بانتخاب مجلس إدارة لها وتلى قانونها على الحاضرين وبدأت جلساتها بعد ذلك في الانعقاد في فترات متقاربة، وأصبح كل من أقطابها رئيساً لفرع من فروع الجمعية في أقسام الجزائر الثلاثة (الجزائر - قسنطينة - وهران) (٢) . وكانت المبادئ الهامة التي قامت عليها الجمعية هي :

- الحزب سيكون مفتوحاً لجميع العلماء المسلمين الجزائريين دون تمييز في الدرجة أو الأصل والمذهب الديني .
- أن مقر الحزب سيكون في إحدى العاصمتين الجزائر أو قسنطينة .
- المصدر المالي للجمعية أموال الزكاة والأموال التي يدفعها المؤيدون (٣) .
- أن مديري الجمعية سيكون من الأعضاء الممثلين لجميع الاتجاهات القانونية الإسلامية في الجزائر .

(١) أنظر في هذا الصدد : أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ص ٤٥٠ - ٤٥١ .

(٢) أرنولد ، الدعوة إلى الإسلام ، ص ٢٧٨ ؛ المدني ، كتاب الجزائر ، ص ٣٧٨ .

(3) Ali Merad, op. cit., p. 125 .

وقد كان تشكيل الجمعية على النحو التالي : عبد الحميد بن باديس رئيساً، محمد البشير الإبراهيمي نائباً، أمين العمودي سكرتيراً عاماً، الطيب العقبي مساعداً للسكرتير العام، مبارك الميلي أميناً لصندوق، وحوالي سبعة أعضاء مساعدين لهؤلاء الأعضاء وينوبون عنهم في حالة غيابهم (١) . وقد ألقى ابن باديس خطبة بهذه المناسبة بين فيها أسلوب العمل بالجمعية فقال : « ... يجب أن نعتقد أن هذه الجمعية ليست جمعية فرد ولا جمعية حزب ولا جمعية مذهب ولا جمعية طريقة وإنما هي جمعية الأمة الجزائرية المسلمة كلها تسمو على جميع النظريات والخلافات وأنها تأسست للأمة ومن الأمة فتعمل لها وتستمد قوتها منها وتبقى ببقاء الأمة وتسير تحت راية الحكومة وتستعين على ذلك كله بالله، وأنها لا تسأل عن عمل يعمل أو قول يقال أو شيء ينشر إلا إذا كان باسمها ومن الذين يعملون باسمها ، ومع هذا فقد قررت أن كل من خرج عن مبادئها من أعضاء هيئة مجلس إدارتها ورفع فيه تقرير إلى مجلس إدارتها لا بد أن تجازيه على ما يثبت عندها من خروج بما يستوجب ذلك الخروج من لوم أو توبيخ أو غيرها ، (٢) . ويتضح من هذا الخطاب أن ابن باديس كان حريصاً على أن يوضح أن الجمعية تعمل لخدمة البلاد من أدناها إلى أقصاها وأنها ليست حزباً متعصباً، كذلك تبين منه حرصه على أسلوب الجمعية والجدية في العمل وأخذه بالشدة كل من يخرج على مبادئها .

وقد كانت أهداف الجمعية دينية بحتة في بادئ الأمر فقد أعلنت أن الهدف الأساسي هو مواجهة الشعوذة والطرقية الضالة التي تنشر الجمود ، وإحياء العقيدة الإسلامية وتقوية الشعور بالشخصية العربية وكان نص العبارة كالتالي : « إن هدف الجمعية هو محاربة الآفات الاجتماعية مثل شرب الخمر والفسق والتواكل وكل ما حرمة الدين وتنهى عنه الفضيلة وتمنعه القوانين والمراسيم السارية ، (٣) .

ومن المعروف أن البعض من رجال الطرق الصوفية كانوا يمثلون آفة اجتماعية خطيرة لاستغلالهم سذاجة البشر وخاصة تلك الفئة من المسلمين التي

(1) Ali Merad, op. cit., p. 129 .

(٢) محمد الطاهر فضلاء ، (قال الشيخ الرئيس) ، مجموعة مقالات ومحاضرات جمعها الكاتب وعلق عليها ، ص ٤٠ .

(3) Le Tourneau, op. cit., p. 318 .

انقادت إليهم ورأت في فرنسا المنقذ الوحيد وربطت مصيرها بالوجود الفرنسي الدائم في الشمال الأفريقي. وقد استطاع الطرقيون التأثير بشكل فعال على الجزائريين وأصبحت لهم كلمة مسموعة وقد عبر عن ذلك أحد الكتاب الأوروبيين بقوله : « الصوفي هو ذلك الشخص الذي منح نفسه قدرة إلهية خاصة وبفضل هذه القوة حصل على مركز رفيع من القدسية الروحية وأصبح معروفاً بين أقرانه بأنه يمتلك المعرفة الدينية الكاملة ويمكن استشارته في أدق أمور الدين وأنه المعلم الحقيقي للعقيدة الدينية وبذلك يصبح اسمه في عالم الخيال ، (١) . ويضيف الكاتب قائلاً : « يعد الشمال الأفريقي موطناً للصوفية وبعض أولئك الرجال يتمتع بمكانة طيبة وبعضهم ترك أثراً سيئاً في النفوس وبعضهم فقراء والبعض الآخر أثرياء وعلى الزمان اكتسبت هذه الطلائفة حق حماية الناس ، (٢) .

ويتضح من هذا القول أن هؤلاء المتصوفين الذين ذكرهم الكاتب أدعياء تصوف ومخادعين لأن المتصوف الحق يتجرد من هذه المظاهر التي ذكرها ولا يهدف إلا التقرب إلى الله والعمل ابتغاء وجهه .

وقد اعتادت فرنسا التعامل مع رجل الطرق الصوفية المقلدين وأخذت تغريهم بالرواتب المجزية التي كانت تمنحها لهم خارج الميزانية وبالتالي عمل أولئك لحسابها واجتهدوا في الترويج لدعايتها ولذلك كانوا مدرجين في قائمة « بنى نعم - نعم ، " Beni Oui - Oui " السابق ذكرهم (٣) . وهذا الموقف من جانب الطرفين أدى إلى اصطدامهم بالعلماء الذين أعلنوا شعارهم في كل مكان « النقاء والطهر هما رمز الإسلام ، . وقد أعلن ابن باديس محاربه للطرفين بقوله : « كان الناس كأنهم لا يرون الإسلام إلا في الطرقية وقد زاد ضلالهم ما كانوا يرون من الجامدين والمغرورين من المنتسبين من التمسك بها والتأييد لشيوخها . فلما ارتفعت دعوة الإصلاح في « المنتقد ، و « الشهاب ، حسب الناس إن هدم تلك الأضاليل التي طال عليها الزمان ورسخها الجهل وأيدها الحكم الفرنسي محال ، ولقد صمد الشهاب للطرقية وحارب ما أدخلته على القبول من فساد عقائد

(1) Pierre Fontaine, Alger, Tunis, Rabat, p. 186 .

(2) Loc. Cit., p. 187 .

(3) Richard, Brace, Ordeal in Algeria, p. 28 .

وعلى العقول من باطل أوهام وعلى الإسلام من زور وتحريف وتشويه إلى ما صرفت به الأمة عن خالقها بما نصبت من أنصاب وشتت من كلمتها بما اختلفت من أكاذيب وقتلت من عزتها بما اصطنعت من ارهاب حتى حقت للحق على باطلها الغلبة فهي اليوم معروفة عند أكثر الأمة حقيقتها معلومة غايتها مفضوحة دوافعها... إذا دعاها داعي لبث خاضعة مندفعة وإذا دعاها داعي الأمة ولت على أعقابها مدبرة ومن نكاية الله بها أن جعل أكبر فضيحتها على يد من تولتهم من دون الأمة وروج لها بما لها من مزايا عليه . لا يهمنا اليوم أن نجهز على الجريح المثخن الذي لم يبق منه إلا دماء وإنما يهمنا أن نبين موقفنا مع البقية من شيوخها ونسمعهم صريح كلمتنا . حاربنا الطريقة لما عرفنا فيها من بلاء على الأمة من الداخل ومن الخارج فعملنا على كشفها وهدمها مهما تحملنا في ذلك من صعاب ... فكل طرقي مستقل بقي نفسه عن التسخير فنحن نمد يدنا له للعمل في الصالح العام وطرقي يكون أذنًا سماعة وآلة مسخرة فلا هوادة بيننا وبينه حتى يتوب إلى الله ، (١) .

وقد جعلت الجمعية من أهدافها محاربة الطريقة الضالة لأن الإدارة الفرنسية في الجزائر استعملت رجال الطرق الصوفية من الذين يدينون لها بالطاعة والولاء والذين يدعون التصوف ضد العلماء لمقاومة نفوذهم المتزايد ونشاطهم الذي شمل القطر الجزائري بأكمله .

فأصل التصوف في الإسلام كما يرى الإمام محمد عبده هو الانقطاع إلى الزهد في الدنيا والعمل للآخرة برياضة النفس وتربية الإرادة والأخذ بالعزائم ومحاسبة النفس وحسن النية والمبالغة في العبادة ، والغاية من ذلك الوصول إلى تجريد التوحيد وكمال المعرفة بالله تعالى (٢) .

ولذلك يعد رجال الطرق الصوفية الذين تعاونوا مع الإدارة الفرنسية في الجزائر مدعين ومقلدين وبعيدين كل البعد عن الإسلام الحق وعن رسالة التصوف الحق .

هذا وقد شجعت الإدارة الفرنسية الجمعيات التي يقوم الطرقيون بإنشائها من أجل منافسة العلماء وشجعت أيضاً الصحافة المعارضة للعلماء بكل ما تملك

(١) محمد الطاهر فضلاء ، المرجع السابق ، ص ٢١٤ - ٢١٥ .

(٢) محمد رشيد رضا ، تاريخ الإمام محمد عبده ، الجزء الأول ، ص ١٢٢ .

وجعلت أجهزة الشرطة على أهبة الاستعداد دائماً وإن كانت قد حاولت في بادئ الأمر القيام ببعض الإصلاحات الطفيفة لتهدئة الموقف ولكن المستوطنين الفرنسيين اعترضوا كما هو مألوف . وطالما تدخلت الإدارة الفرنسية في المسائل الخاصة بالإسلام فقد وجهت ضربة قوية إلى المجتمع الإسلامي وكان هذا التدخل هو المسئول الأول عن تقوية حركة المعارضة ضد السلطات الفرنسية^(١) . ويعتبر اصرار العلماء على محاربة رجال الطرق الصوفية من الجوانب الدينية التي قامت عليها الجمعية فكان ميثاقها ينص على :

« الإسلام دين الإنسانية كلها، السنة الحقيقية هي تفسير القرآن، محمد هو أفضل الخلق ، التوحيد هو أساس الدين، المrapطة بدعة وهي تعنى استغلال الإنسان وقتل العقل، البدعة هي كل شكل من العبادة ليس له أصل في السنة ، الدعوة إلى ما دعا إليه الإسلام مع الرحمة والإحسان دون عدوان أو عداوة، المعاندون المستغلون أحق الناس بالشدة والقسوة، وأخيراً ينبغي على المسلمين أن يتحدوا وأن ينسوا خلافاتهم في حالة الخطر ،^(٢) .

وتؤكد هذه المبادئ أن هدف الجمعية كان دينياً بحثاً وخلقت من أجل إصلاح ما لحق بالدين من بدع وشوائب إلا أن هذا الهدف سيتطور بالتدرج ويتخذ شكلاً وطنياً سياسياً كما سنرى .

والى جانب الناحية الدينية في نشاط جمعية العلماء هناك الناحية الثقافية التي شغلت جزءاً كبيراً من نشاط أعضاء الجمعية . وقد تمثل الجانب الثقافي أولاً في مشكلة اللغة العربية التي كانت تمثل قضية هامة في الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي في ١٨٣٠ ، وقد اتخذت هذه القضية طابعاً سياسياً بعد ١٩٣٠ نظراً لانتشار اللغة الفرنسية بدرجة كبيرة حتى أصبحت لغة الجندي والعامل والفلاح والمثقف^(٣) . وكان انتشار الفرنسية على هذا النحو مسئولاً عن انكماش اللغة العربية ولذلك وجد الجزائري في احياء اللغة العربية رمزاً لمقاومة المستعمر وبعثاً للروح القومية . وقد عبر ابن باديس عن هذا الجانب بقوله : « أما الاعتناء بالتعليم فهذا هو الذي انقطعت إليه الجمعية وقامت به قيامها ففي قسنطينة وفي

(1) Jacques Berque, op. cit., p. 76 .

(٢) محمد الطاهر فضلاء، المصدر السابق ، ص ٥٦ .

(3) Mahfoud Kaddache, op. cit., p. 237 .

ميله وفي المعيلية وفي جيجل وفي بجاية وفي بسكرة وفي تبسة وفي بلدة الجزائر وفي بنى ورتلان وفي يعلمى وفي تلمسان وفي غيرها في كثير من البلدان تجد رجال مجلس إدارة الجمعية وغيرهم من ذوى القلم يقضون ليلاهم ونهارهم في الدروس العلمية الفقهية والدروس العلمية الارشادية وتلقين مبادئ الدين واللغة لمن استطاعوا إليه سبيلاً من النشئ الصغير ، (١) . وعلى ذلك يمكننا القول أن النهضة الثقافية في الجزائر بدأت بمولد جمعية العلماء، وكان من وسائل الجمعية في هذا الصدد انشاء المدارس والمعاهد التعليمية واصدار الصحف العربية .

أما فيما يتعلق بالمدارس فقد أكثروا من المدارس الحرة في كافة أنحاء القطر الجزائري ريفه ومدنه . واهتموا اهتماماً بالغاً بإيجاد دراسات تخصصية منتظمة لتكوين طبقة من المرشدين الدينيين، وشجعوا طلابهم أيضاً على الارتحال في طلب العلم (٢) ، فهناك البعثات التي اتجهت إلى جامع الزيتونة في تونس وهناك من اتجهت إلى الجامع الأزهر في مصر طلباً للدراسات العليا . أما المواد التي قام العلماء بتدريسها في مدارسهم فكانت القانون والشريعة والفلسفة والتاريخ والفقه وقواعد اللغة والمنطق واتبعوا في ذلك الطرق الحديثة مع جعل التعليم باللغة العربية بالطبع (٣) .

هذا وقد أخضع العلماء مسألة تفسير القرآن والفقه لروح النقد العلمي المعاصر حتى يستطيع الدارس أن يستوعب علوم العصر وثقافته التقدمية ويناقش ويجادل ويتعود روح البحث العلمي، وقد قال ابن باديس في هذا الصدد : «علينا أن نأخذ المدنية وثقافة العصر والتقدم ونجعلها تتمشى مع اللغة العربية ، (٤) .

وعلى هذا الأساس وقف العلماء موقف الدفاع عن اللغة العربية وطالبوا بجعلها لغة رسمية بدلاً من اللغة الفرنسية ولذلك أكثروا من المدارس بشكل واضح حتى بلغت في بعض الأوقات ٢٠١ مدرسة (٥) . ومن ثم نجد أن قضية اللغة العربية اتخذت الطابع السياسي . وكان يطبق في هذه المدارس جميعاً

(١) محمد الطاهر فضلاء ، المرجع السابق ، ص ٥٦ .

(٢) صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٣٢١ .

(3) Julien, op. cit., p. 113 .

(4) Colette Jeanson, op. cit., p. 67 .

(5) Jamil Abun Nasr, op. cit., p. 327 .

الأسلوب العلمى الحديث فى التعليم وتضم بين جدرانها الألوف من أبناء الجزائر. وقد أثبتت هذه المدارس نجاحاً واضحاً فقد تخرج منها أربعة أجيال من الشباب المثقف العامل الذى انتشر فى جميع أنحاء الجزائر مكوناً نهضتها وأساس استقلالها .

وكان شعار العلماء فى هذه المدارس « الإسلام دينى والعربية لغتى ، والجزائر وطنى » ومن هذه العبارة يتضح لنا أن حركة العلماء كانت إسلامية عربية سياسية. هذا وقد أنشأ العلماء إلى جانب المدارس الجمعيات الخيرية التى كانت تقوم تقريباً بنفس أعمال الجمعية، وقد أنشأ ابن باديس كذلك معهداً تعليمياً فى قسنطينة يحمل اسمه من أجل تدريب الشباب على التعليم لتخريج طبقة من المعلمين الجزائريين المسلمين وجعل شروط الالتحاق كالاتى :

- ١- أن يكون الطالب حافظاً لسنة أحزاب من القرآن على الأقل وأن يلتزم حفظ مثل ذلك فى مدة العطلة من كل سنة من سنى الدراسة .
- ٢- أن يكون عمر الطالب من ١٥ إلى ٢٢ عاماً ويجرى عليه نظام المنادة فى الامتحان إعطاء الشهادة وتسجيل الاسم والم اسبة على الغيبة والحضور .
- ٣- أن يكون قادراً على النفقة والسكن وإدارة المعهد لا تلتزم لأحد باعانة مالية أما الاسكان فإنها تسكن طائفة محدودة يثبت عندها استحقاقهم بعد بحث مدقق تتولاه هى بوسائلها الخاصة .
- ٤- أن يصحب الطالب رسالة من أبيه أو وليه تتضمن القبول والرضى والتزام الشروط (١) .

ومن هذه الشروط تبين لنا مدى حرص الجمعية على النظام فى معاهدها التعليمية والدقة فى اختيار المتقدمين لهذه المعاهد حتى تخرج جيلاً متميزاً . ونلاحظ أن مدارس العلماء ومعاهدهم لاقت اقبالاً شديداً من جانب أبناء الجزائر حتى أنه فى وقت ما لم تكن هناك أماكن لاستيعاب أعداد كبيرة من الطلاب، وذكر بعض المؤرخين الغربيين أن مدارس العلماء لم تستوعب أكثر من خمس أبناء المسلمين ممال تطلب الاكثار منها (٢) .

(١) البصائر ، العدد ٤٩ (١٣ سبتمبر ١٩٤٨) ، ص ١ .

(2) Legum, Colin, Africa, p. 12 .

هذا وقد امتد نشاط العلماء إلى فرنسا ذاتها بعد أن ساء لهم ما زأوه من اندماج المهاجرين الجزائريين في المجتمع الفرنسي اندماجاً تاماً وزواجهم من نساء أوروبيات ، فعهدت الجمعية إلى أحد أبنائها وهو الشيخ الورتلاني للقيام بمهمة الوعظ والارشاد وتعليم الدين والعربية في مساجد العاصمة الفرنسية وقد قام بهذا العمل خير قيام وأقام في باريس وغيرها من مدن فرنسا عشرات النوادي المنظمة للاجتماع والتخاطب باللغة العربية والقاء المحاضرات للكبار والدروس التعليمية للصغار. وقد وازبت الجمعية على الاتصال بالشيخ الورتلاني فأمدته بطائفة من المعلمين والمحاضرين، وأدى ذلك إلى شعور المسلمين هناك بأنهم في وسط إسلامي عربي واطمأنت الجمعية بالتالي على مسلمي الجزائر المهاجرين (١) .

وكان هدف العلماء أيضاً موجهاً إلى إحياء التراث التاريخي للجزائر وتعريف النشء بأمجاد أجدادهم والاقتباس من دروس الماضي ولذلك نجدهم قد جعلوا من دراسة البطولات العربية مادة من مواد الدراسة في المدارس وذلك في مقابلة أسلوب الفرنسيين الذين كانوا يقومون بسرد أمجاد أبطالهم من الفال على التلاميذ الجزائريين حتى يشبوا على حب فرنسا والاعجاب ببطولاتها. وكان أول من كتب عن التاريخ البطولي للجزائر الشيخ أحمد توفيق المدني أحد أعضاء الجمعية البارزين، والذي سيصبح فيما بعد وزيراً للثقافة في الجزائر، وقد قال في كتابه « كتاب الجزائر » ، اليوم عرفت الجزائر طريق النهضة العربية الإسلامية وأصبح علماؤها وكتابها وشعراؤها ومعلموها يحتلون مركزاً كبيراً في العالم وأصبحت مسألة التقدم واجبة، ويجب على أولئك الشباب الذين يتلقون العلم الحديث أن يبحثوا في العلوم الحديثة والآداب العربية حتى يستطيعوا المزج بينها وبين علمنا وتراثنا، وأن يقف الجميع يداً في يد من أجل الوحدة ومن أجل خدمة الجزائر وجعلها في أعلى مراتب الرقي ، (٢) . وكتب أيضاً عن تاريخ الجزائر الشيخ مبارك الميلي ويعتبره بعض الكتاب أول مؤرخ جزائري اهتم بأمجاد الجزائر وماضيها وحضارتها وأبرز الناحية القومية فيها؛ كان الميلي من المطالبين بإصلاح هي انشاء الجمعيات والهدف منها اقامة مجتمع تقاليده واحدة ودينه واحد ونبه الأذهان أيضاً إلى ضرورة تعليم الشباب .

(١) البصائر ، العدد ٤٩ (٢٩ أغسطس ١٩٤٧) ، ص ١ .

(٢) أحمد توفيق المدني ، كتاب الجزائر ، ص ١٢ .

ومن الملاحظ أنه انتشرت في الجزائر في هذه الفترة جمعيات أخرى مثل :
« جمعية ابن باديس للتربية والتعليم » ، والتي كان لها فروع في جميع أنحاء
الجزائر بلغ عددها نحو ٢١٠ جمعية . ولكن هذه الجمعيات تنازعت أهدافها
وتباينت مناهجها فبعضها كان يدافع عن مصالح الوطنيين الذين حصلوا على
الجنسية الفرنسية مثل جمعيتي وهران وسطيف ، وبعضها أيد الإصلاح عن
طريق فيدرالية المنتخبين تحت قيادة بن جلول ، وبعضها خاض معركة باسم
أنصار الإدماج ، وحوالي عشرة جمعيات منها كانت ذات صبغة شيوعية ،
وحوالي ٥٠ جمعية منها فقط كانت منبثقة عن جمعية العلماء (١) .

هذا وقد عقد العلماء مؤتمراً للطلبة الدارسين في الجزائر العاصمة من ١٥ -
٢٨ أغسطس ١٩٣٢ في مبنى الجمعية وكانت أهم الموضوعات المدرجة في
البرنامج هي : البحث عن وسائل حديثة للتعليم باللغة العربية في الشمال
الأفريقي ، جعل التاريخ الإسلامي من المواد الأساسية التي يجب تدريسها في
جميع المدارس مع جعل اللغة العربية لغة رسمية للبلاد .

وتم انعقاد مؤتمراً آخر في مارس من عام ١٩٣٥ وعارض أعضاؤه بشدة
الطريقين وأساليبهم الملتوية بالاتفاق مع الإدارة الفرنسية ، وكان يرون أن
المشكلة الأساسية هي هل يسير المجتمعان الجزائري والفرنسي بتوازن ودون
انقسام وهل يمكن أن يكونا مجتمعاً واحداً ؟ ورغم أن غالبية الطلبة كانوا مثقفين
ثقافة فرنسية إلا أنهم أصروا على ضرورة بل حتمية التعليم الإسلامي وادماج
الشباب الجزائري في روح الإسلام وأن يكون للمجتمع الجزائري طابعه وكيانه
المستقل . فكان ابن باديس من المؤيدين لهذه الآراء وكان يدرك تماماً أن تاريخ
الجزائر القديم يحمل الدليل على عظمة الأجداد وأنه سيأتي اليوم الذي تسترد
فيه الجزائر مجدها ولذلك كان دائم القول : « يجب أن يحل التفاؤل محل التشاؤم » .
وكان يأمل في انشاء جامعة دينية إسلامية عربية في مدينة الجزائر على غرار
جامع الزيتونة بتونس والجامع الأزهر بمصر ولكل هذا الأمل لم يتحقق .

وعلى هذا الأساس نجد أن النشاط الثقافي التعليمي لجمعية العلماء أوجد
نهضة ثقافية فعلية في المجتمع الجزائري وبعث اللغة العربية من جديد وبعث
الحياة في المجتمع الجزائري .

(1) Berque, op. cit., p. 267 .

ونتناول الخط الثانى فى المجال الثقافى ونقصد به الصحافة وتمثل - ظهراً آخر لحمله العلماء على التخلف ورغبتهم فى الإصلاح الحقيقى، وكان الشيخ العقبى يرى فى الصحافة الإسلامية رمزاً للتقدم وليقظة الشرق فشارك فيها قبل إنشاء الجمعية وكتب فى صحيفة - صدى الصحراء - (١) بالعربية، ثم أصدر بعد ذلك صحيفة أخرى تحمل اسم - الإصلاح - فى منطقة بسكرة وكانت صحيفة أدبية وصدرت أولى أعدادها فى ١٩٢٧، وكانت أسبوعية ولم يصدر منها سوى أربعة عشر عدداً فقط .

أما ابن باديس فقد أصدر صحيفة - المنتقد - بعد عودته من تونس فى ١٩٢٤، وقد لعبت دوراً هاماً فى إبراز مكانة الأمة الجزائرية بين الأمم الأخرى ومدى عظمتها ومدينتها الراقية ونبّهت الجزائريين إلى ضرورة احترام قوميتهم ولغتهم ودينهم وتاريخهم والأمة التى هم مرتبطون بها. ولكن هذه الصحيفة كانت قصيرة الأجل إذ صدر قرار تحريم صدورها بعدما برز منها ثمانية عشر عدداً فقط (٢). ثم حلت - الشهاب - محل المنتقد وقد صدرت فى ١٩٢٦ فى قسنطينة وتم توزيع حوالى ١٥٠٠ نسخة منها وكان رئيسها ابن باديس وعملت معه نخبة ممتازة من المثقفين ثقافة عربية. وكانت هذه الصحيفة تناقش الموضوعات الخاصة بالحركة الإصلاحية فى الجزائر وتدعو إلى التطور فى إطار الإسلام وتنتقد السياسة الفرنسية وطالبت بنشر التعليم باللغة العربية وبإنهاء رقابة الإدارة الفرنسية على الصحافة .

ويصف بعض الكتاب أسلوب - الشهاب - التى كانت بمثابة صحيفة الجمعية الأساسية فيقولون أنها كانت تمتاز بالعمق وصدق التعبير عن الحقائق وتمزج بين المثاليات الجامدة والواقع المرين وذلك حين تتعرض لوصف حكام البلاد وقد كانت هذه الصحيفة شديدة التأثير بالقرآن كما اتضح فى أسلوبها الذى كان على سبيل الموعظة. هذا قد وصلت شهرة - الشهاب - إلى تونس وتعرضت لمناقشة مشكلات الشباب الجزائرى والنهضة الأدبية فى العاصمة وفى قسنطينة وأيضاً ناقشت التغير الذى طرأ على الحياة الاجتماعية وكان أسلوب ابن باديس واضحاً فيها ويمتاز بالجرأة ويوصل الماضى بالحاضر والمستقبل (٣) ومن صحف

(١) محمد على دبور، المرجع السابق، ص ١١ .

(٢) محمد الطاهر فضلاء، المرجع السابق، ص ٨٠ .

(3) Jacques Berque, op. cit., p. 228 .

الجمعية أيضاً ، البصائر ، وكانت أسبوعية وتعرضت لقضايا الساعة ولكنها منعت من الصدور بعد فترة قصيرة ثم عادت بعد الحرب العالمية الثانية (١) . وهناك صحف أخرى أصدرتها الجمعية مثل : السنة ، الشريعة ، الصراط وكانت كلها تهاجم مذهب المتصوفة والردائل الاجتماعية وكانت يومية ونهجت نهج الشيخ محمد عبده في مقالاتها (٢) . ويقول ابن باديس ، أن هذه الصحف لقيت من ناحية الإدارة الفرنسية البغض والتنكر والاضطهاد ، فسقطت الصحيفة الأولى ثم الثانية ثم الثالثة وتقرر بعدها منع الجمعية من إصدار أى صحيفة أخرى ، (٣) .

والى جانب هذه الوسائل شارك العلماء فى المؤتمرات التى كانت تعقد على الصعيد الجزائرى وأهمها المؤتمران الإسلاميان الأول والثانى وكان من العوامل التى شجعت على عقدهما تأييد حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية التى كانت قد وصلت إلى مركز السلطة فى فرنسا فى هذه الفترة . وقد شاركت جميع الأحزاب السياسية الجزائرية فى هذين المؤتمرين ، فماعد المصاليين ، وكان هدف العلماء من المشاركة هو إيجاد حل ملائم لقضية التمثيل النيابى وذلك لأن حق التصويت كان قاصراً على بعض الطبقات مثل قدامى الضباط الذين شاركوا الفرنسيين فى الحرب والدارسين فى بعض التخصصات العلمية مع حفاظهم على حالتهم الشخصية كمسلمين . وكان العلماء يهدفون إلى جعل حق التصويت شاملاً لكافة أفراد الشعب الجزائرى . وقبل انعقاد المؤتمر كان أمام ابن باديس مشروعان (٤) بخصوص الانتخاب أحدهما يعارض فصل طبقات معينة عن الشعب وجعلها متميزة والمشروع الثانى يتعلق بالتمثيل الخاص . وكان رأى الأعضاء أن المشروعين يمثلان حلاً مؤقتاً للقضية . أما ابن باديس فوجد أن مسائل الدستور السياسية يجب أن يناقشها جميع المسؤولين عن مصالح الشعب الجزائرى وكان هذا هو الدافع إلى عقد المؤتمر الإسلامى الأول فى يونيو ١٩٣٦ .

ويطلق بعض الكتاب على ابن باديس ، والد المؤتمر الإسلامى الجزائرى ، فقد استنفر الشعب الجزائرى بغية الاتحاد والعمل دون استثناء ودون عصبية وكان يؤكد أن هذا المؤتمر يعد العلامة المميزة لدخول الشعب الجزائرى إلى

(1) Charles Ageron, op. cit., p. 88 .

(٢) جلال يحيى ، المرجع السابق ، ص ٢٧٩ .

(٣) محمد الطاهر فضلاء ، المرجع السابق ، ص ٥٦ .

(4) Mahfoud Kaddache, op. cit., p. 297

الحلبة السياسية ، فقد كان قبل ذلك التاريخ كل شئ مركزاً حول المسألة في الحقوق مع الفرنسيين (١) .

وقد تبنى الأمين العمودي الذي كان يشغل منصب السكرتير العام لجمعية الدعوة إلى المؤتمر مقتنعاً بضرورته قائلاً : « إننى أشعر اليوم بضرورة إيجاد تنظيم ثابت والعمل في تآلف واتحاد من أجل تحقيق مطالبنا الشرعية » (٢) وقد أدرج ابن باديس عدة موضوعات في جدول أعمال المؤتمر مثل الهبات والميزانية الجزائرية والتعليم الخاص للوطنيين وحرية التعليم باللغة العربية وتمثيل الوطنيين الجزائريين في البرلمان وقد قال في هذا الصدد : لقد أصبح بعض الجزائريين فرنسيين منذ دستور ١٨٦٥ ، والوطنيون يريدون قانوناً انتخابياً خاصاً بهم ويريدون إلغاء القوانين الاستثنائية ، وأثناء انعقاد المؤتمر ساهم الجزائريون بنصيب وافر في أعمال وساعدهم على ذلك تأييد أعضاء حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية لمطالب الجزائريين . ويمكن القول بأن المؤتمر نجح نجاحاً لا بأس به من حيث التأكيد على الإصلاحات الهامة التي تمس المسلمين وأعلن العلماء الحرية التامة للمساجد وحرية ممارسة العقيدة وأكد ابن باديس أن المسلمين ليسوا بفرنسيين ولا يرغبون في أن يصبحوا فرنسيين قائلاً : « يجب القول بأن المسلمين جديرين بالاحترام أن هذا المؤتمر إسلامي جزائري ومن أجل هذا يجب ألا نتخلى عن ديننا وفضائلنا والمسلم والفرنسي كلاهما وطنيان ويجب أن يتمتع بنفس الحقوق الاجتماعية » (٣) وكان من نتائج هذا المؤتمر زيادة أعداد النواب الجزائريين في البرلمان الجزائري فأصبحوا حوالي ٢٠ ألفاً (٤) .

ومن نتائج المؤتمر أيضاً تكوين وفد للسفر إلى فرنسا لعرض مطالب الشعب الجزائري على المسؤولين الفرنسيين والمطالبة بتحقيقها ، وكان هذا الوفد يتكون من الشيخ عبد الحميد بن باديس والعقبي والإبراهيمي ود. بن جلول وفرحات عباس والقلعي والعمودي . وأول من قابل الوفد موريس فيوليت الوزير الفرنسي وعرض عليه أعضاء الوفد مطلبهم الخاص بحرية التعليم العربى وأكدوا له بأن

(١) عمار أوزيفان ، الجهاد الأفضل ، ص ٢٧ - ٢٨ .

(2) Mahfoud Kaddache, op. cit., p. 298 .

(3) Charles Ageron, op. cit., p. 90 .

(4) Loc. Cit .

اللغة العربية محاربة بالفعل من الإدارة الفرنسية وأعلنوا أيضاً مطلبهم في الحرية الدينية وحرية التعليم بالمساجد وتأسيس جمعيات دينية في كل ناحية باختيار أهلها فوعدهم بالنظر في المسألة مع رئيس الوزراء (١) .

وتمت مقابلة أخرى مع وزير الحربية دالاديه وقد أسرت إليها في الفصل السابق .

وقد تألم العلماء للنتيجة السلبية للوفد فوجهوا كلمة إلى رئيس الوزراء الفرنسي قالوا فيها : « الأمة الجزائرية المتألّمة ليس ألمها ضد جنس ولا ضد دين ولا ضد فرنسا وإنما ألمها ضد الظلم ولهذا لما جاءت الحكومة الشعبية وتوسمت فيها الحرية والعدالة أعطتها كل ثقتها وأعلنت سرورها بها وأرسلت هذا الوفد ، فإذا رجعنا إليها ببعض من مطالبنا زادت ثقتها ، وإذا رجعنا بأيدينا فارغة انعكس ذلك علينا وحصل عن انعكاسه ضرر عظيم يستغله أضدادنا وأضدادكم . فأجابهم : « كيف ترجعون بأيديكم فارغة وأنا أشتغل وفيوليت من الآن في مطالبكم ، « فقال فيوليت : « قبل الأحد ينجز العمل ، « ولكن بعد هذا كله ها نحن قد رجعنا بأيدينا فارغة وما زالت فارغة إلى الآن ، (٢) . ثم تقابل الوفد بعد ذلك مع الأحزاب الشعبية الفرنسية وهي الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي والحزب الراديكالي وأعلن كل منهم رأيه في المطالب الجزائرية وأشاروا إلى ارسال لجنة برلمانية لبحث الأوضاع وهذا ما قرره الحكومة فيما بعد .

والتقى أعضاء الوفد أيضاً بوفد الصحافة الفرنسية وأعلنوا عليهم مطالبهم وبذلك لفتوا أنظار الرأي العام الفرنسي إلى القضية الجزائرية الإسلامية . ونستطيع القول أن النتائج التي حققها الوفد من زيارته لفرنسا هي أنه نقل مطالب الأمة الجزائرية المسلمة بصدق وأمانة إلى الحكومة الفرنسية وعرفت فرنسا وحكومتها وأحزابها وصحافتها أن وراء البحر أمة جزائرية إسلامية بطالب فرنسا بحقوقها وتحافظ تمام المحافظة على هويتها ومقومات شخصيتها .

ونلاحظ أن العلماء أتبعوا الأسلوب السلمي في محاولة تحقيق مطالب الجزائريين ، وكانت سيلتهم في ذلك التفاهم والاقناع ، ولكنهم في قراره أنفسهم

(١) محمد الطاهر فضلاء، المرجع السابق ، ص ١١٠ - ١١١ .

(٢) محمد الطاهر فضلاء، المرجع السابق ، ص ١١٤ - ١١٥ .

لم يقتنعوا إطلاقاً بأن يكون برنامج الإصلاحات كافياً ويمثل الحد الأقصى للقضية الجزائرية ، بل كانوا يرمون إلى سيادة الإسلام .

هذا وقد أرسلت الحكومة الفرنسية بالفعل لجنة برلمانية في عام ١٩٣٧ (١) للتعرف على الوضع في الجزائر والنظر في إمكان تحقيق مطالب الجزائريين . وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعاً مع هيئة من جمعية العلماء باسم الجمعية في قصر الجمعية بالعاصمة الجزائرية وكانت الهيئة الجزائرية تضم ابن باديس والبشير الإبراهيمي ومبارك الميل والعربي التبسي والأمين العمودي وأكدوا على عدة أمور وهي أن كل محاولة لحمل الجزائريين على ترك جنسهم أو لغتهم أو دينهم أو تاريخهم أو شيء من مقوماتهم تمثل محاولة فاشلة ومقضى عليها ، وإذا أجبرت الأمة الجزائرية على ذلك فإن ذلك سيؤدي إلى عواقب وخيمة ، أن الحالة التعيسة التي بلغت إليها الأمة الجزائرية لا يمكن أبداً أن يستمر صبر الأمة عليها أكثر مما صبرت ، إن مشروع فيوليت لم يحز القبول إلا لما فيه من التصريح بالمحافظة على الحالة الشخصية ، والتأكيد على أن الجزائريين عرب مائة في المائة ومسلمون وهم مع فرنسا كأخ مع أخيه لا كسيد مع عبده (٢) .

وقد وعدت اللجنة بمحاولة تحقيق رغبات الجزائريين .

هذا وقد شارك العلماء أيضاً في المؤتمر الإسلامي الثاني الذي عقد في يولية ١٩٢٧ خصيصاً من أجل مناقشة مشروع بلوم - فيوليت وقد أيدت جميع الأحزاب السياسية الجزائرية هذا المشروع فيماعداد حزب الشعب الذي لم يقف أعضاؤه مكتوفي الأيدي أمام نشاط المؤتمر ، بل قاموا بدعاية واسعة ضد المشروع ، وهاجموا المؤتمر أكثر من مرة ، واتهموا الجزائريين بأنهم غير وطنيين وأنهم فرنسيين . وقد كان هذا الأسلوب من عوامل فشل المؤتمر الإسلامي الثاني ، بالإضافة إلى تراجع البرلمان الفرنسي عن الموافقة على المشروع ، واتهامه لحكومة الجبهة الشعبية بالتساهل مع الجزائريين وأعطائهم أكثر مما يستحقون . كذلك واجه العلماء هجوماً من جانب الشيوعية فقد كان العداء مستمراً بين الطرفين ، لأن الشيوعيين كانوا يعتبرون جمعية العلماء منظمة بورجوازية تجارب الشيوعية وتعرض طريق عملها الثوري وحجتهم في

(١) محمد الطاهر فضلاء ، المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

(٢) محمد الطاهر فضلاء ، المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

ذلك أن العقبيى كان دائماً يصف الشيوعيين بعبارة (العمال الذين لا رب لهم) (١) .

أما عن موقف العلماء من المشروع ، فقد رأوا فيه فاتحة عهد جديد لأنهم كانوا يرغبون فى الحصول على حقوق الشعب الجزائرى بالوسائل السلمية ، ولكن على أساس أن يكون هذا المشروع خطوة أولية فقط نحو تحقيق الهدف البعيد المدى وهو الاستقلال . وإن كان بعض الكتاب يذكرون العلماء سادهم شعور بالرضى والغبطة حينما سقط مشروع بلوم - فيوليت ، وأنهم كانوا يرغبون فى أن تكون مكة هى مركزهم وليست باريس (٢) .

والى جانب هذه القوى كان هناك طرفاً آخر تمثل فى المستوطنين الفرنسيين بالجزائر الذين كانوا دائماً من معارضى الاصلاحات خشية المساواة بينهم وبين الجزائريين وبالتالى فقدان سيادتهم على المجتمع الجزائرى . وهكذا لم يستطع العلماء أن يفعلوا أكثر من إعلان مطالب الجزائريين فى كل مناسبة وبمختلف الوسائل دون أن يحتكوا احتكاكاً مباشراً بالأحزاب الجزائرية الأخرى إلا فى أضيق الحدود (٣) .

ونحاول الآن أن نتعرض للجانب السياسى فى نشاط جمعية العلماء ، ونلاحظ أنه رغم أن الجمعية لم يكن لها أية أهداف سياسية عند تكوينها ولم تكن تحمل أى طابع قومى كما اتضح من المادة الثالثة من دستورها التى نصت على الآتى : « لا يسوغ لهذه الجمعية بأى حال من الأحوال أن تخوض أو تتدخل فى المسائل السياسية » (٤) . هذا وقد أكد العلماء أنفسهم فى أكثر من مناسبة أن جميعيتهم لا علاقة لها بالحياة السياسية فى الجزائر ، فجاء فى قول البشير الإبراهيمى : « الحاكم يجعل اسلياسة أداة مساومة والمحكوم يتخذها وسيلة جاء وتضلل للأمة ، أما جمعية العلماء فليست من أولئك ولا من هؤلاء ولكنها متهمة من أولئك وهؤلاء ، يقول عنها الاستعمار فى معرض التبرم بها والتسخط عليها أنها جمعية سياسية فى ثوب دينى وأنها تستر القومية بستار الدين وتخفى الوطنية برداء العلم والعربية ، ويتنطع فى بعض نوباته العصبية فيقول عنها

(١) عمار أوزيفان ، الجهاد الأفضل ، ص ٢٣ .

(2) David Gordon, op. cit., p. 32 .

(٤) أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص ٤٩٢ .

(4) Gabriel Esquer, op. cit., p. 95 .

أنهم تخدم سياسة أجنبية ويجارى الطبيعة أحياناً فيقول أنها تعمل لجامعة العربية أو الإسلامية ، ويلبس مسوح الرهبان تارة أخرى فيشوب التهديد بالوعظ ويقول لنا: ان جلال العلم لا يتفق مع السياسة ويتقلب عليه طابع السوء يُقَدِّف بأعضاء الجمعية فى السجون ويلقى بهم فى المعتقلات مع المجرمين، ويتول آخرون أنها تدخلت فى السياسة وما ينبغى لها لأنها لا تحسن السياسة ولا تنطبق بلسانها، لسان السياسة أعجمى ولسانها عربى مبين. وجمعية العلماء تقول لهؤلاء مجتمعين: «يا حضرة الاستعمار، أن جمعية العلماء تعمل للإسلام باصلاح عقائده وتفهم حقائقه واحياء آدابه وتاريخه تطالبك بتسليم مساجده وأوقافه إلى أهلها وتطالبك باستقلا قضائه (١) .

ولكن التغير الذى طرأ على الحياة الجزائرية زج بالعلماء فى ميدان السياسة وجعلهم يتدخلون فى عدة مسائل شكلت خطراً عليهم، فكانوا فى كل مناسبة يؤكدون انفصال الشعب الجزائرى عن فرنسا ، وكانت الكلمات التى استخدموها جديدة وتحمل معان جديدة مثل : الوطن والأمة الجزائرية والشعب (٢) وهذا يعنى أن العلماء كانوا يعملون من أجل هدف بعيد المدى وهو انفصال الجزائر تماماً عن فرنسا ولكنهم لم يعلنوا عن هذا الهدف بشكل مباشر وإنما خططوا له . وموقف العلماء من القضايا الجزائرية الهامة هو الذى زج بهم فى ميدان اسلياسة مثل قضية الادماج وقضية الجنسية الفرنسية والتمثيل النيابى . أما عن الادماج فقد رفضه العلماء رفضاً تاماً وتمسكوا بالإسلام لما فيه من استجابة لكل مقتضيات العصر، وفى هذا الصدد قال ابن باديس : « إن الإسلام هو دين الله ويجب أن يكون أيضاً دين الإنسانية جمعاء لما فيه من سمو فهو يمجّد العقل ويستنكر استبعاد الإنسان لأخيه الإنسان كما يستنكر الطغيان فى جميع مظاهره وأشكاله... الإسلام دين ديمقراطى فى كل شئ فهو لا يقبل بالاستبداد مطلقاً وهو دين احقاق الحق، لكل انسان عادل ومنصف (٣) .

وفى مناسبة أخرى خلال عام ١٩٣٧ أكد ابن باديس وجهة نظره قائلاً : «أن الإسلام نظام اجتماعى يستجيب لكل مقتضيات الحياة فى جميع البلاد وفى مختلف العصور، وتعاليمه وحدها هى التى تستطيع أن تسمح للبشرية باقامة

(٤) البصائر - العدد ٣ (١٨ أغسطس ١٩٤٧) ، ص ٢ .

(2) Charles Ageron, op. cit., p. 88 .

(3) Joan Gillespie, op. cit., p. 45 .

سعادتها (١) . وفى أكثر من مناسبة عارض ابن باديس الادماج بشدة وانتقد تصرفات مؤيديه قائلاً :

« ستكون الثمرة الأولى لدعايتنا هى إنهاء عهد سياسة الادماج التى يسير عليها بطريقة معيبة بعض الموظفين الذين يؤثرون الأضرار بالعروبة والإسلام ارضاء للسلطات الفرنسية ، وستؤدى دعايتنا أيضاً إلى الإنتهاء من ذلك الادماج الروحى الممثل فى بعض الأشخاص المتفرنسين الذين يجهلون ما لعنصرهم من نبل وعراقية فيتزبون بأزياء الغرب بحيث يصعب التمييز بينهم وبين سادتهم المستعمرين ، (٢) ثم أعلن العلماء عن هدفهم الحقيقى فى الاستقلال عن فرنسا قائلين : « أما الاستقلال فلم يرغب عن أذهاننا ولكننا لا نملك القوة الكافية لتحقيقه الآن » ويرى بعض المؤرخين الغربيين فى هذا الصدد أن هدف العلماء كان استقلال الجزائر ثم اتحادها مع مراكش وتونس من أجل إعادة بناء الامبراطورية العربية التى تضم الشمال الأفريقى ولكن بالطبع امكانياتهم المحدودة لم تسمح بذلك .

أما عن موقف العلماء من منح الجنسية الفرنسية فقد كان المعارضة الشديدة لكل من يرغب فى الحصول عليها وأصدروا فتوى فى ١٤ يناير ١٩٣٨ (٣) اعتبروا فيها أولئك الأشخاص مهرطقين وخارجين على الشرع والإسلام واستندوا فى ذلك إلى أحكام الشريعة الإسلامية .

ومن ناحية أخرى اعتبر العلماء زواج المسلم بالفرنسية خطيئة كبرى وقالوا فى ذلك « من يتزوج فرنسية يدخل الاستعمار إلى بيته » (٤) . وهنا نلاحظ ظاهرة اختلاط الدين بالسياسة عن طريق تغلغل الشعور القومى عند رجال الدين . وحينما نادى فرحات عباس بالادماج وأنكر وجود الوطن الجزائرى وألح فى الحصول على الجنسية الفرنسية رد عليه ابن باديس قائلاً : « التاريخ علمنا أن شعب الجزائر مسلم وقد خلق مثل أى شعب آخر ، فالجزائريون لهم تاريخهم المفعم بالأعمال النبيلة ولهم عقيدتهم ووحدتهم ولغتهم وثقافتهم وعاداتهم

(1) Ibid, p. 46 .

(2) Joan Gillespie, op. cit., p. 45 .

(3) Julien, op. cit., p. 113 .

(٤) عمار أوزيفان ، الجهاد الأفضل ، ص ٢٦ .

وتقاليدهم ومنها الجيد ومنها الرديء مثل أى أمة وهذا الشعب المسلم ليس فرنسياً ولا يمكن أن يكون فرنسياً ولا يريد أن يصبح فرنسياً، أنه شعب بعيد كل البعد عن فرنسا وله أرض أجداده ووطنه بحدوده الواضحة الثابتة ، أنه الوطن الجزائري ، ^(١) وقد هاجم ابن باديس سياسة « التجنيس » ، فى مناسبة أخرى فى ١٩٣٨ قائلاً : « إن التجنيس الذى هو فى الحقيقة اعتناق المسلمين لما هو غير إسلامى ينطوى على التنكر للشرائع المقدسة التى تنظم شؤون المسلمين وتضع لهم قوانين دنيوية وبشرية » ^(٢) .

هذا وقد كان ابن باديس يرى أن هناك فرق كبير بين الجنسية القومية والجنسية السياسية فيقول : « أن الجنسية القومية تتمثل فى مقومات اللغة والدين والذكريات التاريخية التى يعيش الإنسان عليها والنظرة المشتركة إلى المستقبل، والجنسية السياسية أن يكون لشعب ما لشعب آخر من حقوق مدنية واجتماعية مثل ما كان على الآخر من واجبات اشتراكاً فى القيام بها لظروف ومصالح ربطت بينهما . ومن الممكن أن يدوم الإتحاد بين شعبين مختلفين فى الجنسية القومية إذا ارتبطا بالجنسية السياسية فإذا لم يرتبطا فلا بد لهما مهما طال الأمد من أحد أمرين : أما أن يندمج أضعفهما فى أقوىهما بانسلاخه من مقوماته ومميزاته فينعدم من الوجود . وأما أن يبقى الضعيف محافظاً على مقوماته ومميزاته فيؤول أمره إلى الانفصال... وبعد فنحن الأمة الجزائرية لنا جميع المقومات والمميزات لجنسيتنا القومية ونحن من أشد الناس محافظة عليها ، وقد نهضت الأمة بمؤتمرها « المؤتمر الإسلامى » ، وقررت فيه بالإجماع « المحافظة على المميزات الشخصية والمطالبة بجميع الحقوق السياسية » ، وأدرك أقطاب الجبهة الشعبية حقيقة هذا المطلب وأدركوا أنه لا بقاء للأمة الجزائرية مرتبطة بفرنسا إلا إذا أعطيت حقوق الجنسية الفرنسية السياسية مع بقائها على جنسيتها القومية بجميع مميزاتها ومقوماتها فتقدموا لمجلس الأمة الفرنسى بالقانون المعروف بلوم - فيوليت - وقد قبلته الأمة الجزائرية بشرط لا بد منه : وهو أن يكون التساوى تاماً فى جميع الحقوق دون تمييز وإنما تقبله اليوم كخطوة أولى فقط يجب بعد تنفيذها أن يقع الإسراع فى بقية الخطوات إلى تحقيق التساوى

(1) Charles Gallagher, The United States and North Africa, p. 95 .

(2) Joan Gillespie, op. cit., p. 45 .

التام العام الذى هو الشرط الطبيعى فى سنن الاجتماع فى بقاء الارتباط بصفاء واخلاص، وإذا لم يكن فلا عيب على الزمان وما شاء الله كان ... وأنا بكلامنا هذا نعبر عن فكرة الأكثرية العظمى من الأمة الإسلامية الجزائرية ، (١) .

ومن ذلك يتضح لنا أن العلماء طالبوا بالمساواة السياسية بشرط الحفاظ على حالتهم الشخصية والقومية وهذا بالتالى يوضح لنا أن جمعية العلماء لم تلتزم بالبرنامج الذى وضعته بل زجت بنفسها فى الحياة السياسية وتعرضت لمسألة الوطنية الجزائرية ونادت بالاستقلال وبلورة الشخصية الجزائرية، وبالطبع اعتبرت فرنسا هذه المسائل جريمة لا تغتفر فدخلت فى منازعات قوية مع العلماء خاصة بعد أن أكد أعضاء الجمعية فى أكثر من مناسبة أن الوطنيين الجزائريين لا يرغبون فى استمرار الحالة المؤسفة التى هم عليها ويجب إصلاح الأوضاع بالموافقة على مطالبهم ، (٢) . وكانت مطالبهم معتدلة إلى حد كبير خاصة بعد أن عدلوا عن مسألة المطالبة بالاستقلال التام لاستحالة تحقيقه وإنما طالبوا بنوع من الاستقلال الذاتى ، كما اتضح من قول ابن باديس : « الجزائر تريد أن تصبح دومنيون مثل كندا تتمتع باستقلال ذاتى وفى نفس الوقت تعتبره فرنسا دولة مستقلة مثلها فى ذلك مثل أى دولة حرة، فهذا هو الاستقلال الذى نريده وليس الاستقلال المثخن بالجراح المشتغل بالنيران الذى يتصوره لنا خصومنا ، أنه الاستقلال الذى نريد تحقيقه على مدى الزمن ونطلب من فرنسا أن تعاوننا على ذلك ، (٣) .

وإزاء نشاط أعضاء الجمعية المتزايد بدأت الإدارة الفرنسية فى إتخاذ اجراءات بوليسية عنيفة ضدها بدأتها فى فبراير ١٩٣٣ فأصدرت الإدارة لفرنسية منشور ميشيل Circulaire Michel ، نسبة إلى سكرتير عام ولاية الجزائر ، فى ١٦ فبراير ١٩٣٣ والذى ندد بهؤلاء الوهابيين الخارجيين على الدين وطالب المؤمنين بعدم الاستماع إليهم أو الصلاة خلفهم وبوضعهم تحت الرقابة الشديدة . ويذكر بعض الكتاب أن هذا المنشور كان موجهاً أساساً إلى المدارس الدينية

(١) محمد الميلى ، ابن باديس وعروبة الجزائر ، ص ١٧٧ - ١٧٨ .

(٢) علال الفاسى ، الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى ، ص ١٧ .

(3) Julien, op. cit., p. 115 .

والاصلاح الإسلامى الذين كانا أساس برنامج العلماء وضد ابن باديس واشليخ الطيب العقبى (١) وحينما اعترض ابن باديس على هذا المنشور فى خطبة عامة قائلاً : « أن صدور قرار منع العلماء من الوعظ والارشاد بالمساجد بمثابة بلاء وعناء على الجمعية ورجال مجلس ادارتها : فمن تنمر وجوه إلى الصاق تهم إلى خلق عقبات إلى استثمار ذمم ، ومن وعد وترغيب إلى وعيد وترهيب ، كل هذا والجمعية ورجال نجلس إدارتها ثابتون ثبوت الجبال ثقة من أنفسهم بأنهم دعاة حق وقصاد خير وعمال لصالح هذا الوطن بأمرته وحكومته ، (٢) .

وتلى هذا الاجراء أن أصدر رجال الإدارة الفرنسية منشورين، نص الأول على ما يلى : « لقد وصلتني معلومات من مصادر مختلفة بزن السكان الوطنيين قد أفزعتهم الدعاية التى انتشرت بينهم من جانب مبشرين يلهمهم الوهابيون وحركتهم فى مكة ، ومن جانب الحجاج الجزائريين الذين وقعوا تحت تأثير أفكار حركة الجامعة الإسلامية ، ومن جانب جمعيات مثل جمعية العلماء الجزائريين التى تأسست فى الجزائر بهدف إقامة مدارس عربية خاصة لتعليم القرآن واللغة العربية وتتصل اتصالاً مباشراً بحركة الدستور التونسى ، ولذلك فأنا أطلب منكم (يقصد رجال الإدارة الفرنسية) إيجاد رقابة شديدة على الاجتماعات والمحاضرات التى تنظمها الجمعية وعلى المدارس الدينية أيضاً ، (٣) . أما المنشور الثانى فقد تناول موضوع استعمال المنشآت الدينية الإسلامية للأغراض السياسية ، وطلب من رجال الإدارة الفرنسية عدم السماح إلا بالأعمال الدينية فى هذه المنشآت ، وكما جاء فى النص : « لقد أعلمت أنه فى مناسبات مختلفة وفى أثناء التعليم والمحاضرات التى تلقى فى المساجد بالطريقة التى تنظمها السلطات الدينية أنها تتم بواسطة الأفراد الذين لا ينتمون إلى الشخصيات النظامية الرسمية ، وسأكون سعيداً إذا أنتم ذكرتم السلطات المسؤولة عن المساجد فى منطقتكم بعد السماح بأية أعمال عدا الدينية وإبلاغى بالمظاهر غير الدينية ، ويجب أن قوموا بإبلاغ السلطات الرسمية فى منقتكم بأن يقوموا بفرض رقابة دقيقة بناء على هذه التعليمات وأن يمثلوا لهذه التعليمات فى المستقبل ، لأننى

(1) Gordon, op. cit., p. 33 .

(٢) محمد الطاهر فضلاء، المصدر السابق ، ص ٤٢ .

(3) Arnold Toynbee, op. cit., p. 529 .

لن أتردد في أن أطلب من الحاكم العام أن يتخذ اجراءات قاسية ضد السلطات الدينية التي تعترضه ، (١) .

وحيثما لم يظهر الشيخ العقبي كعادته في الجامع الكبير ثار العامة ضد السلطات الفرنسية ، ولكن الإدارة الفرنسية استخدمت العنف معهم ورفضت الطلب الذي تقدمت به اللجنة الإسلامية بضرورة سحب التعليمات السابقة التي أصدرتها ثم انتشرت المظاهرات المعادية التي تدخلت فيها الشرطة وقامت مذبحة في ١٩٣٥ راح ضحيتها عدد كبير من اليهود وألقت الشرطة القبض على ١٤٤ شخصاً من المسلمين . وحدث صدام آخر في سطيف بين الجزائريين ورجال الشرطة الفرنسية وفي مناطق أخرى متفرقة وكان لهذه الأحداث تأثيرها على النواحي الاقتصادية (٢) .

وقد أيدت الدوائر السياسية في باريس الإدارة الفرنسية في الجزائر في ضرورة استخدام وسائل العنف مع العلماء المسلمين ثم أرسلت الحكومة الفرنسية م. رينيه في زيارة شخصية إلى الجزائر استمرت من ١٤ إلى ٢٢ مارس ١٩٣٥ للوقوف على الأحوال بنفسه ، وفي نهاية الزيارة أصدر مرسوماً لمواجهة جميع الحركات الوطنية داخل الجزائر وخارجها وسبق الإشارة إليها في الفصل اسلابق . وفي ذات الوقت نشرت صحيفة Le Monde الباريسية مقالاً تؤيد فيه سياسة العنف حيث تقول : « إن المهيجين الذين هدا فورانهم أثر زيارة م. رينيه قد عادوا فجأة إلى ميدان الاثارة ومن الممكن أن يقودوا الأمة إلى فاجعة قسنطينة المؤلمة ، فالدكتور ابن جلول يتهم في صحيفة La Nation (٣) الإدارة الفرنسية بأنها تريد أن تغمر الجزائر في ميدان النار والدماء ويؤيده في هذا الطريق ابن باديس والطبيب العقبي وهما على رأس جمعية العلماء التي جمعت في نادي الترقى شمل الذين اتفقوا على نفس نفوذ فرنسا باستعمال شتى الطرق . في كل مكان نجد نشاط دعاة المذهب الوهابي وأعوان الجامعة العربية الذين يدينون بفكر شكيب أرسلان والذين يتلقون تعاليمه من لوزان عن طريق القاهرة . فمن

(1) Loc. Cit.

(2) Toynbee, op. cit., p. 532 .

(3) Jacuques Berque, The Maghrib Between Two World Wars, p. 269-270.

ناحية يقع الحث على عدم دفع الضرائب ، ومن ناحية أخرى تجمع الأموال الطائلة لشراء الديار بزعم أنها تستعمل كمراكز دينية ، وأنها في الحقيقة تستعمل مركزاً لتهديب الناشئة تهذيباً اصلاًحياً متعصباً ، ثم وقع استغلال موت الأمير خالد سلسل الأمير عبد القادر ، وقد توفي دمشق ، فوَقعت الدعوة لاقامة صلوات عمومية لاستنزال الرحمة على روحه ، (١) . ويطلق ابن باديس على هذه السياسة ، سياسة وخز الدبابيس ، ويؤكد أنها سنفقد الشعب الجزائري صبره وتخرجه عن حلمه .

ومن جديد تتدخل الإدارة الفرنسية في شؤون المسلمين وتخفيض البند المخصص للإنفاق على المسائل الدينية في الميزانية الجزائرية وبالتالي تناقص عدد الأئمة والفقهاء في المساجد ، وذلك رغم زيادة عدد المساجد ، ثم رفضت الإدارة الفرنسية أيضاً تخصيص مبالغ معينة للإنفاق على صيانة هذه المساجد والمحافظة على الآثار التاريخية الموجودة ببعضها (٢) . وتلى هذه الاجراءات صدور مرسوم يحرم على الأهالي زيارة القبور مما أثار سخط الجزائريين وتذمرهم .

وإذا انتقلنا إلى الميدان التعليمي لوجدنا الإدارة الفرنسية كانت تعارض بشدة جميع الجهود المبذولة من أجل الرقي بالتعليم الأهلي ، وفرضت الرقابة على مدارس العلماء بعد أن استشعرت خطرهما على المدارس الفرنسية خاصة بعد أن انفض الجزائريون عنها واتجهوا إلى الأولى ، لذلك أمرت السلطات الفرنسية باغلاق عدد كبير منها في عام ١٩٣٨ (٣) . وبعد هذا القرار محاربة للإسلام في الجزائر وضربة موجبة إليه ، ولذلك عقد اجتماع لجميع فروع الجمعية في العاصمة الجزائرية لبحث هذا الموضوع ، وقد عبر أعضاء الجمعية عن سخطهم على الجور الذي يساعد مؤسسات التنضير ولا يعترض مدارس الايطاليين وغير الايطاليين ثم يغلق مدارس التعليم الإسلامي المؤسسة بأموال المسلمين . ويقول ابن باديس في المقال الذي نشر في صحيفة البصائر في عام ١٩٣٩ معبراً عن هذه المشكلة : « لقد وجد الواقدون على الاجتماع من نوابهم المنخرطين في

(١) محمد الميلي ، المرجع السابق ، ص ١٨٣ - ١٨٤ .

(2) Favord, op. cit., p. 70 .

(3) Ageron, op. cit., p. 89 .

الوحدات النيابية الثلاث وغيرهم أذاناً صاغية وقلوب متأثرة واهتماماً بالمصيبة واستعداداً للعمل . وإلى كتابة هذا المقال مازالت الرسائل تتوارد علينا من شعب الجمعية وكلها متفقة مع نوابه فيما ذكرنا ، (١) . وقد ذهب ابن باديس على الفور لمقابلة بن جلول إثر عودته من باريس حيث كان يذكر الحكومة الفرنسية بعودها ويعرفها بالحالة السيئة للأمة الجزائرية فيقول : « وأطلعني د. بن جلول على قائمة المطالب التي قدمها فإذا في طليعتها قانون رينيه وضحايا وحرية التعليم الإسلامي وقال أن رجال وزارة الداخلية وعدوا بالنظر الجدى في القضية الجزائرية التي هي موضع اهتمامهم وطلبوا أمنه الانتظار وطلبه منى بدوره أن أبلغه إلى الوفود ، (٢) .

هذا ونلاحظ أنه في الوقت الذي كانت فرنسا تحارب فيه الإسلام في الشمال الأفريقي وتغلق مدارس العلماء في الجزائر فإنها كان تؤيد عمليات التبشير بالمسيحية ، فقد عقد المؤتمر الأفخارستي Congres Eucharistique لمدة ستة أيام متوالية في عام ١٩٣٨ واشتركت فيه الهيئات الإدارية الرسمية الجيش وأثيرت في موضوعات التبشير النصراني بأفريقيا الشمالية من أول عصوره وسان لوى (لويس التاسع) أحد ملوك فرنسا الذين قادوا الحروب الصليبية الشهيرة واحتلال الجيش الفرنسي للجزائر كجيش صليبي فاتح وألقيت الخطب العديدة (٣) . وقد أثار هذا المؤتمر حفيظة مسلمي الشمال الأفريقي بشكل عام والجزائر بشكل خاص لأنه أحيا ذكرى الحروب الصليبية وعهد القرون الوسطى في أوروبا، كما أحيا الاحتلال الفرنسي للجزائر في صورة صليبية وجعله حلقة في حلقات سلسلتها أحيا مظاهر القوة والبطش وروح الغلبة والاستيلاء، ثم جاءت في الخطب الرسمية العبارات الجارحة للعواطف والمخالفة لكثير من الحقيقة . ويتساءل ابن باديس قائلاً : « فهل بعد هذا كله يكون هذا المؤتمر مؤتمراً دينياً خالصاً ؟ . وهل يكون قد ترك أثراً طيباً في القلوب ؟ ، .

ويضيف قائلاً : « أننا نوجه لومنا واستنكارنا لما نراه من الإدارة المحتفلة بهذا المؤتمر من وقوفها إلى اليوم وقفة المعارض لنا في نشر ديننا ولغة ديننا

(١) محمد الطاهر فضلاء ، المرجع السابق ، ص ٣٥١ - ٣٥٢ .

(٢) محمد الطاهر فضلاء ، المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٣) محمد الطاهر فضلاء ، المرجع السابق ، ص ٣٥٩ .

بغلق المساجد في وجوه العلماء وعرقلة التعليم الديني ومعاكسة أهله فتجد في بعض الجهات دار التنصير مفتوحة معانة ونرى المدرسة الإسلامية مغلقة ، (١) .

هذا وقد أنشأت الإدارة الفرنسية في جميع أنحاء الجزائر مجالس استشارية للشئون الدينية لمراقبة العلماء وأعلنت أن الهدف منها فض المنازعات التي تنشأ عن عدم المساواة في المجال السياسي، وفي النهاية أصبح ميشيل رئيساً لهذه المجالس مع صدر قرار آخر يمنع رجال الدين من الوعظ والارشاد في المساجد (٢) . وكانت هذه الاجراءات تعنى التدخل المباشر في شؤون الدين الإسلامي من جانب دولة غير مسلمة وهذا أمر لا يرضاه المسلمون ويثير حفيظتهم الدينية بالطبع . وقد لقيت هذه السياسة معارضة من بعض الفرنسيين وعلى رأسهم وزير الداخلية الذين اعتبرها ، خطأ جسيماً وقصوراً شديداً من جانب الإدارة الفرنسية بل جريمة لا تغتفر في حق المسلمين ، (٣) . واستمرت الإدارة الفرنسية في محاربة العلماء وأخذت تتحين الفرصة للقيام بعمل حاسم ضدهم حتى وانتهى في أغسطس ١٩٣٧ حينما وقع حادث اغتيال مفتي الجزائر الأكبر محمود بن دالي الذي كان يعارض العلماء ويتعاون مع السلطات الفرنسية حتى اعتبره بعض الكتاب الممثل الحقيقي لطائفة بني نعم - نعم ... Beni Oui - Oui ، وكان دائماً ينكر على القداماء حق التحدث باسم المسلمين قائلاً : « هؤلاء الوطنيين لا يفعلون أكثر من إثارة الفتن ، (٤) . وقد نسبت الإدارة الفرنسية أمر تدبير الجريمة إلى العلماء وعلى رأسهم الشيخ العقبي وقدمته للمحاكمة رغم عدم وقوع أي مسؤولية عليه وسجن وعومل أسوأ معاملة كما قامت الإدارة الفرنسية بتعذيب القاتل الحقيقي للاعتراف بأن العقبي هو الذي أوعز إليه بتدبير الجريمة (٥) . وكان لهذه المؤامرة رد فعل عنيف فقد ثارت الصحافة الجزائرية وكثيرين من الكتاب الفرنسيين النزهاء ضد هذه المؤامرة المبيتة (٦) .

(١) محمد الطاهر فضلاء، المرجع السابق ، ص ٣٦١ .

(2) Julien, op. cit., p. 116 .

(3) Richard, Brace, op. cit., p. 30 .

(4) Pierre Fontaine, op. cit., p. 185 .

(5) Gordon, op. cit., p. 44 .

(٦) محمد علي دبور ، نهضة الجزائر الحديثة، وثورتها المباركة ، ج ٢ ص ١١٨ .

وقد تعرض ابن باديس لهذا الحادث في صحيفة البصائر السنة ١٩٣٨ تحت عنوان « صراع عنيف بين الحق والباطل » فقال : « كان مصرع المفتى بن دالي عمر في رابعة النهار وفي نهج من أكبر أنهج العاصمة بطعنه من يد بارعة في الطعن نفذت إلى القلب وفر الجناة » فكانت تلك الصبيحة يوماً تاريخياً من أيام ذلك الصراع القديم بين الحق والباطل، وأدرك المسلمون وغير المسلمين أن تلك الطعنة إنما صوبت - ممن صوبت - لقلب القضية الجزائرية التي كان وقد المؤتمر الإسلامي الجزائري وفيه الشيخ الطيب العقبي حمل لواءها... ثم كانت الضربة الثانية فألقى القبض على الشيخ العقبي ولفقت ضده الشهادة المزورة وسبق إلى السجن ضحية لذلك الصراع القديم الذي استند فيه كلب الباطل على تلك الأيام، أيام الوفد والمؤتمر، (١) . وقد تم بعد ذلك إعلان براءة العقبي ولكن بعد عدة جولات لخصها ابن باديس قائلاً : « ثم كانت جولة أخرى انتصر فيها الحق وانفضح الباطل شر فضيحة وعاد شاهد الزور عن غيه وأطلق سراح العقبي وقالت العدالة كلمتها وبرئ العقبي، ثم عادت غرفة الاتهام في أيام قلائل فردت تلك التبرئة التي ما تمت إلا بعد بضعة عشر شهراً، وأعلن النقض والابرام رأيه وبمقتضاه قدم العقبي إلى المحاكمة أمام مجلس Criminal الخاص بالمسلمين بمقتضى القوانين الاستثنائية ورأى محامى العقبي أن يطلب تحويل المحاكمة من أرض الجزائر إلى أرض فرنسا ولكن صدر الحكم ببراءة العقبي، (٢) وكان ابن باديس يعلم تمام العلم أن الهدف من تدبير هذه الجريمة هو القضاء على جمعية العلماء فيقول : « إن المعاديين للجمعية والمناهضين لها من الرؤوس والأذنان يحرصون أشد الحرص على زوال اسم الجمعية ليزول معها ما قد عرفوا وعاهدوا وأنهم ليرضيه أن يتخلى عنها المنتسب إليها ويتركوا له ما يجب إلى حين، ولن أنسى يوم قال لى ميرانت - وهو في منصبه الكبير - « ماذا تريد ؟ أن تنشر علمك وفكرتك ؟ فأنا أعطيك زيادة على التدريس المأذون لك فيه منبراً في جامع كبير، هذا لا تخلى عن رئاسة جمعية العلماء...! ولن ينس الناس ما قاله أولئك الأذنان وكتبوه في صحيفتهم المضللة: لو تخلى ابن باديس عن جمعية العلماء وتفرغ للتدريس لكنا معه، (٣) ويقول

(١) محمد الطاهر فضلاء، المرجع السابق، ص ٣٢٠ - ٣٢١ .

(٢) محمد الطاهر فضلاء، المرجع السابق، نفس الصفحة .

(٣) محمد الطاهر فضلاء، المرجع السابق، ص ٣٩٥ .

بعض المؤرخين أن العقبي أصبح بعد هذا الحادث حريصاً كل الحرص على ألا يفقد مركزه في أعين المسلمين وأنه حاول الابتعاد عن ابن باديس حينما راض تأييد فرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية وأن العقبي اتخذ موقف التقارب من فرنسا وأعلن استقالته من الجمعية ^(١) . والحقيقة أن الحرب العالمية الثانية كانت على الأبواب وعزمت فرنسا على خنق كل الحركات الوطنية لتأمين ظهورها في الحرب التي ستخوضها في أوروبا . وقد أيقن الشيخ العقبي بالخطر ونصح أعضاء الجمعية باتباع المرونة التي تقتضيها الظروف .

وبالفعل قامت الإدارة الفرنسية بمراقبة نشاط الجمعية ورجالها ثم أصدرت أوامرها بسجن أربعة من علماء الجمعية وهم الشيخ عبد العزيز الهامشي والشيخ عبد القادر الباجوري والشيخ علي بن سعد والسيد عبد الكامل . وقد قال ابن باديس في هذا الصدد : « إذا كان العمل للإسلام في نظر الاستعمار جريمة وإذا كان نشر الهداية عنده جنائية فإن هذه الجنائية وتلك الجريمة من جرائم العقول والأفكار بلا جدال ، أن مثل هؤلاء العلماء الأحرار والمفكرين إذا سيقوا إلى السجن فإنهم يعتبرون في الحق والعدل والمدنية اعتباراً خاصاً ويعاملون في سجنهم معاملة خاصة احتراماً للفكر وكراماً للعلم واجلاً للعلماء ، ^(٢) .

وإزاء هذه الضربات المتتالية التي وجهت مرة إلى المدارس التي أنشأها العلماء ومرة إلى المساجد ومرة أخرى إلى أعضاء الجمعية أخذت الجمعية في الضعف وخاصة بعد وفاة زعيمها ابن باديس في عام ١٩٤٠ ^(٣) .

على أننا نلاحظ أن المشكلة الدينية ظلت قائمة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية فقد أعلن فرحات عباس في فبراير ١٩٤٣ قائلاً : « أن المشكلة الجزائرية أساساً دينية وتتطلب تحرير العقيدة من التقاليد العتيقة وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة على جميع الديانات ، ^(٤) .

ونحاول الآن تحديد مكانة جمعية العلماء بين الأحزاب الجزائرية الأخرى التي مارست نشاطها في فترة ما بين الحريدين العالميتين، وأول ما نلاحظه على

(٢) محمد الطاهر فضلاء ، المرجع السابق ، ص ١١٨ .

(٢) محمد الطاهر فضلاء ، المرجع السابق ، ص ٤٠٦ .

(3) Joan Gillespie, op. cit., p. 47 .

(4) Janssens, op. cit., p. 9 .

هذه الجمعية هو اتخاذها الدعوة الاصلاحية نهجاً لها وخاصة الإصلاح الدينى ولم تنجح إلى العنف أو محاولة الاحتكاك المباشر أو خلق صدام مع الإدارة الفرنسية. وقد عاصرت جمعية العلماء اتحاد المنتخبين الجزائريين بزعامة فرحات عباس ود. بن جلون وأطلعت على أفكاره وأدركت أهدافه، لكن أعضاء الجمعية كانوا يسيرون فى اتجاه بعيد كل البعد عن هذا الاتحاد، فبينما كان أعضاء الاتحاد ينادون بالإدماج وبالتعاون مع فرنسا وبأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا وبالمساواة السياسية والاجتماعية، نجد العلماء يرفضون هذه المبادئ كلية ويجعلون للمجتمع الجزائرى كيانه المستقل وشخصيته القائمة بذاتها. على أنه كانت هناك بعض العناصر المشتركة بين الحزبين فقد كان ابن باديس وفرحات عباس صديقين وكلاهما من الطبقة البورجوازية وكلاهما كان يحمل الأفكار الحديثة المتطورة (١). إلا أنه رغم أوجه التشابه هذه فقد سار الحزب الأول فى طريق مخالفة تماماً للحزب الثانى وكلاهما يضع أمامه هدفاً ويحاول الوصول إليه بأسلوبه الخاص.

كذلك عاصرت جمعية العلماء نجم شمال أفريقيا، وإذا حاولنا مقارنة الجمعية بالحزب لوجدنا أن الأخير كان يحمل اطلاب الثورى العنيف وكان يهدف إلى الاستقلال التام عن فرنسا، ولذلك حينما نادى العلماء فى بعض الفترات بتحقيق الاصلاحات الجزائرية كمرحلة أولية للاستقلال رفض المصاليون هذا المطلب بل رفضوا قبول الفكرة من مبدئها واعتبروا العلماء غير وطنيين.

ولكننا نتساءل لماذا اتخذ هذا الحزب الاصلاحى ذلك الشكل الدينى ؟

يرى بعض المؤرخين الفرنسيين بأن الدين يعتبر وسيلة لا مثيل لها فى خدمة العناصر الاجتماعية المتأخرة والتقرب منها والتأثير عليها، فالطبقة البورجوازية التقليدية فى الجزائر كانت ضعيفة للغاية وفى حاجة إلى إثبات وجودها والقيام بدور فعال ونشط، وكانت فى حاجة أيضاً إلى كسب نوع من التأييد الأدبى والارتفاع بمكانتها ولذلك لجأت إلى هذا الأسلوب (٢). ويتضح من قول هذا الفريق أنه يحاول جعل هدف جمعية العلماء وسيلة إلى غاية محدودة وهى أن تجعل للطبقة البورجوازية كيانها ووزنها فى المجتمع

(1) Le Tourneau, op. cit., p. 322 .

(2) Daniel Guérin, L' Algerie qui se cherche, p. 76 .

الجزائري، ولكن في الحقيقة أن هدف العلماء الأساسي الذي قامت عليه جه عيتهم كان تطوير العقيدة الإسلامية من الشوائب، كان غاية في حد ذاتها وليس رسالة إلى غاية أخرى. ولكن هل حققت لهم جمعية العلماء ما كانوا ييغونه وهل أصبح الإسلام دفاعاً روحياً ضد نظام الغاصبين ؟ وهل حققت العناصر الوطنية الشابة النقاء الروحي الذي كانت تبحث عنه ؟ وهل كانت العودة بالإسلام إلى ولهم البدائي تعنى الرجعية وهل المدنية تعنى الارتداد عن الدين ؟ (١) .

قد نجد الإجابة على هذه التساؤلات إذا تعرضنا للإنجازات التي حققتها الجمعية بالنسبة للمجتمع الجزائري ، وقد تمثلت في : بعث التاريخ الوطني الجزائري وبعث القومية الجزائرية واطهار عظمة البطولات العربية لمواجهة التحدي الفرنسي والقضاء على كل محاولة لطمس التاريخ الجزائري واطهار تاريخ أمجاد الفرنسيين على حسابه . وهناك انجاز آخر تمثل في التفسير الديني الحديث للمصادر الإسلامية مما يدل دلالة واضحة على رغبة العلماء في التطور والاتيان بكل جديد وجعله يتمشى مع الروح الإسلامية، وهذا مهد الطريق أمام الوطنيين الجزائريين ليلائموا بين الوطنية في مفهومها الحديث وبين الأفكار الدينية والاجتماعية التي غالباً ما اعتبرها البعض عقبات في طريق نجاح القومية (٢) .

هذا ولا ننكر أن العلماء استطاعوا توجيه ضربة قاسية إلى الطريقة الضالة ورجال الدين من عملاء فرنسا، ومن المعلوم أن للطرق الصوفية أثراً كبيراً في المغرب العربي منذ عهد أبي الحسن الشاذلي وغيره من رجال الزهد الذين طالما قادوا بعض العناصر الإسلامية ، وبرغم ما بذلوه لها من خدمات روحية واجتماعية، إلا أن تدهور الأمن وتغلغل الفوضى الاجتماعية في معظم القبائل قلب هذه الطرق إلى منظمات يشرف عليها في الغالب انتفاعيون نصبوا أنفسهم ليكونوا الوساطة الفعالة بين الحكومات المحلية وبين الشعب ، فكانت اسلطة لا تستطيع حفظ الأمن أو جباية الضرائب ولا تعبئة الجيوش إلا عن طريق هؤلاء الذين يدعون أنهم يضيفون عليها من بركة نفوذهم مما يسهل عليها تحقيق أغراضها، وكانت هي الأخرى تعتبر ولاء القوم وترضيهم أسهل السبل للحصول

(1) Jacques Berqu , op. cit., p. 368 .

(١) أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص ٤٦٣ .

على ما تريده من تسخير للعامة واستغلالها، فلما تبدلت الأحوال وضعفت السلطة الإسلامية وحلت محلها السلطة الأجنبية لم يجد هؤلاء الشيوخ ، إلا قليلاً منهم أثروا الاخلاص على الخيانة ، غضاضة في أن يقدموا للأجنبي المحتل لبلادهم ما كانوا يقدمونه من خدمات للحاكم الوطني مادام هذا الأجنبي يضمن لهم كل ما كان يمنحهم الأول من احترام وانعام (١) .

وقد كان هؤلاء الشيوخ يتجولون بين القبائل والمدن وينوّهون بقيمة العمل العظيم الذي تقوم به فرنسا في الشمال الأفريقي، ويتخذون موقف العداء تجاه كل من يعارض السياسة الفرنسية، وقد لعب الطريقون هذا الدور في الجزائر وأفادوا تمام الافادة من الفرنسيين مادياً قبل ظهور جمعية العلماء ولذلك كان ظهور هذه الجمعية وانتشار فروعا في جميع أنحاء القطر الجزائري ومحاربتها لهم وبالأعلى عليهم وكارثة كبرى .

كذلك كان موقف العلماء من سياسة التجنيس ضربة موجهة إلى السياسة الفرنسية في الصميم خاصة بعد أن تراجع عنها غالبية الجزائريين ، كما ساهم العلماء أيضاً في نضج الشخصية الجزائرية وتطورها لتكون قادرة على مواجهة التحدي الفرنسي. ويمكن القول بأن جمعية العلماء كانت تمثل قوة الوسط بين القوى السياسية الجزائرية في ذلك الوقت ومن أكبر الهيئات التي عملت في هذا القطر وتركت آثاراً واضحة دون أن تغير من اتجاهها العام كما حدث مع النخبة (٢) . ويمكننا تقييم الدور الذي لعبه ابن باديس في مقاومة النظام الاستعماري الفرنسي بملاحظة المراحل التي مر بها كفاحه من أجل الإصلاح، ويمكن أن نعتبر أعلى مرحلة في تطور فكرة الإصلاح هي المرحلة التي كانت بعد عودة الوفد المنبثق عن المؤتمر الإسلامي والذي كان قد حمل بعض المطالب الجزائرية إلى باريس، حيث كانت هذه السنوات حاسمة في مواقفه سواء منفرداً أو في إطار الجمعية في البداية دخل ابن باديس الميدان الاصلاحى بشئ من الجرأة في صحيفة (المنتقد) التي كان شعارها (الحق فوق كل قوة والوطن قبل كل شئ) وشرع يستخدم وسائله في الإصلاح الدينى والاجتماعى العلمى وكان يقاوم في جبهتين: جبهة مثلها الاستعمار وجبهة مثلها الضالون الطريقون.

(١) علال الفاسى ، محاضرات في المغرب العربى منذ الحرب العالمية الأولى ، ص ١٣ .

(٢) جلال يحيى ، السياسة في الجزائر ، ص ٢٨٢ .

هذا وإن كان بعض الكتاب يرى أن ابن باديس كان في البداية من رجال الطرق الصوفية ولكن موقفه تغير منها لما أخذ يكتشف ضلال بعض الدرقدين فحمل عليهم وكسب بعض رجال الزوايا إلى صفه (١) . كما أن رغبته في العمل في الاطار الفرنسي في بعض الفترات لم تكن تمثل سوى مرحلة كان يهدف منها إلى تحقيق الانفصال عن فرنسا بوسائل سلمية ، وكذلك اهتمامه باصدار بعض الحصف المكتوبة بالفرنسية كان يرمى إلى توصيل الأفكار إلى الذين لا يجيدون العربية سواء من الجزائريين أو غير الجزائريين وإلى نشر المبادئ الاصلاحية التي نادت بها الجمعية على أوسع نطاق . وهذا ملحوظة أخرى فالأفكار الاصلاحية التي نادى بها ابن باديس كانت موجودة قبله ممثلة في جهود بعض الشخصيات الجزائرية مثل محمد الشاذلي القسنطيني وعبد القادر المجاوي وابن الموهوب الذي كان ابن باديس يحضر محاضراته ويتفاعل مع أفكاره ، ولكن هذه الأفكار تبلورت أكثر عند ابن باديس حيث كان التجاوب معها أكبر وتجاوزت مرحلة الآراء النظرية إلى التطبيق العملي ، بالاضافة إلى أن حركته شملت ألواناً مختلفة : الاصلاح الديني ، الاصلاح الاجتماعي التربوي ، ومقاومة أسلوب الاحتلال الفرنسي ، ثم أن الوسائل التي استخدمها ابن باديس كانت أكثر اتصالاً كالصحافة والخطابة والدروس والأنصار الذين كان عددهم يزداد يوماً بعد يوم والأحزاب والحركات التي أخذت تطل بأفكارها وآرائها مما وهذا بعث في المجتمع احساساً بأن شيئاً يريد التغيير (٢) . ونلاحظ أيضاً أن الجمعية لم تحاول مdahنة الاحتلال الفرنسي ورجاله بل ظلت تعلن مساوئ هذا الاحتلال وتطالب بالاصلاح حتى كانت بؤادر الحرب العالمية الثانية تلوح في الأفق ، وحتى في هذه الأوقات الحرجة لم يوافق ابن باديس على ارسال برقية باسم العلماء - كما اقترح البعض - لاعلان التأييد الأدبي لفرنسا . ولما اندلعت الحرب فرضت الرقابة عليه ومنع من مغادرة قسنطينة حتى وافاه الأجل في ١٩٤٠ .

ونستطيع القول بأن جمعية العلماء تصدعت بوفاة ابن باديس ولكن نشاطها لم يتوقف تماماً بل اعتبر بعض المؤرخين أن ابن باديس من الذين غرسوا بذور الثورة في المجتمع الجزائري بأفكاره المتطورة .

(١) عمر بن قلية ، عبد الحميد باديس رجل الإصلاح والتربية ، ص ٢٢ .

(٢) عمر بن قلية ، المرجع السابق ، ص ١٩ - ٢٠ .

الحركة الوطنية الجزائرية خلال الحرب العالمية الثانية :

استمر نشاط الأحزاب السياسية الجزائرية أثناء الحرب العالمية الثانية ، وكانت هناك عوامل عديدة شجعت على هذا الاستمرار : مثل هزيمة فرنسا في عام ١٩٤٠ التي كانت ضربة موجعة لمركزها في الجزائر ، من هذه العوامل أيضاً ما أصاب الاقتصاد الجزائري من تدهور من جراء الحرب ، واتجاه أنظار الجزائريين إلى العالم الديمقراطي الذي كانت تمثله قوة الحلفاء (إنجلترا - فرنسا - الولايات المتحدة الأمريكية - روسيا - إيطاليا) التي كانت آخذة في النمو ورغبة الجزائريين في تحقيق الحرية السياسية .

وكما أسلفنا الذكر زجت حكومة فيشي بقيادة الحركة الوطنية الجزائرية في غياهب السجون ، ورغم ذلك فقد واصل اتباعهم النشاط السري في الجزائر . ومن ناحية أخرى أدت النداءات التي كان الجنرال DeGaulle يوجهها من لندن طالباً مقاومة حكومة Vichy إلى استجابة الكثيرين من الجزائريين للمقاومة . هذا وقد حاول الجزائريون استغلال حاجة فرنسا الملحة إلى العنصر البشري في المقاومة لتحقيق مطالبهم . فقد وجه الأميرال Darlan نداء إلى مواطني الجزائر للمشاركة في الحرب ضد هتلر من أجل تحرير أشقائهم في تونس وطرابلس واجتياح إيطاليا (١) . ولكن نلاحظ أنه في هذا النداء لم يذكر دارلان شيئاً عن المستقبل الذي ينتظر الجزائريون ولا التصور الفرنسي لهذا المستقبل ، وإنما اقتصر في حديثه على عبارة : أن فرنسا لن تقصر في واجباتها ، . كذلك تحدث الجنرال Giraud عن حاجة فرنسا إلى جيش قوامه حوالي ٣٠٠ ألف مقاتل ، وتحدث عن التضحيات الواجبة دون إشارة إلى انتظار أية تعويضات سياسية مقابلة .

وقد أثار هذا الأسلوب قادة الحركة الوطنية الجزائرية وقرروا اتخاذ إجراء واضح وفعال لإعلان مطالبهم ، فوجه فرحات عباس خطاباً للمطالبة بالاصلاحات اللازمة وعرض هذا الخطاب على الجنرال Gonon وطلب الالتقاء به .

اجتمع جونون بالمنتخبين وطلب منهم أولاً قبول اقتراحات الجنرال جيرو قبل النظر في أية مطالب خاصة بالجزائريين . هذا وقد كلفت النخبة أيضاً في

(١) Charles Robert Ageron, Ferhat Abbas et L'Evolution Politique de l'Algerie Musulmane Pendant la Deuxième Guerre Mondiale, p. 131.

جانبها الدكتور ابن جلول بتوجيه خطاب إلى قادة الفرنسيين . وأسفرت نتيجة هذه الجهود عن وعد من جانب الحاكم العام Chatel بتشكيل لجنتين «دراسة مطالب النخبة»^(١) . وأعلن فرحات عباس أن ساعة العمل قد حانت وأنه لن تتم أية توضيحات إلا إذا تحققت مطالب الجزائريين . ثم قررت النخبة في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٢ توجيه شروطها إلى الحلفاء في رسالة ممثلة المسلمين إلى السلطات المسؤولة Un Message des Représentants des Musulmans aux Autorités Responsables .

وقد وقع هذه الرسالة ثلاثة من المندوبين الوطنيين واثني عشر عضواً في اللجان المالية بالإضافة إلى فرحات عباس، وأعلنوا في هذه الرسالة أن مشاركتهم في الحرب ستكون مقابل تأسيس نظام جديد للجزائر يقوم على أساس العدالة الاجتماعية ويؤكد الحرية السياسية^(٢) .

رفض الفرنسيون والحلفاء هذا الخطاب لأنه جعل مشاركة الجزائريين في الحرب رهناً بتحقيق مطالبهم، فحاولت النخبة من جانبها تعديل هذا الخطاب بحذف ما يفيد بأنه انذار نهائي، وقدمته مرة ثانية إلى السلطات الفرنسية، ولكن ظل مضمونه هو مضمون الرسالة الأولى مع المطالبة بعقد مؤتمر جزائري . ولما لم يتلق أعضاء النخبة أجابه مرضية من جانب فرنسا ، قرروا اتخاذ إجراء جديد أكثر فعالية من ذي قبل^(٣) .

ونلاحظ أنه مما أدهش الفرنسيون آنذاك أن المعارضة لنظام الاستعمار الفرنسي ولنظام الاندماج جاءت من الفريق الذي صنعت فرنسا ووضعت ثقتها فيه، ولم تكن تتوقع منه في يوم ما أن يقدم على مثل هذا العمل، وأنه حتى في ظل هذه الظروف الحرجة لن يساير سوى النخبة الفرنسية . ولكن ما حدث هو أن جميع فئات الشعب الجزائري ، بما فيهم مؤيدي الاندماج الأوائل، ومناصري حزب الشعب وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين تألفوا في تنظيم جديد عرف بجماعة أصدقاء البيان ، أو أحباب البيان . وقد أصدرت هذه الجماعة بياناً

(1) Ageron, op. cit., p. 131 .

(2) Ibid, p. 132 .

(3) Gillespie, op. cit., p. 53 .

رسمياً ضمنته مطالب الجزائريين وشكاوهم، وأعلنت فيه الانكار التام لجميع حركات الادماج السابقة ، وطالبت بكيان جزائري مستقل ويتأسس جمهورية جزائرية وبايجاد برلمان جزائري ينتخب بحرية بواسطة الشعب (١) .

ويعد إعلان بيان الشعب الجزائري Manifeste du Peuple Algerien الذى صدر فى عام ١٩٤٣ خطوة هامة فى تطور الحركة الوطنية فى الجزائر : فقد كان يمثل آراء ٨,٥ مليون من السكان الذين يستنكرون الادماج ويرفضون العبودية الناشئة عن نظام فرنسا الاستعماري ، ويطالبون باصلاحات تهدف إلى القضاء على استغلال فرنسا لشعب الجزائر، وتطبيق حق تقرير المصير، وإيجاد دستور يضمن الحرية والمساواة .

ويمكننا القول أيضاً بأن هذا البيان الجامع الشامل يمثل أخطر استنكار للحكم الفرنسي فى الجزائر صدر حتى ذلك التاريخ من جانب فئة المعتدلين المثقفين الذين كانوا فى الماضى القريب يأملون فى الذوبان الكامل فى الحياة الثقافية والاجتماعية الفرنسية (٢) .

هذا وقد قبل الحاكم العام الجديد Marcel Peyrouton أن يأخذ بعين الاعتبار هذا الميثاق كأساس لدستور جزائري، ومن أجل هذا الغرض كون لجنة تحت اسم « لجنة البحث الاقتصادى والاجتماعى الإسلامى » (٣) . وبعد أن اجتمعت هذه اللجنة أكثر من مرة وصادقت على لائحة اصلاحيات جزء منها أجل وجزء عاجل ، كان مصيرها الاهمال وضربت بها فرنسا عرض الحائط .

وأعقب ذلك أحداث دامية راح ضحيتها ثلاثين مسلماً ، فأعلن النواب الجزائريون الاستياء ورفضوا حضور اجتماع اللجان المالية . وقابلت فرنسا هذا الاجراء بنفى فرحات عباس إلى جنوب وهران، فقامت المظاهرات استنكاراً لهذا الاجراء التعسفى وخاصة فى مدن قسنطينة وسطيف والجزائر العاصمة (٤) .

هذا وقد حاولت فرنسا من جانبها اصلاح الموقف بعض الشئ ، فأطلقت سراح مصالى الحاج ليشارك مؤقتاً فى المحادثات مع أعضاء النخبة . ولكن

(1) El-Fasi, op. cit., p. 31 .

(2) Gillespie, op. cit., p. 53 .

(٣) فرحات عباس، ليل الاستعمار ، ص ١٧٣ .

(٤) فرحات عباس، المرجع السابق ، ص ١٧٩ .

مصالى ظل على موقفه التقليدى ورفض التخلي عن المبادئ التى أدت إلى سجنه من قبل، فتم سجنه للمرة الثالثة فى جنوب الجزائر، مع فرحات عباس وعبد القادر السايح. ومن منفاه ظل مصالى يرسل تعليماته إلى مؤيديه وأعرانه الذين ساروا فى مظاهرات معادية، فاستدعت القوات الفرنسية بعض جنودها من أجل قمع المظاهرين، وتم اعتقال فرحات عباس الذى كان قد أطلق سراحه أيضاً بصفة مؤقتة، وأرسل مصالى إلى الكنفجر (١).

حاول ديجول من جانبه استرضاء الوطنيين من خلال التصريح الذى أعلنه فى قسنطينة فى ديسمبر سنة ١٩٤٣ والذى أصبح أساساً فيما بعد لدستور ١٩٤٤ الذى كان يقضى بمنح الجنسية الفرنسية للجزائريين دون النزول عن حالتهم الشخصية كمسلمين. وكان من الممكن أن ترضى هذه الاجراءات أنصار الادمج فى عام ١٩٣٦، ولكنها لم تعد كافية ولا مرضية فى عام ١٩٤٣. وقد شارك فى فرض هذا الدستور جماعة العلماء وأنصار مصالى الحاج ولم يقبلها إلا عدد قليل من الممثلين فى اللجان المالية الذين كانوا قد تخلوا عن البيان تحت ضغط الفرنسيين (٢).

ونلاحظ بعد هذا العرض الموجز لنشاط أقطاب الحركة الوطنية الجزائرية خلال الحرب العالمية الثانية، أنهم كانوا فى صراع وتطاحن داخل الجزائر فى الفترة ما بين الحريين العالميتين من أجل القضية الجزائرية، ثم تغير الموقف إلى الاتحاد والتعاون أثناء الحرب العالمية الثانية. فقد شهدت هذه الفترة قيام محادثات بين مصالى الحاج وفرحات عباس والشيخ الإبراهيمي، تمكنوا بعدها من وضع هدف محدد للحركة الوطنية الجزائرية تمثل فى : المطالبة بوضع دستور لجمهورية جزائرية مستقلة وترتبط ارتباطاً فيدرالياً مع فرنسا، وتبعث هذه الدولة من جديد على أساس معارضة نظامى الاستيطان والاستعمار .

وقد أصدرت هذه الجماعة أول عدد من مجلتها الأسبوعية فى عام ١٩٤٤ وهى مجلة « المساواة » ، فلاقت نجاحاً كبيراً .

(1) El-Fasi, op. cit., p. 31 .

(2) Gillespie, op. cit., p. 56 .

ومن ناحية أخرى نجح فرحات عباس في عقد مؤتمر شامل في مارس ١٩٤٥، أعلن فيه المؤتمرون مطالبهم ، ولكن سرعان ما أظهر الخلاف العقائدي بين أنصار البيان الذين كانوا يمثلون الثقافة العليا الفرنسية وبين جماعة العلماء التقليدية وحزب الشعب ممثل الاتجاه الثوري. ويبدو أن أسباب هذا الخلاف كانت عائدة إلى أن أنصار حزب الشعب لم يفتنّفوا بالتغيير الذي طرأ على فرحات عباس ولم يجدوا فيه الكفاية ليصبح وطنياً مخلصاً. ويرجع بعض المؤرخين سبب النزاع إلى رغبة مؤيدي حزب الشعب في التمسك بزعامة مصالي الحاج للحركة الوطنية الجزائرية، أو ربما كان هذا النزاع عائداً إلى اعتراض ممثلي حزب الشعب بشدة على دعوة أنصار البيان إلى فكرة جمهورية متحدة اتحاداً فدرالياً مع فرنسا (١) .

ولكن نلاحظ أن المستوطنين الفرنسيين في الجزائر لعبوا دوراً هاماً في تفرقة الوطنيين في هذه الفترة وفي القضاء على كل محاولة من شأنها تحقيق رغبة سياسية اصلاحيّة للمسلمين، فقد عارضوا بشدة دستور ١٩٤٤ ورفضوا قبوله وجعلوا منه عدواً يجب تحطيمه مهما كان الأمر، بل راح البعض منهم يفكر في ارسال شكوى إلى منظمة الأمم المتحدة يتهمون فيها فرنسا بالتخلي عن جزائر أوروبية فرنسية ووضعها بين يدي الأغلبية من المسلمين المتوحشين . بينما أعلن آخرون أنهم سيستخدمون القوة لإجبار الحكومة الفرنسية على سحب هذا القانون (٢) . ومن بين المؤامرات التي دبرها المستوطنون للقضاء على حركة أنصار البيان مؤامرة ٨ مايو ١٩٤٥ . والتي راح ضحيتها ما لا يقل عن ٤٠ ألف مواطن جزائري - على حد قول بعض الكتاب - في منطقة سطيف وغيرها من المدن الجزائرية .

ويقول بعض المؤرخين أن سبب هذه الأحداث الدامية هو مجرد رفع العلم الوطني الجزائري أثناء المظاهرات السلمية التي قامت في الجزائر بمناسبة إنتهاء الحرب العالمية الثانية (٣) .

(١) صلاح العقاد ، المغرب العربي ، ص ٣٣٢ .

(٢) محمد الميلي ، عبد الله شريد ، الجزائر في مرآة التاريخ ، ص ٢٢٥ .

(2) Gillespie, op. cit., p. 65 - 66 .

ويرى فريق آخر من المؤرخين الغربيين أن النشاط الشيوعي المتمثل في الحزب الشيوعي الجزائري بالذات، أُنشئ مع الحزب الشيوعي الفرنسي هو المسئول عن وقوع هذه الأحداث الدامية (١) .

ولكن نلاحظ أن التحالف الذي قام بين الشيوعية والحركة الوطنية الجزائرية كان مؤقتاً وتدفعه عوامل المصلحة الخاصة لكل جانب .

هذا وقد كان للأحداث التي وقعت إبان الحرب العالمية الثانية وما بعدها آثارها على الحركة الوطنية الجزائرية، وكانت تتمثل في : فقدان فرنسا لهيبتها بهزيمتها السريعة، ظهور الأمم المتحدة التي روجت لمبدأ تقرير المصير، وأخيراً تكوين الجامعة العربية التي علق عليها الوطنيون في شمال أفريقيا آمالاً عريضة في ذلك الوقت (٢) .

وهكذا بدأت الحركة الوطنية الجزائرية تدخل في مرحلة جديدة بعد الحرب العالمية الثانية ليس مجالها هذا البحث .

وكان الهدف من هذا العرض الوجيز للحركة الوطنية الجزائرية أثناء الحرب العالمية الثانية هو بيان استمرار النضال السياسي الجزائري خلال هذه الحرب ، وبيان مظاهر تألف الأحزاب الجزائرية التي كانت في حالة صراع في فترة ما بين الحربين من أجل القضية الجزائرية المصيرية ، وكان الهدف أيضاً أن تبدو صورة الصراع السياسي مكتملة قدر الامكان .

(١) صلاح العقاد ، المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(١) صلاح العقاد ، المرجع السابق ، ص ٣٣٥ .

تونس

- الحماية الفرنسية على تونس .
- الإدارة الفرنسية في فترة الحماية .
- الحركة الوطنية التونسية .

الفصل الثانى تونس

الحماية الفرنسية على تونس :

اشتد التنافس بين فرنسا وإيطاليا فى تونس فى الأعوام السابقة مباشرة على فرض الحماية الفرنسية فى ١٨٨١ م ، وكان محور التنافس بين الدولتين هو محاولة كل منهما السيطرة على المشروعات الأساسية فى تونس مثل مد الخطوط الحديدية ومشروعات البرق والمناجم وإقامة الموانئ وشراء الأراضى . وقد اتخذ هذا التنافس شكلاً حاداً بين قناصل الدولتين فى تونس فى محاولة لاقتناص الفرص والتسابق عليها وعدم السماح للطرف الآخر بالأفراد بها ، وقد شهدت سنوات عامى ١٨٧٩ ، ١٨٨٠ قمة هذا التنافس وكان له تأثيره على العلاقات بين الدولتين .

وسنحاول فى الصفحات التالية القاء الضوء على طبيعة هذا التنافس ونتائجه ، وسيكون الاعتماد بصفة أساسية على الوثائق الفرنسية Documets Diplomatiques Francais (1871 - 1914) حيث تشكل المصدر الرئيسى لأحداث هذه الفترة من خلال المراسلات الدبلوماسية بين قناصل وسفراء فرنسا وإيطاليا فى العواصم الأوروبية المختلفة .

منذ أن احتلت فرنسا الجزائر فى عام ١٨٣٠ وهى تعتبر تونس امتداداً طبيعياً لها ، ومن هنا نشأ ما عرف بالمشكلة التونسية . ويرغم أن فرنسا لم تفصح عن هذه النوايا فى هذه الفترة إلا أنها كانت حريصة على أبعاد نفوذ أى دولة أوروبية فى تونس سواء فى المجال الاقتصادى أو السياسى أو الثقافى ، وأصبح هذا العمل من أهم أسس السياسة الفرنسية فى تونس خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

وإذا حاولنا تتبع العلاقات الفرنسية التونسية خلال القرن التاسع عشر لاتضح لنا هذه الحقيقة . فحينما تدهورت الأوضاع الداخلية فى تونس منذ منتصف هذا القرن وظهرت الحاجة إلى الإصلاح الإدارى والمالى والدول

الأوروبية وعلى رأسها إنجلترا وفرنسا وإيطاليا تحاول التدخل في شئون تونس الداخلية.

ضاعفت كلاً من فرنسا وإنجلترا جهودهما خلال هذه الفترة حتى يكون لها النفوذ الأعلى في الولاية، وكانت الخبرات العسكرية الفرنسية واضحة في الفرق العسكرية التونسية منذ عهد أحمد باي. (١٨٣٧ - ١٨٥٥) وحرصت فرنسا أيضاً على وضع سياسة الإصلاح الداخلي في تونس تحت سيطرتها من خلال مندوبها روش Roches الذي أوفدته إلى تونس في عام ١٨٥٥. وكلفته بالوقوف في وجه المحاولات البريطانية للسيطرة على الأمور الداخلية في الولاية. وكان Richard Wood قنصل بريطانيا في تونس يحمل نفس التكليف في مواجهة النفوذ الفرنسي، ولذلك اتخذ الصراع الدبلوماسي بين القنصلين شكلاً سافراً خلال الفترة من ١٨٥٥ إلى ١٨٧٩.

لقد اتبع كلاً من روش وود سياسة التأثير على الباي محمد الصادق (١٨٥٩ - ١٨٨٢) الذي خلف الباي محمد (١٨٥٥ - ١٨٥٩) وخاصة حينما أظهر استعداداً لتقبل روح التغيير والإصلاح التي أرسى دعائمها سلفه، ومن ثم وجدت رؤس الأموال الأوروبية مجالاً واسعاً للاستثمار في تونس آنذاك. وعلى ذلك يمكن القول بأن الإصلاح الداخلي في تونس لم يتم إلا باستخدام أسلوب الضغوط الفرنسية والإنجليزية على الباي.

توج الباي محمد الصادق إصلاحاته العديدة في مجال الإدارة بإصدار دستور ٢٨ أبريل ١٨٦١ الذي قيد سلطة الحاكم ووسع دائرة المسؤولية الوزارية وأقر مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات لجميع المقيمين في تونس. ويكاد يجمع المؤرخو الغربيون على أن دستور ١٨٦١ يعد أكبر خطوة تحررية وتقدمية تتم في دولة شرقية مثل تونس.

على أن الاحتكاك بالغرب الأوروبي اتخذ شكلاً أعمق من ذلك حينما لجأ الباي إلى الاقتراض على نطاق واسع من الدول الأوروبية، على رأسها فرنسا، انتهى الأمر بتشكيل اللجنة المالية المشتركة في عام ١٨٦٩ من مندوبي إنجلترا وفرنسا وإيطاليا، وكانت هذه اللجنة تقوم بتسليم نصف إيرادات الولاية لدفع

فوائد القروض المستحقة كل عام، ثم قامت بتوحيد الديون المتعددة في دين واحد قدر بـ ١٢٥ مليون فرنك بفائدة سنوية قدرها ٥٪ وقد تطلب عمل هذه اللجنة التدخل في فروع الإدارة في البلاد مما أعطى الفرصة لفرنسا لتقوية نفوذها والتفوق على النفوذ البريطاني .

ولم يقتصر اهتمام فرنسا على التصدي لمحاولات إنجلترا لزيادة نفوذها في تونس خلال هذه الفترة بل تعداه إلى منع الدولة العثمانية صاحبة السيادة الشرعية على البلاد من التواجد فيها وعلى الاعتراف بتونس دولة مستقلة وبالباي كحاكم مستقل، وهذا يفسر لنا سر مقابلة الباي أحمد في باريس بشكل رسمي عام ١٨٥١ .

لقد كانت هذه المسألة من عوامل الاختلاف بين إنجلترا وفرنسا فبينما حاولت فرنسا القضاء على الوجود العثماني ، في تونس كانت إنجلترا تبذل جهودها لإعادة الصلة بين تونس والدولة العثمانية والحرص على الاعتراف بتونس ولاية عثمانية برغم التهديد والوعيد الذي لحقها من فرنسا .

كذلك حرصت الحكومة الفرنسية على مشاركة السلطان العثماني في حماية الحدود التونسية الجزائرية لتضمن أمن ممتلكاتها في الجزائر ، وقد تجلت هذه السياسة خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وليس هذا بغريب على فرنسا التي فقدت ما يقرب من ١٥٠ ألف جندي في الجزائر أن تسعى بدأب للبقاء إلى الأبد في الجزائر ضمان الأمان فيها ، ولذلك كانت التعليمات التي ترسل من وزارة الخارجية الفرنسية إلى قناصلها في الاستانة في الفترة من ١٨٣٠ إلى ١٨٨١ تقوم على منع السلطان العثماني من مجرد التفكير في استعادة تونس .

قد حقق النفوذ الفرنسي في تونس تقدماً ملحوظاً في الفترة التي أصبح فيها Roustan قنصلاً عاماً لفرنسا هناك منذ عام ١٨٧٤ ، وقد تمثل نجاح روستان في الحصول لشركة Bone - guelma الفرنسية على امتياز خط حديدي من تونس إلى حدود الجزائر، وكان هذا الامتياز يعنى السيطرة على بقعة خصبة غنية من أرض تونس ووضعها تحت السيطرة الفرنسية ورهن مستقبل تونس

من ناحية، ومن ناحية أخرى تحقق لفرنسا مقتماً عسكرياً حيث أصبح من اليسير نقل وارسال القوات العسكرية الفرنسية من الجزائر إلى تونس في وقت لا يتجاوز عدة ساعات.

وقد كافأت الحكومة الفرنسية روستان لقاء هذا العمل بمنحه وسام الشرف، مما يؤكد بأن الحكومة الفرنسية كانت تسانده وأنه لم يكن يعمل بمفرده .

لقد احتكرت الحكومة الفرنسية أيضاً بعض المشروعات الفرنسية الهامة مثل خطوط البرق وبعض المشروعات المائية في زغوان ضماناً للوفاء بالديون، وضمنت التفوق على بريطانيا حينما أصبح رئيس الوزراء التونسي خير الدين في قبضة يدها .

وقد اكتسب الوجود الفرنسي في تونس صفة شبه رسمية في أعقاب مؤتمر برلين ١٨٧٨ الذي عقد في نهاية ثورة الشعوب البلقانية على الدولة العثمانية ، وكان الهدف منه تسوية أوضاع البلقان ولكن في أثناء جلسات المؤتمر ظهرت النوايا الاستعمارية لكل من إنجلترا في مصر وفرنسا في تونس ووجدت تشجيعاً من المستشار الألماني بسمارك . لقد روج بسمارك لفكرة تعويض فرنسا في تونس في حالة احتلال إنجلترا لمصر أو لأي جزء من أجزاء الدولة العثمانية ، وقد تبودلت الرسائل بين سفارات لندن باريس وبرلين لتؤكد على أن تونس تعد امتداداً طبيعياً للوجود الفرنسي في الجزائر .

لقد تدعم الوجود الفرنسي في تونس أيضاً، بعد اعلان بريطانيا حمايتها على جزيرة قبرص في ١٨٧٨ وانتزاعها من الدولة العثمانية وتحمس إنجلترا لترك حرية التصرف لفرنسا في تونس، من ثم وجدت فرنسا أن الحاجة إلى إعادة التوازن الدولي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط باتت ملحة . وعلى ذلك يمكن القول بأن الصراع الفرنسي - البريطاني في تونس انتهى في عام ١٨٧٨ وأن مؤتمر برلين، كان حداً فاصلاً في هذا الصراع وأن فرنسا شغلت في الفترة التالية بالمنافسة الإيطالية .

على أية حال تطلع الفرنسيون بعد مؤتمر برلين إلى انشاء فرنسا جديدة France Nouvelle في الشمال الأفريقي وانصرفوا عن فكرة الانتقام La

Revenge من ألمانيا حيث وجدت هذه الفكرة تأييداً من قبل الجمهوريين الذين وصلوا إلى السلطة آنذاك بزعامة جامبetta Gambetta . لقد سعت فرنسا للحصول على المزيد من المواد الخام ولمحاولة فتح أسواق خارجية جديدة لمنتجاتها ولإيجاد وطن جديد يكون متنفساً لزيادة السكان، وسعت البحرية الفرنسية بصفة خاصة إلى إيجاد قواعد بحرية جديدة في البحر الأبيض المتوسط .

لقد صاحب هذا النشاط الفرنسي إتجهاً قوياً في أواخر عام ١٨٧٨ نبع من الدوائر العسكرية الفرنسية بضرورة الاسراع باحتلال تونس واستغلال هذا المناخ الدولي المناسب ، على أن المنافسة الإيطالية لفرنسا في تونس والتي اتخذت شكلاً سافراً بعد مؤتمر برلين كانت عى الدافع الأساسى لهذا الاتجاه .

لقد كان الوجود الإيطالى فى تونس خطراً لا يمكن أن تتجاهله فرنسا، وكانت المصالح الإيطالية متساوية تماماً مع المصالح الفرنسية . كذلك كانت اللغة الإيطالية منتشرة والمدارس الإيطالية مزدهرة وأعداد الإيطاليين آخذة فى التزايد وأثبتوا تفوقهم فى المجالات التجارية والصناعية وانتشروا فى الكاف وباجة وزغوان وبنزرت بأعداد كبيرة .

ويمكن القول بأن المنافسة الإيطالية لفرنسا فى تونس تزايدت حينما بدأت إيطاليا تنظر إلى تونس نظرة استعمارية بعد اتمام وحدتها فى ١٨٧١ ، ولذلك بدأت فى تزويد قناصلها فى تونس منذ هذه الفترة بتعليمات محددة لمواجهة المنافسة الفرنسية وذلك بالحصول على أكبر قدر ممكن من امتيازات المشروعات الأساسية فى الايالة .

وقد تمثل أول نجاح للنفوذ الإيطالى بعد اتمام الوحدة فى تجديد معاهدة ١٨٦٨ التى كانت الحكومة الإيطالية قد وقعتها مع باى تونس لامتلاك واستغلال مناجم جبل الرصاص، وتقرر أيضاً أن تكون مدة المعاهدة ثمانية وعشرين عاماً . وكان تجديد هذه المعاهدة يعنى الكثير بالنسبة لاطاليا ، فقد تأكدت من قدرتها على مواجهة النفوذ الفرنسى وأخذت تخطط لمنعها من تأسيس مستعمرة لها فى هذه البلاد .

لقد حاولت الحكومة الإيطالية فرض حمايتها على تونس خلال هذه الفترة أيضاً مستغلة ضعف فرنسا بعد هزيمتها في الحرب السبعينية ، وطرح موسى Mussé قنصلها في تونس آنذاك مشروعاً للحماية على الباي ولكنه قوبل بالرفض، وقد تجددت هذه المحاولة في أعقاب مؤتمر برلين ١٨٧٨ حينما ازداد النفوذ النمساوي في الادرياتي والبلقان بعد احتلال الجيوش النمساوية للبرسنة والهرسك، ولكنه باء بالفشل أيضاً ولذلك قام كورتى Corti وزير الخارجية الإيطالي بسحب موسى من تونس .

لقد كانت الشائعات التي انتشرت بعد مؤتمر برلين عن الاتفاقات السرية بين إنجلترا وفرنسا وألمانيا من أهم بواعث طرح مشروع الحماية الإيطالية على تونس، ثم تأكدت الشائعات حينما نشرت النمسا أخبار الاتفاق الفرنسي - الانجليزي حول تونس والمعروف باسم : Salisbury - Waddington - Agreement ، ولما حاولت الحكومة الإيطالية الاستفسار عن هذا الاتفاق من الحكومة الانجليزية لم تشف غليلها ولم تعطيها رداً واضحاً .

على أية حال حرصت كلاً من فرنسا وبريطانيا بعد مؤتمر برلين على تفوق نفوذهما في تونس، وكانت المعارك الدبلوماسية بين قناصل الدولتين هي السمة المميزة لهذه الفترة، وقد بدأت المعارك حينما نشطت الحكومة الإيطالية في بذل مساعيها للحصول على امتياز أحد المشروعات الكبرى الذي كانت الحكومة الفرنسية تحتكره وهو اكمال مد السكة الحديدية من الجزائر إلى تونس في الوصلة المعروفة بحلق الوادي والتي تصل بالخط إلى البحر المتوسط ، وكان هذا الخط ملكاً لشركة Bone - guelma كما سبق الذكر - وهي شركة فرنسية باستثناء هذه الوصلة التي كانت قد حصلت على امتياز مدها شركة انجليزية، وواصلت العمل فيها حتى عام ١٨٨٠ إلى أن تتم تصفية الشركة وطرح الباي امتياز هذا الجزء في مناقصة .

قدمت إحدى الشركات الفرنسية عطاءها للحصول على المناقصة ، وفي نفس الوقت قدم روباتينو Rubattino رجل الأعمال الإيطالي عطاءه أيضاً، وكانت الحكومة الفرنسية تعتقد أن النجاح سيكون حليفها في هذا الموضوع إلا

أنها فوجئت بنجاح روباتينو في شراء الامتياز لقاء مبلغ مالي صخم به ١٦٥,٥٠٠ جنيه استرليني أي ما يعادل ثلاثة ملايين فرنك فرنسي. يرفض العرض الفرنسي، وتأكد لدى الحكومة الفرنسية أن تصميم الحكومة الإيطالية على الحصول على هذا الامتياز هو الذي دفعها إلى عرض هذا المبلغ الضخم والذي كان كافياً لرفض العرض الفرنسي. ثارت الحكومة الفرنسية لنجاح روباتينو وأنكرت على إيطاليا هذا العمل ورأت أنه من حق الحكومة الفرنسية وحدها احتكار الخطوط الحديدية في تونس وامتلاك هذه الوصلة لأنها تمتلك القسم الأكبر من الخط، ولكن أشد ما كانت تخشاه الحكومة الفرنسية أن تكون الحكومة الإيطالية قد دعمت روباتينو مالياً لشراء الامتياز ولذلك كلفت نويل Noil سفيرها في روما بالاستعلام عن الوضع المالي لروباتينو في بنك تورينو وبنك جنوة. وتأكدت شكوك فرنسا حينما جاء رد نويل بأن تكاليف الخط الحديدى فوق طاقة روباتينو المالية من واقع حساباته المودعة في البنوك الإيطالية وأصبحت الأمور واضحة وأن الحكومة الإيطالية ساندت روباتينو أى أنه لم يعمل بمفرده ولا يمثل مصلحة خاصة بل إتجاه حكومى .

وقد كان هذا التصرف من الحكومة الإيطالية مدعاة لمعركة شرسة بينها وبين فرنسا وكادت تصل إلى حد اعلان الحرب بين الدولتين .

طلبت الحكومة الفرنسية من روستان قنصلها في تونس أن يعقد لقاء عاجلاً مع الباي ويطلب منه الاعتراض على عقد الامتياز وعدم التصديق عليه بحجة عدم شرعيته ، لأن الخطوط الحديدية في تونس ينبغى أن تكون جميعها تحت سيطرة فرنسا، ولكن خاب أملها حينما صدق الباي على عقد الامتياز دون ابداء أى معارضة .

وبعد أن أطلعت الحكومة الفرنسية على بنود عقد الامتياز والتي تضمنت مساهمة الحكومة الإيطالية لشركة روبا تينوب ٦٠ ٪ من إجمالى تكاليف الخط، بالإضافة إلى تخصيص مبالغ كبيرة للصيانة والتحسينات، وأنه تقرر وضع الخط تحت ادارة وزارة الأعمال العامة الإيطالية، وأنه تقرر تقسيم الأرباح بين الطرفين المتعاقدين، وأن تكون جميع الاجراءات التنظيمية للمشروع طبقاً

للقوانين واللوائح الإيطالية، وألا تقوم شركة روباتينو ببيع الخط أو التنازل عنه إلا بموافقة الحكومة الإيطالية، أرسل Frecinet وزير خارجية فرنسا خطاباً شديداً للتهجئة إلى الحكومة الإيطالية وهددها باستخدام القوة لمنع تنفيذ هذا المشروع الذى خرج عن كونه مشروعاً خاصاً وإنما مثل اتجاه الحكومة الإيطالية ودعمها المالى، وهذا العمل يعد من وجهة نظر فرنسا - انتهاكاً للحقوق الفرنسية، فى تونس .

كان رد فعل الحكومة الإيطالية تجاه هذا التهديد هو إرسال بعض قطع أسطولها إلى سواحل تونس، وكانت وجهة نظر إيطاليا فى هذا الصدد هذه المظاهرة البحرية كفيلا بإيقاف الحكومة الفرنسية عند حدها. وحينما علم روستان بهذا الأمر أرسل إلى وزير البحرية الفرنسية يطلب منه إرسال بعض قطع الأسطول الفرنسى إلى تونس للرد على إيطاليا، واعتبر التصرف الإيطالى تدخلاً فى شئون تونس الداخلية. وحينما تأكدت الحكومة الفرنسية من اصرار إيطاليا على مقابلة التهديد بمثله واصرارها على المضى فى تنفيذ الخط رأت أنه من الأجدى الإسراع فى فرض الحماية الفرنسية على تونس حتى لا تتطور الأمور إلى ما هو أسوأ من ذلك. وأرسلت تعليمات وزارة الخارجية الفرنسية إلى روستان بمشروع معاهدة حماية مقترحة لعرضها على الباي فوراً .

تضمنت معاهدة الحماية المقترحة البنود الآتية :

البند الأول : تفقد حكومة الجمهورية الفرنسية بتقديم العون والمساعدة للباي وأسرته ضد أى خطر يهدده وتتعهد بحمايته، وفى مقابل ذلك يتعهد الباي ألا يتنازل عن أى جزء من بلاده لأى دولة أجنبية سواء فى المناطق الداخلية أو الساحلية دون موافقة الحكومة الفرنسية .

البند الثانى : تقوم القوات الفرنسية باحتلال عدة نقاط تحددتها السلطات العسكرية الفرنسية من أجل تنفيذ البند الأول، وليكن معلوماً أن هذا العمل لا يقع تحت مسمى احتلال .

البند الثالث : يقوم وكلاء فرنسا الدبلوماسيين بحماية المصالح التونسية ومصالح الرعايا التونسيين فى الخارج، وينبغى على الباي ألا يعقد أى معاهدة دولية دون الحصول على موافقة الحكومة الفرنسية .

البند الرابع ، يمثل الحكومة الفرنسية لدى الباي وزير مقبم له سلطة تنفيذية ، ويصبح الوسيط بين الحكومة الفرنسية والسلطات التونسية في جميع الشئون الادارية التي تخص الدولين .

قوبل مشروع معاهدة الحماية الفرنسية المقترحة بمعارضة ونفور الباي ، وقد عبر روستان عن هذا الموقف في رسالته إلى وزارة الخارجية قائلا : لقد صدمنا الباي ، وبدلاً من أن يظهر روح المودة والصداقة تجاهنا اظهر روح التعصب وفسر هذه المعاهدة تفسيراً دينياً ، . وقد اقترح روستان على حكومته اتباع لهجة التهديد مع الباي لإجباره على التخلي عن هذا الرفض وذلك بالقيام باستعدادات عسكرية على الحدود الجزائرية - التونسية من أجل ادخال الرعب إلى قلب الباي ، كما ذكر . على أن اقترح روستان باتباع أسلوب التهديد مع الباي لم يجد أذناً صاغية لدى الحكومة الفرنسية حيث كان يسودها اتجاهات متعددة آنذاك ولم يكن هناك اجماع على أسلوب العمل الذي يجب اتباعه حيال المشكلة التونسية ، فقد كان بعض أعضاء الوزارة الفرنسية يرون أن تونس لا تساوى أكثر من سيجار رخيص وأنه ينبغي الحفاظ على الصداقة الإيطالية - الفرنسية وعدم التفريط فيها ، وكان البعض الآخر يرى عدم اتخاذ خطوة محددة في الوقت الراهن في تونس ، وعلى ذلك كان التردد هو السمة البارزة للوزارة الفرنسية في هذه الفترة .

وهكذا باءت محاولة فرض الحماية الفرنسية على تونس بالفشل واستمر التحدى الإيطالي ، وحينما حاولت الحكومة الفرنسية فتح باب المناقشة مع إيطاليا مرة أخرى بخصوص موضوع السكة الحديدية كان ردها حاسماً وهو : « إن مسألة رويابتنو منتهية ولا مجال لمناقشتها الآن ، » .

كسبت الحكومة الإيطالية الجولة هذه المرة بانتزاعها سكة حديد حلق الوادى من فرنسا ، وتأكد لدى الحكومة الفرنسية أن المنافسة الإيطالية في تونس أمر لا يستهان به وظهرت نغمة الحزن العميق على جميع مراسلات فرنسا الدبلوماسية في هذه الفترة مقرونة بالتفكير في الخطوة المقبلة .

لم يكن يسدل الستار على موضوع السكة الحديدية حتى واجهت الحكومة الفرنسية مشكلة جديدة حينما حصلت الحكومة الإيطالية على موافقة الباي على مدى خط برق بين تونس وصقلية ، وعلى إنشاء محطة إيطالية للبرق في العاصمة تونس، وكان ماتيو Maccio قنصل إيطاليا في تونس هو الذي قام بجهود جبارة في هذا المجال .

استنكرت الحكومة الفرنسية هذا الأمر وأرسلت تعليمات عاجلة إلى سفيرها في روما لمناقشة هذا الموضوع مع Cairol رئيس الوزارة الإيطالية والاعتراض عليه وتذكيره بحقوق فرنسا واحتكارها لخطوط البرق في تونس طبقاً لمعاهدة ١٨٦١ الموقعة مع باي تونس، وكانت المادة التاسعة من هذه المعاهدة تعطي لفرنسا حق احتكار خطوط البرق داخل الأراضي التونسية . وجاء رد كارولي مخيباً للأمال الفرنسية إذا أكد على أن أي ادعاء فرنسي لم يقيد به ولن يكون عقبة في طريق المصالح الإيطالية وحقوقها في تونس . فما كان من الحكومة الفرنسية إلا أنه سعت لدى الباي ليصدر إعلاناً رسمياً يتضمن الحقوق الفرنسية في تونس في مجال البرق لتقديمه إلى الحكومة الإيطالية بل وطلبت منه أن يسعى ل إيقاف العمل في مد الخطوط البرقية فوراً . ولكن لم يكن لهذا الاعلان أي صدى لدى الحكومة الإيطالية ومضت في المشروع دون توقف .

وكانت الوسيلة الأخرى التي لجأت إليها فرنسا هي الحصول على امتيازات جديدة في تونس عن طريق ممارسة ضغوطها على الباي حتى لا يتفوق عليها النفوذ الإيطالي، فقدمت عريضة مطالب إلى الباي وطلبت تصديقه عليها وتضمنت الآتي :

- الموافقة على التنازل عن خط حديدي يمتد من بنزرت إلى تونس ثم إلى سوسة (بنزرت - تونس - سوسة) .
- الموافقة على إنشاء ميناء في بحيرة تونس بواسطة شركة فرنسية .
- أن يتعهد الباي بعدم تقديم تنازلات جديدة للحكومة الإيطالية .

وافق الباي الذي لا حول له ولا قوة على المطالب الفرنسية، وشعر فرسينية بارتياح تام لهذه الخطوة وكتب إلى روستان قائلاً : « أشعر برضاء تام لهذا النجاح الذي يؤكد قوة نفوذنا في الشمال الأفريقي .

هاجمت الحكومة الإيطالية هذا التنازل ورفضت الاعتراف به ، ورأت أنه صدر تحت ضغط فرنسية على الباي وعلى رئيس وزرائه وأرسلت على الفور سفن حربية إلى مياه تونس وكان الرد الفرنسي على هذا التصرف هو ارسال ثلاثة مدرعات فرنسية إلى تونس ثم لحقها ثلاث آخر مع تعليمات ببقاء هذه القطع فى المياه التونسية إلى أجل غير مسمى .

ولم تكتف الحكومة الفرنسية بذلك بل أرسلت إلى Albert Grévy حاكم عام الجزائر تطلب فيه الاستعداد لارسال حشود عسكرية على الحدود الجزائرية التونسية، وحينما استعلم الباي عن هذه المظاهرة البحرية الفرنسية كان رد فرنسا أنها من أجل حماية الباي ضد أى خطر يتعرض له ولردع الحكومة الإيطالية .

وقد أشار Grévy على فريسنية بالاكْتفاء بالمظاهرة البحرية وعدم اللجوء إلى حشد القوات الفرنسية على الحدود التونسية الجزائرية حتى لا يشعر الباي بأنها نوع من التهديد لشخصه ولبلاده، ووافق فريسنية على ذلك واكتفت فرنسا بالمظاهرة البحرية .

وحينما تأكدت الحكومة الإيطالية بأن الباي وافق على التنازل عن خط حديد تونس - بنزرت - سوسة وعلى اقامة الميناء دون أى ضغوط وبكامل ارادته، قدمت طلباً إلى الباي للتنازل عن خط حديدى آخر يمتد من تونس إلى أريانا، ولكنه رفض لأنه سبق أن منح هذا الامتياز لفرنسا، فثار ماتبو واعتبر هذا الرفض اضراً بالمصالح الإيطالية فى تونس. على أن الظروف الداخلى التى كانت تمر بها إيطاليا آنذاك واحتمالات التغير الوزارى جعلت من العسير التوصل إلى قرار حاسم بشأن المسألة التونسية، وكانت هناك بعض الأصوات داخل الوزارة الإيطالية التى نادت بالحفاظ على الصداقة الإيطالية الفرنسية.

وثمة مسألة أخرى دخلت فى مجال المنافسة الإيطالية لفرنسا فى تونس وهى قيام الحكومة الإيطالية بشراء قطعة أرض فى تونس فى منطقة تعرف بالانفيديا لاقامة بعض المشروعات الصناعية عليها. وقد بلغت مساحة هذه الأرض ١٠,٦٠ (عشرة آلاف وستون هكتاراً) وهى مساحة كبيرة وتعد بمثابة مقاطعة كاملة، وقد أثار هذا العمل الحكومة الفرنسية وادعت ملكيتها لهذه

الأرض من خلال شركة مارسيليا Societe Marseillaise وطلبت من الباي الدفاع عن حقوقها في هذا الجزء .

رفضت الحكومة الإيطالية التخلي عن أرض الانفيدا أمام الادعاءات الفرنسية وعرض الأمر على القضاء التونسي الذي رفض الاعتراف بملكية فرنسا للأرض والتي ادعت أن خير الدين باشا، قد باعها إياها، وأكد القضاء التونسي على أنه ليس من حق خير الدين بيع أرض لا يمتلكها. وبرغم ذلك طلبت الحكومة الفرنسية من روستان عدم التفريط في حقوق فرنسا وتم استدعاء مندوب شركة مارسيليا وقدم ما لديه من أوراق ولكنها لم تكن كافية لإثبات ما ادعته فرنسا ، وباءت جهودها بالفشل وضاعت منها هذه الأرض ولم تفعل أكثر من اتهام القضاء التونسي بالتحيز للجانب الإيطالي .

وقد عبرت فرنسا عن أسفها على ضياع أرض الانفيدا في رسائلها إلى قناصلها في تونس وروما ولندن وباتت تفكر في عمل جدي وحاسم لتأكيد سيطرتها على تونس ولمواجهة حدة المنافسة الإيطالية . ففي رسالة وزارة الخارجية الفرنسية إلى روستان وردت العبارة التالية :

« لقد ضاع منا خط حديد حلق الوادي وضاعت منا خطوط البرق وأرض الانفيدا، ماذا ننتظر بعد ذلك ، أن الاستفزات الإيطالية بلغت حداً لا يمكن السكوت عليه .

وكان من الأمور التي أثارت ثائرة فرنسا خلال هذه الفترة أن توجهت بعثة تونسية ضمت بعض الإيطاليين المقيمين في تونس إلى بالرمو لحضور احتفالات الملك الإيطالي امبرتو Amberto بمناسبة جلوسه على العرش، وقد زينت الميادين والطرق التونسية بصور الملك وبالأعلام الإيطالية وعزفت الموسيقى الإيطالية وأقيمت الاحتفالات في ميناء تونس للسفينة La Stafetta التي كانت تقل البعثة في ذهابها وإيابها، وقد صرح الملك أثناء الاحتفالات بضرورة إثبات الوجود الإيطالي في تونس ، وقد ذهبت فرنسا إلى أبعد مدى في تفسير هذه العبارة، وأرسل روستان يستنهض حكومته لاتخاذ خطوة حاسمة حتى لا تفاجأ فرنسا بغرض حماية ايطالية على تونس .

هذا ولم تكن المنافسة الإيطالية لفرنسا قاصرة على المشروعات الأساسية داخل تونس فقط بل تعدتها إلى محاولة التأثير على الدول العظمى (إنجلترا - ألمانيا - روسيا) والمل على استقطابها لمعارضة الوجود الفرنسي في تونس، ولخلق موقف دولي من شأنه وضع العراقيل في طريق النفوذ الفرنسي فيها .

ففي مجال العلاقات الفرنسية الألمانية حاولت الحكومة الإيطالية إثارة موضوع الانتقام الفرنسي من ألمانيا لخلق سوء تفاهم بين الدولتين، فقد أثارت عدة صحف إيطالية هذا الموضوع وأكدت على أن رغبة الانتقام كامنة في قلوب الفرنسيين وأن فرنسا ستقدم على خطوة عدائية قريبة ضد ألمانيا. وقد أدركت الحكومة الفرنسية أبعاد هذه النوايا الإيطالية ولذلك طلبت من سان فالبييه سفيرها في برلين عدم الاكتراث لهذا الأمر .

وفي ذات الوقت حاولت الحكومة الفرنسية إثارة مسألة الانتقام الإيطالية L'Italia Irredenta وهي رغبة إيطاليا في الانتقام من النمسا لاستيلائها على إقليم Terrentino الترنطينو، وذلك لخلق جو من العداء بين النمسا وإيطاليا ولشغل الحكومة الإيطالية وتوجيه أنظارها بعيداً عن تونس. ولكن من سوء حظ الحكومة الفرنسية أن الفريق المتحمس لحركة الارديننا كان يشكل أقلية في الوزارة الإيطالية آنذاك .

وبرغم أن الحكومة الفرنسية كانت تدرك أبعاد النوايا الإيطالية فإن ذلك لم يجنبها من فتح باب الحوار والاتصالات مع الحكومة الألمانية للاطمئنان على موقفها من القضية التونسية والذي سبق التأكيد عليه في مؤتمر برلين ١٨٧٨ وجاء رد بسمارك على فرنسا مؤكداً أن الموقف الألماني لم يتغير وأن ألمانيا تعتبر تونس منطقة نفوذ فرنسية مثل الجزائر، وأبدى بسمارك استعداداه لإعلان هذا الموقف على الحكومة الإيطالية وأعلن عن رغبته في عودة الصداقة الإيطالية الفرنسية إلى سابق عهدها، وركز بسمارك على الصداقة الفرنسية - الألمانية وأنه ليست هناك نوايا ألمانية تستهدف معارضة مشروعات فرنسا في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ، وأن ألمانيا ملتزمة بالوعود التي قطعتها على نفسها بخصوص تونس والتي صدرت بشأنها تصريحات مشتركة بين فرنسا وألمانيا وإنجلترا خلال عامي ١٨٧٨ و ١٨٧٩ .

ومن ناحية أخرى قامت الحكومة الإيطالية باتصالات مع الحكومة البريطانية بهدف البحث عن خلق تفاهم مع الفريق المعارض للوجود الفرنسي في تونس ، وقد وجدت فريقاً لا يتعاطف مع فرنسا برئاسة الجنرال مينابرا Menabrea وأثارت معه موضوع تونس . وحينما علمت فرنسا بهذا الأمر أرسلت تعليماتها إلى مونتيلو Montebello القائم بأعمال فرنسا في لندن للاتصال بمينابرا وإثارة موضوع تونس معه ، ولم تهدأ الحكومة الفرنسية إلا بعد أن أعلن مينابرا أنه لن يتعاون مع إيطاليا ولن يتعرض للمسائل السياسية التي تضر بفرنسا ثم أرسلت الحكومة الفرنسية إلى سفيرها في لندن نص الوثيقة الانجليزية التي تؤكد موافقة الحكومة الانجليزية على الوجود الفرنسي في تونس ، وذكرت حكومة جلاستون Gladstone بهذا الموقف وبالاتفاقات السرية بين حكومتى لندن وباريس بهذا الخصوص ، وأكدت أن هذه الاتفاقات وثائق هامة لا تتأثر بتغير الوزارات والاتجاهات الشخصية لبعض أعضاء الوزارة الراهنة .

وقد جاء في الوثيقة الانجليزية الصادرة بتاريخ ١٧ أغسطس ١٨٧٨ ما يلي :

« إن حكومة جلال ملكة بريطانيا تشعر بالرضا والارتياح لنجاح التجربة الفرنسية في الجزائر أنها فتحت نافذة حضارية جديدة في هذه المنطقة ، وحيث أن الوجود الفرنسي في الجزائر في حاجة إلى امتداد طبيعي له وقوة عسكرية تسانده فإن الولاية المجاورة (تونس) تحقق هذا الغرض ، وهذا الأمر محل اعتراف وإقرار من الحكومة البريطانية أمر لا يقبل الشك ، وليس لانجلترا مصالح خاصة في هذه المنطقة تتعارض مع الوجود الفرنسي المتزايد بها ، ولا تعتزم الحكومة البريطانية معارضة الوجود الفرنسي في تونس مستقبلاً .

وطلبت الحكومة الفرنسية من ممثليها في لندن إبراز هذه الوثيقة عند اللزوم .

ونشطت الدبلوماسية الإيطالية في اتجاه ثالث وكانت سان بطرسبرج هي الهدف هذه المرة .

لقد حاولت الحكومة الإيطالية استقطاب روسيا ودفعها لمعارضة الوجود الفرنسي في تونس ، ودفعها أيضاً للمشاركة في خلق معارضة أوروبية جماعية ضد فرنسا حتى تنشغل فرنسا عن القضية التونسية وتسرح الفرصة لإيطاليا لتفعل

ما تشاء في تونس. وقد علمت الحكومة الفرنسية بأمر هذه الاتصالات وسارعت إلى إرسال تعليماتها إلى شانزي Chanzy سفيرها في سان بطرسبرج بضرورة فتح باب الحوار مع الروس وإيضاح الموقف وعرض الاستفزازات الإيطالية لفرنسا في تونس والقضاء على أي معارضة لفرنسا قد تظهر من الجانب الروسي.

وإذا كانت الحكومة الإيطالية قد بذلت جهوداً على الصعيد الدولي لمعارضة الوجود الفرنسي في تونس فإن هذا لا يعنى أن الاستفزازات الإيطالية لفرنسا داخل تونس قد توقفت بل من الملاحظ أنها تزايدت منذ أوائل عام ١٨٨١، وقد عبر عن ذلك روستان بقوله :

« إن الموقف جد خطير في تونس، إن الإيطاليين لا يتوقفون عن البحث عن فئات الطرق لتعطيل مصالحنا واقتناص الفرص لمضايقتنا ، فهم ماضون في مشروع السكة الحديدية وخطوط البرق وإنشاء الموانئ، وإقامة المدارس التبشيرية وأخرها مدرسة Les Soeurs Fransiscaines ويحاولون في ذات الوقت اظهار النوايا الحسنة أمام الجميع ، .

وقد حذرت الحكومة الفرنسية إيطاليا من عواقب هذه الاستفزازات وأذرتها في رسالة شديدة اللهجة بأنها إذا لم تتوقف عن هذه التصرفات فقد يتطور الأمر إلى صدام مباشر بين الدولتين وجاء في هذا التحذير : « إذا كانت الحكومة الإيطالية تعتقد أن هذه التصرفات ستجعل فرنسا تسلم وتتنازل لها عن تونس لقمة سائغة فهي مخطئة. أن الحكومة الفرنسية لن تحيد أبداً عن هدفها الأول والأخير وهو أن تصبح تونس ملكاً لفرنسا ، .

وهكذا كان القرار الفرنسي بضرورة فرض حمايتها على تونس في أقرب فرصة وسارت بالفعل في الاجراءات التنفيذية. ولا شك أن المنافسة الإيطالية لفرنسا داخل تونس والاستفزازات الإيطالية على الصعيد الدولي كانا من العوامل الأساسية التي دفعت بفرنسا إلى الاسراع في اعلان حمايتها على تونس وقد اتخذت من حوادث اعتداءات قبائل الحزوير على الحدود الجزائرية التونسية ومن محاولات الدولة العثمانية استعادة سيادتها على تونس ذريعة لذلك وكسبت الجولة النهائية .

ومن خلال العرض السابق للمراسلات الفرنسية والاطالية يمكن القول أن ايطاليا كانت منافساً خطيراً لفرنسا في تونس، وأنها كانت تنظر إلى تونس نظرة استعمارية وليس كما ادعى بعض المؤرخين من أن الوجود الايطالي في تونس لا يشكل خطورة على المصالح الفرنسية .

ومن النتائج المهمة التي أمكن التوصل إليها أيضاً أن فرنسا فشلت في بعض الفترات في مواجهة هذه المنافسة كما حدث في نجاح ايطاليا في انتزاع مشروع سكة حديد حلق الوادي كما رأينا في مشروعات خطوط البرق وشراء الأراضي التي كانت الحكومة الفرنسية تعتبرها حكراً عليها ، وقد دعا هذا بعض المؤرخين إلى القول بأن مشروع سكة حديد حلق الوادي كان وحده كافياً لدفع فرنسا إلى بسط حمايتها على تونس .

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة والتسجيل أن الجهود الدبلوماسية التي بذلتها الحكومة الايطالية على الصعيد الدولي لمعارضة فرنسا كانت من العوامل المساهمة في الاسراع بفرض الحماية الفرنسية على تونس وخاصة بعد أن تأكدت فرنسا من موقف الحكومة الألمانية والحكومة الانجليزية في هذا الصدد .

ومن الأمور المهمة التي يمكن أن تخرج بها من هذا المراسلات أيضاً أن حدة المنافسة الايطالية - الفرنسية بلغت ذروتها في عامي ١٨٧٩ و ١٨٨٠ وأن جهود روستان قنصل فرنسا في تونس كانت من العوامل التي أشعلت نيران هذه المنافسة وعجلت بالحماية ، فلم يكد ينتهي شهر مايو ١٨٨١ حتى كان الجنرال Bréart قد فرض معاهدة الحماية على الباي التونسي .

الإدارة الفرنسية في تونس :

كانت تونس أول تجربة لنظام الحماية في تاريخ الاستعمار الفرنسي، وكان الهدف من هذا النظام هو إسكات المعارضة الدولية بحجة أن فرنسا لم تقضى على كيا الدولة الواقعة تحت الحماية بالضم، واقناع الحكومة الفرنسية بأنها لن تتكلف أعباء مالية جديدة. وكانت معاهدة الحماية (الباردو ١٨٨١) تقرر مبدأ أن تشرف فرنسا اشرافاً فنياً على الإدارة الوطنية التونسية وأن يكون الاحتلال العسكري مؤقتاً. وقد ألحقت فرنسا بمعاهدة الباردو معاهدة أخرى في ١٨٨٣

تعرف بمعاهدة المرسى ، تؤكد سيطرتها التامة على البلاد بحجة قيام ثورة وطنية مسلحة ضد قوات الاحتلال .

وبرغم مفهوم معاهدة الحماية الفرنسية على تونس فقد تركزت السلطات في يد المقيم العام الفرنسى فهو يضع المراسيم التشريعية المختلفة ويصدرها بعد توقيع الباي . ومن الناحية الإدارية قسمت تونس إلى ١٩ ادارة وعلى رأس كل ادارة مشرف مدنى فرنسى ، علاوة على ذلك احتل الفرنسيون جميع وظائف الدولة الكبيرة والصغيرة . وفى المجال السياسى حالت الحماية دون مشاركة التونسيين فى أى نشاط سياسى والمظهر الوحيد لمشاركتهم فى الحياة العامة هو المجالس البلدية فى المدن والمجالس الخاصة بالمديريات . وقد فكر الفرنسيون فى أحسن الوسائل لهجرة العنصر الأوروبى إلى تونس والاستيطان بها فشجعت الاستعمار الحر فى مجال الأراضى الزراعية وصار الفرنسى يقوم بتسجيل ملكيته للأرض الزراعية فى المحكمة المختلطة التى أنشئت خصيصاً لهذا الغرض . وبرغم هذه التسهيلات فإن نظام الاستعمار الحر لم يشجع سوى عدد ضئيل من الفرنسيين على الهجرة إلى تونس وكانوا من كبار الرأسماليين الذين يشغرون مساحات واسعة ويجرونها للسكان الأصليين أو للأوروبيين من الجنسيات الأخرى

قد تحولت الحماية تدريجياً إلى سياسة الاستعمار الرسمى منذ عام ١٨٩٢ حيث صدر مرسوم يقضى بضم الأراضى البور إلى ملكية الدولة وخاصة فى الجنوب حول سفاقص وشارك الأوروبيون فى إنتاج الزيتون وهو من أهم موارد السكان الأصليين قبل الحماية . واتخذت السلطات الفرنسية اجراء آخر يقضى بالاستيلاء على الأوقاف الخيرية التى كانت تغطى حوالى ثلث الأراضى المزروعة فى شمال تونس ، وذلك نظير ايجار سنوى ضئيل .

ولم تكتف الإدارة الفرنسية بهذا الاجراء الأخير فقامت بالاستيلاء على الأملاك الأميرية وكانت حوالى ١٠٠ ألف هكتار ، واستمرت الحماية فى سياسة اغتصاب الأراضى حتى بلغ مجموع ما يمتلكه الأوروبيون بعد الحرب العالمية الأولى أكثر من ٧٧٠ ألف هكتار .

واتجهت الحماية أيضاً إلى احتكار الثورة المعدنية ، حيث تنازلت الدولة عن جميع الأراضي التي تضم مناجم الفوسفات والحديد إلى الإدارة الفرنسية نظير عوائد بسيطة ، ويعتبر الفوسفات التونسي من أهم المعادن ، حيث تساهم تونس بـ ثلث الإنتاج العالمي منه .

الحركة القومية التونسية :

تعتبر تونس أكثر بلدان الشمال الأفريقي تأثراً بالتيارات الفكرية في المشرق العربي ، فكان لدعوة جمال الدين الأفغاني والإمام محمد عبده في مصر أثرها في تونس ، وكثير من رواد الحركة الوطنية في تونس اتصلوا بالإمام مباشرة ، كما أنه زار تونس وحث أهلها على تأسيس المدرسة الخلدونية على نمط المدارس الوطنية الحديثة في مصر .

على أن الحركة الوطنية في بدايتها كانت تعتمد على فريق من الشبان الذين أتيح لهم حظ من الثقافة الحديثة في المدرسة الصادقية التي أسسها خير الدين باشا التونسي في ١٨٧٥ ، ومن هؤلاء بشير صفر وعلى باس حمبة . وقد أسس بشير صفر المدرسة الخلدونية (أحياء لذكرى المؤرخ العربي الشهير ابن خلدون) .

وفي عام ١٩٠٥ أتيحت الفرصة لجماعة من الطلبة التونسيين كانت قد أوفدتهم الحكومة التونسية قبل الحماية لإتمام دراستهم بالخارج ، للعودة وهؤلاء كانوا يحملون الأفكار التحررية وأبرزهم السيد على أبو شوشة صاحب جريدة (الحاضرة) ، وقد استطاع أن يجمع حول الجريدة كتلة قوية من الأصدقاء والمثقفين والمدرسين وهؤلاء وجهوا الانتقادات القوية لسياسة السلطان عبد العزيز الموالية للدول الأوروبية ونبهوا إلى خطورة الزطماع الأوروبية بعد الاتفاق الودي (١٩٠٤) . ومن الذين اشتهروا بتحرير هذه الصحيفة الشيخ عبد العزيز الثعالبي الذي قام بدور واضح في الحركة الوطنية التونسية بعد الحرب العالمية الأولى .

تونس الفتاة :

تأسس حزب تونس الفتاة في ١٩٠٨ وهو رد فعل لحركة تركيا الفتاة التي قامت في تركيا ، وكانت سياسة الحماية الفرنسية هي أهم أسباب تكوين هذا الحزب وخاصة حينما قررت السلطات الفرنسية تجنيس اليهود في تونس كما فعل كريميو في الجزائر من قبل .

ونشط الزعماء التونسيون في شن حملة على مبدأ تجنيس اليهود ودعوا إلى مقاطعة المتاجر اليهودية ، فساعد ذلك على ظهور التجارة الوطنية .

وقد قررت السلطات الفرنسية طرد الثعالبي ورفيقه على باش محمد وطائفة من زعماء تونس الفتاة خارج البلاد فاختاروا الإقامة بالآستانة ، حيث استمروا في مكافحة الحكم الفرنسي في شمال أفريقيا بمعونة الحكومة العثمانية ، وقد نجح هؤلاء الزعماء في تأسيس هيئة بالآستانة لغزو شمال أفريقيا وتعاونوا مع السنوسية في ليبيا حتى اضطرت فرنسا إلى فتح جبهة على حدود الجزائر وتونس الجنوبية . وفي أثناء الحرب العالمية الأولى ١٩١٧ - ١٩١٨ نشطت في الآستانة هيئة تعمل لجمع أسرى المغاربة في ألمانيا وتركيا لتنظيمهم في فرقة واحدة تزود بالسلاح والذخيرة وإرسالها عن طريق الغواصات إلى طرابلس وكان من المفروض أن يتولى على باش جمعة رئاسة هذه الهيئة لكنه توفي قبل توقيع هدنة مدروس .

الدستوريون :

عاد عبد العزيز الثعالبي إلى تونس بعد أن حلت السلطات الفرنسية حزب تونس الفتاة ، وكان يحدوه الأمل في مبادئ الرئيس الأمريكي ولسون ولكن خيب مؤتمر الصلح في باريس آمال الشعوب المستعمرة . وفي هذه الفترة نشر الثعالبي كتابه الشهير في تاريخ الحركة الوطنية بعنوان « تونس الشهيدة » وفضح فيه أساليب الإدارة الفرنسية في تونس من اغتصاب الأراضي والاستيطان وطالب بالاستقلال التام .

ولكن ظهرت في هذه الفترة طبقة جديدة من الشباب الوطني ومعظمهم من الذين تربوا في مدارس فرنسية ترى ضرورة البدء بالإصلاحات الداخلية

على غرار حب الأمة في مصر. وفي يونيو ١٩١٩ قدم هؤلاء مطالبهم إلى المقيم العام الفرنسي وبإي تونس وتركز حول منح البلاد نظاماً دستورياً فودعدهم الباي بإجابة طالبهم ، وإزاء هذا الوعد قرروا تأسيس حزب يقود على أساس المطالبة بنظام دستوري وأطلقا عليه اسم « حزب الدستور » .

وبرغم أن الشيخ الثعالبي لم يوافق على خطة هذه الحركة ، لكنه اعتبر أن أهدافها يمكن أن تكون مرحلة أولى نحو الاستقلال ، فقبل التعاون معهم وترأس الحزب الدستوري فترة من الزمن . وكان برنامج الحزب الذي أعلن في ١٩٢٠ يطالب بإنشاء مجلس شرعي يشترك فيه الأوربيون إلى جانب التونسيين ، وقيام حكومة مسئولة أمام المجلس التشريعي ، وإنشاء جيش قومي واسعادة أراضى الاستعمار وفتح جميع الوظائف الإدارية أمام التونسيين .

سافر الثعالبي إلى فرنسا في ١٩٢٠ فاعتقل هناك لعدة أشهر ثم عاد إلى تونس عازماً على تولى قيادة الحزب الدستوري .

تمت العلاقة بين الحزب الدستوري والمقيم العام الفرنسي في تونس بالتوتر في مناسبات عديدة منها على سبيل المثال زيارة الرئيس الفرنسي لتونس وتصريحه بأن تونس ستظل مرتبطة بفرنسا إلى الأبد ، فشن الدستوريون حملة عنيفة على هذا التصريح وزيدهم الباي محمد الناصر الذي كان معارضاً لفرنسا ولكن موته المفاجئ وتعيين أحد البايات الموالين لفرنسا وهو محمد الحبيب أجهض محاولات الدستوريين الوطنية .

حاولت الإدارة الفرنسية ادخال بعض التعديلات على الأنظمة التونسية لإرضاء الدستوريين مثل انشاء وزارة عدل تونسية للإشراف على المحاكم الأهلية وإنشاء مجالس محلية في ١٩٢٢ ، وبرغم رفض الدستوريين لهذه التعديلات الشكالية فقد قبلها البعض منهم وألفوا فيما بينهم ما عرف باسم (حزب الإصلاح) ، وبذلك أصاب الركود نشاط الحزب الدستوري لفترة امتدت لتسع سنوات من ١٩٢٢ - ١٩٣١ . غير أن حمق السياسة الفرنسية في تونس أعاد الحياة إلى الحزب الدستوري إذ قامت الإدارة الفرنسية ببعض الأعمال التي تعد تحدياً صارخاً لشعور التونسيين الديني والقومي على السواء مثل :

- اقامة تمثال ١٩٢٥ في مدينة تونس للأسقف لافجرى الذى اشتهر فى تاريخ الجزائر بتحمسه الشديد للتبشير واعزاء أبناء المسلمين بالتحول عن دينهم .
- اقامة احتفال ضخم بمناسبة مرور خمسين عاماً على احتلال البلاد فى ١٩٣١ واعتمد المقيم العام مبلغ ٢ مليون جنيه لهذه الاحتفالات .

عاد الدستوريون إلى اصدار جريدة « صوت التونسى » فى ١٩٣١ ولكن ظهر الخلاف بين أعضاء الحزب واتجه فريق من المشبعين بالثقافة الغربية إلى إنشاء جريدة مستقلة للتعبير عن آرائهم بعنوان « العمل » فى ١٩٣٢ وبرز من بين الصفوف كمحرر للجريدة الحبيب بورقيبة كزعيم للإتجاه الجديد الذى يريد بناء الوطن التونسى على أسس اجتماعية وسياسية حديثة . وأمام هذا النشاط أصدرت الإقامة العامة قراراً بحل الحزب الدستورى ونجح المقيم العام الفرنسى الجديد بيرتون باحداث الفرقة بين فريق الشباب وبين الدستوريين القدامى .

الحزب الدستورى الجديد :

حدثت القطيعة التامة بين فريقى الحزب الدستورى فى ١٩٣٤ وتكون « الحزب الدستورى الجديد » فى نفس السنة وصار الحبيب بورقيبة أميناً عاماً للحزب ، وسيلعب هذا الحزب الدور الأكبر فى الحركة القومية فى تونس . والحبيب بورقيبة تلقى دراسته الأولى فى إحدى المدارس الفرنسية ورحل إلى باريس لدراسة القانون وحصل على دبلوم العلوم السياسية ١٩٢٦ وعرف وسائل التنظيم الحزبى ، وعند عودته إلى تونس اشتغل بالمحاماة والصحافة واتصل بالشعب التونسى اتصالاً مباشراً وبنى حزبه على قاعدة انتخابية شعبية . واقتترنت فكرة التحرر السياسى عند الحزب الدستورى الجديد بفكرة التقدم الاجتماعى إلى حد أن بورقيبة كان مستعداً لادماج الفرنسيين والتونسيين فى بيئة ديمقراطية واحدة ، واتجه إلى الطبقات العاملة وأصبحت الحركة النقابية التونسية جزءاً من تاريخ الحزب الدستورى الجديد .

ولم تقف الإقامة العامة الفرنسية فى تونس مكتوفة الأيدى أمام انتشار نفوذ الحزب الدستورى الجديد وتهديده لمصالح المستوطنين فبدأت سياسة الاضطهاد؛ ففى سبتمبر ١٩٣٤ قبض على ٢٠ من زعماء الحزب وتم ابعادهم إلى منطقة

واقعة على حافة الصحراء ، حيث يسود المناخ القارى . وعندما وصلت حكومة الجبهة الشعبية اليسارية إلى السلطة فى فرنسا وبعد إخلاء سبيل الحبيب بورقيبة ورفاقه توجهوا إلى باريس لمقابلة المسؤولين الفرنسيين وعرض مشروعهم الاصلاحى الذى يهدف إلى التسوية فى الأجور بين العمال التونسيين والأوربيين وإلى انشاء مجالس بلدية منتجة ذات سلطات واسعة وإلى إلغاء نظام الحكومة العسكرية فى الجنوب التونسى . لم يحظ هذا المشروع بتأييد برلمان باريس وهبطت أسهم حزب الدستور الجديد بين التونسيين فى المرحلة التالية وعندما هبت رياح الحرب العالمية الثانية فى ١٩٣٩ وجدت الإدارة الفرنسية فرصتها فى التخلص من الدستوريين فألقت القبض على ثلاثة آلاف على رأسهم الحبيب بورقيبة وصدر مرسوم بحل الحزب وأودع بورقيبة ورفاقه فى أحد سجون تونس ثم قرر نقلهم إلى سجن قرب مرسيليا زيادة فى الاحتياط .

الحركة الوطنية التونسية خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها :

كانت تونس مسرحاً للقتال بين قوات الحلفاء والمحور لفترة لا تقل عن سبعة أشهر من نوفمبر ١٩٤٢ إلى مايو ١٩٤٣ ، فقد اختار الألمان تونس لصد هجوم الحلفاء الآتى من الشرق عبر طرابلس ومن الغرب عبر الجزائر . وقد تعرض الباي محمد المنصف فى هذه الفترة لمساومة الفريقين المتحاربين ، فذكر أن الألمان عرضوا عليه إسقاط الحماية نظير اعلان التعاون معهم ، كما أن روزفلت عرض عليه الانضمام إلى صفوف الحلفاء . ولكن الباي رفض هذه العروض وكل ما طلبه من السلطات القائمة إلغاء مرسوم ١٨٩٢ الخاص بانتزاع أراضي الأوقاف لمصلحة الاستعمار ، وتطبيق مبدأ المساواة فى الأجور بين الموظفين الفرنسيين والفرنسيين واحترام الحريات العامة .

ولما انتقل مسرح القتال الفعلى إلى تونس وأدرك المحور قرب انسحابه من البلاد حاول أن يتخذ من الحبيب بورقيبة أداة لمعاكسة الحلفاء فى المستقبل بخصوص وضع تونس السياسى ، فأطلق سراحه من سجنه فى فرنسا وأصدر بياناً فى ابريل ١٩٤٣ شن فيه حملة شعواء على الاستعمار الفرنسى ، وسمح له بالعودة إلى تونس بعد خمس سنوات قضاها فى المعتقل منذ عام ١٩٣٨ .

استصدرت الإقامة العامة في تونس أمراً عسكرياً بخلع الباي محمد المنصف الذي كان مناهضاً لجيرو المقيم العام الفرنسي، وتعيين محمد الأمين باي على العرش خلفاً له وهو آخر من تولى حكم البلاد من العائلة الحسينية ولكن الباي رفض توقيع التنازل عن العرش فنفي إلى واحة الأغواط ليزوق عذاب الحبس الانفرادي في ظروف مناخية سيئة ، وظل الثعالبي وأنصاره يطالبون بعودة الحاكم الشرعي حتى توفي المنصف بمنفاه في فرنسا ١٩٤٨ . وحاول الثعالبي في هذه الفترة بعث سياسة التضامن العربي فأرسل إلى الحكومة المصرية مرحباً بقيام جامعة الدول العربية طالباً إليها التدخل في الأزمة التونسية . وإزاء هذا النشاط اتخذ المقيم العام الفرنسي اجراءات جديدة ضد الدستوريين وهي تحديد إقامة بورقيبة وحظر النشاط السياسي لأعضاء الحزب وعلى ذلك نرى أن الحزب الدستوري الجديد لم يحقق شيئاً خلال فترة الحرب . ومن ثم قرر بورقيبة اتباع سياسة جديدة وهي الفرار من تونس على ظهر قارب صغير حتى طرابلس ثم أكمل الرحلة على ظهور الجمال حتى الحدود المصرية ، ليستعين بالدول العربية المستقلة وفي المشرق لتحرير تونس ، وهذا يؤكد ميله إلى فكرة التضامن العربي .

وفي تونس تولى صالح بن يوسف قيادة الحزب نيابة عن بورقيبة أثناء غيابه وتمكن من عقد مؤتمر وطني كبير في أكتوبر ١٩٤٦ وصدرت قراراته التي تعلن سقوط الحماية باعتبارها نظاماً بالياً ، وتؤكد على صفة تونس العربية وضرورة انضمامها إلى الجامعة العربية بعد حصولها على الاستقلال . وقد هاجم البوليس الفرنسي المؤتمر أثناء الانعقاد وقبض على زعمائه وسارت سياسة الإدارة الفرنسية في المرحلة التالية في اتجاه التشدد إزاء العناصر الوطنية مما أضعفها لبضع سنوات .

حاول بورقيبة أثناء تواجده في مصر الاعتماد على الجامعة العربية في حل المشكلة التونسية ، ولكن باءت محاولته بالفشل لأن القضية الفلسطينية كانت تحتل المقام الأول في أعمال الجامعة فعاد إلى التفكير في إمكانية التفاهم مع الفرنسيين مباشرة ، وبالفعل توجه إلى باريس ١٩٥٠ ولكن الساسة الفرنسيين

تمسكوا بالفكرة القائلة بأن الحكومة الفرنسية لا تعرف مفاوضاتاً شرعياً سوى الباي الذي عقدت معه معاهدة الحماية ، بل اتهم بعض الساسة الفرنسيين الدستوريين بالانتماء إلى الشيوعية الدولية . وقد حاول وزير خارجية فرنسا آنذاك روبرت شومان رسم سياسة اصلاحية في تونس متجاهلاً الزعماء الوطنيين حتى تحتفظ فرنسا بهيبتها ، فأصدر تصريحاً في ١٠ يونيو ١٩٥٠ مؤداه أن الاستقلال الداخلي لتونس هو غاية فرنسا على أن تصبح إحدى دول الإتحاد الفرنسي . وكان الإتحاد الفرنسي يختلف عن الكومنولث البريطاني فهو يضمن تفوق لدولة الأصل ويشترط عقد معاهدة دفاع مشترك مع الأعضاء . ويرغم هذه القيود التي ستلحق بتونس فقد أعلن بورقيبة سعادته بهذا التصريح وتأللت وزارة تونسية اشترك فيها بعض الدستوريين من أجل المفاوضة ، ولكن كان موقف المستوطنين الفرنسيين من العوامل التي أجهضته كل هذه الجهود ولم تستطع الحكومة الفرنسية إعقابهم وكل ما فعلته هو اصدار مجموعة من المراسيم الاصلاحية في فبراير ١٩٥١ تقدم بعض التنازلات المحدودة بالنسبة للوظائف للتونسيين ، وضرورة اشتراك المستوطنين الفرنسيين في إدارة البلاد ومثل التونسيين تماماً عن طريق تمثيلهم في المجالس التشريعية والبلدية . وعندما قدم الوطنيين التونسيون مذكرة بمطالب اضافية كان رد فرنسا هو الرفض ، وهذا جعل أنصار التفاهم مع فرنسا يرون أنه لا جدوى من اتباع الطرق الدبلوماسية وأصبح العنف هو الوسيلة الوحيدة المتاحة في المرحلة التالية .

وبقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر شعر باي تونس بأن العروش لا تستقر تحت أصحابها إذا لم يسايروا رغبات الشعوب ، فحاول أن يحو الصفة اللاصقة به منذ أن قبل ارتقاء العرش على أكتاف الفرنسيين فأعلن عن رغبته في اشراك شعبه معه في الحكم مما أغضب فرنسا ، فقامت بخلعه ورغبة في تهدئة الأحوال ، خاصة بعد اشتداد القتال في الهند الصينية ، أصدرت فرنسا مجموعة من المراسيم الاصلاحية في ٤ مارس ١٩٥٤ والتي جاءت مخيبة لأمال التونسيين ، حيث قرت مناصفة المقاعد في المجالس التشريعية بين المستوطنين والتونسيين مع زيادة عدد النواب التونسيين في مجلس الوزراء .

وكان رد فعل الحركة الوطنية هو العودة إلى العنف في شكل اغتيالات فردية وكان رد الفعل حيالها هو تكوين المستوطنين لفرق انتقامية من بينهم باسم «الارهاب المضاد» ، لاغتيال الوطنيين ، وقد اغتيل الزعيم النقابي الكبير فرحات حشاد على أيدي هذه العصابات في ديسمبر ١٩٥٢ وتستر البوليس الفرنسي على هذه الحادثة وقيدت ضد مجهول .

تكونت « فرق جيش تحرير تونس » في ١٩٥٤ وتولى بعض المجاهدين التونسيين قيادتها وانتشرت في الجنوب حول مدينة سوسة وفي الغرب حتى حدود الجزائر ، وبلغ عدد التونسيين الذين سجلوا أسماءهم في هذه الفرق ١٥ ألف شخص ، وقد أنزلوا الرعب في مكوب المستوطنين حتى أن بعضهم ضغط على الحكومة الفرنسية في مايو ١٩٥٤ لتقبل أي حل من شأن إنهاء الأزمة التونسية ، وبالفعل أعلنت الحكومة الفرنسية قبول مبدأ الحكم الذاتي لتونس على أن يتم تحديد العلاقات بين فرنسا وتونس بواسطة المفاوضات بين الطرفين . ثم اتفقت فرنسا ودياً مع الدستوريين على تأليف وزارة جديدة برئاسة أحد المستقلين واختير لهذا المنصب طاهر بن عمار وهو من كبار الملاك الزراعيين على أن يشرك معه ثلاثة من الدستوريين ليتولوا مهمة المفاوضات، وكانت الحكومة الفرنسية واقعة تحت ضغط قيام الثورة الجزائرية وراغبة في إنهاء المقاومة المسلحة بأي حال من الأحوال فعرضت على المقاتلين تسليم أسلحتهم مقابل ضمان سلامتهم . ثم استدعت الحكومة الفرنسية الحبيب بورقيبة وأصدرت معه تصريحاً مشتركاً يؤكد مبدأ الحكم الذاتي مع النص باحتفاظ فرنسا بالشئون الخارجية والدفاع . وساعد هذا التصريح على الإسراع بوضع تفصيلات اتفاقات ٣ يونيو ١٩٥٥ بخصوص صنع تونس في ظل الاستقلال الذاتي .

وأمام اشتداد وطأة الثورة الجزائرية على الجيش الفرنسي تخلصت تونس من القيود السابقة ونجح بورقيبة في استصدار إعلان جديد من فرنسا في ٢٠ مارس ١٩٥٦ بأن تونس دولة مستقلة ذات سيادة تتولى شئونها الخارجية وشئون دفاعها بنفسها مع الاحتفاظ ببعض الامتيازات لفرنسا .

ليبيا

- الاحتلال الإيطالي لليبيا .
- ليبيا في ظل الاحتلال .
- الحركة الوطنية الليبية .

الفصل الثالث ليبيا

الاحتلال الإيطالي لليبيا :

كانت النوايا الإيطالية مبيتة لاحتلال ليبيا منذ أن بسطت فرنسا حمايتها على تونس في عام ١٨٨١ ومنذ أن احتلت إنجلترا مصر في عام ١٨٨٢ ، إذ كان الإيطاليون يعتبرون ليبيا هي نصيبهم من الولايات العثمانية في الشمال الأفريقي . كان من الطبيعي أن تفصح إيطاليا عن هذه النوايا لكل من إنجلترا وفرنسا ، وقد حصلت على تأكيد من الحكومة الفرنسية في عام ١٩٠٠ بعدم مد نفوذها صوب طرابلس الغرب في مقابل تعهد إيطاليا بعدم وضع أي عقبة أمام النفوذ الفرنسي في المغرب .

وعلى ذلك كان التقارب الفرنسي - الإيطالي هو السمة البارزة في العلاقات بين الدولتين في هذه الفترة لأن فرنسا كانت تحدوها الرغبة في إزالة التوتر القائم بين الدولتين في حالة فرض الحماية الفرنسية على تونس ، وقد أعقب ذلك توقيع الطرفين على اتفاقية سرية في ١٠ يولية ١٩٠٢ تعهدت فيها إيطاليا بالوقوف على الحياد في حالة وقوع حرب فرنسية - ألمانية ، في مقابل موافقة فرنسا على ترك الحرية للنشاط الإيطالي في طرابلس الغرب .

كذلك كانت إيطاليا حريصة على الحصول على موافقة بريطانيا على الاتجاه الإيطالي نحو ليبيا باعتبارها القوة البحرية الكبرى ومن ثم كان التقارب الإيطالي البريطاني من أسس السياسة الإيطالية الخارجية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وقد أثمر هذا التقارب عن اقرار إنجلترا وفرنسا في الوفاق الودي Entente Cordiale الموقع بينهما في عام ١٩٠٤ بعدم وضع العقوبات في طريق النفوذ الإيطالي في ليبيا . ويمثل الوفاق الودي مرحلة هامة في الاهتمام الإيطالي بليبيا إذ انطلق الإيطاليون في التوسع الاقتصادي في البلاد منذ عام ١٩٠٤ إلى عام ١٩١١ .

وهكذا ضمنت إيطاليا موافقة إنجلترا وفرنسا على الخطوة التالية، وقد عجلت بها الأوضاع الداخلية المتدهورة في ليبيا، فقد كان الولاة على درجة بالغة من السوء ويكفى أن نعلم أنه تولى شئون البلاد ثلاثة وثلاثون والياً في الفترة من ١٨٣٥ إلى ١٩١١ وتعرضت البلاد لأخطار المجاعات بسبب قلة الأسطار، وكانت التحصينات العسكرية العثمانية في حالة يرثى لها برغم أن الحكومة العثمانية اهتمت بأمرها بعد فرض الحماية الفرنسية على تونس على أثر انتشار الشائعات بأن فرنسا لن تكتف بتونس بل ستضم طرابلس أيدناً، إلا أن السلطات العثمانية اضطرب إلى سحب جزء كبير من هذه الحماية العسكرية في ١٩١١ لارساله إلى اليمن لمواجهة الاضطرابات التي قامت بها .

و حينما وقعت بعض المشكلات بين أعضاء البعثات العلمية والجغرافية الإيطالية والسلطات العثمانية في ليبيا وتعرض بعضهم للسجن ، تذرعت إيطاليا بأن هناك خطراً يهدد رعاياها نتيجة المعاملة السيئة التي يلقونها من العثمانيين وأنه ترتب على ذلك تعطيل النشاط الإيطالي العلمي والتجاري وأنها مضطرة لكي تصون كرامتها ومصالحها أن تحتل طرابلس وبنى غازي وأرسلت انذاراً بذلك للباب العالي في ٨ سبتمبر ١٩١١ ، وفي ٣ أكتوبر بدأ الأسطول الإيطالي في إطلاق مدافعه على ميناء طرابلس فكان ذلك ايذاناً ببدء الحرب الإيطالية الليبية .

وقد اعتبرت إيطاليا الحرب الليبية حرباً انسانية الهدف منها انقاذ ليبيا من أيدي العثمانيين، وافنعت الدول الأوربية العظمى (إنجلترا - فرنسا - ألمانيا - النمسا- روسيا) بهذا المفهوم وخلقت بذلك موقفاً دولياً له طبيعة خاصة واعتمدت عليه في الحرب الليبية، وكان صدور المرسوم الملكي الإيطالي في ٦ نوفمبر ١٩١١ بضم طرابلس وبنى غازي لإيطاليا ووضعها تحت السيادة الملكية الإيطالية نابعاً من هذا الموقف .

وقد أرجعت غالبية الدراسات التاريخية التي تعرضت للاحتلال الإيطالي لليبيا نجاح السيطرة الإيطالية إلى تهاون العثمانيين وتخاذلهم في الدفاع عن هذا الجزء من ممتلكاتهم، وهذا الأمر يشكل جزءاً من الحقيقة، وهناك عامل آخر

ساهم في النجاح الإيطالي وهو الموقف الدولي المدعم لإيطاليا والذي تميز بالتأييد على طول الخط في أعقاب البلاغ الإيطالي بضم طرابلس وبنى غازي، وقد كشفت الوثائق الفرنسية وخاصة المجموعة الثالثة Documents Diptomatiques Francais, 3 Series والتي تخص السنوات من ١٩١١ إلى ١٩١٤ عن هذا الموقف حيث اتضح من المراسلات الدبلوماسية الخاصة بهذه الفترة أن الضغوط الإيطالية على الدولة العثمانية كانت تعتمد على هذا التأييد أكثر من اعتمادها على نتائج العمليات العسكرية.

نلمس بدايات التأييد الدولي لإيطاليا من جانب الدول الأوروبية العظمى من خلال مواقف هذه الدول من البلاغ الإيطالي الذي أرسلته الحكومة الإيطالية إلى العواصم الأوروبية بضم طرابلس وبنى غازي إلى السيادة الإيطالية والذي ذيلته بعبارة « اننى على ثقة بأن الدولة العثمانية ستقبل بالأمر الواقع بعد ممارسة الضغوط الدولية عليها ».

وعلى ذلك نرى أن الحكومة الإيطالية نجحت في تأمين موقفها في أوروبا وحصلت على موافقة دولية على تصرفاتها في ليبيا، ولذلك عبر الساسة الإيطاليين عن سعادتهم البالغة من هذه المواقف الدولية المؤيدة واعتبروها تمثل خدمة عظيمة للسلام الدولي، ولم تتوان الحكومة الإيطالية عن تكليف أحد ممثليها وهو السيد تيتوني M. Tittoni بالتوجه إلى العواصم الأوروبية الكبرى لتقديم الشكر والامتنان والتقديم الإيطالي لهذه المواقف الطيبة.

أما عن موقف الطرف المعتدى عليه وهى الدولة العثمانية تجاه البلاغ الإيطالي فقد اتخذ شكل الاستنكار العنيف لهذا التصرف شكلاً ومضموناً واعتبره العثمانيون لاغياً لتعارضه مع المبادئ الأساسية لحقوق الانسانية وخرقاً وانتهاكاً للمعاهدات الدولية وخاصة معاهدتى باريس ١٨٥٦ ، وبرلين ١٨٧٨ ، والتي وقعت عليها إيطاليا مع الدول العظمى وضمنت السيادة الإقليمية للدولة العثمانية على أراضيها.

وبرغم ثورة الجانب العثماني فمن الملاحظ أن الحكومة الإيطالية لم تهتم به اعتماداً على التأييد الدولي وعلى ممارسة ضغوط حليفاتها على العثمانيين لقبول الأمر الواقع .

وقد اتضح الموقف الدولي بجلاء في الاستجابة لجميع المطالبات الإيطالية المدعمة لوجودها في ليبيا وكان أولها ذلك الاتفاق السري الذي تم بين حكومتى فرنسا وإيطاليا في شهر نوفمبر ١٩١١ ، والذي قضى بقيام السلطات الفرنسية بمراقبة الحدود التونسية الليبية لمنع عبور المتطوعين التونسيين إلى ليبيا للمشاركة في أعمال المقاومة ، حيث كان للتونسيين قصد السبق في مجال التطوع للدفاع عن ليبيا . فقد كانت الفظائع التي ارتكبتها الإيطاليون في ليبيا وانسحاب الحامية العثمانية منها من العوامل التي أثارت العرب ومن ثم تقرر فتح باب التطوع لمساعدة أهالي البلاد لمواجهة المحتل ، وقد وقف العثمانيون وراء المقاومة العربية في ليبيا وتطوع بعض الضباط الأتراك مث أنور باشا ومصطفى كمال (أتاتورك فيما بعد) وعزيز المصري في المقاومة وتعاونوا مع البدو في الصحراء الغربية الذين انتظموا تحت لواء الضباط العثمانيين وعلموهم استخدام السلاح وتم تدريبهم على حرب العصابات لقطع الطرق على الإيطاليين في دواخل ليبيا . وقد بلغ عدد المتطوعين العرب من مصر وتونس وسوريا وبيروت ١٦ ألفاً في شهر ديسمبر ١٩١١ .

كذلك أبرمت الحكومة الإيطالية اتفاقاً سرياً مع الحكومة الانجليزية في شهر نوفمبر ١٩١١ لحماية الحدود المصرية - الليبية وعدم السماح للمتطوعين المصريين بدخول الأراضي الليبية وعدم السماح بحمل الأسلحة أو ارتداء الزي العسكري ومنع وصول الذخائر الحربية من مصر إلى مجاهدي طرابلس . ورغبة في تقديم المزيد من الخدمات والتسهيلات للحكومة الإيطالية أعلنت إنجلترا عن عدم السماح للعناصر السورية التي تطوعت للدفاع عن ليبيا بعبور الأراضي المصرية أو بحمل السلاح والذخيرة الحربية ، ثم تلا ذلك قيام السلطات البريطانية باغلاق الحدود المصرية - الليبية بعد تزايد وصول مواد الاغاثة لمساعد المنكوبين والمحتاجي في ليبيا وبعد دخول عدد من البعثات الطبية

المصرية إلى ميادين القتال في طرابلس الغرب وبنى غازى ودرنة وطبرق
لمداواة الجرحى.

وهكذا استطاعت إيطاليا بالاتفاق مع إنجلترا وفرنسا تأمين الحدود الشرقية
والغربية لليبيا من أى خطر قادم من هذه الجهات، وقد وجهت الحكومة الإيطالية
عظيم الشكر والامتنان لحكومتى الدولتين على هذه الخدمات. على أنه برغم
هذه الاتفاقات اسلرية وبرغم مجهودات بريطانيا وفرنسا في مصر. في تونس
ونشاط الأسطول الإيطالى فى البحر المتوسط فإن هذا لم يمنع استمرار وصول
الامدادات والمتطوعين إلى ليبيا. وأصبحت تونس ممراً سرياً للمتطوعين العرب
وقدم المجاهد التونسي على باش حمبه خدماته فى نقل العثمانيين والعرب
القادمين من أوروبا إلى طرابلس وكان من بينهم بعض العناصر الألمانية
المتقاطعة مع الليبيين.

وتعد هذه الاتفاقات السرية دليلاً واضحاً ، بالإضافة إلى مساهمتها للموقف
الدولى المساند لإيطاليا، على ترحيب الحكومتين الانجليزية والفرنسية بالوجود
الإيطالى فى الشمال الأفريقى واعتباره تعزيزاً لوجودهما فيه وقد عبر عن ذلك
Legrand السفير الفرنسى فى روما فى رسالته إلى وزارة الخارجية الفرنسية
قائلاً : ، لاشك أن الوجود الإيطالى فى منطقة البحر الأبيض المتوسط سيعزز
قوة فرنسا ووجود إنجلترا وسيؤكد على أن هذه الدول الثلاث أصبحت سيدة
الشمال الأفريقى الإسلامى.

ومن جديد يتدعم الوجود الإيطالى فى ليبيا باتفاق الحكومتين الفرنسية
والإيطالية على عدم افشاء سر اتفاقية ١٩٠٢ السابق ذكرها - إلى السلطات
العثمانية ، وللتأكيد على ذلك أرسلت فرنسا تعليمات إلى Bompard سفيرها فى
القسطنطينة بتكذيب أى معلومات قد تصل إلى العثمانيين بهذا الخصوص
وأوضحت له أن الحكومة الفرنسية ستدعم موقفه . وقد سبق لفرنسا أن قامت
بتكذيب الاشاعات التى وصلت إلى العثمانيين فى عام ١٩٠٢ بخصوص هذه
الاتفاقية حينما حاول السفير العثمانى فى روما الاستفسار من زميله الفرنسى،
ورغبة فى ازالة مخاوف العثمانيين وعدت الحكومة الفرنسية بأنها ستطالب

إيطاليا بعدم تغيير الأوضاع السياسية في البحر المتوسط، ثم حاولت الصحف الإيطالية إزالة هذا التوتر بإصدار عدة مقالات تتناول الصداقة الإيطالية العثمانية وأعقب ذلك ذهاب وفد إيطالي إلى القسطنطينية لتقديم هدية من الملك فيكتور عمانويل إلى السلطان عبد الحميد الثاني في نفس سنة. وواصلت فرنسا السير في طريق الدعم الإيطالي في ليبيا في موقف جديد؛ فحينما اقترح سعيد باشا الصدر الأعظم عقد مؤتمر دولي لمناقشة قضية الاحتلال الإيطالي واقترح حضور الدول الموقعة على معاهدة برلين ١٨٧٨ والضامنة لسيادة الدولة العثمانية، سارعت الحكومة الفرنسية بوضع العراقيل في طريق تنفيذ هذا الاقتراح ومنع انعقاد مثل هذا المؤتمر بعد أن نما إلى علمها أن هدف العثمانيين منه هو استخدامهم كوسيلة للضغط على الحكومة الإيطالية للنخلى عن طرابلس وبنى غازي وليس كما أشاع البعض من أن العثمانيين سيطالبون بتعويضات مالية لقاء الأضرار التي لحقت بهم في ليبيا. وقد سارع Bompard سفير فرنسا في القسطنطينية بعقد عدة اجتماعات مع سعيد باشا لتحديد الهدف الزاسي من هذا المؤتمر بدقة. وكانت الحكومة الفرنسية قد ناقشت الإيطاليين في هذا الموضوع ورحبوا بعقد مؤتمر دولي ولكن على أساس قبول العثمانيين (ثمن السلام) بتعويض مالي يصل إلى ٥٠ مليون فرنك، نظير التنازل عن طرابلس وبنى غازي، وحاولت فرنسا إقناع العثمانيين بهذه الفكرة ولكن سعيد باشا رفضها فكانت النصيحة الفرنسية بالعدول عن التفكير في عقد المؤتمر الدولي، وبذلك تكون فرنسا قد نجحت في منع العثمانيين من استخدام أي وسيلة ضغط على الجانب الإيطالي لاتاحة الفرصة لاتمام المخطط الإيطالي.

وكان أكثر ما يثير كدر الحكومة الإيطالية هو تأخر اقرار الدولة العثمانية بالأمر الواقع وزيادة حدة المقاومة الليبية العربية العثمانية، وقد وردت شواهد في الوثائق الفرنسية تؤكد هذا الأمر فقد ذكر Laroche سفير فرنسا في روما هذه العبارة « تدور الآن حرب عصابات شرسة في ليبيا من جانب عناصر ليبية - عثمانية - عربية، ولا شك أنها تؤثر على الوضع الإيطالي هناك ». لقد كان الاعتقاد الإيطالي أن احتلال ليبيا سيتم في ساعات قلائل وأن العرب سيقفون

إلى جانب إيطاليا ضد العثمانيين ولكن ما حدث هو العكس فقد وقف العرب صفاً واحداً في مواجهة المحتل وبذلوا الأموال والأرواح في سبيل ذلك، ولم يكن أمام الحكومة الإيطالية سوى اللجوء إلى استخدام الضغوط الدولية القائمة على التهديد باستخدام القوة ضد العثمانيين في جهات عديدة لإجبارهم على التسليم. وبالفعل أرسلت إيطاليا سفينتين حربيّتين إلى البحر الأحمر للقيام بعمليات بحرية ضد العثمانيين ورسّت السفينتان في ميناء جدة في ١٤ نوفمبر ١٩١١ خلال موسم الحج، وتحرّشت ببعض القطع البحرية العثمانية وقد أثار هذا العمل العثمانيين، وطلبوا من حكومات لندن وباريس وفيينا وبرلين ممارسة ضغوطهم على روما للإقلاع عن مثل هذه الأعمال ولكنهم اعتذروا حرصاً على علاقات المودة مع إيطاليا، ثم حاول العثمانيون عقد حلف عثماني إنجليزي لمواجهة هذا الخطر البحري ولكن إنجلترا رفضت وأشارت أن هذا الحلف يتعارض مع سياسة الحياد التي أعلنتها. وحينما حاول الجانب العثماني طلب المساعدة من فرنسا لم تتحرك إلا بعد أن تأكد لها أن الحكومة الإيطالية تعمدت إثارة مشاعر المسلمين خلال موسم الحج وأن هذا التصرف يمكن أن يؤثر على مسلمي تونس والجزائر لخاضعتين لها، وأنه قد نما إلى علمها أن جمعية الاتحاد والترقي تسعى لدفع شريف مكة إلى إعلان الجهاد الإسلامي مما سيكون له تأثيره على مصالح فرنسا الاستعمارية وعلى جميع الدول التي بها رعايا مسلمين، فأرسلت إلى الحكومة الإيطالية توضيح لها خطورة هذه التصرفات وتطالبها بالكف عنها. ويتضح من هذا الموقف أن الحكومة الفرنسية لم تلفت نظر إيطاليا إلا حينما اقترب الخطر من مصالحها، ولكن لم يؤثر ذلك على الاتجاه الفرنسي الأساسي القائم على الحياد.

وقد لجأت إيطاليا إلى تهديد العثمانيين في جهة أخرى وهي منطقة المضائق وقامت سفنها بتوجيه بعض الضربات إلى سفن عثمانية في مضيق الدردنيل إغرقت بعض قطع من الأسطول العثماني، وعاد العثمانيون إلى طلب المساعدة من إنجلترا لممارسة ضغوطها على روما للتخلي عن هذا العدوان الجديد، ولكن اتسم الموقف البريطاني بالسلبية تمشياً مع سياسة التأييد لإيطاليا، وقد دفع هذا الموقف العثمانيين إلى تحميل إنجلترا مسؤولية الاحتلال الإيطالي

لليبيا إلى اتهامها بأنها تواطأت مع إيطاليا قبل القيام بعملية الاحتلال. ولم يدن أمام العثمانيين سوى إيقاف الملاحة التجارية في الدردنيل وذرع الألغام به، مما عرض التجارة الدولية للبوار وخاصة تجارة انجلترا وروسيا، فقد بلغت جملة الخسائر الانجليزية في عام ١٩١١ حوالي ١٠٠ ألف جنيه استرليني لأصحاب السفن البريطانية وأقل من ذلك للجانب الروسي.

وأمام هذا الوضع الخطير تحركت الحكومتان الانجليزية والروسية وطلبتا من روما الابتعاد عن منطقة المضائق واحترام معاهدة لندن الموقعة في ١٨٧١ والخاصة بحرية الملاحة بها وتم ترتيب الأمر مع العثمانيين لازالة الألغام من الممر الملاحي وعادة الملاحة مرة أخرى.

وعلى ذلك نرى أن الدول الأوروبية لم تحاول الاستجابة للمطالب العثمانية ولم تمارس ضغوطها على روما إلا بعد أن تعرضت مصالحها للخطر وليس حرصاً على المصالح العثمانية ، وفي جميع الظروف كان الحرص على الصداقة الإيطالية هو المحرك الأساسي.

وقد وجدت الدول الأوروبية العظمى بعد التشاور مع روما أنه من الأجدى لإيطاليا أما توجيه ضربة حاسمة للعثمانيين في طرابلس ذاتها والابتعاد عن الميدان الأوروبي الذي يمس مصالح الدول الكبرى وأما استخدام الضغوط المالية على العثمانيين لإجبارهم على قبول الأمر الواقع. وفيما يتعلق بالأمر الأول فقد أرجأته الحكومة الإيطالية لتكاليفه المالية الباهظة وكانت البلاد تمر بأزمة مالية بسبب الحرب الليبية التي حملت الخزينة الإيطالية ما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه استرليني ولجأت البلاد إلى الاستدانة، وأدت الأوضاع المالية المتدهورة إلى انتشار القلاقل والاضطرابات الخطيرة في بعض المناطق مثل أنكونا ورومانا Romagna .

وبالنسبة للأمر الثاني فقد وجد قبولاً وتحمساً من جانب الحكومة الفرنسية بالذات لأن العثمانيين لجأوا إلى الاقتراض من البنوك الفرنسية لمواجهة الأزمة المالية، التي كانت تواجهها حكومة الاتحاديين والتي زادت من حدتها الحرب الليبية التي بلغت تكاليفها في عام ١٩١١ حوالي ٧ مليون كيسة في شكل نفقات

عديدة شملت رواتب الضباط وثمان الأسلحة والمعدات التي كان يتم استيرادها وارسالها عن طريق تونس ومصر ونفقات المجاهدين .

وقد جاء في المراسلات الدبلوماسية الخاصة بهذه الفترة أن جملة القروض العثمانية من بنوك فرنسا بلغت ما يقرب من ٢٠ مليون فرنك في عام ١٩١١ ، وأن إيطاليا طلبت من فرنسا عرقلة القروض العثمانية وأن فرنسا وافقت وبدأت بالفعل في ارجاء طلبات القروض العثمانية حتى كانت حادثة ٧ يناير ١٩١٢ حينما تقدم العثمانيون بطلب قرض قيمته ٥٠ مليون فرنك من بنوك فرنسا ولكن الحكومة الفرنسية اعتذرت بحجة أن البنك العثماني لن يستطيع سداد أكثر من ١٠ مليون فرنك فقط من قيمة هذا القرض . وفي نفس الفترة تقدمت الحكومة الإيطالية بطلب قرض من البنوك الفرنسية قيمته ٣٠٠ مليون فرنك دفعة واحدة وسارعت فرنسا إلى إجابة الطلب الإيطالي دون تأخير . وقد وصلت هذه المعلومات إلى العثمانيين وتبين بوضوح أسلوب المفاضلة والدعم للجانب الإيطالي ، وقد وجه رفعت باشا السفير العثماني في باريس اللوم والتوبيخ للحكومة الفرنسية على هذا التصرف ولكنها أنكرت صحة هذه المعلومات وأكدت له أن البنوك الفرنسية مفتوحة أمام إيطاليا وأمام الدولة العثمانية كدول صديقة ، ثم سارعت بالاتصال بوزير المالية الفرنسي كلوتز Klotz وطلبت منه اعلان تكذيب رسمي لهذه المعلومات والتأكيد على أن فرنسا لا تعمل لصالح دولة متحاربة على حساب الأخرى ، وجاء رد كلوتز على النحو التالي :

« أعلمت باعتراض السفير العثماني في باريس على التسهيلات المالية التي قدمت للحكومة الإيطالية من قبل البنوك الفرنسية ، وأوضح سيادته أن مطالب الحكومة الإيطالية مفضلة على مطالب الحكومة العثمانية ، وقد دقت في هذا الموضوع وعلمت أن اعتراض السفير العثماني لا أساس له من الصحة ولم تقدم تسهيلات خاصة لإيطاليا ، وأن فرنسا لا تعمل لصالح دولة متحاربة على حساب الأخرى ، .

ولم تكن مسألة المراوغة وطمس الحقائق والتكذيب أساليب بعيدة على الحكومة الفرنسية فقد مارستها من قبل من أجل تأييد الوجود الإيطالي في ليبيا وارغام العثمانيين على التسليم .

وبرغم هذه الضغوط المالية شعرت الحكومة الإيطالية بتراخي العدائين وعدم تغيير الأوضاع في طرابلس لصالحها وتأخر حسم المشكلة وظهر = جزها عن مواجهة في المجاهدين في عدم جبهات، وشعرت بأن التأخر في حل هذه المشكلة قد يخلق أمامها عقبات دبلوماسية معقدة وستعطي الفرصة للمرب العصابات لتطول وقد ينتهي الأمر بتحقيق النصر لصالحها خاصة بعد أن تكيد الايطاليون خسائر فادحة وغير متوقعة في هذه الفترة، ولذلك طلبت من حلفائها ممارسة الضغوط الدبلوماسية على العثمانيين للتسليم وتوقيع معاهدة سلام مناسبة وفي أقرب فرصة وقد تحست الحكومة الروسية لهذا الطلب وقدم سازونوف Sazonof وزير خارجيتها اقتراحاً بمشروع معاهدة سلام لانتهاء حالة الحرب القائمة بين الطرفين، وقد تضمن هذا المشروع البنود الآتية :

- ١- اعلان الهدنة وايفاف العمليات العسكرية بين الطرفين فوراً .
- ٢- توقيع معاهدة سلام بين ايطاليا الدولة العثمانية .
- ٣- تنازل العثمانيين عن طرابلس وبنى غازى لايطاليا مقابل تعويض مالى ضخم .
- ٤- الاعتراف الدولى بالسيادة الإيطالية على طرابلس وبنى غازى .

وقد عرض سازونوف هذا المشروع على حكومات انجلترا وفرنسا والنمسا والمانيا لابداء الرأى وبعد أن حصل على موافقاتهم عرض المشروع على الحكومة العثمانية ولكنها أعلنت عن عدم استعدادها للتخلي عن طرابلس وبنى غازى وأنها ستعمل على استعادتها بكل الطرق . والجدير بالذكر أن المراسلات الدبلوماسية الخاصة بهذه الفترة أوضحت مدى خوف انجلترا وفرنسا من زيادة النفوذ الروسى فى القسطنطينية ومن انفراد روسيا بالتدخل لحل المشكلة الليبية وأنها كانتا تفضلان التدخل الجماعى ولكنها لم تعلن عن هذا التخوف حرصاً على الصداقة الإيطالية .

لم تقنط الحكومة الإيطالية من الموقف العثمانى وطلبت من العواصم الكبرى بذل مساعيها الدبلوماسية من جديد والتدخل مجتمعة للضغط على الدولة العثمانية ، وأكدت ايطاليا أنها تعتمد على هذه الضغوط أكثر من اعتمادها

على نتائج العمليات العسكرية ونها ترغب في التوصل إلى معاهدة سلام في أسرع وقت ممكن حيث زادت الأمور تعقيداً في ليبيا . وكانت إيطاليا تواجه مقاومة عنيدة خلال هذه الفترة خاصة بعد أن تولت السنوسية أمر الدفاع عن إقليم برقة وأضافت بذلك جبهة جديدة أمام الإيطاليين في بنى غازى والخمس ودرنة وطبرق وزوارة وقد أدى السيد أحمد الشريف السنوسى واجبه كاملاً في المجال العسكرى وتزعم عدداً كبيراً من زعماء القبائل ونجح في انزال الرعب في قلوب الإيطاليين حيث لزموا معسكراتهم خشية التعرض للقتل، وقد لقي السنوسى تكريماً من السلطان العثمانى على شجاعته فأهداه سيفاً ونيشاناً ثميناً مكافأة له . وقد كان من أهم نتائج المقاومة الليبية اقتصار الاحتلال الإيطالى على الشريط الساحلى وعجزه عن التوغل داخل البلاد وقد خلق هذا الوضع شعوراً بالاحباط لدى الإيطاليين ودفعهم لزيادة الضغوط الدبلوماسية على الجانب العثمانى .

وقد استجاب الحلفاء لنداء إيطاليا وتشاوروا مع سان جليانو وزير الخارجية فى أمر السلام ووضع لهم تصوراً لمعاهدة سلام تقوم على اعتراف الدولة العثمانية بضم طرابلس وبنى غازى إلى إيطاليا وسحب القوات العثمانية منها فى مقابل تساهل إيطاليا فى الأمور الدينية وإعلان عفو عام عن الأهالى، وقد تولت فرنسا أمر التفاوض مع العثمانيين هذه المرة كوكيلة للدول العظمى واستخدمت أسلوباً يميل إلى التهديد وأبلغت الحكومة العثمانية بأنها إذا لم تسارع فى عقد معاهدة سلام مع إيطاليا ستواجه بعواقب وخيمة لأن إيطاليا عازمة على إرسال ٨٠ ألف جندي إلى ميادين القتال فى ليبيا على وجه السرعة ومن الأجدى للسلطان العثمانى أن يسلم بأن طرابلس وبنى غازى فقدت إلى الأبد، وعرضت فرنسا استعدادها لإيجاد صيغة ضمان دولى لعدم نكث إيطاليا لوعودها ولضمان تنفيذ بنود معاهدة السلام .

وقد باءت المساعى الفرنسية بالفشل ورفض السلطان شروط إيطاليا وصم على استرداد طرابلس وبنى غازى وعدم عقد أى صلح إلا فى حالة جلاء الإيطاليين عن البلاد وقد دعم موقفه هذا المجاهدين داخل ليبيا الذين رفضوا

عقد أى صلح مع المحتل وعبروا عن ذلك فى رسالة السيد أحمد اشرىف السنوسى إلى أنور بك والتى حملها عدد كبير من شيوخ السنوسية إلى درنة ، كما أرسل الشيخ سليمان البارونى زعيم المقاومة الليبية فى طرابلس الغرب رسالة إلى مجلس النواب العثمانى يعارض فيها باسمه واسم اخوانه كل صلح مع ايطاليا لا يتضمن جلاء قواتها عن البلاد .

وعادت الحكومة الايطالية إلى أسلوب التهديد مرة أخرى وأعلنت عن عزمها للقيام بعمليات حربية فى الادرياتىكى وقصفت الساحل الألبانى بالفعل وأثارت بذلك قلق النمسا وألمانيا، ورأت دولتى الوفاق الثلاثى أنه من الأفضل ممارسة الضغوط على الجانب العثمانى من جديد وقدمتا النصح لايطاليا بتركيز جهودها فى طرابلس ذاتها والابتعاد عن الادرياتىكى وكانت رجعة نظر النمسا قائمة على أنه كالم فقدت ايطاليا طاقة أكبر فى ليبيا كلما صفت طاقتها فى الادرياتىكى وبذلك يصبح الموقف فى صالح النمسا .

وقد وقع عبء العمل الدبلوماسى هذه المرة على حكومتى النمسا وألمانيا وفتحتا باب الحوار مع الدولة العثمانية فى محاولة للتوصل إلى معاهدة سلام مع ايطاليا تكون فى صيغة محترمة يقبلها الطرفان، وكان رد العثمانيين هو رفض التنازل عن أرض اسلامية يسكنها مسلمون وخاصة السنوسيون حيث اعتبر السلطان العثمانى أن انتزاع طابلس وبنى غازى فيه قضاء على العزة والكرامة العثمانية فى العالم الاسلامى، وبرغم ذلك رأت الدول العظمى وعلى رأسها فرنسا أن القضية الآن هى البحث عن صيغة محترمة لمعاهدة سلام تحفظ ماء وجه السلطان العثمانى أمام العالم . وأمام اصرار العثمانيين على عدم التخلى عن طرابلس وبنى غازى لجأت الحكومة الايطالية إلى أسلوب جديد لاستفزازهم وذلك بتكليف عمليات التفتيش البحرى للسفن العثمانية ولسفن الدول المحايدة فى البحر المتوسط لمنع دخول الأسلحة والذخائر الحربية إلى طرابلس بطريق البحر، وفى ١٦ يناير ١٩١٢ قامت بالقاء القبض على ٢٩ مسافر عثمانى كانوا على ظهر السفينة الفرنسية Manouba برغم أنهم كانوا يحملون تصاريح مغادرة من هيئة الصليب الأحمر الدولية، وبررت هذا العمل بأنها تمارس حقها القانونى

فى وقت الحرب وأنها تشك فى أن هؤلاء الأتراك سىنضمون إلى المجاهدين اللیبیین . وقد كان لهذه التصرفات الاستفزازية أثرها فى علاقات إيطاليا بالدول الأوروبية العظمى وبتجارئها فى البحر المتوسط خاصة إنجلترا وفرنسا بالإضافة إلى الدولة العثمانية ، وقد أثارت حادثة السفينة Manouba الرأى العام الفرنسى وصممت الحكومة الفرنسية على إحالة الأمر إلى محكمة العدل الدولية فى لاهاى برغم تعهد الحكومة الإيطالية بعدم تكرار هذا الأمر مرة أخرى . وقد صدرت تصرفات استفزازية أخرى من الحكومة الإيطالية بعد أيام قلائل من الحادث الأول حينما استوقف طوربيد إيطالى سفينة البريد النظامية الفرنسية Carthage تجاه شاطئ سردينيا فى ١٨ يناير ١٩١٢ وأنذرها بالنسليم حيث كان الشك فى وجود أسلحة حربية وذخيرة حربية على متنها ، وقد أزعج هذا التصرف فرنسا وفرضت على الحكومة الإيطالية دفع تعويض وقدره ٥٠ ألف فرنك . وقد استاءت الحكومة الانجليزية أيضاً من هذه التصرفات الإيطالية وكان أخطر ما تخشاه هو سيطرة إيطاليا على طرق المواصلات فى البحر المتوسط .

وقد كان للضغوط الدولية وللصرفات الإيطالية أثرها فى ميل العثمانيين نحو التفكير فى السلام ومحاولة البحث عن حل للأزمة الليبية ونلمس ذلك من المراسلات الدبلوماسية التى أوردتها الوثائق الفرنسية والتى تخص الفترة من أواخر عام ١٩١١ وأوائل عام ١٩١٢ ، فقد ورد ذكر عدد من المشروعات العثمانية منها المشروع الذى تقدم به غازى مختار باشا المرشح للصدارة العظمى والذى اقترح فيه التنازل عن طرابلس الغرب لتونس وعن بنى غازى لمصر ، ولكن لم يحظ مشروعه بالقبول ، ثم تقدم الوزير محمد شوكت بمشروع آخر يقضى بتقسيم ليبيا إلى قسمين :

طرابلس وتمنح للإيطاليين وبرقة وتظل تحت السيادة العثمانية بما فيها الكفرة ولكن اعترض على ذلك القرثق الذى يرفض التنازل عن شبر واحد من أرض ليبيا للكفرة . ثم برز اقتراح ثالث بترك الساحل الليبى للإيطاليين على أن يحتفظ العثمانيون بالدواخل مع تخصيص منفذ لهم فى بنى غازى للاتصال بالكفرة ، ثم اقترح سعيد باشا الصدر الأعظم إعلان استقلال طرابلس وبنى

غازى تحت السيادة العثمانية الاسمية مع وجود ادارة عسكرية ومدنية ايدالية، أما المشروع الأخير فكان يرى امكانية التنازل عن الساحل الليبى للسفوسى مع الاحتفاظ بالسيادة الروحية للسلطان العثمانى .

وبعد مناقشات طويلة لم يتم التوصل إلى صيغة سلام نهائية ويستدل من هذه المشروعات على رغبة الجانب العثمانى فى البحث عن حلول بديلة تجنبه تسليم الساحل الليبى لاطاليا ، ويرغم ذلك شعرت حكومات الدول الأوروبية بتقدم فى الموقف وأعلنت فرنسا فى مراسلاتها أن الجليد العثانى بدأ فى الذوبان وأن ممارسة المزيد من الضغوط على العثمانيين سيؤدى إلى نتائج طيبة فى نفس الوقت أخذت فرنسا على عاتقها توجيه النصيح إلى الحكومة الايطالية بضرورة توجيه ضربة حاسمة وسريعة إلى العثمانيين تجبرهم على التسليم وانهاء حالة الحرب بين الطرفين، وذكرتها بما قامت به فى الجزائر عام ١٨٣٧ حينما استخدمت أسلوب الوحشية والعنف وأجبرت الأهالى على الخضوع.

قد ظهر جلياً فى المراسلات الدبلوماسية الخاصة بهذه الفترة تكرار الضغط الفرنسى على ايطاليا للقيام بالضربة السريعة الجريئة لانهاء الأزمة، وقد بلغ عدد المراسلات الفرنسية التى ركزت على هذه الفكرة ثلاثة عشرة مراسلة خلال شهرى يناير وفبراير ١٩١٢ مما يعد دليلاً قوياً على الدور الفرنسى البارز فى الموقف الدولى المتحيز لاطاليا .

وبالفعل اقتنعت الحكومة الايطالية بالفكرة الفرنسية وقررت القيام بعمل جريء وحاسم وذلك بفتح جبهة جديدة أمام العثمانيين فى شرق البحر الأبيض المتوسط، وكانت البداية توجيه بعض الضربات البحرية لعدد من السفن العثمانية واغراقها فى ميناء بيروت فى شهر ابريل ١٩١٢، ولما احتج سعيد باشا لدى المجتمع الدولى لم يجد أذاناً صاغية حيث كانت ايطاليا قد حصلت على الموافقة الدولية على هذا العمل الجريء ولقيت التأييد الكافى، ثم واصلت العمل واتجهت إلى جنوب بحرايجه، ووجه أسطولها ضربات إليه وابتعدت عن سواحل البانيا فى الادرياتيكي حيث تعهد بعدم المساس بها رعاية للنمسا، ثم اتجه الأسطول إلى جز ساموس ورودس وأطلق مدافعه عليها ثم هاجم مداخل الدردنيل ثم اتجه

صوب جزر الدوديكانيز واحتل أكثر من عشرة جزر فيها وخلقت إيطاليا بذلك مشكلة خطيرة أمام العثمانيين وهي « المشكلة الإيجية » ، حيث أعلن السكان عن رغبتهم في الخلاص من الحكم العثماني وطالبوا بالاستقلال، ولم يكن أمام العثمانيين سوى سحب قواتهم من ليبيا للتفرغ لهذه المشكلة الجديدة وتم التوقيع على معاهدة السلام في لوزان في ١٨ أكتوبر ١٩١٢ وكان من بين بنودها إخلاء الجزر التي احتلها الإيطاليون والعفو عن سكانها بعد إخلاء العثمانيين لليبيا وتنازلهم عن طرابلس الغرب وبرقة لايطاليا. ورغم أن العثمانيين أتموا الجلاء عن ليبيا إلا أن إيطاليا ماطلت في الجلاء عن الجزر وشكلت تهديداً لأمن منطقة البحر الأبيض المتوسط ولم تجلو عنهم إلا بعد الحرب العالمية الثانية وقد سارعت الدول العظمى وعلى رأسها روسيا وفرنسا وانجلترا بالاعتراف رسمياً بالوجود الإيطالي في ليبيا ثم أعقبهم المانيا والنمسا اللتين دعمتها موقفهما باتفاق سرى مع إيطاليا بالتنسيق بين عمليات الاساطيل البحرية للدول الثلاث في البحر المتوسط في حالة تعرضها للخطر.

وعلى ذلك نرى أن ما يمكن أن نتوصل إليه من هذا العرض أن الموقف الدولي في أعقاب الاحتلال الإيطالي لطرابلس الغرب وبنى غازي تميز بالتحي للجانب الإيطالي على حساب الجانب العثماني، وأن الضغوط الدولية التي مارستها الدول الأوروبية العظمى على الدولة العثمانية كانت استجابة للمطالب الإيطالية التي حرصت في جميع الأحوال على سرعة انهاد الحرب الليبية حتى لا تعطى الفرصة للمقاومة الليبية للقيام بدورها كاملاً وتخلق عقبات أمام المحتل. ونستدل من هذا البحث أيضاً أن الجبهات القتالية العديدة التي خلقها الإيطاليون أمام العثمانيين كانت تتم اعتماداً على هذا الموقف المتحيز، وأن الحسم النهائي للأزمة الليبية بفتح جبهة جديدة أمام الدولة العثمانية في شرق البحر المتوسط تم بعد الحصول على موافقة الدول الأوروبية العظمى مما يؤكد هذا الاتجاه، ونخلص من هذا إلى أن هذا الموقف المتحيز قام بدور لا يمكن التقليل من أهميته في جلاء العثمانيين عن ليبيا .

الحركة الوطنية الليبية :

استطاعت القوات الإيطالية احتلال طرابلس وطبرق ودرنة وبنى غازي وخرجت الدولة العثمانية من ليبيا وصارت السنوسية هي المسئولة عن الدفاع عن البلاد. والسنوسية دعوة إسلامية إصلاحية تدعو الناس إلى العودة بالرسالة إلى أصوله الصحيحة زمن السلف الصالح، وتنسب هذه الدعوة إلى السيد محمد بن علي السنوسي الكبير الذي بدأ دعوته في الحجاز حيث أسس زاويته الأولى ١٨٣٧، ثم غادر الحجاز في ١٨٤٠ إلى مصر ثم وصل إلى بنى غازي، وفي ١٨٤٣ أنشأ الزاوية الزاوية البيضاء في الجبل الأخضر ثم مركزه إلى الجغبوب. وأقام مركزا كبيرا له ولأتباعه ومريديه، أنشأ فيها مدرسة دينية كبيرة. وعند وفاة السنوسي الكبير في ١٨٥٩ كانت السنوسية قد استقرت في برقة ووادي طرابلس وخلفه في الدعوة ابنه الأكبر السيد المهدي (١٨٥٩ - ١٩٠٢)، وقد نقل مركز السنوسية من الجغبوب إلى واحة الكفرة، وفي عهده بلغت السنوسية الذروة في التوسع والانتشار. وكان الخليفة الثاني هو السيد أحمد الشريف (١٩٠٢ - ١٩١٨) وهو ابن شقيق المهدي وهو الذي قاد الليبيين في جهادهم ضد الإيطاليين.

دارت عدة معارك في برقة بين قوات الاحتلال الإيطالي والليبيين بزعامة السنوسيين، ولكن لم يستطع الإيطاليون السيطرة على المناطق الداخلية، وعند إشعال الحرب العالمية الأولى في ١٩١٤ انضمت إيطاليا إلى الحلفاء أدى ذلك إلى أن تقم بريطانيا بمنع وصول الامدادات إلى المجاهدين الليبيين عن طريق مصر مراعاة لحليفها، وقام السيد أحمد الشريف بتشجيع من الأتراك والألمان بهجوم على حدود مصر الغربية وعلى الواحات المصرية بالصحراء الغربية، ولكنهم قرروا الانسحاب والعودة من جديد إلى ليبيا بعد أن فشلوا في الدخول إلى مصر.

جرت اتصالات بين السنوسيين والإيطاليين والانجليز بعد إنتهاء الحرب لعقد هدنة بين الطرفين وتم ذلك في اتفاقية الرجعة في ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠، وبموجبها قسمت برقة إلى قسمين شمالي يخضع للسيادة الإيطالية وجنوبي

ويضم الجغبوب والكفرة وبعض الواحات الأخرى التي امتد إليها نشاط السنوسيين، ويكون إدارة مستقلة هي (الإمارة السنوسية) . وتمتع السيد محمد إدريس بلقب أمير على أن يكون اللقب وراثياً وتكون إجدابية عاصمة الإمارة السنوسية وأن يقوم الأمير بتسريح الوحدات العسكرية التابعة له في خلال ثمانية شهور. أما طرابلس فقد أعلن الزعماء العرب فيها الاستقلال وقيام حكومة وطنية. وفي نوفمبر ١٩٢٠ قرر زعماء طرابلس توحيد الجهاد في برقة وطرابلس توحيد الزعامة في البلاد بانتخاب أمير مسلم يجمع بين السلطتين الدينية والمدنية للوقوف في وجه الإيطاليين صفاً واحداً، ووقع الاختيار على السيد محمد إدريس السنوسي أميراً لطرابلس وبرقة .

وعندما وصل الفاشيون إلى الحكم في إيطاليا في أكتوبر ١٩٢٢ بدأت مرحلة أخرى من الحرب بين ليبيا وإيطاليا في أكتوبر ١٩٢٢ بدأت مرحلة أخرى من الحرب بين ليبيا وإيطاليا فقد شن الإيطاليون حرباً برية وجوية وبحرية على موانئ ومدن طرابلس، واضطر الأمير السنوسي للانسحاب إلى مصر تاركاً أمر قيادة حركة الكفاح في برقة للسيد عمر المختار ، وسقطت مدن طرابلس الواحدة بعد الأخرى في يد الإيطاليين . وأعقب ذلك إعلان الإيطاليين إلغاء جميع الاتفاقات التي سبق أن أقرتها الحكومة الإيطالية مع السنوسيين ، وتركز اهتمامهم على منع الامدادات والنجدات من مصر إلى المجاهدين في برقة . وجرت في هذه الفترة المفاوضات بين الإيطاليين والحكومة المصرية رأس الجانب المصري اسماعيل صدقي باشا، وتم الاتفاق في ٢٠ ديسمبر ١٩٢٥ على ترك واحة جغبوب للإيطاليين في مقابل تنازل إيطاليا عن السلوم لمصر. وكان هذا الاتفاق الذي بموجبه أصبحت إيطاليا تبسط نفوذها على مراكز السنوسيين في جغبوب مخيباً لآمال السنوسيين .

وشهدت الفترة التالية حتى عام ١٩٢٩ محاولات مستميتة من الإيطاليين لاختضاع ليبيا نهائياً لحكمهم واستخدموا وسائل العنف وقامت طائراتهم بضرب الأهالي من الجور. وفي ١٩٣٠ صادرت السلطة الإيطالية جميع الأسلحة التي كانت مع المجاهدين وأنشأت المحاكم العسكرية لمحاكمة كل من يشارك في أي

عمل ضد إيطاليا وواصلت استخدام وسائل العنف . وفي ١٩٣١ وقع السيد عمر المختار أسيراً في يد الجنود الإيطاليين وأرسل إلى بنى غازى حيث أجريت له محاكمة صورية حكم عليه بعدها بالإعدام ونفذ فيه في ١٦ سبتمبر ١٩٣١ ، ووضعت إيطاليا نظاماً لحكم ليبيا باعتبارها جزءاً من الامبراطورية الإيطالية .

وعند إعلان الحرب العالمية الثانية دخلت إيطاليا الحرب ضد الحلفاء، ووجد الليبيون المهاجرون إلى مصر الفرصة سانحة لبداية صفحة جديدة من الكفاح في سبيل تحرير بلادهم . وتقدم السيد ادريس السنوسى إلى الحلفاء معلناً استعداداه لتقديم العون لهم وتألفت بالفعل فرق عربية ليبية من متطوعى برقة طرابلس وأمدتهم انجلترا بالذخيرة والمؤن وبعض الضباط ، وفي ديسمبر ١٩٤٢ خرج الحلفاء ظافرين من موقعة العلمين وطاردوا قلول المحور غرباً وثبت أقدام الانجليز في ليبيا وبدأوا فى اقامة حكومة مدنية مشتركة مع أبناء البلاد بعد خروج الإيطاليين من ليبيا . أقيمت فى ليبيا ثلاث ادارات عسكرية؛ فتولت الإدارة العسكرية البريطانية ادارة اقليمى برقة وطرابلس بينما تولت الإدارة العسكرية الفرنسية إدارة اقليم فزان .

ظهر الاختلاف واضحاً بين الدول المنتصرة فى الحرب بشأن مصير ليبيا ، فراودت البعض فكرة تقسيم البلاد ولكن عارضت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الفكرة وفصلاً وضع البلاد بأقسامها تحت رعاية الأمم المتحدة . وفى ٢١ نوفمبر ١٩٤٥ قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تصبح ليبيا الموحدة (برقة وطرابلس وفزان) دولة مستقلة ذات سيادة وأن يعلن هذا الاستقلال فى مدة أقصاها عام ١٩٥١ . وقد عينت الأمم المتحدة لجنة على رأسها الدكتور بيلت (Pelt) الهولندى لتهيئة البلاد لمرحلة الاستقلال، وتقرر انشاء مجلس فيدرالى للنواب يتكون من ٥٥ عضواً من طرابلس و١٥ من برقة و٥ من فزان ومجلس للشيوخ من ٢٤ عضواً لكل قسم من أقسام البلاد وثمانية شيوخ يعي الملك نصفهم بجانب المجالس المحلية . وكان الأمير ادريس السنوسى قد عاد إلى بلاده فى نوفمبر ١٩٤٣ بعد أن ظل بعيداً فى مصر نحو ٢١ سنة . وفى

١٩٤٩ أعلن نفسه أميراً على برقة، وفي العام التالي اجتمعت جمعية تأسيسية تمثل أقسام ليبيا الثلاثة وقررت إعلان الأمير إدريس ملكاً على المملكة الليبية المتحدة .

وقد انضمت ليبيا إلى جامعة الدول العربية في عام ١٩٥٣ أى قبل قبولها في الأمم المتحدة بثلاث سنوات . وفي نفس العام عقدت ليبيا مع بريطانيا معاهدة تحالف تقوم بريطانيا بمقتضاها بإعانة البلاد مالياً لمدة عشرين عاماً مقابل بعض المزايا الاستراتيجية البرية والبحرية . وكذلك ارتبطت ليبيا بالولايات المتحدة باتفاق مالى واستراتيجى بمقتضاه احتفظت الولايات المتحدة بمطارها الحربى هويلس (Wheelus) على مسافة بضعة أميال من طرابلس . وقد تعهدت الولايات المتحدة بأن تدفع إلى ليبيا نحو أربعة ملايين دولار سنوياً لمدة سبع سنوات بجانب ما تقدمه لها من اعانات اقتصادية واجتماعية أخرى .

وبرغم ذلك واصلت الحركة الوطنية الليبية نضالها ضد هذا الاستقلال الشكلى وضد الاتفاقات المالية والعسكرية التى ربطت ليبيا بالدول الاستعمارية الكبرى . وعندما وقع العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ هب الشعب الليبى ضد القواعد العسكرية على أرضه ، وبعد وقوع عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ تحرك الشعب الليبى ضد المؤامرة وطالب بإلغاء القواعد ووقف ضخ البترول ، وانتشرت أعمال عنف واسعة النطاق ضد نظام الحكم القائم بوصفه ركيزة للوجود الاستعمارى وبوصفه نظاماً مطلقاً استبدادياً . وفى سبتمبر ١٩٦٩ قامت ثورة الفاتح بقيادة العقيد معمر القذافى وأعلنت قيام الجمهورية العربية الليبية وطالبت الولايات المتحدة بإخلاء قاعدة هويلس ورضخت أمام التيار القومى المتحرر وبذلك تخلصت البلاد من السيطرة الأجنبية ومن النظام الرجعى السائد.

المغرب

- الأطماع الأوروبية في المغرب .
- الحماية الفرنسية على المغرب .
- الحركة الوطنية المغربية .

الفصل الرابع المغرب

الأطماع الأوروبية في المغرب :

للمغرب أو مراكش كما كانت تسمى - علاقات مع أوروبا ترجع إلى أقدم العصور. ومن المحتمل أن يكون سكان المغرب الأوائل - أجداد البربر الحاليين - قد هاجروا إليها من جنوب أوروبا . ولكن هذا لا يضعف احتمال مجئ هؤلاء من مصر أو الصحراء. وقد استقر الفينيقيون على سواحل المغرب في القرن الثاني عشر قبل الميلاد. ثم جاء القرطاجيون وأسسوا لهم مستعمرات على الساحل أيضاً. ومن هذه المستعمرات مدن طنجة " Tingis " سبتة " Septem " ، ومليلية وسالي والعرائش. وتدمير قرطاجنة على يد الرومان لم يغير من الوضع إلا قليلاً في المغرب. فمراكش الرومانية لم تكن تمثل سوى جزءاً بسيطاً من المغرب اليوم على سواحل الأطلنطي والبحر المتوسط. أما الأجزاء الداخلية فقد تركها الرومان - كما كانت دائماً من قبل - في يد البربر، سكان البلاد الأصليين. وبعد انهيار الحكم الروماني جاء الواندال من أسبانيا عام ٤٢٩ م. واحتلوا طنجة، ثم جاء البيزنطيون في القرن السادس وحطموا الواندال واستولوا على طنجة وسبتة .

أما العرب، فقد ظهوروا في مراكش في نهاية القرن السابع الميلادي، حينما وصلت جنود عقبة بن نافع ، مؤسس القيروان ، إلى البلاد عام ٦٨٢ م. ويود البعض أن يعتبر تاريخ الامبراطورية المراكشية يبدأ بمجئ ادريس - حفيد الحسن بن علي بن أبي طالب - فاراً من وجه الهادي عام ٧٨٨ م. فقد تمكن ادريس وابنه معتمدين على نسبهما الشريف إلى حد كبير من توحيد البربر في مملكة استمرت حتى قضى عليها الفاطميون . ولكن سرعان ما خرجت البلاد إلى قبضة خلفاء الأندلس. وبينما كانت حالة العرب تزداد حرجاً في الأندلس، كانت الأمور تجري في مراكش مهينة لقيام أول دولة مستقلة في البلاد بعد التوسع الفاطمي. فقد ظهر هناك يوسف بن تاشفين (١٠٦١) مؤسس دولة المرابطين وهي دولة بربرية مسلمة، ومؤسس مدينة مراكش أيضاً. ولذا فهذه البلاد تدين باسمها ، مراكش ، إلى هذا الرجل الذي امتد نفوذه أيضاً إلى شبه جزيرة الأندلس .

وبعد هذه الأسيرة تعاقبت على البلاد أسرات حاكمة حكمت كل منها ردحا من الزمن. فقامت دولة الموحدين (١١٤٩). وقد امتد نفذ هذه الأسيرة أبعداً في وقت إلى أسبانيا. وفيما بين سنتي ١٢١٧، ١٢٦٩ حل مكانهم المرينيون. وفي أواخر عهد هذه الدولة بدأ البرتغاليون يوجهون نشاطهم نحو أفريقيا وهم في طريقهم لكشف الطريق الجديد للهند. وبدأت سواحل مراكش تسقط في أيديهم تباعاً. واستولوا على ساحل السوس على الأطلنطي كما احتلوا أغادير وأسسوا الدار البيضاء. وفي هذه الأثناء قامت ثورات داخلية في مراكش في غمارها قامت الدولة السعدية (١٥٢٤) التي استطاعت تخلص معظم السواحل من البرتغاليين، معتمدة إلى حد كبير على تكتل العناصر الوطنية حولها ضد الغاصب المختل.

وانتهى حكم الأسيرة السعدية لتقوم مكانها الأسيرة العلوية (١٦٤٩) وهي الأسيرة الحاكمة بالمغرب حتى اليوم. وينتمي العلويون إلى العرب الأشراف الذين وفدوا إلى المغرب أول الأمر. وفي هذه الأسيرة ظهر ملوك عظام جعلوا للمغرب مكانتها بين الدول الأوروبية. وأعلنوها امبراطورية شريفة اعترف بها لهم ملوك أوروبا، ودخلوا في علاقات دبلوماسية مع معظم الدول الأوروبية. وعلى مر الأيام أخذت هذه العلاقة تنمو وتتسع مكونة في نفس الوقت مشاكل بين هذه الدول ومراكش من ناحية، وبينها وبين البعض من ناحية أخرى.

وبحكم موقعها من البحر المتوسط، كان على المغرب أن تؤثر على التيارات السياسية والتجارية في حوض ذلك البحر، سيما منذ جاء العرب واستقروا على سواحل أفريقيا الشمالية. ولقد ظلت مراكش قوية طالما كانت في تجاوب مع العالم الإسلامي وأحداثه بوجه خاص وعلى العلاقات بالعالم الخارجي بوجه عام. فلما نحت نحو العزلة والانطواء انتابها الضعف. ولكن مؤرخي الاستعمار يحلو لهم مهاجمة العرب إبان قوتهم وادانة الإسلام والفتح العربي بفصل قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا وإعاقة العلاقات التجارية بينها. أما فرض الحماية الفرنسية على المغرب، فهذا في نظر هؤلاء إنما أعاد للبحر المتوسط قيمته القديمة ووسع رقعة العالم الحديث.

وتكتل أوروبا في الصليبيات ضد مسلمي الشرق، والتفاف أسبانيا الكاثوليكية المتعصبة حول قادتها وملوكها لطرد العرب من الأندلس ثم قيام البرتغاليين باحتلال المواقع على السواحل المركشية، هذا الأحداث بلا شك قد أثارت

بدورها النعرة الدينية والعنصرية في نفوس مسلمي المغرب وشمال أفريقيا. فقاموا يدعون إلى « الجهاد » في البحر والبر، وهذا ما يسميه الأوروبيون بالقرصنة. وقد كانت سواحل مراكش مراكز لتجمعات هؤلاء المجاهدين. وكان لهم أسطول عظيم توازره الحكومة أحياناً، كما كانت سفنهم مبنية على أحدث طراز العصر. وقد بلغت قوتهم أوجها في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر. وكانت بعض الدول الأوروبية تدفع لهؤلاء المجاهدين إتاوات سنوية واستمر ذلك حتى القرن التاسع عشر .

وكما تأثرت مراكش بموقعها وأثرت بالتالي على تلك المنطقة، فقد تأثرت أيضاً بطبيعة تكوينها . فالجبال تشغل الحيز الأكبر منها وهذا يجعل من الصعب عليها الاتصال بباقي أفريقيا كما يجعل الاتصال غير ميسور في الداخل. ولهذا السبب في الغالب تحتفظ مراكش بمميزات خاصة. ولعل هذا أيضاً ما ساعدها على الإفلات من الغزو التركي وحفظ استقلالها قروناً عديدة وإبقائها في معزل عن العالم الخارجي. فمراكش ولو أنها تتحد مع جاراتها في شمال أفريقيا في اللغة والدين والأصل ، إلا أنها تختلف عنها اختلافاً ملحوظاً . فهي أشد منها حرصاً على تقاليدها وعاداتها. وكان لاستقرار الفرنسيين في شمال أفريقيا في النصف الأول من القرن العشرين أثراً في اتساع شقة هذا الخلاف. ومع أن اتصال مراكش بأوروبا استمر بدرجات متفاوتة وخاصة بأسبانيا وفرنسا، فقد كانت مراكش أقل البلاد العربية تأثراً بالمدنية الأوروبية وأشدها حرصاً على تراث الماضي. يقول السلاوي - أحد علماء المغرب وقد عاش في النصف الثاني من القرن الماضي وأوائل القرن الحالي : « إن أهل المغرب أقل الأمم اختلاطاً بهم - أي بالأوروبيين - فهم أرخص الناس أسعاراً وأرفقهم معاشاً ، وأبعدهم زياً وعادة عن هؤلاء الفرنج ، » .

وسلاطين المغرب قد عملوا من جانبهم على عزل بلادهم عن العالم الخارجي واتخذوا من ذلك سياسة تقليدية لهم. ومع أن المغرب تمتاز بواجهة بحرية على البحر المتوسط وأخرى على المحيط الأطلسي ، فإن المغاربة لم يهتموا كثيراً بالبحر والتجارة الخارجية. فالتجارة البحرية كانت في أيدي الأوروبيين. ولم يكن المخزن - أي الحكومة المغربية - ليصرف من دخله لإصلاح الموانئ إلا نادراً . وفيما عدا ثغرى سبتة ومليلية الأسبانيون لم يكن في

مراكش موانئ بالمعنى المفهوم . صحيح كانت موانئ طنجة والعرائش ورباط والدار البيضاء ومازاجان وصافى وموجادور مفتوحة للأوروبيين ، ولكنها لم تكن صالحة تماماً . وسياسة العزلة هذه والابتعاد عن البحر بالتالى قد تفسر تسمية وزير الخارجية المغربى بوزير البحر، وربط المسائل البحرية بالأجانب .

وقد كان لابد أن يحدث للمغرب مثلما حدث لبلاد الشرق العربى من جراء عزلتها وتخلفها عن ركب الحضارة والمدنية . كانت البلاد حتى الاحتلال الفرنسى - لاتزال مغلقة أبوابها دون العالم الخارجى وهى تغط فى جهالة العصور الوسطى . وكان المغاربة على جهل تام بالخطوات السريعة التى كانت تخطوها أوروبا نحو التقدم فى كل الميادين . ونغود للسلاوى ليقدم لنا مثلاً لتقدم أوروبا فى الفنون الحربية وتأخ المغرب فيقول : « إنهم صاروا من القوة والاستعداد فى أنواع الآلات الحربية إلى حيث صارت آلاتنا عندهم هى والخطب سواء بسواء . والدليل على ذلك أنهم يبيعوننا أنواعاً من الآلات الحربية نقضى العجب من جودتها واتقانها، ومع ذلك فينقل لنا عنهم أنهم لا يبيعوننا منها إلا ما انعدمت فائدته عندهم لكونهم ترقوا عنها إلى ما هو أجود منها واستنبطوا ما هو أتقن وأنفع ، . وهكذا ، بعد أن كانت المغرب فى وقت ما امبراطورية قوية أخذت تضعف حتى لم تعد فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر سوى امبراطورية تتداعى تستند فى بقائها على قوة وشخصية السلطان المغربى إلى حد كبير .

وعزلة المغرب التقليدية وحرص المغاربة على تقاليدهم وتراث ماضيهم، وتعصبهم لقوميتهم العربية الإسلامية - هذا التعصب الذى أورثهم إياه بالتالى تعصب أسبانيا الكاثوليكية واعتداءات الأسبان والبرتغاليين على الأراضى المغربية - كل ذلك قد جعلهم يكرهون كل ما هو أجنبى . وكان لفظ أوروبى يقترب دائماً فى أذهان المغاربة بصفة الكفر . ولذلك كانت البلاد شبه مقفلة فى وجه الأوروبيين . ومع ذلك وجد الأجانب فى المغرب منذ قرون عدة . فالمغرب - مثل معظم البلاد الشرقية - كانت محط أنظار طالبي الشهرة والمغامرة . ومنذ القرن الثالث عشر كان المسيحيون ينخرطون بأعداد كبيرة فى الجيوش الأفريقية، ويتولون بعض المناصب فى الدولة . وكان عواهل المغرب وتونس عادة على علاقات ودية مع البابا الذى كان يبعث برسله إلى فاس . كذلك جاء

المستكشفون إلى مراكش وتوغلوا في البلاد بطرق وحيل مختلفة . مثل Caillé (١٨٢٨) ، Rohlf (١٨٦٢) ، Oscar Lenz (١٨٨٠) . فحتى القرن التاسع عشر كانت المغرب بالنسبة لأوروبا - من الناحية الجغرافية - ، جهة لاتزال مجهولة إلى حد كبير ، . وفي ذلك القرن أيضاً زاد نشاط البعثات الدينية التبشيرية هناك وذلك بتشجيع من حكومتها .

وكان يحدث أحياناً أن يستقر بعض التجار الأوروبيين في الموانئ بتشجيع السلاطين ، الذين كانوا يودون تنمية التجارة المراكشية ، وذلك بمقتضى شروط أمان وسلام . وبذا بدأت الدول في إرسال ممثليها إلى المغرب . وكانت فرنسا أول من عينت لها قنصلاً هناك (١٥٧٧) . ثم تبعها إنجلترا بعد قرن من الزمان . هؤلاء القناصل لم تكن لهم من المكانة مثلما صارت لهم في القرن التاسع عشر . كان السلطان المغربي ينظر لقناصل الدول نظرة احتقار ويعتبر هداياهم نوعاً من الجزية . وكانت المعاهدات مع الدول تنص أحياناً على تقديم ، الجزية ، . وتوافق الولايات المتحدة مثلاً في اتفاقياتها مع المغرب في أواخر القرن الثامن عشر على تقديم ، الهدايا المعتادة ، للسلطان نقداً أو عيناً على شكل سفن حربية ومؤن بحرية . وكان القناصل يتخذون لهم الموانئ مقراً ، حيث يقيم رعايا دولهم في جاليات في ، الفندق ، لا يجر أحد منهم على التوغل داخل البلاد .

ومركز الأجانب في البلاد عموماً قد تغير تغييراً تاماً في القرن التاسع عشر . وقد ساعد ذلك إلى حد كبير على اضعاف البلاد وفقدان الحكومة المغربية الكثير من مقومات السيادة في أراضيها . فنفوذ الأجانب قد قوى في شمال أفريقيا عامة نتيجة للشعور بالهزيمة الذي اجتاح مسلمي حوض البحر المتوسط ، وبعد أن تلاشت ثقة الشرق والمسلمين بقوتهم ومغالاتهم في هذه الثقة ، حينما انتصر الفرنسيون على المماليك والأتراك ، وحينما شاهد المسلمون نمو القوة البحرية الانجليزية ثم الفرنسية . وإذا كان لدى مراكش المستقلة بقية من ثقة في قوتها . بعد مجاورة الفرنسيين لحدودها باحتلالهم الجزائر (١٨٣٠) ، فقد تلاشت هذه الثقة نهائياً بعد موقعة ايسلي مع الفرنسيين (١٨٤٤) ومعارك تطوان مع الأسبان (١٨٥٩) . وارتفع مركز الأوروبيين السياسي والاجتماعي في البلاد ولم يعودوا يلاقون ما كانوا يلاقونه من عنف واحتقار . وقوى التدخل الأوروبي الاقتصادي وزاد نفوذ الدول . بمعنى آخر تغير موقف الأجانب في البلاد وصار عملهم

الجديد حماية أنفسهم من القوانين الإسلامية الشرقية وكسب امتيازات جديدة .
وحصلوا فعلاً على الكثير منها ، بعضها خولتها لهم المعاهدات والاتفاقات ،
والأخرى اكتسبوها مع مرور الزمن ، منتهزين فرصة ضعف الأداة الحكومية
وهرمها ، حتى صار الأجنبي في المغرب يتمتع بامتيازات ما كان ليحلم بها في
وطنه .

وأول أهم الحقوق والامتيازات الجمة التي تمتع بها الأجانب في مراكش هو
حق الاتجار . وكان هذا الحق ذريعة لاكتساب حقوق أخرى نتيجة له ، كحق
الاقامة والتنقل وعدم تفتيش المسكن إلا بعد الحصول على إذن من القنصل
التابع له الأجنبي . وصار للأجانب أيضاً امتياز مالي . فلم يعد يسرى عليهم من
الضرائب العامة مثلما يسرى على الوطنيين ، ولكن يحدد المخزن ما يدفعه
الأجانب من رسوم جمركية بنسبة مئوية غير قابلة للزيادة . كذلك كان لهم
امتياز قضائي . وهذا الامتياز كان يخرج الأجنبي والمغربي أحياناً من نطاق
اختصاص القضاء المحلي إلى القنصل الأجنبي أو مجلس القناصل . وكان
للقنصل الأجنبي أن يطبق قوانين بلاده بصفة عامة فيما يعرض عليه من
قضايا ، كما كان له تفسير قوانين بلاده كيفما شاء . كذلك كان للممثلين والتجار
الأجانب حق اتخاذ موظفين ووكلاء ووسطاء لهم من الوطنيين ، ومنحهم
الحمايات من أجل ذلك . وبذلك لم تعد الحمايات مقصورة على الأجانب ، بل
امتدت وشملت المغاربة أيضاً وصارت تميز مواطناً على آخر لمجرد أنه ملحق
بخدمة أجنبي وأصبح المغربي صاحب الحماية يخرج عن سلطة قانون بلاده
مع محافظته على جنسيته المغربية وتمتعه بها .

وقد عمل الأجانب في المغرب - باسم المدنية وادخال الإصلاحات الحديثة
في البلاد - على زيادة نفوذهم وبسط سيطرتهم على البلاد . ويرى البعض ،
حتى من الأوروبيين أنفسهم ، أن وجود الأوروبيين في المغرب قد رجع بالبلاد
القهقري وعمل على دفعها سريعاً إلى الهاوية . فيقول والتر هاريس ، وهو صحفي
انجليزي عاش في المغرب فترة طويلة وجال في أرجائها وكان من أصدقاء
السلطان عبد العزيز المقريين ، في الحقيقة إننا بادخالنا المسيحية إلى المغرب
كما هي عليه الآن ... فإننا ندفع بأمة متداعية إلى قبرها بسرعة أكبر ، . ويعلل
ذلك بأنه حيثما تذهب الإرساليات التبشيرية يذهب الخمر معها . ثم أن المغاربة

يخلقون رؤوسهم بالمواسى وهذا أدعى للنظافة وتجنب الأوبئة بينما تعلمهم المدنية الحديثة ارسال شعورهم. ورغم أنه لم يكن يوجد نظام للشرطة فى المغرب بالمعنى المفهوم حتى عام ١٩٠٦ ، فيقول هاريس أن الأمن كان مستتباً فى فاس التى كانت أقل تعرضاً للجرائم من بعض أحياء مدينة لندن. وكان المرء يأمن على نفسه فى الشوارع ليلاً ونهاراً سواء كان مغربياً أم أجنبياً .

اهتمام أوروبا بالمغرب :

وقد بدأ اهتمام أوروبا بهذا القطر الإسلامى يبدو بشكل جديد فى القرن التاسع عشر، قرن الأمبريالىزم الأوروبى . وأول من اهتم بها من الدول قبل أن تصل البلاد إلى حالة من الضعف استدعت تدخل الدول وتنافسهم بالتالى ، هى أسبانيا وفرنسا وانجلترا .

أما أسبانيا، فهى ترى بحكم موقعها أن لها حقوقاً تاريخية فى المغرب. فالأسبان قد امتلكوا مدينة مليلية المراكشية عام ١٤٩٠. وذلك فى غمار نزاعهم مع المراكشيين الذين استقروا فى الأندلس، ذلك النزاع الذى انتهى فى شبه الجزيرة باستيلاء الأسبان على آخر معاقل المغاربة فى أسبانيا عام ١٤٩٢. كذلك كانت مدينة سبتة قد آلت إلى الأسبان عقب هزيمتهم للبرتغال عام ١٦٦٥ ثم طلت بعدئذ فى أيديهم كتذكارات لتلك الهزيمة الساحقة. وقد استمر القتال بين المغاربة والأسبان من أجل مليلية والمواقع الساحلية منذ القرن السادس عشر. وفى هذه الصليبيات كان الأسبان يستميتون فى الدفاع عن مواقعهم، يدفعهم إلى ذلك التعصب الدينى إلى حد كبير، مما جعل للأسبان قدماً راسخة فى البلاد تتمثل فى امتلاكهم لمواقعهم فى سبتة ومليلية واعترفت المغرب لأسبانيا بالمواقع المحتلة فى الأراضى المغربية فى المعاهدة الأسبانية المراكشية (١٧٩٧). كذلك ارتبطت المغرب على أسبانيا بمعاهدات عقدت فى أعوام ١٧٦٧، ١٧٨٠، ١٧٩٩.

وقد تجدد النزاع حول منطقتى مليلية وسبتة عام ١٨٥٩ وأغار القبائل على هذين المينائين. هذه الأحداث دفعت بالأسبان إلى إعلان الحرب على مراكش بعد رفض السلطان مدينة تطوان (يناير ١٨٦٠) . وكان الأسبان يأملون غنماً كبيراً من وراء انتصارهم فى هذه الحرب. ولكن ذلك لم يرض الانجليز

الذين أعلنوا أنهم لا يسمحون بضم ممتلكات أفريقية لأسبانيا. وعلى ذلك يعقد الأسبان مع المغرب معاهدة عام ١٨٦٠ التي يدخل في نطاقها تحديد المنطقة الأسبانية في الأراضي المغربية وهي معاهدة يعتبرها الأسبان هزيمة الفوائد بالنسبة لما تكبدوه من أموال وأرواح .

وفرنسا تهتم جدياً بالمغرب بعد امتلاكها للجزائر عام ١٨٣٠ ، وبعد أن صارت ترتبط معها بحدود مشتركة . وعلاقات فرنسا الدبلوماسية مع المغرب ترجع إلى القرن السادس عشر . وقد عقدت معها ثلاث معاهدات في القرن السابع عشر . وفي مايو عام ١٧٦٧ ، وفي عهد السلطان محمد - أبرمت معاهدة بين المغرب وفرنسا اعترف فيها لأول مرة ورسمياً في تاريخ المغرب بحماية فرنسا لبعض المغاربة ، وذلك عقب ضرب الأسطول الفرنسي لمدينتي سلا والعرائش ، وقد تأكد ذلك الاعتراف مرة أخرى عام ١٨٦٣ في الاتفاقية المعروفة باسم convention Beclar .

وبعد احتلال الفرنسيين للجزائر كان من المتوقع أن يحدث نزاع بين الفرنسيين والمغاربة حول الحدود . فقد أحس السلطان بتهديد الفرنسيين لسلطته استقلال بلاده . واستفحل أمر هذا النزاع حين ساعد السلطان المغربي الأمير عبد القادر الجزائري الذي كان قد هب يقاوم الغزو الفرنسي لبلاده ، وحين وجد زعماء الجزائري الفارون من وجه الفرنسيين في المغرب ملجأ يلجأون إليه وعوناً يمدهم بما يدفعهم على مواصلة الجهاد . وهكذا نشبت معركة إيسلى (١٨٤٤) بين فرنسا ومراكش . وقد أظهرت وأكدت هذه المعركة مدى تفوق الغرب وقوته ومدى تأخر الشرق وضعفه . وبعدها عرف السلطان المغربي أن التخلي عن القضية الجزائرية أجدى له وأسلم . وتعلم المغاربة أيضاً كيف يحترمون جيرانهم الجدد كثيراً وكيف يبغضونهم أكثر .

وكان من اليسير على فرنسا أن تكتسح المغرب بعد معركة إيسلى . وكان بوجو ، القائد الفرنسي ، يود تكملة نصره والزحف إلى فاس . ولكن انجلترا انتابها القلق واتهمت فرنسا بأنها تريد ضم المغرب . وهي لذلك تحذر فرنسا مغبة أي إحتلال دائم للساحل المراكشي . فتكتفى فرنسا بالنصر في إيسلى إلى حين . وتعقد اتفاقية طنجة في ١٠ سبتمبر عام ١٨٤٤ م ثم معاهدة Lalla Marnia في العام التالي وهي مكملة لاتفاقية طنجة وبها تحددت الحدود بين الجزائر ومراكش .

وقد تميز الفرنسيون في مراكش بعلمهم على شئون البلاد أكثر من غيرهم من الأجانب هناك وهذا يرجع إلى شدة اهتمامهم بها . فهم يعرفون تماماً أنها من أجمل بقاع القارة الإفريقية وأقربها مناخاً إلى أوروبا . وهم يدرسون مصادر الثروة بها ويعرفون مدى تفوقها على الجزائر . المناخ والموارد الطبيعية ومساقط المياه وخصوبة الأرض في مساحات أكبر .

أما إنجلترا فقد اهتمت بالمغرب لمصالحها العظيمة في البحر المتوسط . حدث ذلك في القرن التاسع عشر . أما قبل ذلك ، فمنذ استولى الإنجليز على جبل طارق عام ١٧٠٤ في غمار حربهم مع فرنسا لم تكن للمغرب من أهمية بالنسبة لهم سوى في امدادها للحامية الانجليزية على الشاطئ الأسباني المقابل بالمؤن اليومية . كان البحر المتوسط حينئذ مهملًا . وظل كذلك بالنسبة لإنجلترا حتى ظهرت أهميته خلال حروب نابليون وما بعدها . فنابليون في حملته على مصر في صيف عام ١٧٩٨ قد أفلت من رقابة أساطيل إنجلترا - سيدة البحار وقتئذ - رغم كثرة عدد سفن الحملة . عند ذلك تنبهت إنجلترا إلى الخطر الذي تتعرض له مصالحها وممتلكاتها في الشرق باهمال هذه المنطقة الحيوية ، كطريق هام لمواصلاتها مع الشرق .

لذلك تسعى إنجلترا لاحتلال المراكز الاستراتيجية بالبحر المتوسط ولا تهمل تقوية مراكزها التي تمتلكها أيضاً . فتستولي على مالطة في غمار نزاعها مع نابليون وتتمسك بها وترفض الجلاء عنها رغم أحكام معاهدة أميان . وتمشياً مع هذا الاتجاه الجديد أيضاً يسارع دزيريلي إلى شراء أسهم الخديوى اسماعيل في قناة السويس عام ١٨٧٥ . وتتبع إنجلترا هذا العمل باحتلال مصر عام ١٨٨٢ عقب احتلال فرنسا لتونس عام ١٨٨١ وتضمن بذلك لنفسها مركزاً ممتازاً في هذه البقعة الحيوية من حوض البحر المتوسط . كذلك تغتنم إنجلترا فرصة هزيمة تركيا أمام روسيا عام ١٨٧٧ وتطلب احتلال جزيرة قبرص ثمناً لمعاونتها لها في المستقبل . ويتم ذلك عام ١٨٧٨ . لهذا كان من الطبيعي أن يزيد اهتمام إنجلترا بالبحر المتوسط اهتمامها بالمغرب بالتالي .

فبالنسبة لإنجلترا إذن كانت أهمية المغرب تنحصر في موقعها الاستراتيجي فهي تمتلك أهم مركز استراتيجي على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي معاً .

وهي تقع على الطريق من جنوب غربي أوروبا إلى جنوب أفريقيا. واستقار
الإنجليز في جنوب أفريقيا جعلهم يهتمون بالساحل الأطلنطي من المغرب . هذا
فضلاً عن أهمية ذلك الساحل لطريق التجارة فيما وراء البحار عموماً .

من ناحية أخرى أخذت إنجلترا تهتم بمستقبل المغرب بشكل خاص منذ أن
أسروا الفرنسيون على الجزائر عام ١٨٣٠ ، ومنذ أن وطدوا دعائم حكمهم فيها .
فكان على الإنجليز أن يهتموا بسواحل هذه البلاد لاشرافها على مدخل البحر
المتوسط من الناحية الغربية . كانت هناك حقيقة لم تكن تغيب عن ذهن أحد
وقتلذ . فجبل طارق لم يعد له نفس المركز الذي كان له من قبل ، بعد التقدم
الذي طرز على المدافع البعيدة المدى بعد عام ١٨٦٠ ، فالمدافع الكبيرة إذا ما
نصبت على شواطئ المغرب الشمالية هددت كل السفن العابرة بمضيق جبل
طارق . وفي هذه الحالة لن تكون لمالطة أو قناة السويس قيمة إذا ما وقعت هذه
السواحل في يد معادية للإنجليز . ذلك يزعزع تفوق إنجلترا البحري يعطل
تجارتها . لهذا كانت إنجلترا تعتقد اعتقاداً تاماً أن قيمة جبل طارق ومستقبله
ومستقبل المواصلات البريطانية كلها رهن بالشاطئ الآخر المواجه لجبل طارق .
والمغرب - إلى جانب ذلك - تقع على مسافة لا تبعد كثيراً عن مدخل القنال
الإنجليزي . فالبلاد إذن ذات موقع هام بالنسبة للجزر البريطانية نفسها كما كان
يقول « سير دراموند هي » الوزير الإنجليزي بطنجة .

لهذه الاعتبارات كانت إنجلترا خلال القرن التاسع عشر تراعى دائماً حفظ
وحدة واستقلال مراكش ، وتعارض بشدة وتعمل على منع أي دولة قوية من
الاستقرار على ساحلها الشمالي المواجه لجبل طارق أو المضيق . بمعنى آخر
كانت إنجلترا تعمل على عدم تعكير صفو الحالة الراهنة في البلاد بأي حال .
ففي تعبير حمايتها للمغرب بعد معركة إيساي (١٨٤٤) . وهي كذلك تقف موقفاً
مشابهاً بعد معركة تطوان مع الأسيان (١٨٥٩) . وهي تحذر فرنسا مغبة أي
غزو للأراضي المراكشية بعد احتلال تونس (١٨٨١) . وفي نفس الوقت يحرص
الممثل الإنجليزي في طنجة على نصيح السلطان ألا يثير المناعب مع
الفرنسيين وألا يشتبك في أي نزاع مع جيرانه الجدد .

ولم يكن الانجليز يهتمون بالمغرب كمجال لاستعمار جديد أو كجهات يطمعون في امتلاكها فانجلترا كانت تعلم تماماً أن تفكيراً جدياً في عمل كهذا يسبب لها متاعب مع الدول. من ناحية أخرى كانت إنجلترا على رأس امبراطورية عظيمة من حيث عدد السكان والمساحة. وكان عليها أن تخوض غمار حروب وراء البحار وفي القارة الأوروبية للاحتفاظ بهذه الامبراطورية. ومنذ القرن الخامس عشر وهي تقاوم ميول أى دولة لها أطماع موجهة إلى أوروبا. فهي حريصة دائماً على إبقاء التوازن بين دول القارة. والامبريالزم البريطاني لم يكن يهدد الدول الأوروبية ذاتها، بل على العكس، كان يضمن إلى حد ما استقلالها وتوازنها. وعلى ذلك فالتفكير في ضم المغرب يقلب هذه السياسة التقليدية. لهذا كان الانجليز في الواقع راغبين عن امتلاك البلاد. ووجد من الإنجليز من نادى بخطر امتلاك جهات جديدة. فهذا الامتلاك، يفرض عليهم مسئوليات واسعة لا يمكن احتمالها، لاسيما وأن الامبراطورية البريطانية كانت كبيرة بحيث يصعب على الانجليز توسيعها دون التعرض لخطر العجز عن الدفاع عنها.

ولم يكن الانجليز يعلمون إلا القليل عن أمور البلاد. بل وكان هناك الكثير في إنجلترا ممن لم يسمع عن اسم المغرب أو يعرف مكانها على الخريطة، كما كان البعض يعتقد أن أهلها جميعاً من السود. وفي ذلك كان الانجليز على النقيض من الفرنسيين الذين درسوا البلاد من كثير من نواحيها. وحتى الصحافة الانجليزية لم تكن تهتم بالمغرب، فلا نكاد نجد منها لفظة إلى هذه البلاد. ولكنها كانت توجه اهتماماً كبيراً، لاسيما في الفترة ما بين سنتي ١٨٨٠ و١٨٩٠ إلى مصر وأفغان وتقسيم أفريقيا.

والقليل جداً من الانجليز كان يعرف شيئاً عن البلاد أو كان يهتم بها. ومن هؤلاء سير دراموندهي وذلك بحكم الفترة الطويلة التي كان فيها ممثلاً لبلاده في المغرب. كذلك وجد منهم من زار البلاد كالرحالة ستيفيلد الذي زار المغرب سنة ٨٨٣، وقطع فيها أكثر من مائتين وألف من الأميال وكتب كتابه «المغرب، كاشفاً أهميتها كميدان للاستعمار الأوروبي». وقد أوصى هذا الكاتب بلاد باستعمار مراكش قائلاً أنه يجب على إنجلترا أن تتخذ لها في البلاد نواة مستعمرة. ففي رأيه أن هذه النواة سوف تتسع إلى أن تصبح منتجة للقمح الذي

يحمل إنجلترا مستقلة عن باقي العالم حتى ولو تضاعف عدد سكانها. ولكن يبدو أن الأدب الإنجليزي المتصل بمراكش لم يكن يلقى اهتماماً حينئذ في وزارة الخارجية الإنجليزية .

وانجلترا ، ككثير من دول أوروبا ، أبرمت اتفاقيات معينة مع مراكش ، ومنذ أواخر القرن الثامن عشر حتى عام ١٨٥٦ سجلت إنجلترا مع مراكش سبع معاهدات . ومنذ ذلك التاريخ حتى التسعينيات في القرن التاسع عشر لم يكد يعمز الإنجليز شيئاً لزيادة نفوذهم في البلاد أو التطلع إلى امتيازات جديدة . ومنذ عقد دراموندي مجموعة من الاتفاقيات مع المغرب في سنتي ١٨٥٦ ، ١٨٦١ وحتى عام ١٨٩٢ وانجلترا لم تحاول تحسين مركزها في البلاد .

العلاقات الفرنسية الألمانية :

من بعد الحرب السبعينية وحتى مؤتمر برلين (١٨٨٤ - ١٨٨٥) وبعده بقليل ظل بسمرك متبعاً سياسة إرضاء فرنسا في الخارج . كانت نزعته نحو فرنسا تتلخص فيما كتبه يوماً إلى سفير ألمانيا في باريس : نحن نريد أن تتركنا فرنسا في سلام ، كانت سرعة نهضة فرنسا بعد هزيمتها في الحرب السبعينية وإعادة تنظيمها لجيشها بمثابة تحذير للألمان . لذلك عمل بسمرك على إبعاد فرنسا عن أوروبا خشية تنفيذ سياستها الانتقامية . وعمل كذلك على عزلها ومنعها من أن تجد حليفاً ، رغم أن الأيام قد دلت في الواقع على أن أمل الفرنسيين في الانتقام السريع كان يخبو بالقدر الذي كان ضباط الجيش والأسطول في فرنسا يهيئون أنفسهم للقيام بأعمال جديدة . وقد هيات تونس بالفعل للفرنسيين فرصة للقيام بهذه الأعمال .

وسياسة بسمرك إزاء فرنسا وقتئذ كانت جزءاً من سياسته إزاء القارة الأوروبية . فهو قد وجه جهوده أول الأمر إلى أوروبا وعلى ذلك فلم يشجع التوسع الخارجي أو الاستعمار بالنسبة لألمانيا . كان بسمرك يرى أن الوقت غير مناسب وأن جهود ألمانيا السياسية يجب أن توجه إلى توطيد دعائم وحدتها وإلى بناء مركز من فوق لها في أوروبا . ولذا فكان يرى أن نشاط ألمانيا يجب أن يتركز في أوروبا وعلى حدودها الغربية بصفة خاصة ، طالما أن الحكومات الفرنسية لم تنس الرغبة في الانتقام واسترداد الولايتين المسلوبتين في الحرب السبعينية . ويقدر ما كان نفوذ بسمرك يزداد في القارة كان يزداد حسد الحاسدين وحقد الحاقدين

على ألمانيا. وبسمرك لم يكن فى حاجة إلى خلق أعداء له جدد بدخوله ميدان الاستعمار فى الخارج، بل كان فى أشد الحاجة إلى كسب صداقات الحكومات وإلى استرضائها . فهو مثلاً يهتم بالمسألة الشرقية لا لقيمتها فى ذاتها أو لمصالح ألمانيا فيها وإنما كوسيلة يسترضى بها بعض الحكومات وللمحافظة على السلام فى أوروبا وعلى السيطرة الألمانية فيها . ذلك يفسر أيضاً تعضيد بسمرك لسياسة الاحتلال الانجليزى فى مصر وقوله : فى مصر أنا انجليزى .

وفكرة القومية لم تكن تسود سياسة بسمرك . فهو لم يفكر فى ادخال الألمان خارج ألمانيا إلى الرايخ، كما لم يرغب قط فى الاستيلاء على أراض من جيرانه مهما كثر بها الألمان . كان يقول دائماً : لست رجل مستعمرات ، . بل أنه لم يشجع استثمار رؤوس الأموال الألمانية فى الخارج أو حركات الهجرة . والألماني الذى يهجر وطنه لم يكن - بالنسبة إليه - ألمانيا . ورغم أن بعض التجار من الألمان كانوا قد استقروا فى أفريقيا وأستراليا وطلبوا حماية حكومتهم ، إلا أن هذه المسألة لم تجد تأييداً منه ، ولم يجب الألمان فى الخارج إلى مطلبهم وذلك عند عرض الأمر على الرايشستاغ عام ١٨٨٠ . فذلك المطلب كان مخالفاً لكل التقاليد الألمانية وقتئذ . وظلت ألمانيا حتى عام ١٨٨٤ لا تخفق لها راية فى الخارج معلنة تبعية هذه الجهة أو تلك لألمانيا . فسياسة بسمرك كانت لم تزل ترمى إلى غرض أسمى ، وهو تأمين أوروبا لألمانيا ، .

وعلى ذلك نستطيع أن نقول أن غرض السياسة الألمانية فيما يختص بفرنسا بين سنتي ١٨٧٠ ، ١٨٩٠ كان ترك فرنسا بلا معين فى أوروبا والتعاون معها طالما بقيت وحيدة . فنجد بسمرك يعضد فرنسا تعضيداً مطلقاً فى مؤتمر مدريد عام ١٨٨٠ . وهو كذلك يرضيها وفى نفس الوقت يبذر بذور الشقاق بينها وبين إيطاليا حينما يوافق على منحها ، تونس خلال محادثات مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ . ثم هو يقف إلى جوار فرنسا حينما تتعارض مصالحها مع مصالح إنجلترا الاستعمارية ، فيعضدها فى مؤتمر برلين سنة ١٨٨٤ الذى عقد بقصد تسوية النزاعات القائمة على تقسيم أفريقيا .

ومؤتمر مدريد (١٩ مايو - ٣ يوليو ١٨٨٠) كان فرصة طيبة لألمانيا تظهر فيها نواياها الحسنة تجاه فرنسا . وقد عقد ذلك المؤتمر فى مدريد وحضر مندوبو الدول التى بينها وبين المغرب معاهدات تتعلق بأحوال رعاياها أو مواطنيها بالمغرب وبكيفية معاملتهم . كانت المغرب تبغى تنظيم مسألة فوضى الحماية

بعد أن أسرفت تلك الدول وخاصة فرنسا في منحها لرعايا السلطان في بلاده، مما سبب ارتباكاً في الإدارة الداخلية للمغرب وزاد البلاد فوضى وشل يد السلطان عن القيام بأي إصلاح حقيقي في بلاده. لذلك قدم سي محمد بركاش، المندوب المغربي في المؤتمر في المؤتمر، رغبة بلاده في عدم السماح للأجانب باختيار وسطاء ووكلاء لهم من المغاربة وقصر الحماية بالنسبة للمغاربة على الموظفين والعاملين منهم بالقنصليات. ولما كان ذلك المطلوب متعارض مع معاهدة عام ١٨٦٣ بين فرنسا والمغرب والتي تعطي فرنسا امتيازات جمّة ترعى بها مصالحها التجارية في البلاد، فقد طلبت المغرب أيضاً تعديل هذه المعاهدة. فهي - كما يوضح المندوب المغربي - مجحفة بحقوق المغاربة. وهي تعوق تطبيق العدالة وتمنع استتباب الأمن في الأسمراطورية الشريفة، ذلك الأمن الذي تعلن فرنسا دائماً أنها تحرص على أن يسود بلاد جيرانها الواقعة على الحدود الجزائرية. وبذلك ظهر جلياً أن المغرب تسعى إلى التخلص من القيد الأجنبي ما أمكن، وإلى استعادة سيادتها على رعاياها. وأعلن سي بركاش أن بلاده لا تبغي سوى حلاً يرضى مصالح الجميع، حلاً يجعل رعايا السلطان والمستوطنين أو الوافدين من الأجانب جميعاً على قدم المساواة، ويحفظ في نفس الوقت حقوق السلطان.

لكن وجهة النظر الفرنسية كانت مختلفة تماماً. ففرنسا قد قبلت الاشتراك في المؤتمر على أساس بحث الفوضى في البلاد وإيجاد الدواء وليس لتحطيم اتفاقية جاءت لفرنسا بمكاسب جمّة. ثم أن فرنسا كانت راغبة عن عرض مسائلها الخاصة مع المغرب على بساط البحث الدولي. لذلك يطلب مندوبها في المؤتمر مناقشة هذه المعاهدة في مباحثات مباشرة بين فرنسا والمغرب من ناحية أخرى نجد أن فرنسا تتمسك بكل ما تملكه من امتيازات خولتها لها المعاهدات لرعاية تجارتها في المغرب وتصر على إبقاء الحماية بشروطها الأولى. وهي ترفض كل اقتراح يرمي إلى تفرقة حماية الوسطاء الوطنيين للتجار الفرنسيين عن حماية موظفي القنصليات، وتعلن أن الحماية لهؤلاء الوسطاء أكثر أهمية لهم من أهميتها لموظفي القنصليات. ولكن كلاً من المندوب الأسباني وزميله الإنجليزي يعترضان على موقف المندوب الفرنسي ويحملانه على الموافقة على مناقشة اتفاقية عام ١٨٦٣ في المؤتمر. وقد أدّى ذلك إلى الصدام بين جهتي نظر كل من فرنسا والمغرب، مما تسبب في وقف أعمال المؤتمر بعض الوقت، ثم استؤنفت جلساته بعد الاتفاق على مبدأ يرضى المصالح الفرنسية.

أما بسمرك فكان يعتبر أن مسألة عقد هذا المؤتمر إنما تدخل في نطاق المسائل التي يتضمنها التصريح الذي وجهه إلى السفير الفرنسي في برلين منذ سنتين، خلال عقد مؤتمر برلين عام ١٨٧٨، والخاص بتعزيد ألمانيا لفرنسا وتشجيع سياستها في كل المسائل التي ليس لألمانيا فيها مصالح تعارض مصالح فرنسا وعلى الأخص ما يتصل منها بحوض البحر المتوسط، الطريق الطبيعي لممتلكات فرنسا في الجزائر، .

وهكذا كما وقف بسمرك إلى جانب فرنسا فيما يختص بتونس خلال عقد مؤتمر برلين، وفيما يختص بالمغرب في مؤتمر طنجة (١٨٧٩)، نراه يعضد سياسة فرنسا في المغرب أثناء مؤتمر مدريد تعزيداً تاماً تأكيداً لحسن نواياه عملياً تجاه فرنسا. ويرسل بسمرك بتعليماته إلى الكونت سولمز، ممثل ألمانيا في المؤتمر ليشارك زميله الفرنسي اتجاهه وآراءه وأصواته، ويأخذ سولمز على عاتقه مهمة تحقيق وعود ألمانيا الودية التي عرضتها على فرنسا منذ اليوم الأول للمؤتمر.

وتذهب ألمانيا مدى بعيداً في تأييدها لفرنسا والوقوف إلى جانبها في المؤتمر. وتتلصص الفرص لأقامة الدليل على صداقتها لها. فلا تكاد صحيفة جزائرية تتكلم عما تدعيه برلين من مطالب على سواحل المغرب، حتى يسرع الممثل الألماني في باريس ويعيد على أسماع فريسنيه، وزير خارجية فرنسا، تصريحات بسمرك وموقف حكومته من السياسة الفرنسية في حوض البحر المتوسط. ويؤكد أن برلين تعتبر تونس كامتداد طبيعي للجزائر وأن النفوذ في شمال أفريقيا يجب أن يكون لفرنسا بلا نزاع. وحينما يقابل السفير الفرنسي في برلين بسمرك نفسه، يؤكد الأخير أن ألمانيا ليست لها مصالح مباشرة في المغرب ولذا فالألمانيا تؤيد وجهات نظر فرنسا في مؤتمر مدريد دائماً. ويقول السفير الفرنسي أنه وجد في بسمرك شاهداً جديداً على إخلاصه لتصريحاته من قبل في مؤتمر برلين، حينما وعد بسمرك بتأييد سياسة فرنسا في اليونان ومصر وساحل أفريقيا على البحر المتوسط ..

وخلال المناقشات الخامية التي دارت حول مسائل فحص الحمایات الدبلوماسية والقنصلية في المغرب تجدد برلين وعدها لفرنسا. وتسأل النمسا ألمانيا عما إذا كانت تستطيع الاعتماد على مساعدتها في إثارة مسألة الحرية الدينية في المغرب. فالنمسا قد وجدت في مؤتمر كهذا، يجتمع فيه مندوبون

لمعظم الدول المسيحية، فرصة تنتهزها لمناقشة هذه المسألة، لاسيما بعد إيعاز البابا لها بآثار الموضوع في المؤتمر. ولكن ألمانيا لا تستطيع إجابته قبل استشارة فرنسا ومعرفة وجهة نظرها من هذه المسألة.

وينتهي المؤتمر بنتائج يعدها جوري، المندوب الفرنسي في المؤتمر، نصراً لفرنسا. فمعاهدة سنة ١٨٦٣ مع مراكش قد صارت جزءاً مكملًا لمعاهدة مدريد الدولية. وحصلت فرنسا على حق تعيين فناصل في المدن داخل البلاد في أي وقت تشاء، وحق حرية التجار في إتخاذ وكلاء لهم داخل البلاد كما في المدن والموانئ. كذلك احتفظت فرنسا بمن كانوا يتمتعون بحمايتهم من قبل. ويعترف فريسنيه، وزير الخارجية الفرنسي، بالدور المهم الذي لعبته ألمانيا لصالح فرنسا في المؤتمر وبأن نجاحه إنما كان بفضل تأييد ألمانيا لفرنسا رغم اعتراضات مراكش التي كانت تؤيدها كل من إنجلترا وأسبانيا.

ونجاح المؤتمر، تبينت حكومة الجمهورية نية ألمانيا الواضحة ورغبتها المخلصة في صداقتها. ولكن كان من العسير في الواقع إنشاء علاقات ودية تماماً بين فرنسا وألمانيا طالما بقيت مشكلة الألزاس واللورين قائمة. فألمانيا لم تفكر قط في إرجاع الولايتين الألمانييتين الأصل إلى فرنسا. والامبراطور الألماني يرفض حتى السماح بمناقشة مسائل الحدود الفرنسية الألمانية ولو كان ذلك ثمناً لتحالف فرنسي - ألماني رغم شدة رغبته في هذا التحالف عام ١٩٠٧. وكان ولهم الثاني يرى حينئذ أن سلامة فرنسا رهن باعترافها بالحالة الراهنة في أوروبا ولاسيما مسائل الحدود الألمانية، بينما كان استرجاع هاتين الولايتين أمنية عزيزة على كل فرنسي.

لذلك ترحب فرنسا برغبة ألمانيا في صداقتها ولكن بحذر. وتقابل اندفاع بسمرك في تأييدها في مؤتمر مدريد بالشكر في غير حماس. ففرنسا مازالت تطمح في أن تنال موافقة ألمانيا وتعصيدها في مسائل أخرى. وهي تعتب الآثار السعيدة لوافقها مع ألمانيا في المسألة المغربية، كسابقة في مسائل اليونان ورومانيا وتونس ومصر. ويبدو أن سياسة بسمرك هذه قد نجحت في أن تجعل فرنسا تنسى الانتقام إلى حين، حتى لم يعد أحد في فرنسا يفكر في شن حرب هجومية. وفي عام ١٨٨٦ يرسل الملحق العسكري الألماني إلى برلين قائلاً: أن الحكومة الفرنسية، وكل فرنسي، لا يتركون أي فرصة للافصاح عن تأكيداتهم لحبهم للسلام. والعسكريون أيضاً يشيرون إلى تلك الحقيقة. كذلك

تنظيم الجيش الفرنسي، ونظام حماية الحدود بواسطة الاستحكامات ، كل ذلك يظهر بوضوح أن فرنسا لا تريد شن حرب هجومية .

ويمكن القول أنه حتى تجديد الحلف الثلاثي عام ١٨٨٧ ، كانت ألمانيا تراعى مشاعر فرنسا ومصالحها فيما يختص بمراكش . كان الغريم الحقيقي لفرنسا هناك يتمثل في إيطاليا . فالدولتان كانتا تتطلعان إلى تونس وتتنافسان على امتلاكها . ولكن هذا التنافس حسم خلال عقد مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ بخذلان كل من ألمانيا وإنجلترا لإيطاليا ومنحهما تونس لفرنسا ، ثم باحتلال فرنسا لتونس عام ١٨٨١ . فكان على إيطاليا ألا تتعاون مع فرنسا قط في شئون شمال أفريقيا . كذلك كان الحال بالنسبة لموقف كل من إنجلترا وأسبانيا من فرنسا في المغرب حتى أوائل القرن العشرين . لذلك كثيراً ما كانت كل من أسبانيا وإنجلترا تؤيد اعتراضات المغرب في مؤتمر مدريد . وفي سياسته بالنسبة لشمال أفريقيا بشكل عام نستطيع القول بأن بسمرك كان موفقاً . فهذه المنطقة الحيوية والتي عدت مسرحاً للتنافس الاستعماري الأوروبي قد خدمت أهدافه السياسية تماماً رغم تضارب الآراء حول تلك الأهداف . فبسمرك نفسه يؤكد أنه بتوجيهه أنظار الدول إلى خارج أوروبا إنما يخدم السلام . وهو يدون في مذكرة له عام ١٨٧٧ تحبيذه لاتفاق تصل إليه . وسيا بشأن سيطرتها على المضائق وآخر تصل إليه إنجلترا تسيطر به على مصر . فإتمام ذلك يراه بسمرك خدمة جليلة للسلام في أوروبا . بينما يعيل الإنجليز إلى الاعتقاد بأن بسمرك كان يود إرضاء إنجلترا من ناحية وإفساد العلاقات الانجليزية الفرنسية من ناحية أخرى . ويرى Fisher أن بسمرك قد شجع الفرنسيين على امتلاك تونس حتى يتشاجروا مع الإيطاليين وأنه شجع الإنجليز على أخذ مصر حتى يتشاجروا مع الفرنسيين . وعلى أي حال فمن المعروف أن بسمرك كانت تفزعه فكرة قيام حرب أوروبية تتورط فيها ألمانيا وقد تفقد بسببها ما كسبته حديثاً بالدم والحديد ، لا سيما أنها كانت لاتزال حديثة العهد بالوحدة .

وبسمرك لم يكتف بتأييد فرنسا في المغرب تأييداً مطلقاً ، بل كان أيضاً يسدى إليها النصائح أحياناً ويوجهها إلى ما ينبغي أن تفعله هناك . فهو ينصحها في عام ١ٸ٨٤ بالعمل مع أسبانيا في المغرب تجنباً لما عساه يحدث من مشاكل . ويظهر استعداداه لأن يسخر موظفيه في مدريد لهذا الغرض . ومع ذلك فبسمرك لم يعرض تنسيم المغرب حيث بين أسبانيا وفرنسا . ولكنه كان يرى

الامبراطورية المغربية في حالة من عدم الاستقرار وأن هزة مفاجئة فيها كفيلة بانهيائها. وإذا تدخلت فرنسا حينئذ فسوف تجد نفسها تواجه منافسة أسبانيا وعداءها. فمن الضروري إذن - في رأى بسمرك - أن تتفق كل من فرنسا وأسبانيا من الآن على مناطق العمل والنفوذ بحالة لا تسمح بالاصطدام.

ولكن كل ذلك لم يكن يعنى بحال أن الألمان لم يكونوا يهتمون مطلقاً في هذه الفترة بذلك الجزء الحيوى من أفريقيا. فقد قام جماعة من المستكشفين الألمان بخطوة كبيرة نحو دراسة مراكش، مثل Gerhard Rohlfs (١٨٦٢) Os-car Lenz (١٨٨٠)، مما أدى إلى اطلاع الألمان على حالة البلاد الحقيقية. وقد قدم هؤلاء المستكشفون تقارير سرية للامبراطور والمستشار. وبهذا - كما يقول الفرنسيون - أخذت فكرة التدخل السلمى فى المغرب مكانها فى ألمانيا.

كذلك سبق أن وجهت الحكومة الألمانية بعض الاهتمام بشمال أفريقيا بصفة عامة، وذلك بين سنتى ١٨٧٠، ١٨٧٢. فقد حاولت ألمانيا حينئذ الاتصال بالجماعات الصوفية فى شمال أفريقيا. ولم يكن ذلك الاهتمام مبنياً على فكرة طع ألمانيا فى امتلاك تلك البلاد، وإنما قصد به إثارة المتاعب لفرنسا فى تلك المنطقة وصرف أنظارها عن أوروبا.

وهذه الجهود التى بذلها الألمان فى المغرب وشمال أفريقيا، سوف تجنى ألمانيا ثمارها فيما بعد، حينما تتطلع إلى المغرب كم منطقة لاستعمار جديد ومجال لامتناس نشاط أبنائها بقصد رفعة شأن بلادهم فى الخارج. يقول أحد الكتاب الفرنسيين - وفى ذلك كثير من الصحة - إن الرابع الحقيقى من مؤتمر مدريد هو ألمانيا ذاتها التى كانت تريد أن يكون لها فى المغرب مواطنون يمثلون نفوذها. فهى وإن اشتركت فى ذلك المتمر وقد أبدت عدم اهتمامها الكلى بالمغرب واكتفت بتأييد فرنسا فى وجهات نظرها باستمرار، إلا أن أرباح فرنسا فى المؤتمر تعد فى نفس الوقت مكاسب لألمانيا متى صارت لها مصالح فى المغرب. وهكذا نجد أن ألمانيا قد أفادت من المؤتمر فائدة لم تعرف قيمتها إلا فيما بعد، وذلك تحت ستار من عدم الاهتمام.

الحماية الفرنسية على المغرب:

بعد أن استولت فرنسا على الجزائر فى ١٨٣٠ وبسطت حمايتها على تونس فى ١٨٨١ بدأت تهتم بالمغرب، وبصفة خاصة بعد أن قدم سلطان المغرب

المساعدة للأمير عبد القادر الجزائري في كفاحه ضد المستعمرين الفرنسيين مما أدى إلى نشوب معركة إسلى في سنة ١٨٤٤ بين فرنسا والمغرب وانتهى إنتهت باننصار فرنسا وعقد اتفاقية طنجة في نفس السنة كما سبق القول .

ولم يقف أمام تحقيق الأطماع الفرنسية في المغرب سوى معارضة الدول الإستعمارية الأخرى صاحبة المصالح والأطماع في هذه المناطق وهي إنجلترا وإيطاليا وأسبانيا وألمانيا . ولذا إتجهت فرنسا لعقد سلسلة من الاتفاقيات الدولية مع هذه الدول قبل أن تتخذ خطوة حاسمة لتحقيق أهدافها التوسعية في هذه البلاد . فعقدت في ١٩٠٢ اتفاقاً مع إيطاليا تركت الأخيرة لفرنسا اليد المطلق في مراكش في نظير ترك فرنسا لإيطاليا حرية التصرف في ليبيا . وفي ١٩٠٤ وقعت إنجلترا وفرنسا الاتفاق الودى ، واتفقت فيه الدولتان على أن تترك إنجلترا يد فرنسا حرة في المغرب في مقابل ترك فرنسا يد إنجلترا حرة في صر فلا تطالبها بتحديد موعد لإنهاء احتلالها لمصر . ولم تبق من عقبة في وجه فرنسا لتحقيق أطماعها في مراكش سوى ألمانيا التى أثارها اتفاق إنجلترا وفرنسا وتجاهلها لمصالحها في مراكش . وتعبيراً عن موقفها من النفوذ الفرنسى في مراكش قام الامبراطور ولهم الثانى بزيارة لطنجة في مارس ١٩٠٥ وأعلن في خطاب ألقاه هناك بأن ألمانيا لا تسمح لأى دولة أجنبية بأن تمس سلطة الحاكم الشرعى للمغرب ، ثم دعت ألمانيا إلى عقد مؤتمر دولى في مدينة الجزيرة الأسبانية للنظر في شئون مراكش . وفي ١٩٠٦ ، وجاءت قرارات المؤتمر مدعمة للنفوذ الفرنسى والأسباني في المغرب بعد أن نصت على قيام الأسباب والفرنسيين بالاشراف على قوات البوليس المراكشى . وفي ١٩١١ أرسلت الحكومة الألمانية طراداً إلى أغادير على المحيط الأطلنطى تلميحاً إلى إمكانية استخدام القوة العسكرية .

جرت مفاوضات بين فرنسا وألمانيا في عام ١٩١١ وتنازلت فرنسا لألمانيا عن قطعة أرض جرداء تقع في شمال الكنفو الفرنسى في مقابل أن تطلق ألمانيا يد فرنسا في المغرب فلا تعرقل قيام حماية فرنسية في مراكش ولا تعارض في مرسى فرنسا لشئون مراكش الخارجية . وهكذا استطاعت فرنسا أن تتخطى العقبات التى تعترض اعلان الحماية على مراكش وسارت في طريق فرض معاهدة « مائة على السلطان عبد الحفيظ بأن أرسلت بعثة خاصة برئاسة رينيو إلى فاس في ٢٢ مارس ١٩١٢ ، وقد استخدم رينيو سياسة الوعد والوعيد

حتى نجح في فرض المعاهدة في ٣٠ مارس ١٩١٢ . كانت نصوص معاهدة الحماية الفرنسية على المغرب تشبه معاهدة الحماية على تونس من حيث ، موافقة السلطان على قيام فرنسا باحتلال أى جزء من البلاد تراه ضرورياً للاحتفاظ على النظام ، وأن تقوم بأعمال البوليس في البر وفي المياه المغربية ، وأن تساعد السلطان وخلفائه ضد أى خطر يهدد شخصه أو عرشه أو بلاده ، وأن يمثل فرنسا لدى السلطان مقيم عام يتمتع بكل سلطات الجمهورية في المغرب ، وأن يكون وسيطاً بين السلطان وممثل الدول الأجنبية ، وأن يوافق على نشر كل المراسيم الصادرة عن السلطان ، وأن تتفق الدولتان على وضع تنظيم مالى جديد يحترم حقوق أصحاب الديون في المغرب ، وأن يتعهد السلطان بالامتناع عن عقد أى فرض عام أو خاص بدون موافقة فرنسا .

وبعد فرض معاهدة هذه الحماية واجهت فرنسا مشكلة أخرى مع أسبانيا التى كانت تسيطر على المنطقة الشمالية من المغرب وخشيت من أن يكون لفرنسا حقاً في هذا الجزء فجرت مفاوضات بين الدولتين في ١٩١٢ توصل فيها ، وبناء على هذا النظام لم يتبق في الإدارة سوى عدد محدود من الوزراء المغاربة وهم الصدر الأعظم ووزير العدل ووزير الأوقاف . ولم تشجع الإدارة الفرنسية في الفترة الأولى من الحماية الهجرة الأوروبية والاستيطان الزراعى وبرغم ذلك دخل البلاد نحو ألف مستوطن زراعى وقدرت الأراضى التى امتلكوها بـ ٤٠٠ ألف هكتار . وبالتدريج تغلب الموظفون الفرنسيون على شئون الإدارة وطبعوها بالطابع الفرنسى .

السياسة البربرية :

وهى السياسة التى اتبعتها فرنسا في المغرب بهدف عزل البربر عن المجتمع المراكشى ، وقامت هذه السياسة على فكرة خاطئة وهى أن البربر لم يعتنقوا الإسلام إلا ظاهرياً ، وبالتالي فإن العرف الخاص بهم يعتبر قانونهم المدنى ويمكن تطبيقه بواسطة محاكم خاصة . وفي سبتمبر ١٩١٤ أصدرت الإقامة الفرنسية ظهيراً (مرسوماً) يخرج البربر من دائرة القضاء الشرعى في الأمور المدنية ويجعل مجلس الجماعة أو القبيلة مختصاً بنظر تلك الشئون . وكان الهدف من هذا المرسوم التمهيد لإدماج البربر في البيئة الفرنسية ولذلك ركز المبشرون الفرنسيون نشاطهم في بلاد البربر حتى صار لهم ١٣٨ مركزاً في ١٩٣٢ . الطرفان إلى تقسيم مناطق النفوذ فيحتفظ السلطان بحق السيادة على

المنطقة الشمالية بواسطة خليفة يقيم في نطوان . كما ميزت الاتفاقية بين قسمين في منطقة النفوذ الأسبانية ، يشمل القسم الأول جيبى سبتة ومليلة الواقعتين تحت الاحتلال الأسباني منذ عدة قرون ، ويشمل القسم الثانى منطقة إنفى فى الجنوب التى تدعى فيها أسبانيا حقوقاً تاريخية ، وتم تعيين حدود تلك المنطقة بوضوح . وهكذا فصلت الاتفاقية الأسبانية - الفرنسية بين المنطقتين الفرنسية والأسبانية فصلاً تاماً من حيث الضرائب والأمور المالية . وتقرر أيضاً جعل طنجة منطقة محايدة وتخضع لإدارة دولية فى القضاء وقوات حفظ الأمن والاقتصاد ، وجعل ميناء طنجة ميناءاً حراً .

المغرب فى ظل الحماية الفرنسية :

قسمت إدارة مراكش فى ظل الحماية الفرنسية إلى ثلاثة أجهزة هى :

-- إدارة المخزن التى احتفظت بطابعها القديم .

- الإدارة الشريفة الجديدة ويقوم بها مثقفون مراكشيون لإدارة الشؤون الفنية الخاصة بالوطنيين .

- الإقامة العامة وتهيمن على سياسة البلاد العليا من شئون الدفاع والمالية والأمن العام وجميع السلطات الإدارية والتشريعية الخاصة بالجالية الأوروبية .

وقد لوحظ أن بعض المبشرين تم تعيينهم قضاة فى محاكم البربر مما أكد الأهداف الفرنسية وهى تنصير البربر ، ومن ثم اصطدم الظهير بمعارضة شديدة من قبائل البربر واستنكاراً عنيفاً فى العالم الإسلامى . وكان من المفروض أن يطبق الظهير على نحو مليون ونصف من أهل مراكش ولكن عدداً من القبائل البربرية أرسلت مندوبيها إلى فاس لتعلن أمام علماء القرويين أنها ترغب فى البقاء تابعة للقضاء الشرعى .

الحركة الوطنية المغربية :

بدأت المقاومة المغربية منذ الأيام الأولى لفرض معاهدة الحماية فى إبريل ١٩١٢ ، ولم يتم إخضاع بلاد المغرب إلا بعد مضي أكثر من ٢٠ عاماً ، وقد ساعد على نجاح المقاومة طبيعة البلاد الجبلية وبوعورة مسالكها وأوضاع السكان الاجتماعية . وتعتبر ثورة فاس فى إبريل ١٩١٢ أول مظهر للمقاومة المغربية واشتعلت هذه الثورة بين صفوف الجند عند ما أرادت السلطات الفرنسية تخفيض مرتباتهم إلى الثلث وإخصاعهم للقيادة الجديدة .

وقد انتشرت روح الثورة فى المناطق المحيطة بفاس برغم النجاح السريع الذى أحرزه الفرنسيون فى قمعها وإعدام عدد من الثوار. وقد نبهت هذه الثورة الحكومة الفرنسية إلى ضرورة تعيين أحد العسكريين كمقيم عام فى هذه البلاد شديدة المراس .

وفى بداية عهد الحماية أيضاً تركزت المقاومة فى منطقتين فى جبال الأطلس الوسيط وفى الجنوب حيث حمل هبة الله بن ماء العينين دعوة أبيه فى الجهاد والتف حوله أهل السوس وتمكن فى أغسطس ١٩١٢ من دخول مدينة مراكش عاصمة الجنوب ، حيث اعترف له الأعيان برئاسته . ولكن استطاعت القوات الفرنسية إرسال قوة كبيرة للاستيلاء على مراكش واحتلال موانئ الجنوب مثل أغادير، فاضطر هبة الله إلى الانسحاب إلى موريثانيا . وكانت جبال الأطلس الوسيط أشد صموداً فى المقاومة وساعدها على ذلك قسوة مناخها والذى يتمثل فى غزارة الأمطار وتكون الثلوج بصفة مستديمة، بالإضافة إلى وجود قبائل بربرية مشهورة فى تاريخ المغرب بتمسكها باستقلالها مثل بنى صنهاجة وزنابة وزاير، ولذلك ظلت هذه المنطقة ممتنعة على السلطات الفرنسية حتى عام ١٩٣٣ .

وفى خلال الحرب العالمية الأولى لم يستطع زعماء المقاومة المغربية استغلال الفرصة بعد سحب جزء كبير من القوات الفرنسية من البلاد، كما لم يستطيعوا الاستفادة من المساعدات الألمانية العسكرية . ولا شك أن عدم التنسيق بين حركات المقاومة المختلفة وسيطرة النزعة القبلية عليها كان من أهم عوامل ضعفها ، ومن ثم كانت هذه الحركات تختلف عن حركة المقاومة الكبرى التى تزعمها الأمير محمد بن عبد الكريم الخطاى من ١٩٢١ إلى ١٩٢٦ فى منطقة النفوذ الأسبانية .

الكفاح ضد الأسبان ،

تشمل منطقة النفوذ الأسبانية فى الشمال منطقة الريف التى تشكل السلاسل الجبلية قسماً كبيراً منها وهى أشد ارتفاعاً من الأطلس الكبير. وكان الريف ليس لها أى صلة بالمعنى الشائع فى المشرق العربى ، والذى يدل على الأماكن الزراعية ، ويبدو أنها مستمدة من المعنى المغربى الشائع وهو طرف الشئ أو نطاقه الخارجى، ولما كانت هذه المنطقة الجبلية هى النطاق الخارجى الذى يقع فى مواجهة دول أوروبا فقد بدأت كلمة الريف تخصص للدلالة على هذا الإقليم منذ القرن السادس عشر .

والقبائل التي تسكن الريف تنتمي إلى أصل بربري ويقدر عددهم بنحو ٨٠٠ ألف نسمة منهم نحو ٢٥٠ ألف من القبائل البربرية ومنها قبيلة ورياغل التي ينتمي إليها الأمير عبد الكريم الخطابي . وعندما شرع الأسبان في التوسع في إقليم الريف من المراكز القديمة التابعة لهم وهي سبتة ومليلة أنجبروا إلى معظم الموانئ الساحلية المحيطة بمنطقة نفوذهم ومن أهمها ميناء العرائس والقصر على ساحل الأطلس وتطوان التي اعتزموا جعلها عاصمة للمنطقة الأسبانية ، غير أنهم اصطدموا بزعيم مغربي هو أحمد بن محمد الرسولي الذي حمل لواء المقاومة منذ عام ١٩١١ حتى ظهور الأمير الخطابي في ١٩٢١ .

كان الرسولي من الزعماء الذين اتصلوا بالألمان أثناء الحرب العالمية الأولى وتلقى منهم المعونة ، وكان على أسبانيا أن ترضى فرنسا الدولة المنتصرة بعد الحرب فضيقت على الرسولي في منطقة الجبال واحداث إحدى مراكزها وهي شفشاون في ١٩٢٠ . ولكن لم يعن هذا القضاء على الرسولي الذي اتخذ له مركزاً آخر وراح يكبد قوافل التمرين الأسبانية أفدح الخسائر حتى دخل الأمير عبد الكريم إلى الجبال وطرد الأسبان منها وسقط الرسولي أسيراً في أوائل ١٩٢٥ ولم يلبث أن توفي في سجنه بعد عدة شهور .

الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي :

تلقى دراسته الأولى بجامعة القرويين ، الجامعة الإسلامية العريقة في المغرب ثم اتصل بالأسبان في شمال مراكش واطلع عن طريقهم على بعض نواحي الثقافة الغربية ، كما أرسل أحد أبنائه إلى مدريد لدراسة التعدين ، وانخرط ابنه الأكبر محمد في سلك الإدارة الأسبانية بمليله . وفي بعض الفترات عهدت إليه الإدارة الأسبانية بترجمة إحدى الصحف الأسبانية إلى العربية إلى أن أبى الخلاف بين الطرفين في ١٩٢١ فظهر محمد بن عبد الكريم كزعيم سياسي وقائد حربي .

وعندما توفي عبد الكريم الخطابي خلفه ابنه محمد في زعامة قبيلة ورياغل في ١٩٢٠ ، وكان قد اصطدم بالإدارة الأسبانية في مليله حتى انتهى به الأمر إلى السجن ولكنه استطاع الفرار وخرج مصمماً على الانتقام . وقد هاجم محمد الخطابي المراكز الأسبانية الاستراتيجية التي أنشأها الأسبان داخل بلاد الريف وسقطت في يده ، ثم التحم مع القوات الأسبانية في معركة الأنوال حدث أباد الحملة الأسبانية بأسرها بما فيها قائدها سلفستر نفسه ، ومنذ ذلك الوقت

ذاعت شهرة الأمير وسلمت له قبائل الريف الأخرى بالزعامة . وبعد معركة الأنوال هبت قبائل الريف لمحاصرة المراكز الأسبانية المبعثرة في المنطقة ، وعلى مدى خمسة أيام كانت بلاد الريف قد تطهرت من الأسبان ووقى عدد كبير منهم في الأسر مما اضطر حكومة مدريد إلى دفع مبالغ مالية ضخمة كفدية لهم . وهكذا صار وجود الأسبان قاصراً على مدينة تطوان والدواوي وبعض الحصون في الجبال ، ويرجع هذا الانتصار بالدرجة الأولى إلى زعيم المقاومة الذي اتجه إلى تأسيس إدارة منظمة والاستفادة من أحدث وسائل الحرب في مقاتلة العدو ، وحاول أن يعطى لدولته صفة وطنية عامة حتى اشتهرت عند الكتاب المغاربة باسم جمهورية الريف .

وقد أعلن الخطابى عن أهداف حكومته وهى : عدم الاعتراف بالحماية الفرنسية ، وجلاء الأسبان عن جميع ما احتلوه فيما عدا سبتة ومليلة ، وإقامة علاقات طيبة مع جميع الدول ، والاستفادة من الفنيين الأوروبيين فى بناء الدولة واستغلال ثروتها . وفى المجال العسكرى عجز الأسبان عن النيل من دولة الريف الناشئة وانسحبوا من شفشاون فى نوفمبر ١٩٢٤ أمام ضغوط قوات الأمير الخطابى ، وهنا قررت الحكومة الفرنسية التدخل إلى جانب الأسبان ضد دولة الريف وأن كان هذه الدولة تقع خارج منطقة نفوذهم . ولم يخف الأمير الخطابى خشيته من الاصطدام بفرنسا ادراكاً منه بعجزه عن مواجهة دولتين كبيرتين فى وقت واحد كما صرح فى ١٩٢٥ . ولكن هذا الموقف لم يمنعه من اتخاذ جميع الاحتياطات الحربية اللازمة للدفاع عن بلاده ، فأقام خطوطاً للبرق والتليفون بين حدوده الجنوبية المتاخمة للفرنسيين وبين مقره فى أغادير ، كما عزز قواته على تلك الحدود فأصبح الجو مهياً لوقوع الاشتباك عند أول مناسبة .

وفى ١٣ ابريل ١٩٢٥ أمد الفرنسيون زعماء القبائل بالمال والأسلحة لإثارة الاضطرابات فى دولة الريف مما أدى إلى مهاجمة الريفيين لإحدى الزوايا الدرقاوية قرب الحدود ونشب القتال بين الريفيين وأنصار الفرنسيين ، وفوجئ الفرنسيون بحسن تنظيم عدوهم الجديد الذى اختلف عما صادفوه من حركات المقاومة فى شمال أفريقيا . تكبد الفرنسيون خسائر فادحة فى الاصطدامات الأولى وخاصة فى الأرواح برغم أنهم لم يعترفوا رسمياً إلا ببضعة آلاف من الجرحى والقتلى ، وإنما كشف أمر هذه الخسائر فيما بعد عندما سقطت دولة الريف وأخذ الأسبان يجردون القبائل من السلاح فوجدوا لديها كميات هائلة من

الأسلحة الفرنسية. والحق أن صمود دولة الريف الصغيرة سنة كاملة (مايو ١٩٢٥ - مايو ١٩٢٦) أمام دولتين أوروبيتين يعتبر حالة نادرة في تاريخ الحروب الاستعمارية لا في شمال أفريقيا وحدها ، بل في قارتى أفريقيا وآسيا عموماً. ويكفى أن نذكر أن الريفيين قادوا هذه الحرب في وجه ثلاثة من المارشالات الأكفاء وهم ليوتى وبيتان وبريمودى ريفيرا ، بالإضافة إلى ٤٠ جنرالاً والقوات الأساسية للدولتين الأوربيتين. بل لقد استقدمت هاتان الدولتان بعض المرتزقة من الطيارين الأمريكيين حتى تستخدم أحدث وسائل قاذفات القنابل في الحرب ضد الدولة المغربية الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك قامت الإدارة الفرنسية باغراء السلطان على إعلان أمير الريف أحد العصاة الخارجين على السلطة الشرعية ، ثم عقدت مؤتمراً خاصاً في مدريد في يونيو ١٩٢٥ لتنسيق العمليات الحربية بين القيادتين ومكافحة تجارة الأسلحة بين دولة الريف وأوروبا، وذلك عن طريق الدوريات المنظمة على طول سواحل مراكش الشمالية، والسماح لجيوش الدولتين بتتبع قوات الأعداء في منطقة نفوذ الدولة الأخرى، وتعهد الطرفين بعدم القيام بعمل دبلوماسى أو توقيع صلح منفرد مع العدو دون الاتفاق مع الطرف الآخر .

وفى أعقب هذه الاجراءات استعدت فرنسا وأسبانيا لشن هجوم كبير ضد الأمير الخطابى ، وهى تظهر الدولتان استعدادهما للتسليم باستقلال الريف تفادياً للمعارضة الدولية لحرب الريف اصدرتا بلاغاً رسمياً فى ١٢ أغسطس ١٩٢٥ تعلناً فيه إمكانية استقلال الريف ادارياً على أن يعترف الخطابى للسلطان بالسيادة العليا الممثلة فى شخص خليفة تطوان .

وقد فطن الأمير لهذه المناورة السياسية وأعلن فى ٢٨ أغسطس أن المقترحات الفرنسية الأسبانية لم تبلغ له رسمياً وبالتالي فهو لا يستطيع إعطاء جواب عنها، ومما يؤكد رغبة فى تجنب الحرب والسعى إلى إيجاد مخرج للمشكلة الريفية هو توجيه رسالته إلى الحكومة البريطانية راجياً منها أن تتوسط فى النزاع بينه وبين أعدائه - غير أن هذه الجهود باءت بالفشل وبدأ مجرى القتال يسير بسرعة لصالح الغزاة ، واستولت قواتهما على أغادير عاصمة الأمير فى شتاء ١٩٢٦ فطلب الخطابى الهدنة ، وتظاهرت الدولتان بالرغبة فى التفاوض ولكن على أساس شروط قاسية وهى : الاعتراف بسيادة السلطان وقبول مبدأ الحماية ومغادرة الأمير الخطابى للبلاد وتجريد قبائل الريف من السلاح .

ولما رفض الخطابى هذه الشروط وبصفة خاصة تجريد القبائل من السلاح استؤنف القتال مرة أخرى فى مايو ١٩٢٦ فى معركة الأنوال ، ولم تمض بضعة أيام حتى سلم الأمير نفسه للفرنسيين ولم يتجه إلى الأسبان لأنهم أصرّوا على اعتباره عاصياً يستحق الإعدام ، بينما اعتبره الفرنسيون أسير حرب واكتفوا بنفيه إلى مستعمرة من مستعمراتهم النائية فى المحيط الهندى وهى جزيرة ريونون وظل بها حتى ١٩٤٧ ثم سمح له بالإقامة فى فرنسا وعند وصول الباخرة التى نقلته إلى بورسعيد التجأ إلى السلطات المصرية التى رحبت بإقامته فى القاهرة ، حيث ساهم بنصيب وافر فى توجيه لجنة المغرب العربى ، وتميز من بين زعماء المغرب المعاصرين بأنه لا يؤمن إلا بالقتال المسلح كوسيلة لحل مشاكل المغرب حلاً جذرياً .

الحركة الوطنية المغربية

كتلة العمل المراكشى :

بدأ الشباب حركتهم السياسية فى مراكش على هيئة جمعيات خاصة ذات أهداف تعليمية واجتماعية ، وخاصة صفار الشباب الذين تخرجوا فى المدارس الفرنسية ، ومن أوائل هذه الجمعيات فى الرباط جمعية « أنصار الحق » برئاسة أحمد بلا فريج الذى جمع إلى جانب دراسته الفرنسية الأولى ثقافة عربية تلقاها فى جامعة القاهرة . وفى فاس نشأت جمعيات دينية لمواجهة الطرق الصوفية وعقائدها ثم تحولت إلى الاهتمام بالشئون السياسية . ومن أبرز شباب القرويين كان علال الفاسى الذى روج للدعوة السلفية فى فاس ، وعندما تقارب شباب فاس مع شباب الرباط تكونت كتلة العمل المراكشى التى ستظهر كحركة سياسية واسعة النطاق بعد صدور الظهير البربرى . وقد استطاعت الكتلة اصدار أول مجلة باسم مجلة العمل المراكشى فى ١٩٣٢ فى باريس والمغرب فى آن واحد باللغة الفرنسية .

لم تكن الكتلة حتى ذلك الوقت حزباً سياسياً بالمعنى التنظيمى المعروف ، وإنما هى تجمع للشباب المستنير على اختلاف ثقافته . وفى ١٩٣٤ نزلت الكتلة إلى ميدان العمل الجماهير وذلك بمناسبة زيارة السلطان محمد بن يوسف لفاس وتدخل الإقامة العامة الفرنسية لمنع من الصلاة فى جامع القرويين أحد معاقل الكتلة . وكان برنامج الكتلة الذى نشر فى نفس السنة يدل على مطالبتهم بالإصلاح فى نطاق الحماية الفرنسية ، فطالبوا بفتح باب الوظائف أمام

المستنيرين من المراكشيين حتى يتدربوا على شئون الحكم ، ويتعيين الشباب المؤهل في السلك القضائي ، ويتأسس مجالس بلدية ، على أن تكون هذه المطالب مرحلة أولى نحو الحكم النيابي . وفي مجال الاقتصاد انتقدت الكتلة سياسة فرنسا الاحتكارية وطالبت باحترام مبدأ الباب المفتوح ، وفي ميدان التعليم اقترحت الكتلة توحيد التعليم في جميع أنحاء البلاد والاهتمام بالتعليم المهني وإرسال البعثات لى فرنسا ودول الشرق العربي . ونظراً لاعتدال هذه المطالب فقد قبلت الإقامة العامة مبدأ مناقشتها ، ولكن أمام معارضة المستوطنين الفرنسيين على التفاوض مع الوطنيين توقفت جميع الجهود المبذولة وأعلن حل الكتلة .

وفي مارس ١٩٣٧ أعاد الفاسي ورفاقه تكوين منظماتهم تحت اسم جديد وهو : الحزب الوطني ، وأصدر جريدتان هما : الأطلس العربية والعمل الشعبي بالفرنسية ، واستطاع الحزب بعد جهود متواصلة أن يظفر باعتراف رسمي وأن ينشر مبادئه التي أوضحت بجلاء نزعة أصحابه الدينية ، فقد أعلنوا أن المغرب بلاد متمسكة بالإسلام وأن الإصلاحات في جميع الميادين بما في ذلك النظام النيابي والانتخابي لا بد وأن يستمد من الشريعة الإسلامية ، ولكن لم تطل حياة الحزب الوطني فقد صدر الأمر بحله في أكتوبر ١٩٣٧ ونفى الفاسي إلى الجابون في أفريقيا الاستوائية وظل بها تسع سنوات حتى ١٩٤٦ .

الحرب ومولد حزب الاستقلال :

أيدت مراكش الرسمية ممثلة في شخص السلطان فرنسا في الحرب العالمية الثانية وقدمت لها كل مساعدة ، ولما اضطت فرنسا إلى التسليم في يونيو ١٩٤٠ أبدى السلطان تأثره الشديد ، ولكن سياسة حكومة فيش نحو المستعمرات أفقدت السلطان الثقة بفرنسا . وعندما انعقد مؤتمر الدار البيضاء بين تشرشل وروزفلت في يناير ١٩٤٣ انتهز الرئيس الأمريكي الفرصة وقابل السلطان بدون وساطة المقيم العام ، كما تقضى معاهدة الحماية ، واعتبر الفرنسيون ذلك دليلاً على أن السياسة الأمريكية ستؤيد فيما بعد مطالب مراكش الوطنية . ويعزو الكتاب الفرنسيون تحول السلطان إلى مشاركة الزعماء الوطنيين في مطالبهم في المرحلة التالية إلى تلك المقابلة التي أشعرته بأنه شخصية دولية ذات شأن ، ومن الثابت تاريخياً أن السلطان لم يساهم بشكل إيجابي في الحركة الوطنية إلا بعد سنة ١٩٤٣ . وفي يناير ١٩٤٤ بينما كان زعماء البلاد في المنفى ، أعاد الوطنيون تشكيل حزب جديد باسم حزب الاستقلال وضم المدرسين في مدت مراكش

المختلفة وكبار الموظفين وأساتذة القرويين والطلبة الذين كان الحزب الوطنى قد أوفدهم للدراسة فى القاهرة .

وكانت المطالب التى أعلنها الحزب فى يناير ١٩٤٤ هى :
- المطالبة باستقلال المغرب ووحدة أراضيه والسعى لانضمامه لهيئة الأمم المتحدة .

- توثيق الروابط مع دول العالم عامة والدول العربية والإسلامية خاصة .
- يعلن الحزب ولاءه للأسرة الحاكمة ، وينادى فى نفس الوقت بتطبيق الملكية الدستورية ومنح الحريات الديمقراطية لجميع أفراد الشعب، ومنذ ذلك الوقت استبدل الحزب لقب السلطان بالملك وأطلق عليه الملك محمد الخامس وعندما رفعت هذه المطالب إلى السلطان ألف لجنة لدراستها وتعاطف منذ البداية مع الحزب ومبادئه وظل محافظاً على هذا العطف حتى حصلت مراكش على استقلالها، فاختار معظم وزرائه من بين حزب الاستقلال . أما عن رد فعل الإقامة الفرنسى لموقف السلطان فكان عنيفاً ولجأت إلى تهديده واعتقال زعماء الحزب والسكان المدنيين فى فاس حتى وصل عدد المعتقلين إلى خمسة آلاف شخص .

دور محمد الخامس :

لم يصل نأييد محمد الخامس للحركة الوطنية إلى حد الاصطدام بالاقامة العامة ، وكانت خطة حزب الاستقلال هى عدم توريط الملك فى المصادمات وترك الباب مفتوحاً للتفاهم بينه وبين فرنسا إذا أرادت يوماً تغيير سياستها . ولكن قام محمد الخامس فى ابريل ١٩٤٧ بزيارة طنجة وألقى خطاباً أشاد فيه بدور فرنسا الحضارى فى مراكش والتأكيد على هوية مراكش العربية ، ثم توجه فى رحلة إلى باريس فى ١٩٥٠ وقدم مذكرة تتضمن فكرة تغيب الحماية، فأحيكت مؤامرة لخلعه فى ١٩٥١ من جانب الاقامة العامة لتأييده للحركة الوطنية وانتشرت المظاهرات فى البلاد ورفعت مسألة مراكش إلى هيئة الأمم المتحدة واستمرت فرنسا فى سياسة العنف ضد الوطنيين فى ١٩٥٢ حينما قامت المظاهرات العمالية احتجاجاً على اغتيال الزعيم النقابى التونسى فرحات حشاد فى نفس السنة . وتجددت مسألة الرغبة فى خلع السلطان فى أغسطس ١٩٥٣ وبالفعل أعلن المقيم العام الفرنسى خله وحملته طائرة إلى كورسيكا قبل أن ينقل إلى منفاه فى جزيرة مدغشقر .

لم تكن مشكلة ملء العرش المراكشى صعبة، فإن محمد بن عرفة عم السلطان المخلوع، وهو في العقد السابع من عمره وأمي، قد أعد لهذا الغرض منذ عام ١٩٥١. غير أن خلع السلطان أوجد شهيداً من طراز عال وساعد على بعث نشاط الحركة الوطنية ولكن في صورة الكفاح المسلح هذه المرة، فمنذ أوائل ١٩٥٤ أخذت حوادث الاغتيال الفردى تتكرر، وانصبت الاغتيالات على المراكشين الذين يتعاونون مع الفرنسيين سياسياً واقتصادياً. وقد أدى هذا الأسلوب إلى تنفيذ خطة مقاطعة البضائع الفرنسية وهذه أثرت تأثيراً كبيراً على مصالح الفرنسيين، فمثلاً هبط استهلاك الدخان بنسبة ٧٨٪ لأن الوطنيين انذروا التجار الذين يشترونه بالقتل. أما بالنسبة للمستوطنين فقد اتجه رجال المقاومة إلى احراق المزارع التي يملكونها، وأصبح من العسير على الملاك الأوروبيين المبيت في مزارعهم وصاحب ذلك حركة العودة بين الأوروبيين إلى فرنسا. وفي احتفالات ١٤ يوليو ١٩٥٥ أُلقيت قنبلة على حشد من الأوروبيين في الدار البيضاء وقتلت عدداً كبيراً منهم، فلبأت الشرطة الفرنسية إلى أعمال الانتقام من المدنيين وفتكت بعدد كبير منهم.

وإزاء هذه الأحداث وجدت الإقامة العامة أن الحل الوحيد لمشاكل مراكش هو عودة السلطان من المنفى وخلع محمد بن عرفة، ولكن الوزراء اليمينيين في الحكومة الفرنسية هددوا بالاستقالة إذا نفذت هذه السياسة. ومن جانب الوطنيين تقرر توسيع نطاق الكفاح المسلح وشجع على ذلك انضمام القبائل البربرية إلى حركة المقاومة وحدثت حركة زحف شعبي على عدد من المدن الصغيرة في الذكرى الثانية لخلع ابن يوسف، وعجزت القوات الفرنسية عن حماية هذه المدن، وكانت الجاليات الأوروبية في هذه المدن هي الهدف الرئيسي لهجوم القبائل ف وقعت خسائر فادحة في الأرواح، ولوحظ أن النساء اشتركن للمرة الأولى في الثورة المراكشية، ما ساعد على إلهاب حماس الجماهير. ويبدو أن القادة المراكشيين نسقوا خططهم مع الثوار الجزائريين، لأن الجزائر شهدت في نفس اليوم هجمات واسعة النطاق على الجاليات الأوروبية مما كان له وقع شديد على الرأي العام الفرنسي.

دخلت الحكومة الفرنسية في معارضات مع الزعماء المراكشين وتم الاتفاق على حل وسط، وهو إبعاد ابن عرفة عن العرش وتأليف مجلس وصاية يمثل جميع الميول في مراكش ويوافق عليه محمد الخامس، وضم المجلس أربعة

أعضاء لا يمثل الوطنيين من بينهم سوى عضو واحد . ولما كانت فرنسا غير صادقة في تنفيذ ما اتفقت عليه فقد اتسعت أعمال المقاومة المسلحة في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٥٥ . وأمام هذه الثورة ارتفعت الأصوات الفرنسية التي تدعى بحل المشكلة المراكشية للتفرغ للثورة الجزائرية، ومن الإجراءات الإيجابية التي اتخذتها فرنسا السماح لابن يوسف بالعودة إلى العرش وتوافدت جموع الشعب المراكشي إلى فرنسا لاستقباله وطلبت فرنسا حضوره إلى العاصمة، واستغل هذه الفرصة ليفاوض الحكومة الفرنسية في تغيير نوع العلاقات القائمة بين البلدين . ثم تصريح مشترك هو تصريح لاسل سان كلو في ٦ نوفمبر ١٩٥٥ وفيه يعلم السلطان قبوله لقرارات مجلس الوزراء الفرنسي وهي:

- منح مجلس الوصاية السلطة الكاملة لإدارة شئون الامبراطورية الشريفة.
- تأليف مجلس وزراء يمثل جميع الاتجاهات السياسية والاجتماعية في مراكش.
- استئناف المفاوضات مع فرنسا لتحديد وضع مراكس كدولة مستقلة مرتبطة بفرنسا برباط دائم من التعاون المتبادل .
- النصر على إقامة ملكية دستورية طبقاً لرغبة الملك .

عاد محمد الخامس إلى عرش مراكش في ظروف أفضل من تلك التي تركه فيها ، وشرع في تغيير أنظمة البلاد الداخلية ، غير أن الوطنيين المراكشيين رفضوا اتفاق لاسل سان كلو واستمروا في المقاومة المسلحة حتى اضطرت الحكومة الفرنسية إلى أن تعلن في ٢ مارس ١٩٥٦ أن نظام الحماية في مراكش أصبح غير متناسب مع الظروف الجديدة .

المصادر

أولاً، وثائق منشورة:

- Documents Algeriens, Serie Politique. Alger. 1950.
- Documents and Statements Relating to Peace Proposals, War Aims (December 1916 - November 1918), With An Introduction By Lowes dikinson, London, 1919.
- Documents Diplomatiques Francais, III Tomes, Paris, 1929.

ثانياً، دراسات خاصة بتاريخ الجزائري:

أ - باللغة العربية:

- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ١٩٠٠ - ١٩٣٠، ترجمة للأطروحة التي حصل بها المؤلف على الدكتوراه في التاريخ والعلوم السياسية من جامعة ميلسوتا بأمريكا منشورات دار الآداب، بيروت ١٩٦٩.
- اتحاد عمال النفط بالإقليم الشمالي، الاستعمار الفرنسي يضطهد الحركة النقابية بالجزائر، ترجمة وليم سارة، مقدمة عمر السباعي، القاهرة ١٩٥٨.
- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، الجزائر ١٣٥٠ هـ.
- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، القاهرة ١٩٥٦.
- أحمد رمزي، الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا، القاهرة ١٩٤٨.
- جلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر، القاهرة ١٩٦٠.
- حسين تريكي، هذه هي الجزائر، القاهرة ١٩٥٩.
- حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي، الجزائر، القاهرة ١٩٥٨.
- صالح خرفي، صفحات من الجزائر، دراسات ومقالات، الجزائر ١٩٧٣.
- صلاح العقاد، تطور السياسة الفرنسية في الجزائر، القاهرة ١٩٦٠.
- عبد الله شريط ومحمد الميلي، الجزائر في مرآة التاريخ، قسنطينة ١٩٦٥.
- عبد العاطي جلال، فرنسا في الجزائر، القاهرة ١٩٥٦.
- عمار أوزيفان، الجهاد الأفضل، بيروت ١٩٦٢.
- عمر قنية، عبد الحميد بن باديس رجل الإسلام والتربية، الجزائر ١٩٧٤.
- فيليب رقة، الجزائر، القاهرة، ١٩٥٦.

- محمد البجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة علي الخشن، مراجعة ممدد الفاضل، دمشق ١٩٦٥.
- محمد بن عبد القادر، تحفة الجزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، الجزء الثاني، الإسكندرية، ١٩٠٣.
- محمد الطاهر فضلاء، مقالات ومحاضرات عبد الحميد بن باديس، الجزائر ١٩٦٨.
- محمد العربي الزبيرى، مذكرة حمدان خوجة وأحمد باي وبوضرية، الجزائر ١٩٧٣.
- محمد الميلي، ابن باديس وعروبة الجزائر، الجزائر ١٩٧٣.
-، فرانز قانون والثورة الجزائرية، الجزائر ١٩٧٣.
- محمد علي دبور، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، الجزء الثاني، الجزائر ١٩٧٣.
- محمود عبد المنعم مرتضى، الجزائر المنتصرة، القاهرة ١٩٥٨.
- يوسف فهمي الجزائري، الجزائر أرض البطولة، الإسكندرية ١٩٦٤.
- ب - باللغة الأوروبية:

- Abbas, Ferhat La Nuit Coloniale, Paris, 1962.
- ولهذا الكاتب ترجمة عربية، أبو بكر رحال، ليل الاستعمار، المغرب ١٩٧٤.
- Abbas, Ferhat, Le Jeune Algerien, Paris, 1931.
- Abdallah, El-Hadj, Lieutenant, L'Islam dans L'Armée Française, Constantinople, 1915.
- Ageron, Charles Robert, Histoire de L'Algerie Contemporaine- Paris, 1970.
- Albain, Saint, : L'Algerie D'Aujourd'hui, Paris, 1946.
- Ali, Merad, La ReFormisme Musulman en Algerie de 1925 à 1940, Paris, 1967.
- Alwan, Mohamed, Algeria be fore the United Nations, New York, 1955.

- Behr, Edward, The Algerian Problem, London, 1961.
- Belloula, Tayeb, Les Algeriens en France, Leur Passé, Leur Participation à la lutte de liberation Nationale, Leur Perspectives, Alger, 1965.
- Bennabi, Malek, Memoires d'un Temoin du Siècle, Alger, 1965.
- Bernard, Augustin, L'Agerie, Paris, 1930.
- Berthier, André, L'Algerie et son Passé, Paris, 1951.
- Blottiere, Jean, L'Algerie, Paris, 1956,
- Bou-Ayed. Mahmoud, L'Histoire par la Bande, Alger, 1974.
- Brace, Richard, Ordeal in Algeria, New york, 1960.
- Colette, François Jeanson, L'Algerie Hors la loi, Paris, 1955,
- Egretaud, Marcel, Réalité de la Nation Algerienne, Paris, 1957.
- Esquer, Gabriel, Histoire de L'Algerie, Paris, 1950.
- Favrod, Charles Henri, La Revolution Algerienne, Paris, 1959.
- Garrot, Henri, L'Algerie. Paris, 1910.
- Germaine, Tillion, algeria, The Realities, London, 1958.
- Gillespie, Joan, Algeria, Rebellion and Revolution, London, 1960.
- Gordon, David, The Passing of French Algeria, New York, 1966.
- Guerin, Daniel, L'Algerie qui se cherche, Paris, 1963.
- Institut National d'Etudes Demographiques, Les Algeriens en France, France, 1955.
- Janssens, Gerard, L'Independance du Culte Musulman en Algerie, Paris, 1951.
- Jonnart, M, Exposé de la Situation générale de l'Algerie en 1917, Agler, 1918.
- Kaddache, Mahfoud, La Vie Politique a Alger. de 1919 à 1939, Agler 1970.

- La Cheraf, Mostafa, L'Alerie, Nation et Société, Paris, 1965.
- Lavion, Michel, Algerian Delegation, What is Algeria Cairo, 1955.
- Lutsky, V. B., Algeria, A History of Africa 1918-1956, Moscow, 1968.
- Mansell, Gerard, Tragedy in Algeria, London, 1961.
- Melia, Jean, LiAlgerie et la guerre 1914-1918, Paris, 1918.
- Michael, Clark, Algeria in Turmoil, New york, 1959.
- Morell, John, Algeria, London, 1910.
- Mouillesseaux, Louis, Histoire de L'Agerie, Paris, 1962.
- Pickles, Dorothy, Algeria and France From Colonisation to Co-operation, Britain, 1963.
- Piquet, Victor, L'Algerie Française 1830-1930, Paris, 1930.
- Wilfrid, Blunt, Desert Hawk, London, 1947.

ثالثاً: دراسات خاصة بالشمال الافريقي:

- أ - باللغة العربية:
- شوقي عطا الله الجمل، المغرب الكبير (ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب العربي)، القاهرة، ١٩٥٩.
- صلاح العقاد، المغرب العربي (الجزائر - تونس - المغرب الأقصى)، القاهرة ١٩٦٢.
- علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، القاهرة ١٩٤٨.
- وللمؤلف ترجمة انجليزية لهذا الكتاب وبها بعض الاضافات باسم:
Independence Movements in Arab North Africa, Washington, 1954.
- علال الفاسي - محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى - معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، سنة ١٩٥٥.
- محمد خير فارس، المسألة المغربية (١٩٠٠ - ١٩١٢)، القاهرة، ١٩٦١.

- محمد رفعت، التيارات السياسية في د من البحر الأبيض المتوسط، القاهرة، ١٩٥٩.

- محمد مصطفى صفوت، مؤتمر برلين وأثره في البلاد العربية، القاهرة، ١٩٥٨.

- محمد محمود السروجي، العلاقات التونسية من الحماية إلى الاستقلال، الإسكندرية، بدون تاريخ طبع.

- مكتب الأخبار التونسية، الحملة الصليبية على الإسلام في شمال إفريقيا، مسألة تجنيس المسلمين بالجنسية الفرنسية، القاهرة ١٣٥٢هـ.

- هنري كلود وآخرين، الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، ترجمة محمد عيتاني، بيروت ١٩٦٠.

ب - باللغة الأوروبية:

- Abel, Clarin, Histoire Générale de la Tunisie, Paris, 1883.

- Abun Nasr, Jamil, A History of the Maghrib, Britain, 1971.

- Amin, Samir, The Maghrib in the Modern World, Algeria, Tunisia, Morocco - Plagun African Library, 1970.

- Bernard, Augustin - L'Afrique du Nord Pendant la Guerre, Paris, 1962.

- , Le Maroc, Paris, 1952.

- Berque, Jacques, French North Africa, the Maghrib Between Two World Wars, Translated French by Jean Stewart, London, 1967.

- Bonniard, F, La Tunisie du Nord, Paris, 1934.

- Brace, Richard and Joan, Morocco, Algeria-Tunisia, New Jersey, 1964.

- Despois, Jean, L'Afrique du Nord - Premiere Partie, tome I, Les Conditions Naturelles, Colonies et empires, France, 1949.

Dumaine, Jacques, L'Afrique du Nord a Nouveau Decouverte, Alger, 1945.

- Fontaine, Pierre. Alger, & Gunis, rabat, Les dessous du Drame Nord Africal in Paris, 1953.

- Callaghan, Charles, The united States and North Africa, Cambridge, 963.
- Germain, José et Stephance Faye, Le Nouveau Monde Français - Maroc, Algerie, Tunisie, Paris, 1924.
- Hardy, George, Histoire des Colonies Françaises, Paris, 1931.
- Julien, Charles André, L'Afrique du Nord en Morche, Paris, 1950
- , Histoire de L'Afrique du Nord, Paris, 1930
- Jung, Eugène, L'Islam et les Musulmans dans L'Afrique du Nord, Paris, 1930.
- Le Tourneau, Roger, Evolution Politique de L'Afrique du Nord et Musulmane 1920-1961, Paris, 1961.
- Lorin, Henri, L'Afrique du Nord, Tunisie, Algerie, Maroc. Paris 1913.
- Mausset, Henri, France et L'Afrique du Nord, Paris, 1945.
- Nickerson, Jane, A Short History of North Africa, New York, 1961
- Noushi, André-North Africa, Algeria 1830-1962, The Cambridge History of Islam, in Two Volumes - Volume II- Cambridge, 1970
- Peyrtoun, Marcel, Histoire générale du Maghreb, Paris, 1966.
- Philipe, williams, De Guallés Republic, London, 1960.
- Piquet, Bictor, La Colonisation Française dans L'Afrique du Nord - Algerie - Tunisie, Maroc-Paris, 1912.
- Rooke, Patrick, Asia and Africa, The great Awakening, London 1968.
- Sa Fwat, M, Tunis and the Great Powero, alexandria, 1943.
- Sicard, Jules - Le Monde Musulman dans Les Possessions Françaises, Paris, 1928.

- Voilard, L, La Tunisie, Tunis, 1906.
- Williams, Ann, Britain and France in the Middle East and North Africa, New York, 1968.
- Zartman, Williams, Politic in North Africal, London, 1961.

رابعاً: دوريات:

١ - باللغة العربية:

- البصائر - صحيفة أصدرتها (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين)، في عام ١٩٣٥ في الجزائر، وتوقفت عن الصدور أثناء الحرب العالمية الثانية ثم أعيد إصدارها بعد الحرب.

العدد ١ - سلسلة الثانية - ٢٥ يولييه ١٩٤٧.

العدد ٣ - سلسلة الثانية - ٨ أغسطس ١٩٤٧.

العدد ٤ - سلسلة الثانية - ٢٩ أغسطس ١٩٤٧.

العدد ٨ - سلسلة الثانية - ٥ يناير ١٩٤٨.

العدد ٢٦ - سلسلة الثانية - ٨ مارس ١٩٤٨.

العدد ٤٣ - سلسلة الثانية - ١٢ يولييه ١٩٤٨.

العدد ٤٩ - سلسلة الثانية - ٣ سبتمبر ١٩٤٨.

العدد ٥٧ - سلسلة الثانية - ٢٢ نوفمبر ١٩٤٨.

- مجلة العربي - مجلة شهرية تصدر في الكويت منذ عام ١٩٥٩.

العدد ١٢٠ - لسنة ١٩٦٩.

العدد ١٩٧٣ - لسنة ١٩٧٥.

- مجلة كلية الآداب - جامعة الإسكندرية - لعامي ١٩٥٢ - ١٩٥٣. (مقال للأستاذ

الدكتور محمد مصطفى صفوت باسم الاستعمار الفرنسي في شمال افريقيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر).

ب - باللغة الأجنبية:

- Centre National de la Recherches Scientifique et de la VIème Section de l'Ecolepartrique des Hautes Etudes Annales - Econ - Omies - Sociétés - Civilisation - Ageron, Charles Robert - L'Exode de Tlemcen 1830 - 1911 - 22 Années No. 5 Septembre - Octobre, 1967.
- Europa Publications, London, The Middle East and North Africa, A Survey and Reference Book, 1966.
- Foreign Affairs, An American Quarterly Review, Kraft, Joseph Settler politics in Algeria, July, 1961.
- La Reforme, Journal Egyptien.
No. 9 - Octobre 1919.
No. 13 - Novembre 1919.
No. 19 - Fevrier 1920.
No. 18 - Novembre 1920.
- The Royal Institute of International Affairs - (Survey of International Affairs).
- Toynbee, Arnold, The Islamic World, 1925, B, I London, 1927.
- Toynbee, Arnold, Algeria 1937, London, 1938 - V.I.
- The Royal Institute of International Affairs, London, (International Affairs).
- Behr, edward, The Algerian Dielemma, July, 1958.
- The University of Chicago, Chicago, The Journal of Modern Hidtory.
- Confer, Vincent, France and Algeria, V. 43- No. 4 - 1968.
- Université de Tunis, Faculté de Lettres, Revue d'Histoire Maghrebiene.

- Ageron, Charles Robert, Ferhat Abbas et l'Evolution politique de l'Agerie Musulmane pendant la Deuxieme Guerre Mondiale, N. 4 Juillet, 1975.

خامساً، دراسات عامة،

أ - باللغة العربية،

- أحمد عبد الرحيم مصطفى، حركة التجديد الإسلامى فى العالم العربى الحديث، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٧١.
- أرنولد ت، الدعوة إلى الإسلام، ترجمة حسن إبراهيم حسن، عبد المجيد عابدين، اسماعيل النعمانى، الجيزة، ١٩٤٧.
- أمين سعيد، تاريخ اليقظة القومية عند العرب، الجزء الثانى تحت عنوان تاريخ الاستعمارين الايطالى والفرنساوى، القاهرة، ١٩٣٦.
- محمد رشيد رضا، تاريخ الإمام محمد عبده، الجزء الأول وفيه تفصيل سيرته وخلاصة سيرة موقف الشرق وحكيم الإسلام السيد جمال الدين الأفغانى، مصر، ١٩٣١.
- محمد محمد حسنين، الاستعمار الفرنسى من القرن ١٦ إلى عهد ديغول والجمهورية الخامسة، القاهرة، ١٩٦٠.

ب - باللغة الأوروبية،

- Baumont, Maurice, La Faillite de la Paix 1918-1939, Paris, 1945.
- Boyd, Sheaffer, Nationalism, Myth and Reality, New York, 1955.
- Bury, J.P., France 1814-1940, Paris, 1969.
- Cobban, Alfred, A History of Modern France, vo 3, (1874-1962), Britain 1968.
- Daniel, Guerin "An Service des Colonies 1930-1935, Paris, 1954.

- Iwan, J., Twentieth Century Africal, London, 1968.
- Merand, Charles, Annales Tripolitaines, Paris, 1927.
- Hardy, Georges, Vue Générale de L'Histoire d;Afrique, Paris, 1922.
- Hearder, M, Ashort History of Italy, Cambridge, 1963.
- Kirk, Georges, The Middle East in the War, London, 1953.
- Kohn, Hans, Nationalism, Its Meaning and history, New york, 1955.
- Kohn, Abrest, La Tripolitaine et L'Egypt, Paris, 1884,
- Lacouture, Jean, Cinq Hommes et la France, Paris, 1961.
- Lask, Harold. A Grammar of Politics, Great Britain 1963.
- Legum, Colin, Africa, London, 1970.
- Lutsky, J, A History of Africa, Moscow, 1968.
- Newman, Polson, The mediterranean and Its problems, London, 1929.

٣	مقدمة:
	الفصل الأول
٢٢٨-٧	الجزائر
٧	١- العثمانيون في شمال إفريقيا
١٩	٢- الاستعمار الأوروبي في شمال إفريقيا
٢٠	- الاحتلال الفرنسي للجزائر
٢٨	- السياسة الفرنسية في الجزائر
٣٣	- الحركة الوطنية الجزائرية
٢٥٦-٢٢٩	الفصل الثاني
	تونس
٢٣١	- الحماية الفرنسية على تونس
٢٤٦	- الإدارة الفرنسية في فترة الحماية
٢٥٢	- الحركة الوطنية التونسية
٢٧٧-٢٥٧	الفصل الثالث
	ليبيا
٢٥٩	- الاحتلال الإيطالي لليبيا
٢٧٠	- ليبيا في ظل الاحتلال
٢٧٤	- الحركة الوطنية الليبية
٣١٠-٢٧٩	الفصل الرابع
	المغرب
٢٨١	- الأطماع الأوروبية في المغرب
٢٨٧	- الحماية الفرنسية على المغرب
٣٠١	- الحركة الوطنية المغربية
٣١١-٣٢٠	المصادر



Bibliotheca Alexandrina



1019216



٣٦ شارع سوتير - الأزاريطة - الاسكندرية ت: ٤٨٧٠١٦٣
٣٨٧ شارع قنال السويس - الشاطبي - الاسكندرية ت: ٥٩٢٣١٤٦